محمد الجوادي

# علي ماهر باشا

## ونهاية الليبرالية في مصر



دار الشروق

# علي ماهر باشا

طبعة دار الشروق الأولى ٢٠٠٩

رقم الإيداع ٢٠٠٩/٣٧٠٧
ISBN 978-977-09-2613-9



٨ شارع سيبويه المصرى
مدينة نصر ـ القاهرة ـ مصر
تليفون: ٢٤٠٢٣٣٩٩
فاكس: ٢٤٠٣٧٥٦٧(٢٠٢) +
email: dar@shorouk. com
www. shorouk. com

محمد الجوادى




دار الشروق

## الإهداء

إلى الصديق الكريم الدكتور زاهي حواس
تحية تقدير لتاريخه وتأريخه

**د. محمد الجوادي**

## المحتويات

## الباب الرابع
## علي ماهر والكهولة السياسية



## الباب الخامس
## علي ماهر بين أنداده، وأعداء وطنه، ورؤية ذاته

## هذا الكتاب

هذا كتاب عن واحد من أعلام عصر الليبرالية، وإن لم يكن هو نفسه ليبراليًا، وليس هذا الكتاب سيرة حياته كاملة، وإن كان قد غطى معظم فترات حياة صاحب الحياة وإنجازاته.كما أنه ليس كتاب تمجيد ولا كتاب تخليد، وإن كان لا بد له من وصف فهو كتاب «تقييم» و«تحليل». كما أنه ليس سجلا للأعمال والإنجازات، لكنه استعراض للصراع الذي شارك فيه صاحب السيرة، سواء انتصر أم لم ينتصر، وسواء أحقق أهدافه أم لم يستطع تحقيقها.

والواقع أن علي ماهر يبدو وكأنه شخصية فريدة، غير أننا نستطيع أن ندرك أن تفرده كان نتيجة لتفرد الدور الذي أتاحه له القدر في أن يتولى بنفسه وبذكائه وضع النهاية لما وضع البداية له: حقبة الملك فاروق في السياسة المصرية (١٩٣٦ - ١٩٥٢).

وقد أدّى علي ماهر الأدوار التي أتيحت له باقتدار، وربما كان صالح الوطن في بعض اللحظات يتمنى أو يتطلب ألا يؤدي علي ماهر مثل هذه الأدوار باقتدار.

ومن الطريف أن علي ماهر في بعض المراحل أجهد نفسه وأجهد الملك وأجهد القصر وأجهد الحكومة في رسم صورة فاروق على أنه الملك الصالح، وكانت النتيجة مأساوية وهي أن الشعب كفر بهذه الصورة بعدما خدع بها وقتًا طويلاً، ولو أن علي ماهر تخلّى منذ البداية عن هذا الإجهاد الرباعي الأطراف للقصر وللحكومة ولنفسه وللملك لكان هذا أفضل للوطن، وسنرى في كتابنا هذا ما نبرهن به على صحة رأينا هذا.

بيد أن الأدوار التوفيقية التي أداها علي ماهر تحتفظ بقيمة كبيرة تفوق أضعاف قيمة أدواره التفريقية، ولعل إدراك مثل هذه الحقيقة وحدها كفيل بأن يوجه أنظار

كثيرين من السياسيين الشُّبان من أمثاله نحو ما هو أكثر صوابًا، وأكثر قيمة، وأكثر خلودًا حين يكون من حظهم أن يقرءوا مثل هذه التجربة، ويتأملوا نواحي النجاح والإنجاز فيها قبل أن يمارسوا أدوارهم السياسية.

ويبدو لي أن علي ماهر هو الذي أقصى نفسه بنفسه عن الاستمرار لفترات أطول في صدارة المجتمع السياسي المصري، ولم يكن هذا الإقصاء الذي فعله علي ماهر بنفسه إلا نتيجة الطموح الزائد، والتمحور التّام حول الذّات، وسأبدأ بالتدليل على صحة هذا المعنى بذكر حقيقةَ أن علي ماهر ظل مُبعَدًا ولا نقول بعيدًا عن المشاركة في الحكم طيلة المدة ما بين يونيو ١٩٤٠ ويناير ١٩٥٢، وربما لم تكن الفرصة لتتاح له للعودة إلى الصدارة، هذه حقيقة، لكن هناك حقيقة أخرى مواكبة لها ولا يمكن الوصول إليها إلا بالتأمل، وهي أن الذي أقصى علي ماهر أو أبعده كان هو علي ماهر نفسه.. كيف كان ذلك؟

بدأ الملك فاروق حكمه والأغلبية تتولى الحكم، وكان من الممكن أن تسير الأمور في سلام وتعاون ووفاق لولا وجود رئيس للديوان الملكي هو علي ماهر نفسه صمم على أن ينتصر للملك بكل ما هو ممكن من الوسائل على الديمقراطية وعلى الأغلبية في آن واحد، ولم يكن الملك نفسه يفكر في كل ما كان رئيس الديوان يفكر له فيه، وقد بذل رئيس الديوان، الذي هو علي ماهر، جهودًا مضنية من أجل إقصاء الوفد، وقد سخّر قدراته العقلية والاجتماعية، بل سخر أُخوّته نفسها من أجل إحداث انشقاق في الوفد يسيء إلى الوفد وصورته، ويصب في مصلحة الأطراف الأخرى، وكانت النتيجة أن خرج النقراشي وأحمد ماهر على الوفد، وكانت النتيجة التالية أنهما هما ومن تبعوهما انضموا طيلة عهد فاروق إلى الأحرار الدستوريين في تزعم «أقلية» ظلت في كل الأحوال «أقلية» لكنها كانت تصور نفسها «أقليات» اجتمعت لتكون أقلية كبيرة تزعم أنها أغلبية كفيلة بأن تناوئ الوفد، ولم يكن كل هذا التحول في الأوضاع الحزبية ليتم بهذه السرعة لولا إلحاح علي ماهر على الأحداث ودفعه بالمواقف إلى مثل هذا الاتجاه الذي ظنه مفيدًا للملك والمؤسسة الملكية.

ثم جاء أحمد حسنين ليسير على خطوات علي ماهر، وإن اختلف التكنيك، وإن تضاءلت قيمة النجاح، ممارسًا الدور نفسه في شق الوفد من داخله، ونجح في هذا مع مكرم عبيد، وجاء آخرون في مرحلة تالية مباشرة ليمارسوا الدور نفسه

مع أحمد نجيب الهلالي، وهكذا كانت النتيجة أن وجد الملك فاروق نفسه أمام مجموعة أقليات قادرة على تصوير نفسها على أنها أقليات اجتمعت لتكون كما ذكرنا شبه أغلبية مستحقة للحكم.. ومن ثَمّ ضاع على علي ماهر وعلى أمثاله من رؤساء الوزارات [الإدارية] الحظ الأكبر الذي كان موجودًا في عهد الملك فؤاد حين كان يريد أن ينصرف عن الوفد إلى ما هو غير وفدي.

وعلى حين كان الملك فؤاد يلجأ إلى سياسيين غير وفديين ليرأسوا الوزارة وليؤسسوا أحزابًا صناعية في أثناء وجودهم في الحكم كحزب الاتحاد، وحزب الشعب..، إذا بالملك فاروق يجد نفسه في وضع أفضل صنعه علي ماهر ومَنْ ساروا على دربه، فقد وجد فاروق انشقاقات وفدية يدفعها العداء من ناحية، وإثبات الذات من ناحية أخرى، إلى أن تقوم للملك بالدور الذي قامت به الانقلابات الدستورية الثلاثة في عهد سلفه ووالده الملك فؤاد.

وهكذا فإن فاروق لم يكن في حاجة إلى زيور وانقلابه الدستوري الأول، ولا إلى محمد محمود وانقلابه الدستوري الثاني في ١٩٢٨، ولا إلى صدقي وانقلابه الدستوري الثالث في ١٩٣٠، وإنما كانت الأمور أيسر على فاروق الذي وجد السعديين والدستوريين معًا متشوقين للحكم معًا منذ اليوم الأخير أو قبل الأخير في عام ١٩٣٧، وكأنما كانت كراهية علي ماهر لكيان الأغلبية العظيم ـ وهو الوفد ـ قد وصل إلى الحد الذي حرص فيه على أن يعطي وزارة محمد محمود «القومية الكبرى»ـ كما سميت في ذلك الوقت ـ الفرصة في أن تحظى بالحكم في يوم أو يومين من نهاية عام ١٩٣٧ حتى لا يصبح ١٩٣٧ كله عامًا وفديا!!

وكان الشوق قد استبد بكل هؤلاء السعديين الذين خرجوا مؤخرًا على الوفد بفضل التلويح الملكي الكريم!! وبكل هؤلاء الأحرار الدستوريين الذين ظلوا بعيدين عن الحكم منذ نهاية ١٩٢٩ ـ أي منذ ثماني سنوات كاملة ـ، وهكذا جاء محمد محمود ليخلف النحاس في الظاهر وكأنه قد انتصر عليه، لكنه في حقيقة الأمر جاء ليعاني في الباطن من علي ماهر وتسلطه من خلال موقعه في الديوان الملكي!!

وكلي أمل أن أكون قد أسهمت بهذا الكتاب في خدمة الحقيقة، وفي خدمة التاريخ المصري، وفي خدمة الوطنية، وفي خدمة الوعي بالسياسة والإدارة ومشكلات الوطن

الداخلية وإصلاحاته الاجتماعية وعلاقاته، وكل ما إلى هذا مما تعودت الإفاضة فيه.

وكلي أمل أيضًا أن يوفقني الله إلى طاعته والعمل من أجل رضاه، ومن أجل صالح وطني، ومن أجل مصلحة قومي، وتوجيه أنظارهم إلى مواضع الاعتبار في التاريخ والحياة والقانون والسياسة، وأن يرزقني الغنى والرضا والعفاف والتقى، وأن يتجاوز عن سيئاتي، وهي كثيرة، وأن يجعل عملي خالصًا لوجهه الكريم مع أني لا أنجو من الرياء في كل ما أفعل.

وأدعو الله سبحانه وتعالى أن يذهب عني ما أعاني من مرض وألم ومعاناة، وأن يرزقني الشفاء، وأن يمتعني بالصحة والعافية، وأن يحفظ عليّ سمعي وبصري وعقلي وذريتي وذاكرتي وكل ما أنعم به عليّ، وأن يجعلني قادرًا على الوفاء بحق حمده وشكره.

**د. محمد الجوادي**

# الباب الأول

## سيرة حياة.. وملامح شخصية

# الفصل الأول

## موجز سيرة حياة علي ماهر

ولد علي ماهر في يوم الأربعاء ١٧ من ذي الحجة سنة ١٣٩٨هـ الموافق ٩ نوفمبر ١٨٨١م في بيت والده محمد ماهر باشا في شياخة عفيفي التابعة لحي العباسية، وقد تلقى ما يتلقاه نظائره أو أترابه من أولاد كبار الموظفين من تعليم متميز في بيوت آبائهم، ثم التحق بالمدرسة الناصرية الابتدائية، وكانت هي أفضل مدارس القطر المصري في ذلك الوقت وفيها أتم دراسته الابتدائية ثم التحق بالمدرسة الخديوية الثانوية، ومنها نال شهادة البكالوريا (الثانوية) سنة ١٨٩٨ بتفوق، وكان ترتيبه الأول على أقرانه، وفي هذه المدرسة عُرف عنه التفوق في المواهب وفي الرياضة البدنية أيضًا، حيث كان رئيسًا لفريق كرة القدم، وكان يَهوَى ركوب الدراجات، كما اشترك في مسابقات العدو السريع، كما نمت في هذه المدرسة مواهبه الخطابية والتنظيمية على نحو ما سنرى في روايات أقرانه عنه.

لكن الأهم من هذا كله (في هذه المرحلة من حياته) هو ما كان والده محمد ماهر باشا (الذي وصل إلى منصب وكيل وزارة الحربية في ١٨٩٤) معنيًا به من تربيته هو وإخوته المتميزين تربية متميزة تستهدف تعويدهم الاستقلال، والاعتماد على الذات، وسعة الأفق،، فقد عرف عن والده أنه كان يُعْنى عناية شخصية دقيقة بتهذيب أبنائه والإشراف عن كثب على تكوين شخصياتهم ومعارفهم، وقد كان حريصا على إدخال جميع أبنائه ومن بينهم علي ماهر القسم الداخلي في المدرسة من أجل تعويدهم الاعتماد على الذات، فلما أتموا دراستهم الثانوية، ولم يكن بالمدارس العليا أقسام داخلية، هيأ لهم في المنزل الاستمرار في ممارسة المسئولية عن إدارة الأمور العامة، وجعل أمر إدارة المنزل في أثناء العطلة الصيفية من شأنهم يتبادلونها

كل أسبوع، وتكون مهمة صاحب النوبة منهم السهر على نظافة البيت وملحقاته كلها ومراعاة ما يُعد للأكل لأصحاب الدار والخدم أيضًا.

كان علي ماهر واحدًا من خمسة من الأشقاء هم: مصطفى، وعلي، ومحمود، وأحمد، وأمين، وهكذا فإن الأخوين اللذين وصلا إلى رياسة الوزارة هما الثاني والرابع بين خمسة أشقاء، ولم يصل شقيقان إلى رياسة الوزارة في تاريخنا الحديث غيرهما.

وبعد أن نال علي ماهر شهادة البكالوريا وأراد أن يلتحق بمدرسة الحقوق (كلية الحقوق)، وجد أنه يشترط فيمن يريد أن يلتحق بها أن يكون ملمًا باللغة الفرنسية، ولما كانت دراسة علي ماهر حتى ذلك الحين باللغة الإنجليزية، فإنه درس اللغة الفرنسية واجتهد في استيعابها واستطاع أن يزامل مَنْ درسوا الفرنسية قبله بأعوام.

وبعد تخرجه عمل علي ماهر بالمحاماة، ويقال إنه أراد أن يعمل في المحاماة الأهلية وفي المحاماة المختلطة معًا، وقد نصحه فتحي زغلول بالعمل في مكتب «كارتون دي فيار» للمحاماة المختلطة، وفي مكتب يوسف بك للمحاماة الأهلية، وكان لدى هذا المكتب في ذلك العهد جميع قضايا وزارة الأوقاف.

ثم اختير علي ماهر بعد ٣ سنوات من عمله بالمحاماة للعمل قاضيًا بمحكمة مصر الأهلية في ٩ مارس سنة ١٩٠٧، وظل يعمل قاضيًا حتى ٩ يناير ١٩١٢.

ويروي الدكتور محمود عزمي عن علي ماهر أنه طُلب بالإضافة إلى عمله كي يجلس في محكمة عابدين ليعنى بدرس أحوال الأحداث، وكان يعالج أمرهم وأمر انزلاقهم في هاوية الإجرام عن طريق تعرف حالتهم العائلية، فكان يطلب إلى كاتب الجلسة إثبات حالات آباء الأحداث: هل هم متزوجون بأكثر من واحدة؟ وهل أمُّ الحَدَث هي التي تعيش مع أبيه؟ وأخرج من ذلك كله إحصاء دلل به على أن القلق العائلي هو الذي يرجع إليه في الغالب سبب إجرام الأحداث، كما دلل على أن معتادي الإجرام قد بدءوا صغارًا، وتحت تأثير ذلك القلق العائلي، ومن الجدير بالذكر أنه كان فيما بعد من الداعين إلى تنظيم الزواج بأكثر من واحدة وتقييده بحيث لا يتم إلا بإذن القاضي.

وفي ١٠ يناير سنة ١٩١٢ رقي علي ماهر إلى درجة وكيل النائب العمومي، وظل يشغل هذه الدرجة حتى ٣٠ مايو ١٩١٤.

ومن المواقف التي تُذكر له خلال عمله في هذه الفترة أنه كان هو الذي أُسند إليه التحقيق مع الزعيم الوطني محمد فريد، ولكنه رفض إصدار أمر بالقبض عليه، وكان محمد فريد قد ألقى خطبة في المؤتمر السنوي للحزب الوطني في ٢٢ مارس ١٩١٢، ولم يُرض هذا الموقف الحكومة وقررت نقل التحقيق من يده وعهدت به إلى علي توفيق رئيس نيابة مصر، وكان الغرض من هذا التدخل أن يتم القبض على محمد فريد بسرعة، لكن تصرف علي ماهر مكَّن محمد فريد من إفشال خطة الحكومة، وبهذا تمكن من الهرب من مصر ووصل الآستانة في ٣١ مارس ١٩١٢.

نُقل علي ماهر من وظيفة وكيل النائب العمومي إلى وظيفة ناظر (مدير) إدارة المجالس الحسبية في أول يونيو ١٩١٤، وظل يشغل هذه الوظيفة حتى ١٨ يونيو ١٩١٩.

ثم كان ما كان من نشاطه في الوفد المصري واشتراكه في الحركة الوطنية واحتجاجاتها، وقد كانت أول نجومية له هي قيادته للجنة إضراب الموظفين في ثورة ١٩١٩، وسوف ننقل في باب تالٍ عن مذكرات الدكتور يوسف نحاس ما يلخص دور علي ماهر في هذه اللجنة.

وقد اختير علي ماهر عضوًا في لجنة الثلاثين التي كُلِّفت بوضع الدستور.

وعقب انتهاء أعمال لجنة الدستور ثم تعيين علي ماهر ناظرًا لمدرسة الحقوق في نهاية أبريل ١٩٢٣، وعرف عن علي ماهر أثناء عمادته لمدرسة الحقوق الكفاءة في العمل، وقد اختار تدريس مادة «القانون الدولي العام»، وفي هذه الفترة أَلَّف أول كتاب باللغة العربية في هذه المادة، وقد ظل علي ماهر يتولى منصب ناظر مدرسة الحقوق إلى أن شُكِّلت وزارة أحمد زيور الأولى فَعُيِّن وكيلًا لوزارة المعارف في ٣٠ نوفمبر ١٩٢٤، وقد استمر علي ماهر في هذا الموقع ثلاثة أشهر تقريبًا حتى أجريت الانتخابات البرلمانية، وقد طلب منه عبد الخالق ثروت أن يخوض معركتها، فرشح نفسه عن دائرة الوايلي بأغلبية مطلقة في ١٢ مارس، ولكنه لم يؤد حق هذه النيابة أكثر من يوم واحد أو بضع ساعات، إذ لم يقدر لهذا المجلس، كما

نعرف أن يباشر مهامه النيابية نتيجة لصدور مرسوم حله في ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥، بعد ساعات من الانعقاد الأول للمجلس.

وفي هذه الفترة تزوج علي ماهر (حوالي عام ١٩٢٤) من ابنة محمد مجدي باشا الذي كان يحتل ما يوازي ما نطلق عليه الآن لقب «شيخ القضاة»، وأنجب منها ابنهما الوحيد «محمد»، وقد عُني بتربيته، وبعد أن أتم محمد علي ماهر دراسته عمل بوزارة الخارجية وتدرج في وظائفها حتى صار مستشارًا، لكنه لم يُقَدَّر له أن يتعاون مع عهد الثورة وسرعان ما ترك وظيفته!

وفي هذه الفترة أيضًا انضم علي ماهر إلى حزب الاتحاد الذي تألف في ١٠ يناير ١٩٢٥، وكان من الواضح أنه من أقطاب هذا الحزب الصناعي الجديد، وقد صار في ٣ مارس ١٩٢٥ وكيلا له. بناء على اختيار مجلس الإدارة له، كذلك تم اختياره عضوًا باللجنة التنفيذية للحزب بجلسة الجمعية العمومية للحزب في تنظيم شئون الجرائد التي تصدرها شركة الصحافة المصرية على مبادئ حزب الاتحاد وهي «الاتحاد والليبرتيه والشيطان» وذلك من خلال اللجنة التي شُكِّلت في ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٢٦ وضمت السيد أبو علي رئيس الشركة رئيسًا وعضوية كلٍّ من علي ماهر، ومحمد حلمي عيسى، ومحمود أبو النصر، وإدوار قصيري، وقد تولت هذه اللجنة تقييم تلك الجرائد من الوجهة الاقتصادية ومن جهة التحرير والمحررين والعمال وتنظيم الإدارة، ومنذ يونيو عام ١٩٢٧ أصبح علي ماهر مشرفًا بصفة عامة على صحف حزب الاتحاد.

دخل علي ماهر الوزارة لأول مرة وزيرًا للمعارف في وزارة أحمد زيور الثانية التي شُكلت في ١٣ مارس ١٩٢٥ وبقي في منصبه حتى نهاية عهد هذه الوزارة في يونيو ١٩٢٦، وقد تولى وزارة الحقانية بالنيابة لفترة قصيرة (أسبوع) عقب استقالة عبد العزيز فهمي الشهيرة (سبتمبر ١٩٢٥).

وفي هذه الفترة التي تولى فيها وزارة المعارف أثبت علي ماهر قدراته فكان أول من وضع نظمًا وخططًا ذكية لإصلاح نظام التعليم، من خلال التشريعات السريعة، وظهر ذكاؤه وألمعيته في هذه الخطط وفي قدرته على إنجاحها بسرعة.

وبانتهاء عهد وزارة زيور خرج علي ماهر إلى الظل السياسي، وبقي كذلك حتى انعقد ائتلاف الوفد والأحرار الدستوريين، وعندما رشح علي ماهر نفسه في

الانتخابات البرلمانية في دائرة الوايلي سنة ١٩٢٦ لم يفز، وذلك على الرغم من مساعدة وزارة الداخلية له، وقد فاز منافسه حسن حسيب مرشح الوفد.

فلما تولى محمد محمود يونيو ١٩٢٨ تصديع وزارة الائتلاف الثالثة التي كان النحاس باشا رئيسًا لها، وتولى بنفسه رياسة الوزارة التي تلتها، جاءت الفرصة لعلي ماهر ليدخل هذه الوزارة فيما كان إعلانًا صريحًا بتحول الأحرار الدستوريين عن الائتلاف مع الوفد إلى الاتفاق مع الملك وحزب الاتحاد الذي يدين بالولاء له، والذي كان علي ماهر نفسه أحد أقطابه الشكليين، فقد كان ذلك الحزب كما نعرف حزبًا شكليًا ليس له من الحزبية إلا اسمها!!

والواقع أن دخول علي ماهر هذه الوزارة كان تأكيدًا على أنه رجل الانقلابات الدستورية بعد أن شارك هو نفسه في وزارة زيور الثانية، أي في الانقلاب الدستوري الأول، لكن الانقلاب الدستوري الثاني في ١٩٢٨ كان أبعد أثرًا، كما أن دور علي ماهر فيه كان أكثر وضوحًا. ونحن نرى الدكتور عبد العظيم رمضان، على سبيل المثال، ميالًا إلى القول بأن علي ماهر كان هو صاحب الفتوى في أول إقالة في تاريخ الحكم النيابي في مصر، وهي إقالة مصطفى النحاس باشا في يونيو ١٩٢٨.

وقد ظل علي ماهر وزيرًا للمالية طيلة وزارة محمد محمود الأولى (يونيو ١٩٢٨ - أكتوبر ١٩٢٩)، وبهذا فإنه قضى فيها أربعة عشر شهرًا، ومن الجدير بالتأمل أن محمد محمود نفسه كان وزيرًا للمالية في وزارتي النحاس وثروت السابقتين على تولي محمد محمود الرئاسة، ومن الجدير بالتأمل أيضًا أن علي ماهر كان قد وصل إلى منصب الوزارة قبل محمد محمود، ولكنه قَبِل العمل تحت رياسته.

وبانتهاء عهد وزارة محمد محمود ترك علي ماهر العمل التنفيذي وظل كذلك طيلة وزارتي عدلي يكن التي أجرت الانتخابات (أكتوبر ١٩٢٩)، ووزارة النحاس التي جاءت نتيجة الفوز في الانتخابات (يناير ١٩٣٠)، ثم إذا هو يشارك في الانقلاب الدستوري الثالث على يد صدقي (١٩٣٠).

عاد علي ماهر إلى العمل التنفيذي في منتصف سنة ١٩٣٠، حيث اشترك في وزارة صدقي باشا الأولى وزيرا للمعارف العمومية (٢٠ يونيو ١٩٣٠)، لكن تغيرا سريعًا حدث لهذه الوزارة بعد ثلاثة أسابيع من تشكيلها وقد كان لهذا التغيير تعاقب طريف،

فقد استقال وزير الخارجية (حافظ عفيفي) فخلفه في الخارجية وزير الحقانية (عبد الفتاح يحيى)، وخلف هذا في الحقانية وزير المعارف (علي ماهر)، وعين وزيرٌ جديدٌ للمعارف. وهكذا أصبح علي ماهر بمقتضى هذا التغيير الوزاري وزيرًا للحقانية، وهو المنصب الذي اشتهر به في أثناء هذه الوزارة، وفيما يروى عنها من وقائع تاريخية.

ومن الجدير بالذكر أن علي ماهر كان سببًا رئيسيًا من أسباب استقالة وزارة صدقي الأولى وتشكيله لوزارته الثانية في يناير ١٩٣٣، ويقول هواة البحث في الافتراضات التاريخية إن وجوده في وزارة الحقانية هو الذي أدى إلى استقالة الوزارة، ولو أنه استمر وزيرًا للمعارف لما حدث ما حدث والقصة معروفة وسوف نتناولها في موضعها، وهي تتعلق بأزمة مأمور البراري، وقد سجل التاريخ لعلي ماهر أنه ترك هذه الوزارة احتجاجًا على بعض تصرفاتها.

وقد كان لاستقالة علي ماهر بُعد حزبي مهم، فقد كان وجوده في الوزارة رمزًا لوجود حزب الاتحاد فيها، فلما استقال من الوزارة وهو وكيل للحزب طرح التفكير في بقاء الائتلاف الوزاري بين هذا الحزب وحزب الشعب الذي أسسه صدقي باشا، وحرصا من حزب الاتحاد على البقاء في الحكم من خلال المشاركة اجتمعت اللجنة التنفيذية لحزب الاتحاد للنظر في الخلاف الذي طرأ بين علي ماهر ورئيس الوزراء إسماعيل صدقي، ومن الطبيعي أن الحزب أعلن تأييده للوزارة في سياستها واستمرار معاونته لها، وكان معنى هذا التخلي عن علي ماهر وعن سياسته واختياراته، وفي أعقاب ذلك قدّم علي ماهر وكيل حزب الاتحاد استقالته من الحزب. وتُعَدّ استقالة علي ماهر من حزب الاتحاد آخر عهده بالأحزاب وبالانتماء الحزبي، ويعدُّها بعض المؤرخين بمثابة انتهاء لارتباطه بأي حزب سياسي حتى نهاية حياته، ومع هذا فنحن نتحفظ على مثل هذا الحكم؛ لأننا نعرف أنه حاول تأسيس جبهة مصر من خلال مجموعة من الأحزاب أو الأشخاص، لكنها كانت تجربة صورية انتهت قبل بدايتها.

وفي الثلاثينيات دخل علي ماهر إلى الحياة البرلمانية من باب التعيين، حين عُين عضوًا في مجلس الشيوخ (١٩٣٠) واستمرت عضويته لمجلس الشيوخ بالتعيين خلال فترات طويلة من سنة ١٩٣٠ إلى سنة ١٩٥٢، لكنه فيما يبدو لم يُعَوِّل على دوره في عضوية البرلمان كثيرًا، ويذكر الدكتور رشوان جاب الله في كتابه عن علي

ماهر أن نسبة الاعتذارات التي قدمها علي ماهر عن حضور جلسات مجلس الشيوخ بلغت أكثر من ٥٧٪ من جلسات المجلس خلال أدوار الانعقاد المعين فيها، ويشير الدكتور جاب الله إلى أن علي ماهر في حالة حضوره كان حريصا على أن يدخل صامتًا معتدًا بنفسه.. قليل الحديث.

* * *

إذا أردنا أن نتوقف هنا لتأمل دور علي ماهر طيلة عهد الملك فؤاد وقبل توليه رئاسة ديوان الملك ورئاسة آخر وزارات عهد الملك فؤاد، فإننا نستطيع أن ندرك بوضوح ومن دون مجاملة أو تحامل أن علي ماهر كان عنصرًا فاعلًا في الانقلابات الدستورية الثلاثة التي شهدتها مصر في عهد الملك فؤاد، مع اختلاف موقعه في كل من هذه الانقلابات، فقد كان يمثل بالنسبة لزيور وزير المعارف، ولصدقي باشا وزير الحقانية، لكنه بالنسبة لمحمد محمود كان يمثل وزير المالية، ولا يرجع هذا إلى رغبة علي ماهر في ارتياد آفاق جديدة أو إثبات نفسه في مواقع متعددة، بقدر ما يرجع هذا التبدل في الدور إلى رؤساء الوزارات الذين عمل معهم علي ماهر، ومن ذلك أن إسماعيل صدقي كان مهتمًا بالمالية بصفة شخصية وقادرًا عليها، لهذا فإنه لم يكن في حاجة إلى علي ماهر فيها، ومن ثَمَّ فإنه آثر لعلي ماهر أن يكون في وزارته التي تولاها من قبل زيور وهي وزارة المعارف، فلما حدث تعديل وزاري سريع آثر أن ينتفع به في الحقانية، ومن ناحية أخرى فقد كان لمحمد محمود أصدقاء أعزاء جدا في العدل من طبقة خشبة وفي المعارف من طبقة أحمد لطفي السيد، وهكذا فإنه آثر أن يعهد إلى علي ماهر بالمالية، ومن الغريب أن محمد محمود لم يكن حريصًا على الاحتفاظ بوزارة المالية على نحو ما فعل صدقي باشا فيما بعد، بل إنه تركها في ثلاث وزارات لثلاثة من رؤساء الوزارات اللاحقين به، فقد تركها مرة لعلي ماهر، ومرة لصدقي نفسه، ومرة لأحمد ماهر، كما جمع بينها وبين الرئاسة، كما أنه هو نفسه كان قد تولاها في وزارتي ثروت والنحاس!!

أما اختيار علي ماهر لتولي المعارف في عهد زيور فقد كان، في رأيي، أقرب الأمور إلى الطبيعية، ذلك أن علي ماهر قبل أن يكون أول عميد مصري لكلية الحقوق، كان طالبًا متميزًا متمكنًا من فهم جوانب التعليم التي تحتاج إلى الإصلاح

والتطوير وتعديل التشريع. وفي رأيي، أن نشاطه في هذه الوزارة كان أكثر عائدًا على المجتمع من نشاطه في وزارتي المالية والحقانية.

وبعد خروج علي ماهر من وزارة صدقي إثر أزمة مأمور البراري بقي الرجل بعيدًا عن المناصب الوزارية ومناصب الدولة أكثر من عامين.

وقد اعتذر علي ماهر عن الاشتراك في وزارة عبد الفتاح يحيى.

وقد روى الدكتور محمود عزمي أنه استقال من حزب الاتحاد مع استقالته من الوزارة، وقد أشرنا إلى هذا من قبل، واستقال كذلك من دائرة سيف الدين وذهب إلى الأقصر.

ويروي الدكتور محمود عزمي أيضًا أنه جرت ثلاث تشريفات ملكية بعد استقالته، بمناسبة عيد الفطر، وعيد الملك، وعيد الأضحى، فحضرها وهو مغضوب عليه، ثم التمس مقابلة جلالة الملك بمناسبة قرب سفره إلى أوروبا فرفض التماسه، وسافر.

ويذكر الدكتور محمود عزمي أنه لما استقال حافظ عفيفي باشا من مفوضية لندن عرضت وزارة عبد الفتاح باشا يحيى المنصب على علي ماهر باشا، وقد عرضته بامتيازات مالية تصل بمخصصاته إلى عشرة آلاف جنيه في السنة فاعتذر لأنه وقد رفض الاشتراك في الوزارة لا يمكنه أن يتولى منصبا يمثل فيه هذه الوزارة بالذات، واستمسك برأيه حتى في حضرة الملك الذي قال له إنه في منصبه إنما يمثل الملك، فأجاب بل يمثل الملك والحكومة معًا.

ثم عُيّن علي ماهر رئيسًا للديوان الملكي في يوليو ١٩٣٥، بعد ما تحقق له ما طلب من إخراج الإبراشي من القصر، وتولى بهذه الصفة كثيرًا من المهام السياسية على نحو ما سوف نتعرض له في الباب الخاص برئاسته الأولى للديوان.

وبعد قرابة ستة شهور من عمله في الديوان عاد علي ماهر إلى المناصب الوزارية حين شكل هو نفسه وزارته الأولى وزارة المائة يوم (٣٠ يناير ١٩٣٦ - ٩ مايو ١٩٣٦) التي أجرت الانتخابات وتُوفِّي الملك فؤاد في عهدها، ونُصبت هيئة الوصاية، وقد احتفظ في هذه الوزارة بوزارة الداخلية والخارجية لنفسه، وعن هذه الوزارة وإنجازاتها البارزة كتب أستاذنا الدكتور محمود عزمي كتابًا مهمًا في حينه،

وقد تناولنا جهوده وأداءه في هذه الفترة في باب خاص من هذا الكتاب لكننا إذا أردنا تلخيص الرأي في أدائه فيمكننا القول بأنه نجح نجاحًا باهرًا في تنفيذ عدد من المشروعات الإصلاحية التي أضافت إلى مجده وتاريخه، وأثبتت قدرته على النجاح السريع والمدروس.

وفي أثناء وزارة النحاس باشا فاجأ الملك فاروق الوزارة الوفدية بتعيين علي ماهر رئيسا للديوان في أكتوبر ١٩٣٧، وقد ثارت معارضات وفدية وصحفية في وجه هذا القرار عند صدوره، وبدأت سلسلة خلافات القصر والوفد تتسارع حتى تمكن من أن يساعد الملك فاروق على إخراج الوفد من الحكم قبل مضي شهور معدودة على وجوده في منصبه، وهو ما يدل على مدى ما كان يتمتع به علي ماهر من قدرة غير مستترة على المناورة والانقلاب السياسي.

ومع أن محمد محمود جاء بوزارة ائتلافية كبيرة إلا أن علي ماهر تمكن من تنغيص الأمور عليه طيلة عهده وحتى خلفه على نحو ما سنرى بالتفصيل في كتابنا هذا.

وفي أثناء عمله برئاسة الديوان الملكي للمرة الثانية نال علي ماهر في ١٠ فبراير ١٩٣٨ قلادة فؤاد الأول وهي التي تؤهل صاحبها للقب صاحب المقام الرفيع أواللقب المختصر «رفعة الباشا»، وكان هذا من حسن حظه؛ لأن الأيام التالية لم تكن تهيئ له فرصة أخرى للحصول عليه، وقد حصل على هذه القلادة في أثناء رئاسة محمد محمود للوزارة، وقد حصل عليها هو ومحمد محمود باشا نفسه، وكان علي ماهر وقتها يشغل رئاسة الديوان الملكي، أما النحاس باشا فكان قد حصل عليها من قبل على يد هيئة الوصاية عندما تم إنجاز معاهدة ١٩٣٦، وقد كان رئيسًا لوفد المفاوضين المصريين من أجل إبرام تلك المعاهدة.

وقد نال علي ماهر قبل هذا وبعد هذا كثيرًا من التكريم والتقدير طيلة حياته العامة، فقد حصل على رتبة «البكوية» من الدرجة الأولى سنة ١٩٢٣ على إثر تعيينه ناظرًا عميدا لمدرسة الحقوق، كما مُنح «الدكتوراه الشرفية في القانون» بمناسبة انعقاد المؤتمر الطبي بمصر سنة ١٩٢٨.

وفي هذه الفترة ظل علي ماهر من خلال موقعه في رياسة الديوان يضع الصعوبات والمشكلات في وجه محمد محمود ووزارته حتى استطاع أن يخلف محمد محمود

في رياسة الوزارة، وقد شكل علي ماهر وزارته الثانية (أغسطس ١٩٣٩ - يونيو ١٩٤٠)، واحتفظ فيها لنفسه أيضا بالخارجية والداخلية، وقد عاشت هذه الوزارة أكثر من عشرة شهور، وهي أطول وزاراته عمرًا، وواكب تشكيله لهذه الوزارة اندلاع نذر الحرب العالمية الثانية.

وسرعان ما أُقيل علي ماهر من رياسة الوزارة رغم أنفه ورغم أنف الملك فاروق أيضًا !!، وذلك بناء على ضغط البريطانيين لما كانوا يلمسونه بوضوح من دلائل تنبئ عن ميل علي ماهر إلى المحور بينما الحرب تمضي، في طريق سيئ بالنسبة لهم، أما علي ماهر نفسه فقد نجح في تصوير إقالته على أنها ثمن لصلابته في مواجهة المطالب البريطانية، ونظم دعاية ضخمة في هذا الطريق حفظت له بعض صورته في الوجدان الشعبي، وقدمته في صورة كان يتوق إليها.

وقد حاول علي ماهر العودة إلى الصدارة من خلال الاعتماد على مظاهرات الجماعات الأيديولوجية الصاعدة في ذلك الوقت التي نادت بعودته إلى رئاسة الوزارة لكنه لم يفلح، وربما كان أبرز تلخيص في هذه الفترة هو ذلك الشعار الذي رفعته المظاهرات: «علي ماهر رجل الساعة»، وقد قيل إنه بذل جهدا في إعادة التعاون بين الوفد والقصر، لكن الأحداث سبقته، وحدث ما حدث في ٤ فبراير ١٩٤٢، وطيلة هذه الفترة كان أحمد حسنين قد تمكن من أن يقضي على الجزء الأكبر من مكانة علي ماهر عند الملك فاروق.

وبمجيء النحاس باشا إلى الحكم في أعقاب حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ صعّد علي ماهر من نشاطاته التي كان البريطانيون يرونها خطرًا على موقفهم العسكري، وكانت النتيجة أن تم اعتقاله في القصر الأخضر على الرغم من تمتعه بعضوية مجلس الشيوخ، والحصانة البرلمانية، وسوف نتناول هذا كله بالتفصيل في باب خاص بنشاط علي ماهر في أثناء فترة الظل السياسي.

وعقب تشكيل أحمد ماهر للوزارة في أكتوبر ١٩٤٤ أفرج عن علي ماهر مع تعهد شقيقه رئيس الوزارة الجديد بمسئوليته عن نشاطه.

وبعدأكثر من عام من الإفراج عنه دعا علي ماهر إلى تأسيس جبهة مصر في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٥، وذكر أن دعوته تعبر عن أمل في تنظيم سياسي ذي برنامج

إصلاحي، وقد وجه الدعوة في ذلك اليوم إلى لفيف كبير من الشيوخ والنواب المستقلين وأعضاء الأحزاب والهيئات السياسية ورجال الفكر والصحافة وذلك في مقر دار جبهة مصر بالقاهرة، لكنه لم يفلح في أداء دور سياسي كبير طيلة هذه الفترة، إذ رأى الساسة والمراقبون أن فكر هذه الجبهة مجرد واجهة لنشاطه الفردي.

وقد رفع علي ماهر في برنامج الجبهة شعار «وضع حد أقصى للملكية الزراعية الكبيرة» ومن طرائف التاريخ أن الزمان دار دورته وجاءت الثورة، وأمضت قانون الإصلاح الزراعي على نحو ما نعرف، وفي هذه الفترة نسب إلى علي ماهر وربما كان هذا ظلمًا أنه عارض تحديد الملكية الزراعية (!!).

وفي هذه الأثناء ظل علي ماهر يقيم مأدبة غداء كل يوم أربعاء بمنزله بالجيزة، ويجمع فيها خاصته بدعوة مفتوحة منه تتكرر كل أسبوع، وكانت هذه العادة أبرز ما في حياته الاجتماعية، وكانت المائدة تضم لفيفًا من أصدقاء علي ماهر وبعض الصحفيين وبعض أساتذة الجامعة.

وقد ظل علي ماهر بعيدًا عن المناصب الوزارية لأكثر من ١١ عامًا حتى شكل وزارته الثالثة عقب حريق القاهرة (٢٧ يناير ١٩٥٢-أول مارس ١٩٥٢) وعاشت وزارته خمسة أسابيع. وقد احتفظ فيها لنفسه بالخارجية، والحربية والبحرية، لكنه على غير عادته ترك وزارة الداخلية في هذه الوزارة ليتولاها رجل الملك القوي أحمد مرتضى المراغي، ويرى الكثيرون أن سبب خروجه من الحكم كان هو اعتداله في مواجهة الوفد.

ثم شَكّل علي ماهر وزارته الرابعة عقب قيام الثورة واستمرت ستة أسابيع (٢٤ يوليو ١٩٥٢- سبتمبر ١٩٥٢) وجمع فيها مع الرئاسة ثلاث وزارات: الداخلية، والخارجية، والبحرية والحربية، وقد شهدت رياسته لهذه الوزارة كل الأحداث التي مرت بها مصر في مطلع الثورة من تنازل الملك فاروق لابنه عن العرش، ومن سفره إلى الخارج، وتكوين مجلس للوصاية، ومن إلغاء للألقاب، وتوجه نحو الإصلاح الزراعي، والبدء بخطوات حثيثة في مناوءة الأحزاب وفي فرض قيود إدارية على حركتها، بل على تكوينها، والمضي في خطوات مقيدة لحركة كثير من شخصيات العهد الملكي.

وهكذا كان عهد هذه الوزارة هو بداية النهاية للحقبة الليبرالية.

وفيما بعد خروجه من رياسة الوزارة بقي علي ماهر بعيدًا عن نظام الحكم الجديد، لكنه كان من آن لآخر مرشحا، نظريا لأنه يعود إلى موقع متقدم من قبيل رياسة جمهورية برلمانية! فلما دفعت الأمور رجال الثورة إلى الإعلان عن دستور جديد، وتشكيل لجنة لوضع هذا الدستور، كان علي ماهر هو المرشح الطبيعي لأن يكون على رأس هذه اللجنة التي أنجزت مشروعًا أهملته الثورة تمامًا.

* * *

وفي ٢٤ أغسطس ١٩٦٠ تُوفِّي علي ماهر في جنيف بنوبة قلبية، وكان قد سافر إلى إنجلترا، ثم إلى سويسرا للعلاج من مرض القلب.

وفي ٢٧ أغسطس شُيِّعت جنازته في القاهرة، ووصفت «الأهرام» تشييع الجنازة:

«شيعت مساء أمس جنازة الرئيس السابق علي ماهر من ميدان التحرير. أناب الرئيس جمال عبد الناصر السيد نجيب هاشم وزير التربية والتعليم لتشييع الجنازة. سار في مقدمة الجنازة متطوعو جمعية الإسعاف من مختلف فروعها بمحافظات الإقليم المصري بملابس الإسعاف يحملون أعلامهم. حمل جثمان الفقيد عشرة من متطوعي الإسعاف، سار وراء النعش مندوب الرئيس، وأقارب المغفور له علي ماهر، والسادة عزيز المصري، والدكتور محمد بهي الدين بركات، والدكتور محمد هاشم، وسعد اللبان، واللواء عبد الحميد خيرت حكمدار القاهرة، ومئات من المواطنين».

«وكان جثمان الفقيد قد وصل بالطائرة في الساعة الثالثة صباح أمس قادمًا من سويسرا. استقبله في أرض المطار السادة محمود ماهر، وسعد اللبان، وعثمان خليل، وكريمة المغفور له أحمد ماهر، وشقيقته، ورجال الإسعاف، دخلت أرض المطار سيارة إسعاف تحمل رقم ٣١. قام المتطوعون بنقل جثمان الفقيد وكان موضوعًا داخل صندوق خشبي مغطى بالقماش من الطائرة إلى السيارة. وقف أقارب الفقيد في فناء المطار يودعونه. بكى سائق سيارته بشدة عندما أحضر له رجال المطار ٤ حقائب تضم متعلقات الفقيد التي كانت معه بالخارج. وصل مع الجثمان نجله محمد علي ماهر، كان قد سافر صباح أول أمس للقيام بالإشراف على إرسال جثمان والده إلى القاهرة.

## الفصل الثاني

# شخصية علي ماهر

### (١)

مما لاشك فيه أن علي ماهر كان شخصية سياسية بارزة من شخصيات عصر العمالقة الذين كانوا يجمعون من الميزات ما يؤهلهم للزعامة عن حق، وعلى سبيل المثال فقد اتّصف بالذكاء والدهاء السياسي والمرونة في حسم الأمور، وكان متحليًا بالأدب الاجتماعي وكثرة النشاط مع أنه بطبعه كان عصبي المزاج، سريع الغضب.

والمتأمل لتاريخ حياته يراه جديرًا بأكثر مما وصل إليه لولا أنه كان سيء التقدير في تفكيره لنفسه.

والشاهد أن سوء الحظ لم يكن بمثابة العامل الذي أخر مكانة علي ماهر باشا عما كان يستحقه من مكانة بين أقرانه من قادة الحياة السياسية قبل الثورة، وإنما كان سوء الاختيار هو العامل الأكثر تأثيرًا في هذه المكانة. فمنذ البداية كان المجال مفتوحًا على مصراعيه أمام هذا الرجل ليأخذ مكانة متقدمة جدا في صفوف الحركة الوطنية، لكنه آثر أن يتعجل الخطوات إلى المجد الزائل أو الزائف، مبتعدًا بإرادته عن تيار الحركة الوطنية، وهكذا فإنه فقد بالتدريج والتراكم كثيرًا من الأرضيات التي كان يمكن أن يستند إليها في صراعه من أجل البقاء والتقدم على المستوى الشخصي.

ومن المهم أن نذكر أن ثورة ١٩١٩ هي التي دفعت بعلي ماهر إلى الصفوف الأولى من المجتمع، سواء في موقع الوزارة ورئاستها أم إلى المواقع الأخرى الموازية، ولولا هذه الثورة ما وصل علي ماهر إلى ما وصل إليه إلا بعد ١٥ عامًا من وصوله بالفعل، وقد كان أول شاب من شبان الجيل الجديد الذين يصلون إلى الوزارة بعد المجموعة

التي اصطفاها سعد ودخل بها الوزارة في ١٩٢٤ وفي أثنائها وهم: النحاس باشا ونجيب الغرابلي وواصف غالي (في شهر يناير) أحمد ماهر (في شهر أكتوبر)، ثم علي الشمسي (في شهر نوفمبر)، ثم الوزيران اللذان رضى الوفد عن دخولهما وزارة زيور وهما عثمان محرم وأحمد خشبة في نوفمبر ١٩٢٤، أما علي ماهر فقد دخل وزارة زيور باشا الثانية في مارس ١٩٢٥ ليكون بمثابة الرجل البارز من جيل الثورة المناهض لزغلول وللزغلوليين، ومع أن سبعة من جيله سبقوه ووصلوا إلى الوزارة في عهد الليبرالية برعاية زعيم الأمة، فإن علي ماهر وصل إلى الوزارة في الوقت الذي وصل إليها عبد العزيز فهمي الذي كان ثالث ثلاثة مع سعد وعلي شعراوي في اللقاء بالمندوب السامي البريطاني من أجل إعلان الاستقلال.

(٢)

ويأبى سوء حظ علي ماهر إلا أن يشارك في أول حزب صناعي وهو حزب الاتحاد، ويصل في هذا الحزب إلى منصب وكيل الحزب مع يحيى إبراهيم باشا، ولما كنت من الذين يجتهدون في أن يلتمسوا (أو أن يتقبلوا) في كل اتجاه ميزة تميزه عن غيره وترفع من قدره، فإني أرى في حزب «الاتحاد» الذي صنعه الملك ورجاله نوعًا من ادعاء أرستقراطية طبقة المعلمين والمتعلمين، ولعل هذا ما دفع أصحابه إلى أن يختاروا أعضاءه على النحو الذي أهَّل في النهاية لأن يكون رئيسه وزير معارف سابق وليكون وكيله وزير معارف أيضًا، وللرجلين قيمتهما من حيث المكانة العلمية، فيحيى إبراهيم باشا كان رئيسًا لمحكمة الاستئناف وكان بمثابة قاضي القضاة لفترة طويلة، كما أن علي ماهر كان عميد كلية الحقوق في سن مبكرة.

ولا تروي لنا كتب التاريخ ولا المذكرات المتاحة كيف بدأت علاقة علي ماهر بالملك فؤاد، لكن قراءتنا للأحداث تدل على أن الملك كان يرتاح إلى علي ماهر بأكثر مما يرتاح إلى كل من محمد محمود وإسماعيل صدقي وعدلي يكن وعبد الخالق ثروت، فقد كانت له مآخذ جوهرية على كل شخصية من هؤلاء الأربعة الذين كانوا أفضل من علي ماهر، وصحيح أن الملك فؤاد في المقابل كان يثق تمامًا في أحمد زيور ومحمد توفيق نسيم، لكن يبدو أن ثقته في علي ماهر لم تكن تقل عن ثقته في هذين الرجلين، وربما بدأت معرفة الملك فؤاد الوثيقة بعلي ماهر في الجامعة لأن

الملك فؤاد كان رئيس مجلس إدارة الجامعة قبل أن يصبح ملكًا، وربما بدأت في مكان آخر، ولكن الأمر المؤكد أن الملك فؤاد كان يثق تمامًا في علي ماهر، وكان هذا الأمر من حسن حظ الملك فؤاد، ومن سوء حظ علي ماهر.

وعلى النقيض من هذا فإن الملك فاروق لحسن حظ علي ماهر ولسوء حظه هو لم يكن يثق في علي ماهر ولا يرتاح إليه لسبب غير ظاهر، وإن كان السبب لا يتعدى نطاق تفكير فاروق المراهق في الابتعاد عن الناصحين الأبويين وإبعادهم عنه، وهو أمر معروف في علم النفس. أما حسن حظ علي ماهر في هذه الجزئية فجاء من أنه تخفف من حمل كثير من أثقال فاروق حتى بدا لرجال الثورة في ٢٣ يوليو أنه هو المنقذ، ولو أنه حمل أثقال عهد فاروق لتعرض للاغتيال قبل نهاية الأربعينيات أو للإعدام في بداية عهد الثورة.

(٣)

وقد تولى علي ماهر رئاسة الوزارة أربع مرات في أربع مراحل مختلفة، وهو بهذا متفوق على كل الزعماء في تاريخ مصر فيما عدا النحاس باشا فقط، وسيعجب القارئ لهذا القول مني وأنا الذي قدمت المعلومات الخاصة بالرؤساء الآخرين وعدد مراتهم التي تفوق مرات علي ماهر لكنني أحب أن ألفت النظر إلى حقيقة مهمة، وهي أن من يفوقون علي ماهر أو يساوونه في عدد مرات رئاسة الوزراء وصلوا إلى رقم الوزارات الأربع أو ما هو أكثر منه بسبب رئاستهم الوزارة على ٣ مراحل فقط، فعبد الناصر (الذي رأس عشر وزارات) رأس الوزارة في ١٩٥٤ لأقل من شهر ثم عاد لرئاستها منذ ١٩٥٤ وحتى ١٩٦٢ باتصال، ثم عاد لرئاستها منذ ١٩٦٧ وحتى وفاته، وهكذا فإنه لم يصل إلى المرة الرابعة كعلي ماهر، مع أنه كان هو الذي يكلف نفسه بالوزارة، أما حسين سري الذي رأس خمس وزارات فلم يصل إلى هذه الرئاسة إلا ثلاث مرات فقط ولم يصل إلى الرابعة مثل علي ماهر، أما وزارات ممدوح سالم الخمس فهي متصلة مع بعضها وكأنها وزارة واحدة، وكذلك فإن وزارات حسين رشدي الأربع، متصلة ببعضها وكذلك وزارات محمود فوزي الأربع.

لكن علي ماهر بالفعل استُدعى (متفوقًا على كل هؤلاء) ليرأس الوزارة ٤ مرات، وبهذا لا يتفوق عليه في التاريخ المصري كله إلا النحاس باشا الذي استُدعى

لتشكيل الوزارة ٥ مرات باعتباره زعيم الأغلبية، وبهذا فإن علي ماهر من ناحية الكفاءة الشخصية وعلاقتها بهذه الجزئية يبقى متفوقًا على الجميع.

ومع هذا فإن بعض القراء ولهم الحق يستطيعون أن يقولوا إنه لم يختر في هذه المرات إلا لأنه لم يكن هناك غيره ليقبل مثل هذا المنصب في الظروف التي قبله فيها، وفي هذا جزء كبير من الصواب؛ لأن علي ماهر بالفعل قبل المنصب في ظروف دقيقة جدا في كل المرات التي قبله فيها أو في معظم هذه المرات.

ومع هذا فإن علي ماهر كما ذكرنا **كان سيئ الاختيار بأكثر مما كان سيئ الحظ**، وربما لو أنه خرج عن أنانيته بعض الشيء لحقق في التاريخ المعاصر إنجازات كبري وخالدة لاسمه الكبير.

وسندلل على رؤيتنا بعدة وقائع تاريخية لا تحتمل كثيرًا من التأويل.

ففي المرة الثالثة التي قَبِل فيها علي ماهر رئاسة الوزارة

كان في وسعه أن يحل البرلمان من اللحظة الأولى بعد أن أعلن سلفه النحاس باشا الأحكام العرفية.

وكان في وسعه أيضا أن يعلن أنه لن يحل البرلمان.

وكان بإمكانه ولكن هذا لم يكن بالطبع في وسع شخصيته الأنانية وذكائه القاصر أن يعلن انضمامه بنفسه إلى الوفد من أجل مصر في هذه المرحلة الدقيقة فيحافظ لنفسه على البرلمان وعلى الوزارة ويصل بنهاية حياته إلى صفوف الشعب على نحو ما بدأها في صفوف الشعب.

بل كان في وسعه (على الأقل) أن يُشَكِّل الوزارة من مستقلين أو حزبيين على ألا يكون في الوزارة أحد لايتمتع بعضوية البرلمان؛ وبهذا يضع الجميع أمام موقف جديد.

لكنه للأسف الشديد وسوء الاختيار وضع نفسه على قمة جبل المؤامرات الصغيرة التي لا تليق بالأطباء الشبان، وإنما تليق ببعض و(لا أقول أغلبية) موظفي مكاتب الصحة حين يُؤَمِّنُون أنفسهم باستمارات قيد المواليد والوَفَيَات، وقد وقعها

لهم الأطباء الشبان على بياض حتى إذا ما تأخروا في سفريتهم الطارئة أمكن لموظف الصحة أن يمضي الأمور بطريقة روتينية مستورة.

(٤)

هذا هو بالضبط ما فعله علي ماهر مع الملك والقصر الملكي.

فقد حصل من الملك فاروق على قرار بحل البرلمان بدون تاريخ كي يحل هذا البرلمان الوفدي في الوقت المناسب حين يصعب عليه أن ينال ثقته!!

مع أن الوفد (بثقة شديدة في النفس وفي الأداء، وبتقدير للظروف الصعبة) لم يحجب ثقته عن علي ماهر، فإذا علي ماهر للأسف الشديد لم يكن على مستوى تصرف النحاس العظيم وهكذا آثر الاحتفاظ بقرار الحل على أن يُعيد قرار الحل إلى الملك ليمزقه، وهكذا ظل محتفظا به.. وكانت النتيجة الحتمية هي أن قرار الحل نفسه استُغل أسوأ استغلال وكان ضحيته هو علي ماهر نفسه، وذلك حين نُشر القرار وأصبح موقف رئيس الوزراء الهمام حرجًا أشد ما يكون الحرج، بينما أنه (في رأيي المتواضع)، كان هو الوحيد الذي أحرج نفسه من حيث ظن نفسه ذكيا وداهية، وكثيرًا ما حذرت كثيرا من أصدقائي وزملائي من مثل هذا السلوك الذكي في ظاهره، والقاتل في جوهره، لكنهم شأن علي ماهر باشا كانوا يظنون أنفسهم أذكياء ويظنونني غبيًا أو متغابيًا على أقل تقدير.

(٥)

ولم يبخل علي ماهر على نفسه بانتهاج هذا الأسلوب نفسه في وزارته الأخيرة، فقد كان في وسعه منذ اللحظة الأولى أن يختار لها مجموعة من الرموز الوطنية التي تُقَوِّي من كيان الوزارة الجديدة أمام ضباط الحركة ورغباتهم الجديدة، ويكون في وسع أعضائها (الرموز من ذوي الخبرة الكبيرة والشخصيات الكبيرة) أن يقاوموا المد الجديد وأن ينتصروا للقانون أو للنظام في ظل الأوضاع الجديدة.

لكن علي ماهر للأسف الشديد أعلن منذ لحظة تكليفه أنه سيشكل الوزارة من الوزراء الذين تعاونوا معه في وزارته السابقة التي شكلها عقب حريق القاهرة، وهكذا

فعل بالضبط، وبالتالي فإنه لم يدخلها إلا ثلاثة وزراء جدد غير هؤلاء الذين شاركوا في وزارته السابقة مع أنه كان في وسع علي ماهر أن يستعين بكثير من الشخصيات التاريخية المتاحة التي لم يسبق لها دخول الوزارة بحيث تبدو الوزارة وتكون بالفعل وزارة عهد جديد، وكان في وسع علي ماهر وهو يشكل وزارة جديدة أن يؤثر اللجوء إلى شخصيات بارزة في المجتمع في ذلك الوقت لم يصبها بعدُ داء الحزبية من وزن الشيخ حمروش أو الشيخ عبد المجيد سليم بتعليقاتهما القاسية علي سياسات الملك في آخر أيامه، وكان في وسعه اللجوء إلى صديقه القديم عزيز المصري الذي كان هو أبو الثوار بالفعل، وكان بإمكانه إدخال النائب العام محمد عزمي الذي كانت صورته حتى ذلك الوقت أنه استطاع أن يصل بتحقيق الأسلحة الفاسدة إلى داخل القصر الملكي في شجاعة، وكان في استطاعته اختيار رئيس محكمة النقض الذي رد على وزير العدل السعدى شكره وتقديره وثناءه وقال له في وضوح: إن الذي يقبل الشكر والمديح لابد أن يقبل النقد، وهذا ليس من حق الوزير، وكان بإمكان علي ماهر أن يدخل إلى الوزارة مدير الجامعة الأولى الجراح العظيم عبد الوهاب مورو باشا الذي كان يساعد الحركة الوطنية بالفعل والمال، وكان في وسعه أن يُدخل إلى الوزارة تربويا كبيرًا كإسماعيل القباني مؤسس معهد التربية، وأن يدخل الكاتب الكبير عباس العقاد الوزارة وهو يومها عضو شيوخ وعضو نواب سابق.

كل هؤلاء وغيرهم كانوا متاحين أمام علي ماهر لكنه لم يشأ إلا أن يختار بعض الوزراء الذين شاركوه المسئولية قبل هذا، وهكذا كان وعيه قاصرًا على أن يدرك أن عهدًا جديدًا قد بدأ ولم يكن في وزرائه القدامى من يصلح للاستمرار ولمواجهة عهد جديد غير وزير واحد فقط هو عبد الجليل العمري، وقد حدث بالفعل أنه هو الوحيد الذي استمر من وزراء علي ماهر.

(٦)

وحتى عندما بدأ علي ماهر يلمح علاقات جديدة للمدنيين الكبار بالثوار فإنه لم يلجأ إلى اقتراح إدخال السنهوري أو سليمان حافظ أو فتحي رضوان إلى وزارته، وترك المجال واسعًا أمام الازدواجية التي لابد أن تنتهي بنهايته هو لا بنهاية الآخرين، لأن الآخرين يصعدون بحكم طبائع الأشياء.

فإذا قادنا التأمل إلى إعمال القاعدة نفسها على منهج علي ماهر المبكر، فإننا نجد أن مجمل تصرف علي ماهر في وزارته الثانية (١٩٣٩) لم يكن أذكى بكثير من تصرفه في الوزارتين الأخريين، لكنه والحق يقال كان قد نجح في أن يضم في وزارته عناصر ساعدته على أبرز جوانب النجاح الذي حققه.

وسنكتفي في هذا الصدد بأن نروي موقف عبد الرحمن عزام الذكي من طلب بريطانيا إعلان مصر للحرب، فعلى الرغم من أن أحمد ماهر شقيق علي ماهر نفسه وزعيم الحزب السعدي كان يلح في إعلان الحرب، وعلى الرغم من أن كل الآراء كانت تمضي في هذا الطريق فإن عزام باشا بذكاء شديد استطاع أن يغير الدفة وأن يجعل مجلس الوزراء يقتنع بعدم الإعلان لمصلحة مصر، وأخذ هو على عاتقه مسئولية إقناع البريطانيين بأن مصلحتهم عدم إعلان مصر للحرب.

وهكذا كسب علي ماهر على سبيل المثال من وجود وآراء عزام باشا، ومن العجيب أنه تركه في منصبه في الجامعة العربية ولم يلح عليه في الانضمام إلى وزارته في ١٩٥٢ ولو كنائب لرئيس الوزراء ووزير للخارجية.

(٧)

وربما كان من حق علي ماهر في تصويرنا لشخصيته أن نثبت له بعض الأمجاد مما رواه عنه الدكتور محمود عزمي في كتابه «الأيام المائة» ومن ذلك ما يرويه من أن علي ماهر كان يشق عليه حين يتضح له تزوير الشهادة أن يخرج شهود الزور من ساحة المحكمة أحرارًا هانئين بينما يظل المحبوسون من جراء الشهادة التي تثبت زورها في السجون، فكان حين تثبت له شهادة الزور يأمر بإدخال شهودها في قفص الاتهام، وبإخراج المتهمين منه في الجلسة ذاتها، وهو لا يجهل أن التنفيذ من فوره يسري في حالات معينة ليس بينها حالة شهادة الزور اللهم إلا أمام القاضي المدني، لكنه كان يتوسع في التطبيق ويقيس علي ما يقع أمام القاضي المدني في حالة شهادة الزور دون تقيد بحرفية القانون.

ويشير الدكتور محمود عزمي أيضًا إلى أن علي ماهر كان يتسم بالنظرة الاجتماعية في أحكامه على القضايا المعروضة عليه، وكان يحرص على أن يضع نفسه موضع الجمهور، ويعنى باستخلاص الحقوق أكثر من عنايته بتوقيع العقاب.

«وغير مرة كان يرى التهمة ثابتة في جريمة من جرائم خيانة الأمانة فكان يقرر ثبوت التهمة ويعلن في الوقت نفسه تأجيل النطق بالحكم، فإذا ما أدى المتهم الدين في أثناء مدة التأجيل عامله في حكمه معاملة متناسبة مع تصرفه، وإلا عاقبه عقابا شديدا، وكان هذا التصرف الاجتماعي يفيد في كل الأحوال التي لجأ إليها فيها».

(٨)

ويروي الدكتور محمود عزمي في كتابه «الأيام المائة» أن علي ماهر كان «قد عرضت عليه قضية اتهم فيها ممول من كبار الممولين الذين يستطيعون مغادرة القطر في لحظات، ودفع الوكيل بعدم اختصاص المحاكم الأهلية وكانت المحاكم المختلطة قد حكمت بعدم اختصاصها هي الأخرى من قبل، وطلب المحامي الإفراج عن المتهم ولو بكفالة فقضى علي ماهر باختصاص القضاء الأهلي، وأفرج عن المتهم بكفالة ألف جنيه، ولم يضمن الحكم أسبابًا لما رآه في أمر الاختصاص، وكان سعد باشا ناظرًا للحقانية، فاستدعاه وحدثه في أمر الحكم بالاختصاص والكفالة التي لم تكن العادة قد جرت بالذهاب بها إلى ذلك الحد، فرفض أن يجيب سعد باشا إلى حديثه بشأن قضية ينظرها، وسأله بأية صفة يتحدث هو إليه؟ وفطن سعد باشا إلى الأمر فأجاب أنه يتحدث بصفة الصديق لا بصفة ناظر الحقانية، فأدلى إليه علي ماهر بأنه كان معتزما أن يفرض خمسة آلاف جنيه كفالة، لكنه اكتفى بالألف، وبأنه بصفته قاضيًا جزئيًا لم يكن مقيدًا بتضمين حكمه أسباب رأيه في الاختصاص، ووقف التدخل عند هذا الحد».

(٩)

ولست أبالغ إذا قلت إن أفضل ترجمة قدمها الأستاذ محمد السوادي في كتابه «لكيلا ننسى... أقطاب مصر بين الثورتين» كانت ترجمته لعلي ماهر باشا، وهي ترجمة دقيقة في كل ما تتضمنه من وقائع تاريخية، كما أنها دقيقة في تسلسل الأحداث وليس فيها أي قدر من القفز على حدث ما، ولا في وضع لحدث في غير موضعه، وليس فيها خلط بين الأسباب والنتائج، كما أن براعة التسبيب فيها واضحة، وكذلك دقة الاستدلال.

وقد بدا الأستاذ السوادي في ترجمته لعلي ماهر متأثرا بأسلوب العقاد في العثور على مفتاح للشخصية والانطلاق من هذا المفتاح لتفسير سيرة حياة الرجل وتاريخه كله، ومن الإنصاف أن نذكر أن الأستاذ السوادي كان مُوَفَّقًا كل التوفيق في المفتاح الذي اتخذه لتفسير وتحليل وتلخيص شخصية علي ماهر.

وهذا هو الأستاذ السوادي يحدثنا عن مفتاح شخصية علي ماهر من وجهة نظره فيقول:

«كان في تقديري شيئًا كبيرًا.. وكان في وسع طاقاته وقدراته أن تقدم لبلاده خيرًا مما قدم.. ولكنه قدره.. أو ولكنها شخصيته (هو) مفتاح هذه الشخصية».

والحق أن الأستاذ السوادي لا يفرض هذا المفتاح فرضًا على شخصية علي ماهر، لكنه يصل إليه بعد كثير من التفكير بصوت مسموع، أو بكتابة محررة يشركنا معه في سطورها، أو بصوت القلم (إن صح هذا التعبير)، وهو قبل أن يصل إلى تحليل شخصية علي ماهر بهذا المفتاح يتأمل في طبيعة النجاح الذي أحرزه علي ماهر في حياته السياسية وفي طبيعة الفشل الذي صادف هذا الرجل في هذه الحياة ويقول:

«كان يحسن تقديره خطاه.. وكان خطؤه أنه لم يكن يحسن تقدير خطى الآخرين».

«كان يحسن الظن بذكائه.. وذكاؤه فعلاً لا ينكر عليه.. وكان خطؤه أنه لم يعمل أي حساب لأي ذكاء آخر.. أو لم يدخل في حسابه أن غيره قد يكون أشطر».

«ساء تقدير الرجل.. فلم يوفق في جني الثمر».

«وتاريخ علي ماهر حافل بمثل هذه المعارك.. ذات الاستهلال البارع الباسم بحسن التمهيد لها وتسديد الضربة والحديد ساخن ويثب إلى النصر وثبة القائد المدرب ويمسك بالدفة.. ويركب الموجة.. ويمخر العباب في ثقة واعتداد.. فإذا استوى بالسفينة فوق هذا العباب.. نسي أن يرقب الريح.. وترفَّع عن قراءة البوصلة.. وعن استشارة شيوخ البحار.. فإذا السفينة تجنح.. وإذا السباح العالمي يغرق على مقربة من الشاطئ».

« وأيًا ما كان الرأي في الرجل فقد ترك وراءه ماضيًا حافلاً بالذكاء والدهاء وبالكر والفر.. وبالجرأة والوثوب.. وبسمات الأبطال تحت الأضواء.. وبحياة الظلام في السراديب.. وبكل ما تعنيه كلمة «التناقض».. وهكذا استطاع أن يقدم لوطنه «خدمات» لا تُنسى.. وأن يسبب له «متاعب» لا تُنسى هي الأخرى.. وليس في وسعي إذا ذكرت بعض هذه «المتاعب» أن أشير إلى الرجل وأقول مستريح الضمير «إني أتهم»، وإنما أعتقد أن الرجل كان يستجيب لأصوات مبهمة فيه.. كانت تأتيه من داخله لا من خارجه.. تزين له «الفعلة».. فلا يتردد في أن «يفعلها».. وكل امرئ مُيَسّر لما خلق له».

(١٠)

يدلنا الأستاذ السوادي على جانب من شخصية علي ماهر، وهو أنه كان شكاكًا، وهو يصور بعض مظاهر هذا الشك من ناحية، كما أنه يدلنا على السبب الذي نمَّى وقوى روح الشك في شخصيته في مرحلة مبكرة من حياته، ومع تقديري لرواية الأستاذ السوادي ولرواية الدكتور محمود عزمي التي ينقل عنها ويعتمدها، فإني لا أستطيع أن أتقبل هذه المبررات، ولا أن أتصورها قادرة على تفسير مثل هذا السلوك في شخصية سياسية أو في شخصية رجل دولة لا ينبغي أن تبنى حساباتها على هذا النحو المدمي، ومع هذا فإن من حق علي ماهر ومن حق أستاذَيْنَا محمد السوادي ومحمود عزمي أن ننقل عنهما رؤيتهما.

يقول السوادي:

«... اكتشف الكثيرون في هذا الرجل الكبير ومن خلال مناصبه الكبيرة. خلَّة فيه لا تليق به وهي كثرة الشكوك.. كان يشك في كل شيء وفي كل شخص.. فَحُرم من الرضا وحرم من الطمأنينة.. وعاش حياة القلق.. وليته كان فنانًا.. كلما تحرك جنين القلق فيه أعطانا من فنه وليدًا.. لكنه كان سياسيًا يظل في قلقه حتى يرأس الحكومة أو الديوان.. ويطارده هذا القلق حتى تفلت منه رياسة الحكومة ورياسة الديوان».

..............................

«وحدث ـ والرواية هنا على لسان الدكتور محمود عزمي ـ صديقه والمعجب به أن محاميًا جاءه في جلسة من الجلسات وأبلغه أن التفاهم تم بين موكليهما اللذين يتكون منهما طرفا الخصومة على التأجيل إلى ما بعد فصل الإجازات، ورجا منه أن يتضامن معه في طلب التأجيل من القاضي فقبل علي ماهر الرجاء وتم التأجيل ثم تبين بعد ذلك أن شيئًا مما قاله زميله لم يحدث، فثار علي ماهر واتجه إلى زميله يطلب إليه تعليلاً لهذا التصرف، فإذا بزميله يقول له في بساطة: «الذنب ذنبك، لماذا صدقتني؟»».

«ولاحظ علي ماهر أن بعض زملائه ممن كانوا يخاصمونه في بعض القضايا.. كانوا يطلبون التأجيل ويمدون أيديهم بأوراق يقولون إنها مستندات تؤيد مطلبهم ويجابون إلى الطلب.. ثم يثبت بعد التأجيل أن هذه الأوراق لم تكن إلا حيلة رخيصة خالية من الأمانة والصدق، فتنبه علي ماهر إلى هذا المناخ الذي تعيش فيه العدالة، وحدث ذات جلسة أن تقدم المحامي الذي يخاصمه بأوراق كهذه يزعم أنها مستندات تؤيد مطلبه، فأمسك علي ماهر بيد الزميل فإذا الأوراق بيضاء لا شيء فيها، لكن القاضي كان قد خُدع ونطق بقرار التأجيل وتمسك به».. فارتفع صوت علي ماهر المحامي الشاب.. يجلجل في القاعة وهو يعلن انسحابه احتجاجًا.. «أعجب لمحامٍ يكذب، وأعجب لقاضٍ يصادق على الكذب»... فارتاع القاضي ورفع الجلسة ثم أعادها وفتح باب المرافعة في القضية من جديد عادلاً عن قرار التأجيل».

«مثل هذه الأحداث لم تكن فردية الوقع علي المحامي الشاب كما كان ينبغي أن تكون، وإنما أعتقد أنها أخلاق الشعب كله متجسمة في طائفة من أرقى طوائفه.. ووقر في نفسه أن التحايل أصل في أخلاق الناس.. ونما هذا الوهم فيه وسيطر عليه فأصبح يتشكك في كل شيء وفي كل شخص كما قلت، حتى لقد عجبت له وهو يرفع بعض أنصاره المعدودين على أصابع اليد إلى الدرجات العلا في أقصر مدى، فإذا ما نقل إليه عن بعضهم بعض ما يريبه فيهم..، ثار من غير تحقيق أو حقق وهو ثائر، وفي لحظات قصارٍ يقذف بهم من شاهق متأثرًا بنارية العاطفة لا بعدالة القاضي».

## (١١)

كذلك نجد الأستاذ السوادي يصل في سهولة وبراعة واطمئنان أيضًا إلى أن يحكم بالبراجماتية أو ما يوازيها على سلوك علي ماهر وذلك في قوله:

«مثل هذا الرجل لا يقال عنه إنه صاحب مبدأ، أو صاحب رأي..

أو صاحب خط يلتزمه.. وإنما يقال عنه صاحب هدف يسترخص في سبيل إدراكه كل القيم».

وبعد صفحات أخرى يقول السوادي:

«مجمل الرأي فيه وأنا أنفض يدي من رسمه أنه كان ضحية اللهفة أو العجلة في تحقيق أهدافه.. وهي ترجمة أمينة لمفتاح شخصيته «اللهفة في الطموح إلى الرياسة».

«وكل ما أقوله لك عن نجاح أصابه أو فشل تورط فيه..، إنما كان بسبب الأدوات التي استخدمها لتحقيق هذا الطموح.. أو بسبب سبيل سلكه وكان الخطأ في اختيار السبيل.. أو بسبب هوى في نفسه زين له هذه الأدوات أو ذلك السبيل.. وعيبه الجذري أنه كان دائمًا «يَتَّبع هواه».

## (١٢)

وربما عَنّ لي أن أختلف مع الأستاذ السوادي في تقديره لبعض قدرات علي ماهر باشا، ذلك أن السوادي يرى أن علي ماهر كان في حاجة إلى حزب كبير، بينما رأيي المتواضع أنه لم يكن في حاجة لا إلى حزب كبير ولا إلى حزب صغير، فهو شخص فردي إلى أبعد حدود الفردية، أناني إلى أبعد حدود الأنانية، وهو في نهاية الأمر ليس بالذكاء الذي تصوره عن نفسه وتصوره عنه من كتبوا عنه ومنهم الأستاذ السوادي، ولعل الشيخ محمد عبده ومن بعده الزعيم مصطفى النحاس كانا أقرب إلى الفهم الحقيقي لقدراته المحدودة وإن بدت كبيرة على نحو ما نرى في الفقرات التالية.

يتحدث مصطفى النحاس باشا عن بداية الفترة الأولى من عهد الملك فاروق حين عاد من الخارج وصحبه علي ماهر في سيارة مكشوفة إلى زيارة قبر والده في مدافن الرفاعي، والاستقبال الشعبي الذي رتب له في هذه المناسبة، ويشير النحاس إلى أنه لم يجد داعيًا للاختلاف مع علي ماهر في الفتوى التي استصدرها بشأن بلوغ الملك سلطته الدستورية على الرغم من تحريض الأمير محمد علي له ضد هذا التصرف،

وبعد كل هذا يعلق النحاس باشا على مسلك علي ماهر في وزارته الأولى (١٩٣٦) تعليقًا حكيمًا يقول فيه:

«... على الرغم من أن علي ماهر يعلم أن مهمته مؤقتة ومقتصرة على إجراء الانتخابات، فإنه انتهز توليه الوزارة وأصدر قوانين كثيرة في مختلف المسائل، وأحدث انقلابًا في الإدارة الحكومية شأن إنسان يرسم لنفسه، ويوطد لبقائه، وقد تحدثت مع بعض المقربين إليه كما تحدثت في أنه لا داعي لكثرة القوانين والمشروعات، لكنه قال: إن كل ما عمله هو في مصلحة البلد، وإنه يريد أن يسير في ركب التقدم، وأنا لم أنقده في الأشياء الضرورية الصالحة كإنشاء وزارة الشئون الاجتماعية أو ما شاكلها (الصواب أنه يقصد وزارة الصحة، لأن علي ماهر أنشأ الصحة في وزارته الأولى، والشئون الاجتماعية في وزارته الثانية)، لكنى لاحظت عليه أنه يصدر القوانين واللوائح بسرعة غير مدروسة ولا مستوفية، ولقد تذكرت ما روى عن الأستاذ الإمام محمد عبده عندما سأله ماهر باشا والد علي عن ابنه فقال له: إن ابنه ذكي ولكنه ذكاء برَّاق، وفوق هذا فهو يحب الطفرة وكثيرًا ما تضر صاحبها أكثر مما تنفعه».

(١٣)

ولنقرأ الآن بقية ما يذكره الأستاذ السوادي في ضوء ما ذكرناه وما حللناه.

يقول الأستاذ السوادي فيما نختلف معه فيه:

«... كانت مواهبه وقدراته في حاجة إلى حزب كبير يفيد منها ويتفاعل معها.. وإلى صحافة راشدة أو بارعة تجلو أبعاد هذه المواهب وتنشر عن طريق الجماهير ظلالها.. وإلى أنصار يؤمنون بها ويبشرون بصدقها.. ولكن الرجل لم يفعل شيئًا من هذا كله.. لقد قضى العمر رئيسًا بغير مرءوسين.. وزعيمًا بغير حزب.. وشيخًا بغير مريدين.. ولا أعرف له من الحواريين. إن ساغ هذا التعبير عن صديقين لي رحمة الله عليهما هما سعد اللبان والشافعي اللبان، وماذا يصنع الاثنان في معارك الشعوب وتيارات السياسة؟ وكان له من موظفي الشيوخ شاب قدير وموهوب.. هو إبراهيم عبد التواب السكرتير العام.. وقد حرص الشاب على الولاء لعلي ماهر وعلى إشباع

الكبرياء فيه.. حتى اختاره فجأة بعد حريق القاهرة وزيرًا.. ولم يطل العمر بالوزارة.. ولم يترك ولاء إبراهيم في عالم السياسة أثرًا يفيد الرئيس».

«وكان يحب أن يستقطب بعض الصحفيين.. وينتقي منهم بعض القادرين.. ويسخو عليهم.. وهو سلوك ساذج.. ينتهي بانتهاء السخاء خلال الحكم.. صحيح أنه لوَّح للصحافة بحبه لها ورغبته في النهوض بها.. وفي قيام نقابة لها معترف من الدولة بها.. ولكن حتى هذه المحاولة لم يعجل بها وهو العجول وتريث فيها حتى اختطف الأضواء منه حسين سري فحققها».

(١٤)

وليس من سبيل إلى الحديث عن كل الصور المتاحة لعلي ماهر في أدبياتنا التاريخية، لكني لابد أن أقدم بعض أمثلة، ولعلي أبدأ بما تضمنته مذكرات إبراهيم عبد الهادي التي لم تنشر إلا في مطلع الثمانينيات، أي بعد وفاة علي ماهر بأكثر من عشرين عامًا، وهي فترة كافية للتخلص التام من آثار المعاصرة، والانفعال الوقتي.

والواقع أن علي ماهر يحظى بكثير من تعاطف إبراهيم عبد الهادي وتقديره له، وإن كان عبد الهادي حريصًا على أن يقرن هذا التقدير بانتقاده لبعض سلوكيات علي ماهر، ولاعتقاده في نفسه.

وعلى سبيل المثال فإن إبراهيم عبد الهادي يثبت لعلي ماهر الفضل في إقناع سعد زغلول نفسه بعدم التفاوض مع ملنر ولجنته حول قضية المؤامرة الكبرى التي كان أول المتهمين فيها هو عبد الرحمن فهمي عم علي ماهر نفسه.

وهذه فقرة طريفة من مذكرات إبراهيم عبد الهادي يتحدث فيها عن أسلوب علي ماهر في إدارة جلسات مجلس الوزراء في وزارته الثانية (١٩٣٦) التي دخلها صاحب المذكرات وزيرًا لأول مرة في حياته:

«... كنت وزيرًا للشئون البرلمانية في وزارة علي ماهر باشا عام ١٩٣٩، وكانت لعلي ماهر طريقة فريدة يتميز بها على سائر رؤساء الوزارات، كان يعقد المجلس ثلاث جلسات أو أربع على ما أذكر كل أسبوع، وكأن مصر هي التي تدير الحرب العالمية الثانية».

«وكان من عادته أيضًا ألّا يجلس على رأس مائدة الاجتماع، وإنما يتوسطها، وأقدم وزير على يمينه ويسير الترتيب على هذا الأساس حتى يجيء أحدث وزير ويجلس على يساره، وكان من حسن حظي أن كنت أحدث وزير وقتئذ، مسألة شكلية، ولكنها كانت مهمة جدًا بالنسبة لي في معرفة كل كلمة وكل حركة تصدر من رئيس الوزراء».

«ويبدأ علي ماهر الحديث في الشئون العامة، ما يقول الناس... ما تتحدث به الصحافة.. ما يذيعه الراديو من أخبار الحرب، ثم ينتقل إلى بعض المسائل الواردة بجدول الأعمال، وكانت هذه لا تأخذ من وقتنا إلا القليل جدًا!».

(١٥)

وعلى الرغم من أن إبراهيم عبد الهادي يدافع عن وطنية علي ماهر فإنه يرى أنه كان قصير النظر، أقرب إلى الغرور:

«لقد اعتقد علي ماهر أنه في حين يقدم للملك خدمة كبيرة و«يعمله» ملكا وهو في سن ١٦ سنة بأنه سيبقى في السراي على طول يحرك الملك من وراء الستار، ويسيطر على البلد ورجال السياسة سيطرة كاملة. كان رحمه الله قصير النظر، وإن كان يعد نفسه أنه لا يوجد في البلد «أَسْيَس» منه، ولا يفهم في السياسة مثله، حقيقة يعرفها كل من اشتغل مع علي ماهر أو اقترب منه».

(١٦)

ويحرص إبراهيم عبد الهادي على تبرئة علي ماهر باشا وعبد الرحمن عزام مما أشيع في نطاق محدود حول موقف غير كريم لهما من قضية فلسطين:

«سئلت عن قصة نشرت عن فلسطين بأن اليهود اتصلوا بعلي ماهر وعبد الرحمن عزام وأنهم استطاعوا أن يؤثروا في الرجلين أو عليهما حتى سلكا طريقا غير كريم نحو قضية فلسطين».

«وإني أشهد بأني عشت وعرفت واتصلت بعبد الرحمن عزام فما لمست فيه يوما ضعفًا في وطنيته، ولا تهاونًا في مصالح بلاده والأمة العربية أبدا، هذه كانت أقاويل

المُضَلِّلين و- إشاعات المُغْرضين، وحرام عليَّ وعلى أي إنسان أن يقول عن عبد الرحمن عزام مثل هذا».

«وعلي ماهر، وأنا من الناس الذين اشتغلوا معه، وكثيرا ما سخرت من بعض تصرفاته وهو من أكبر عوامل فساد الملك، لكنه لا يمكن أن يعمل عملا غير وطني».

«كان يعتقد أنه لا يوجد في مصر من يفهم في السياسة إلا هو، وما كان يطيق أن يعمل مع رجل كبير الرأس في السياسة أو يعتد بنفسه، وكان دائمًا يختار وزراءه أقرب إلى السكرتيريين منهم إلى الوزراء، وإذا دخل وزارته أحد من غير هذا الطراز سرعان ما يضيق به ولا يحتمله، لكن علي ماهر رجل وطني».

(١٧)

كان علي ماهر كما ألمح كثيرون كثير الشك في معاونيه بِدَاعٍ وبدون داعٍ، وليس هذا مجالا للحديث عن روايات كثيرة في هذا المجال، ولكننا نكتفي بما يرويه حسن يوسف عن مظاهر التوتر في علاقته بعلي ماهر في خلال فترة رياسته للوزارة ١٩٣٩- ١٩٤٠ حين كان حسن يوسف يتولى المسئولية عن مكتب الصحافة في رياسة الوزراء، وكان علي ماهر نفسه وزيرًا للخارجية بالإضافة إلى رياسته للوزارة.

يروي حسن يوسف فيقول:

«كنت سعيدًا بالصلة المباشرة في العمل مع علي ماهر باشا لولا أن وقع أمر عكّر صفو تلك الصلة، وتفصيل ذلك أن مندوب «الأهرام» الأستاذ أبو الخير نجيب، زارني كعادته في مكتبي يوم ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٣٩ مستطلعًا أخبار الوزارة، وكان أمامي محضر جلسة لجنة التجارة الخارجية وهي لجنة مشتركة بين وزارتي الخارجية والتجارة، وجرى العمل على نشر قراراتها فاستعرضت الأوراق بحضور مندوب «الأهرام» وكان من بين قرارات اللجنة أنها بحثت اقتراحًا بشأن عدم اتخاذ أي إجراءات في موضوع تصدير القطن إلى الخارج، حتى تنتهي المفاوضات الجارية بين مصر وإنجلترا في هذا الشأن، وأن اللجنة رأت إحالة الاقتراح إلى مصلحة القطن بوزارة المالية».

«طلعت جريدة «الأهرام» في صباح اليوم التالي بعنوان بارز: «وقف تصدير القطن إلى الخارج...» فاتصلت من فوري بمدير مراقبة النشر الدكتور محمود عزمي، وشرحت له حقيقة الأمر فأبدى دهشته من أن الرقيب لم يعرض عليه الخبر قبل إجازة نشره، وقال: إنه سيتصل بالجرائد المسائية للإيعاز إليها بذكر الحقيقة، وظهر ذلك فعلاً في «المقطم» و «البلاغ» وكذلك أصدرت وزارة المالية بلاغا رسميًا ينفي ما نشرته «الأهرام»، وقد عاود الأستاذ أبو الخير الاتصال بي يسأل كعادته عن أنباء الوزارة، فلفتُّ نظره إلى الخطأ الذي ارتكبه، فقال: إن النشر كان بحسن نية ووعد بتصحيح الخبر».

«إمعانًا في التحدي نشرت «الأهرام» يوم ٢٧ نوفمبر ما أسمته إيضاحًا من مكتب الصحافة، وأكدت ما سبق ذكره من موقف تصدير القطن المصري إلى الخارج، مما ترتب عليه حدوث بلبلة في الأفكار أدت إلى نزول الأسعار في بورصة القطن، ودخل الكثيرون من الانتهازيين فضاربوا واستفادوا، وظن رئيس الحكومة أي علي ماهر أني مشترك في عملية المضاربة هذه، وعندما اتضح له من التحريات التي أجراها ومن الاطلاع علي حسابي في البنك أن رصيدي لم يزد على مرتبي، عدل عن ظنه، ولكنه وجد نفسه أمام ضغط شديد من المعارضة ومن الرأي العام، وبدلاً من أن يأمر بإجراء تحقيق مع أصحاب «الأهرام» أو مع من استفادوا من المضاربة في السوق، راح يأمر بمجازاتي بخصم خمسة عشر يومًا من مرتبي، ولكن وكيل الوزارة وزارة الخارجية، حيث كان حسن يوسف لا يزال على قوتها محمد شرارة باشا أوضح له أن توقيع الجزاءات على موظف السلك السياسي لا يكون إلا بقرار من مجلس التأديب، المنصوص عليه في القانون، وأنه. أي وكيل الوزارة. بحكم منصبه عضو في المجلس وأنه لا يرى في تصرفي ما يوجب المؤاخذة».

«لجأ علي باشا إلى ديوان الملك يطلب موافقته على نقلي من مكتب الصحافة وتعييني قنصلاً لمصر في «ليفربول» لكن الديوان طلب مزيدًا من الإيضاح عن أسباب هذا التغيير، واعترض شرارة باشا واعتكف في داره مهددًا بالاستقالة، فاضطر ماهر باشا إلى العدول عن موقفه، وكنت في طلب إعفائي من العمل في مكتب الصحافة لكن وكيل الوزارة أصر على استمراري في موقعي كأن شيئًا لم يحدث».

«وقد انتهى هذا الحادث بسلام، بل إن علي ماهر باشا تفضل بعد ذلك وبعد أن ترك الحكم، فدعاني إلى الغداء في داره وكان كريمًا كعادته، وأذكر أنه تبسط في الحديث معي وقال: إنه عندما يعود إلى الحكم فسوف يرشحني لمفوضية واشنطن».

## (١٨)

أما الدكتور حسين حسني سكرتير الملك فيروي كثيرًا من وقائع سوء الفهم الذي حظيت به تعاملاته مع علي ماهر وهو رئيس للديوان، ويتطرق إلى محاولاته لإصلاح الأمور، ويروي أنه على الرغم من الجلسة المشتركة التي التقى فيها مع علي ماهر على الغداء، فإن علي ماهر ظل على تشككاته في علاقته بكثير من التصرفات.

ويشير السكرتير الخاص للملك فاروق بطريقة مباشرة إلى أن أحمد حسنين باشا كبير الأمناء كان قادرًا على أن يلقي بالمسئولية عن بعض أفعاله هو على صاحب المذكرات ضاربًا عصفورين بحجر واحد، وإن كانت عقلية علي ماهر التآمرية قد ساعدت في إتمام محاولات حسنين بأن جعلت علي ماهر يميل إلى تصديق مؤامرات حسنين الذي لم يكن أقل منه قدرة على المؤامرات:

«... على كل حال فإنه بعد ذلك الاجتماع لم يبد منه بعدها ما يدل على استمراره في التفكير في ترشيح سكرتير خاص جديد للملك، وإن كان الشك ظل يراوده في شأن اتصالاتي بالملك وما قد ينشأ عنها من مساس بالسياسة العامة، فكان بين حين وآخر يسألني عن مدلول خبر نُشر في بعض الصحف وعندما أجيبه بأني لا علم لي بشيء عنه كان يظهر الدهشة ويقول لي: من إذًا يتكلم مع الملك في مثل هذه الشئون سواك؟ فكنت أوضح له في هدوء أني كنت أجهل الأمر بحذافيره وأدلل على قولي بما يبين له صحة كلامي».

«ومما أثبت لي أنه كانت تحاك لي الدسائس لديه أنه في ذات يوم وأنا أتحدث إليه في بعض شئون العمل الرسمي أشار إلى خبر ورد عنه في مجلة «روز اليوسف» بالأسلوب اللاذع المعروف للمرحوم الأستاذ محمد التابعي، وقال: هل يعجبك

هذا؟ فقلت له: إن هذا ليس بالجديد على التابعي، فهو أسلوبه الذي عرف به، فقال في انفعال: أليس صديقك الذي رشحته وأخذت موافقة الملك على أن يصحبكم في الرحلة إلى أوروبا؟ فذُهلت لما سمعت منه وعرفت أن هناك دسيسة وراء كلامه للإيحاء إليه بأني المصدر الذي يستقي منه التابعي أخبار القصر، وهو ما يفسر انفعال رئيس الديوان، فقلت له: إن الحقيقة فيما حدث يا دولة الباشا قبل الرحلة الملكية إلى أوروبا هو أني على الرغم من أن التابعي كان صديقي لزمالتي إياه في الدراسة، إلا أنني عندما اقترح حسنين باشا سفره معنا في الرحلة اعترضت على ذلك من حيث المبدأ في حد ذاته، لأنها رحلة خاصة وقد لا يكون من الملائم أن يلازم صحفي كل خطواتها وينشر كل ما يجري من خلالها، ولكن حسنين باشا تمسك برأيه وأنه أخذ على التابعي عهده بألا ينشر شيئًا دون الاستئذان، ولقد برّ التابعي فعلاً بوعده حتى نال رضا الملك وأبدى نحوه خلال الرحلة كثيرًا من العطف والرضا، وصحَّ ما توقعته، فقد أبدى علي ماهر دهشته لكلامي وأخذ يقول مستغربًا: «يعني حسنين باشا هو الذي رشحه فعلاً». فأكدت له ذلك من جديد.

(١٩)

بقي علينا أن نتأمل في حديث الأستاذ السوادي عن بعض جوانب القدرات المتميزة في علي ماهر، وهي قدرات لغير الخير، فقد كان على سبيل المثال يجيد التآمر ويجيد استغلال الوسائل السهلة في محاربة خصومه على نحو ما أشار السوادي إلى ما أدركه في الفترة التي عمل فيها محررا برلمانيا مخضرمًا، وما وعته ذاكرته من موقف علي ماهر من زعيم المعارضة الوفدية يوسف الجندي.

ويروي الأستاذ السوادي ما رآه مفسرا له بأن علي ماهر كان يجيد التكتيك البرلماني، ولكني على العكس من رأي الأستاذ السوادي أرى أن أسلوب علي ماهر في مثل هذه المحاولات لم يكن إلا نموذجًا للأسلوب غير الأخلاقي في ممارسة السياسة والبرلمانية على حد سواء:

«... حين لاحظ ـ أي علي ماهر ـ أن المغفور له الأستاذ الجندي كان من قوة الحملات بحيث إذا تركت له حرية شنّها غدا خطرًا على أي خصم سياسي، وأن عظمة يوسف كبرلماني كانت تقوم، قبل كل شيء على سيادته على أعصابه خيل إليّ أن علي ماهر فكر في أن يُفقد زعيم المعارضة هذه السيادة.. فكان يلجأ إلى مقاطعته دائمًا غير مبالٍ بنصوص اللائحة ولا رجاء الرياسة، وكانت المقاطعات أدنى إلى الثورة منها إلى الحجة.. فما يكاد يوسف يسوق عبارة حتى يهب علي ماهر صارخًا فيه ومتهجمًا على المعارضة بعبارات تثير يوسف وتقطع عليه سلسلة تفكيره حتى لقد ضاق يوسف بالمقاطعات ذرعًا فجلس مرة خلف المنبر معلنًا أنه لم يعد يستطيع الكلام إزاء هذه الطريقة.. وبعد جهد استطاع الرئيس أن يأخذ موثقًا على «علي ماهر» بعدم المقاطعة، وبدأ يوسف من جديد، فلما قارب التوفيق هب علي ماهر باشا يمارس المقاطعة مرة أخرى فأطار من يوسف ما كان قد أعده لكسب المعركة».

(٢٠)

ومن المهم أيضًا أن نتحدث عن جانبين مهمين في تكوين علي ماهر لخصهما لنا الأستاذ السوادي معقبًا على رواية الدكتور محمود عزمي عن علي ماهر نفسه:

(وعلي ماهر الشيخ، كما رأيناه، وهو امتداد لعلي ماهر الشاب، كان قصير القامة، ضامر الجسم.. حديدي البصر.. عابس الوجه.. صارم القسمات.. سريع الحركة.. دائم التوهج.. بادي الثقة بنفسه.. مجيدًا لصبغ شعره.. أنيقًا في زيه).

..............................

كان علي ماهر طالبًا في المدرسة الخديوية ولم تكن الدراسة تعنيه بقدر عنايته بتأسيس «جمعية الهلال والنجمة» لتنمية ملكة الخطابة والبحوث عند الطلاب.. وليكن «رئيسًا» لها.. والرياسة هي التي تعنيه هنا، وهكذا استهل حياته الدراسية بالرياسة».

«وحاول الطالب أن يكون خطيبًا.. ثم أدرك أن الخطابة موهبة لم يرثها.. وإذاً فليكن باحثًا.. وليبسط رياسته على «البحوث»..

والبحوث تتطلب ذكاء وهو ذكي... وتتطلب الصبر عليها.. وقد أخذ نفسه بالصبر.. وتتطلب الغوص في القاع.. وقد درب نفسه على هذا الغوص.. وتتطلب إقناع المدرسين والمشرفين بأن بحثه خير البحوث.. وقد استطاع أن يقنعهم وأن يؤثر فيهم وأن يعلو عليهم».

«كان علي ماهر عميد الحقوق ورئيس الديوان ورئيس الوزراء... امتدادًا لاشك فيه لعلي ماهر الطالب.. رئيس الجمعية المدرسية.. بالصلات إلى النجوم والأهلة.. رموز السلطان في الدولة يومئذٍ.. ونفسه إذًا تهفو إلى ما هو أبعد».

.............................

«واستجاب له أبوه فقام الطالب الصغير برحلات إلى أوروبا.. وهناك هاله أن يرى دنيا غير دنيانا.. ومجتمعات حرة وواعية.. وحياة رخيصة وهانئة.. واتسعت الآفاق أمام الفتى.. وملأ كراساته بكل ما وقعت عليه عيناه.. وعاد ثائرًا على الأوضاع يدفع في لهفة بكل ما كتب إلى المطابع.. ويرده أبوه برفق عن هذا الشطط.. ويقنعه بتهذيب ما كتب.. حتى يمكن أن يطبع.. وكان همُّ الفتى في هذه الخطى على مستوى الأمة أن يقال عنه ـ ولا تنسَ المفتاح ـ أنه أول من نادى بإصلاح المجتمع».

## (٢١)

ومن المفيد أن نتأمل في بعض ما يصور نظرة الدكتور حسين حسني سكرتير الملك فاروق إلى شخصية علي ماهر، وهي نظرة عريضة استغرقتها صفحات كثيرة من مذكرات هذا الرجل، لكن إحدى الفقرات القصيرة والمعبرة لخصتها في فقرة واحدة حين استطرد حسن حسني إلى وصف شخصية علي ماهر فقال:

«....وفي الحق أن علي ماهر باشا كان بالغ الذكاء والمقدرة، وهو ما يشهد له به خصومه أنفسهم، إلا أنه مع الأسف الشديد كان يبالغ في الاعتداد بنفسه إلى حد يكاد ينسيه احتمالات طوارئ الخطأ في الحكم والتقدير لطبيعة البشر».

## (٢٢)

وقد تطرَّق الدكتور عبد العظيم رمضان إلى وصف شخصية علي ماهر في أثناء حديث له عن أحد مواقفه فيما يتعلق بموقف مصر من إعلان الحرب في الحرب العالمية الثانية، واستطرد إلى تقييم شخصية علي ماهر علي وجه العموم فوصفه وصفًا دقيقًا يعبر عن منهجه في التعامل مع الشخصيات التاريخية:

«...كان الضمير يعود على علي ماهر من طراز السياسيين الذين لا يؤمنون بالجماهير أصلاً!».

«ومع ذلك لم يكن رجعيًا بالمعنى المتواضع عليه؛ فلم يكن يلجأ إلى أساليب البطش والقمع كما كان يفعل إسماعيل صدقي باشا، أو محمد محمود باشا، وإنما كان إصلاحيا مستنيرا يؤمن بفكرة المستبد المستنير، وكان يملك الإحساس الطاغي بقدرته على القيام بدور ما في شئون بلده، وقد ذكر لي حسن يوسف باشا، الذي كان رئيسًا للديوان الملكي بالنيابة قبل ثورة يوليو ـ أن علي ماهر كان يعتبر الفترات التي لا يتولى فيها رئاسة الوزارة مخصومة من عمره!

وبالفعل قد تميزت أعمال علي ماهر باشا في الإدارة والحكم بروح القوة والجرأة والسرعة، مما لم يكن يتوافر في حكومة برلمانية مقيدة بالقيود الحزبية».

«وقد كان ذلك ما جعل أنظار كثير من الشباب تطلَّع إليه، كما تطلعت إليه الحركات السياسية والدينية المعادية للوفد، تلتمس فيه القوة والتأكيد بحكم صلته بالملك فاروق. فقد تطلعت إليه جماعة مصر الفتاة على النحو الذي يعبر عنه أحمد حسين في العبارة الآتية: «لا عجب إذا رآنا الناس نأخذ جانب علي ماهر باشا، وندعو إلى رفعه إلى الوزارة ليكون مقدمة لحكم الشباب، ومقدمة لثورة الإصلاح الكبرى».

«كما تطلعت إليه جماعة الإخوان المسلمين، وتحمس له فريق منهم على النحو الذي دعاهم إلى الهتاف بحياته في مناسبة عودته من مؤتمر المائدة المستديرة بلندن، على خلاف مألوف هتافهم المعروف لله وحده!».

«وكان من الطبيعّي أن يتخذ علي ماهر باشا من هاتين الجماعتين ركيزة لتقوية الموقع الذي يحكم منه، وهو القصر ومن الناحية الجماهيرية، ويستعيض بجماهير هاتين الجماعتين المسلحتين عن الجماهير الوفدية».

«ولما كان الوفد يقف إلى جانب الديمقراطية الليبرالية التي تؤمن بحكم الشعب وتحتكم إلى الدستور وحده، فقد كان من الطبيعّي أن يختار علي ماهر باشا الجانب الآخر الذي يعزز به سلطة القصر الأوتوقراطية، وهو السلطة الدينية التي كان يرى أنها الوحيدة التي تستطيع مواجهة السلطة المدنية التي يقف إلى جانبها الوفد».

«ومن هنا فقد أخذ يُزكِي المطامع الملكية القديمة في الخلافة الإسلامية، التي بدأت مع الملك فؤاد، وكان يطمع في أن يكتسب لنفسه بها مهابة بين ملوك العلم الإسلامي وشعوبه مما يكتسبه عادة خليفة المسلمين، وفي الوقت نفسه يعزز بها سلطته العلمانية الزمنية في مصر على حساب الحكم الدستوري».

«وهذا الدافع قاد علي ماهر باشا بالضرورة إلى فكرة أن مصر يمكن أن تلعب دورًا كبيرًا مما هي عليه إذا هي اتجهت إلى الشرق الإسلامي دون الغرب المسيحي، وتستطيع بذلك أن تصبح قوة إسلامية رائدة، يمتد نفوذها في آسيا والشرق العربي».

(٢٣)

وتنفرد مذكرات صلاح الشاهد برواية واقعة عجيبة من الوقائع التي تجيد تصوير أسلوب علي ماهر في خلق الأزمات والمواجهات ثم محاولة التغلب عليها:

«في أثناء وزارة رفعة علي ماهر باشا أراد ـ أي علي ماهر ـ أن يجري مشاورات مع زعماء الأحزاب السياسية للتفاهم على الوضع بعد إقالة الوزراء الوفدية».

«ودعي إلى مقابلة رئيس الوزراء كبار رجال الوفد الأساتذة: فؤاد سراج الدين باشا، وإبراهيم فرج باشا، وعلي زكي العرابى باشا، والدكتور محمد صلاح الدين باشا».

«كما دعا للمقابلة: الدكتور محمد حسين هيكل باشا رئيس حزب الأحرار الدستوريين، والأستاذ حافظ رمضان باشا رئيس الحزب الوطني، والأستاذ مكرم عبيد باشا».

«وأخيرًا دعي رئيس الوزراء دولة إبراهيم عبد الهادي باشا رئيس حزب السعديين، والأستاذ حسن الهضيبى بك المرشد العام للإخوان المسلمين رحمة الله عليه».

«وحددت مواعيد المقابلات، وكان من المفارقات أن يأتي دور الأستاذ الهضيبى بك بعد دولة عبد الهادي باشا مباشرة».

«ولكن حدث بعض التأخير في مواعيد المقابلات».

«وحضر دولة إبراهيم عبد الهادي باشا وقابل رئيس الوزراء».

«وفاجأني المرحوم محيي الدين فهمي بك سكرتير عام مجلس الوزراء بطلب غريب، هو إدخال فضيلة المرشد العام للإخوان المسلمين مكتب رئيس الوزراء مباشرة في أثناء مقابلة إبراهيم عبد الهادي باشا».

«وحاولت أن أُفهِم الأستاذ محيي الدين فهمي بك غرابة هذا الطلب، إذ كيف يتفق أن يدخل المرشد العام للإخوان المسلمين على دولة عبد الهادي باشا، والمرشد العام يتهم الحزب السعدي باغتيال المرحوم حسن البنا».

«ولكنه أصر على هذا الطلب، بحجة أن هذه أوامر أصدرها رفعة رئيس الوزراء.. وأعدت محاولتي، وحاولت بجميع الوسائل أن أتنصل من هذا العمل والمسئولية الناجمة عنه، ولكن سكرتير عام مجلس الوزراء أصر على موقفه إصرارًا شديدًا وكرر أنه طلب علي ماهر باشا، وحضر الأستاذ الهضيبي ودخل على رئيس الوزراء دون أن يعلم المفاجأة التي في انتظاره».

«وهنا وقعت الواقعة وحدث انفجار في مكتب رئيس الوزراء، وثار دولة عبد الهادي باشا والأستاذ الهضيبي معًا في الوقت نفسه، وخرج عبد الهادي باشا مسرعًا في مشيته».

«وكذلك خرج الهضيبي مهرولاً غاضبًا».

«وطلبني رئيس الوزراء وكان غاضبًا غضبًا لا يوصف، وصاح بي:

إيه اللي عملته ده؟!. إنت عملت أزمة كبيرة».

«وقلت وقد تذرعت بالصبر بصوت هادئ: يا رفعة الباشا إن محيي الدين بك هو الذي أمر بذلك».

«ولم ينتظر علي ماهر باشا، بل أسرع إلى مكتب الأستاذ محيي الدين فهمي بك ووجه إليه عبارات اللوم على الإهمال الجسيم الذي صدر منه على رءوس الأشهاد الموجودين بالمجلس».

«وثار محيي الدين بك، وترك مكتبه».

«ويبدو أن علي ماهر باشا قد شعر بقسوة ملاحظاته على تصرف الأستاذ محيي الدين بك فهمي، وأراد أن يعتذر للأستاذ محيي الدين بك فغادر مقر الرئاسة إلى منزل الأستاذ محيي الدين بك لاسترضائه».

«ولكنه نظر إليّ قبل أن يتوجه للاعتذار، وطلب مني أن أصلح ما أفسده محيي الدين بك بكل الوسائل، وأن أُحضر المرشد العام بعد ربع ساعة».

(٢٤)

على أن الأهم من كل هذه القصة هو تعليق صلاح الشاهد عليه، فهو بعد أن يورد هذه القصة بكل تفصيلاتها يقف ليتساءل وليجيب عن تساؤله فيقول:

«ولن أصف الحيرة التي وقعت فيها، فقد كانت المسألة في نظري دقيقة ومحرجة وتحتاج إلى قدر من الصبر وسعة الصدر».

«على أنني توكلت على الله، وتوجهت إلى منزل المرشد العام بمنيل الروضة وشرحت لفضيلته رحمه الله المسألة بأبعادها، وأنها حدثت بسبب خطأ أوقعني فيه سوء الحظ، وأنها لم تكن مقصودة».

«وكررت الرجاء، ولكن المرشد العام رفض بإباء وشمم».

«ولم يتطرق اليأس إلى قلبي، وزعمت للمرشد العام أن هذه الغلطة سوف تؤدي إلى فصلي من الخدمة».

«ولان قلب المرشد العام وحضر معي وقابل رئيس الوزراء».

«وانتهت الأزمة على خير، ولكني أتساءل: هل قصدها علي ماهر باشا بنفسه أم لا؟».

«وأغلب الظن أن الشيب الذي علا مفرقي قبل الأوان يرجع في المحل الأول إلى هذه الأزمات التي خضت غمارها في أثناء عملي بمكاتب رؤساء الوزراء».

(٢٥)

بقي أن نشير إلى بعض نواحي النشاط الاجتماعي والعلمي التي كان لعلي ماهر يد عليا فيها، فقد كان رئيسًا للجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية، وكان عضوا في مجلس جامعة القاهرة، وكان رئيسًا لجمعية الإسعاف.

وفي المجال الاقتصادي، كان علي ماهر على سبيل المثال عضوًا في مجلس إدارة البنك الأهلي، وهو الذي تولى النظارة على دائرة سيف الدين، ودائرة الأمير محمد علي إبراهيم خلفًا لأمين منصور.

# الباب الثاني
# الصعود السياسي لعلي ماهر

# الفصل الثالث

# إسهامات علي ماهر السياسية المبكرة في الحركة الوطنية

هل كان بوسع علي ماهر أن يتقدم إلى المكانة السياسية البارزة التي وصل إليها لو لم يكن قد شارك في الحركة الوطنية التي قادها الوفد؟

يبدو لي أنّ الإجابة بالنفي هي الصواب، وفي وسعنا أن ندلل على هذا الرأي بأسانيد كثيرة من قبيل أن نقارن بينه وبين زميل له أو أكثر من الذين لم يشتركوا في هذه الحركة وظلوا في عداد كبار الموظفين فحسب، ومن قبيل أن نشير إلى أن ماضيه في هذه الحركة هو الذي مكنه من أن يتعامل بقدر من القوة والدلال، وعلى قدم المساواة، أو قريبًا من قدم المساواة مع أقطاب الحياة السياسية المعاصرين له.. لكننا مع هذا نفضل أن نستعرض إسهام علي ماهر في الحركة الوطنية، وهو إسهام جيد ومتميز. صحيح أنه لم ينطو على بطولة خارقة أو فدائية مفرطة أو تضحية جسيمة، لكنه في كل الأحوال يدل على وطنية صادقة، وعلى انحياز مبكر إلى الوطنية والحرية ومستقبل الشعب.

ويبدو لي أن تقييم جهد علي ماهر في أثناء ثورة ١٩١٩ لا ينبغي أن يتقيد بأطر نظرية تتلمس له دوافع من شخصيته وفكره، أو من مصالحه، فقد كانت الأحداث في ذلك الوقت لا تزال سائلة لا تحتمل مثل هذا المنطق، وإنما الأفضل من هذا أن نصوره على نحو ما حدث بالفعل، سواء في موقفه من وزارة رشدي الرابعة التي لم يساندها ولم يتقبل عذرها في تعاملها مع المستعمر، أم في موقفه بعد أن أصبح عضوًا في الوفد المصري (في نوفمبر ١٩١٩).

ولهذه الأسباب فقد آثرت أن أقدم في هذه الباب ما رواه كل من الدكتور يوسف النحاس، والدكتور محمود عزمي عن دور علي ماهر في أحداث ثورة ١٩١٩ ومعقباتها، وأن أقدمها في تعاقبها بطريقة النقاط المتتالية مع الاعتراف سلفا بأن هذا الملخص يحوي كثيرًا من الجزئيات الخلافية:

في أبريل سنة ١٩١٩ استدعى حسين رشدي باشا رئيس الوزراء علي ماهر باعتباره المحرك الأول لإضراب الموظفين، وألح عليه في دعوة الموظفين للعودة، وأوضح له أنه منع الإنجليز من اتخاذ وسائل عنيفة ضد الموظفين.

وفي ١٧ أبريل ١٩١٩ استقبل رشدي باشا للمرة الثانية علي ماهر ودار بينهما نقاش حول مسألة إضراب الموظفين، فقد أخبره حسين رشدي: «أن ثم خطرا شديدا يهدد الموظفين إذا هم أصروا على موقفهم» فأجابه علي ماهر بك: وما الذي انتهى إليه قراركم في المسألة العامة التي وردت في مطالب الموظفين؟

فأجابه رشدي: لم أستطع عمل شيء في هذا، فرد عليه علي ماهر بقوله:

«إذًا فأنت لم تدعنا إلا لتهددنا؟ اعلم أن هذا غير مُجدٍ شيئا» (المصدر: يوسف النحاس: ذكريات سعد، عبد العزيز، ماهر ورفاقه في ثورة ١٩١٩، ص ٧٥).

نتيجة لعدم نجاح حسين رشدي في إقناع علي ماهر بالتأثير على زملائه أعضاء لجنة الموظفين باتخاذ قرار بعودة الموظفين إلى العمل، واتساع نطاق الإضراب ابتداء من يوم ١٦ أبريل، قدم حسين رشدي استقالة الوزارة إلى السلطان في ٢١ أبريل.

في ١٩ يونيو ١٩١٩ صدر مرسوم بتعيين علي ماهر وكيلاً لمحكمة أسيوط الأهلية بمرتب شهري قدره سبعون جنيهًا، وقد كان هذا التعيين بمثابة إبعاد لعلي ماهر عن الاستمرار في نشاطه إلى منطقة نائية بعيدة عن بؤرة الأحداث.

وأدرك علي ماهر هدف الحكومة من هذا النقل فرفضه؛ لذا قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٥ سبتمبر سنة ١٩١٩ فصل علي ماهر عن وظيفته كوكيل لمحكمة أسيوط، وذلك لمناصرته للحركة الوطنية حسبما يشير الأستاذ عبد الرحمن الرافعي.

قرر الوفد في ٧ نوفمبر سنة ١٩١٩ ضم علي بك إلى الوفد مع بقائه في مصر يعمل مع العاملين بها، وذلك على إثر فصله عن منصبه. وبهذا أصبح علي ماهر في مكانة مرموقة من صفوف الحركة الوطنية، حيث وصل إلى أعلى طبقة من طبقات الوفد وهي عضوية الوفد نفسه. وكان الوفد قد شهد أول انشقاق قبل هذا بأربعة شهور حين فصل إسماعيل صدقي ومحمود أبو النصر وحسين واصف باشا، وبذا فإن علي ماهر لم يكن عضوًا في الوفد في الوقت الذي كان إسماعيل صدقي عضوًا فيه والعكس صحيح.

لم يمض أكثر من أسبوعين على ضم علي ماهر لعضوية الوفد المصري حتى ألقت السلطة البريطانية القبض عليه.

وفي ١٦ نوفمبر رد علي ماهر على البيان الذي أصدره القائد البريطاني اللنبي في ١٤ فبراير ١٩١٩ معلنًا عن قدوم لجنة ملنر بكلمات قوية نشرت في الصحف على هيئة بيان صادر من لجنة الوفد المركزية بالقاهرة، وتضمن رده رفض الحماية والمطالبة بالاستقلال التام، ومن أجل ذلك ألقت السلطة البريطانية القبض على محمود سليمان رئيس لجنة الوفد المركزية ونائبه إبراهيم سعيد ونُقلا إلى منزليهما بالريف بينما اعتقلت علي ماهر في ٢١ نوفمبر ١٩١٩ في قشلاق قصر النيل.

يروي الدكتور محمود عزمي أن وزارة سعيد باشا جاءت وأرادت تشتيت لجنة الموظفين فنقلت علي ماهر إلى محكمة أسيوط فرفض النقل، ورفضه بكتاب سجل فيه حقيقة ما تقصد إليه الوزارة من ذلك النقل، فرفعت وزارة الحقانية كتابه إلى مجلس الوزراء الذي قرر فصله.

عند ذلك رأى سعد باشا وهو في باريس أن يكون علي ماهر عضوًا في الوفد المصري، فلما أعلن اللنبي أن الحماية باقية أصدرت لجنة الوفد المركزية بالقاهرة بيانًا أمضاه محمود باشا سليمان، وكان بيانا قصيرا لم يتجاوز الخمسة عشر سطرا، تضمن رفض الحماية وإعلان الاستقلال، وكان علي ماهر هو الذي وضع صيغة هذا البيان الذي اعتقل من أجل إصداره محمود باشا سليمان، وإبراهيم باشا سعيد، ومعهما علي ماهر.

وبعد عشرة أيام من القبض على علي ماهر واعتقاله في قشلاق قصر النيل طلبوا إليه أن يختار جهة بعيدة عن القاهرة يقيم فيها فطلب أن تكون إقامته في الأقصر بفندق «ونتر بالاس»، وسافر إلى الأقصر وظل فيها حتى اليوم الثالث من شهر يناير لسنة ١٩٢٠، وفي ونتر بالاس كان ينزل في الوقت ذاته الكاتب السياسي الإنجليزي المعروف سير فالتين تشيرول ويضع كتابه عن المسألة المصرية، فلما علم بوصول علي ماهر إليه وطلب أن يجالسه فقبل، وكثر تبادل الحديث بينهما.

ما إن أفرج عن علي ماهر في ٣ يناير ١٩٢٠ حتى أوفدته لجنة الوفد المركزية مباشرة إلى باريس في ٩ يناير ١٩٢٠، يحمل خطابين إلى الوفد المصري أحدهما من حسين رشدي وعدلي يكن وعبد الخالق ثروت ويتضمن المحادثات التي دارت بين هؤلاء الوزراء الثلاثة وملنر. أما الخطاب الثاني فقد كان من لجنة الوفد المركزية وصفت فيه الحالة العامة في البلاد وتناولت فيه إيضاحًا تصريح لجنة ملنر ورفض المفاوضة معه وإحالة هذا الأمر إلى الوفد إذا لم يكن في ذلك تعارض بين الاستقلال التام والمصالح البريطانية.

وكانت مهمة علي ماهر الثانية هي السعي لتصفية جو الخلاف الذي نشأ بين أعضاء الوفد بباريس، ووصل علي ماهر إلى باريس في ١٤ يناير سنة ١٩٢٠ وقابل سعد زغلول وسلمه الخطابين وتحدث معه عن وحدة الأمة ووقوفها خلف الوفد، ونجح علي ماهر في تصفية الخلافات بين أعضاء الوفد وعادت المياه إلى مجاريها بين الأعضاء، وعادت الجلسات إلى مجراها الطبعيّ وتبادل الزملاء الزيارات الودية.

رأى الوفد قبل تلبية دعوة ملنر للتباحث معه في لندن مايو ١٩٢٠ إيفاد ثلاثة من أعضائه إلى لندن كانوا هم: علي ماهر وعبد العزيز فهمي ومحمد محمود، فسافر عدلي يكن والأعضاء الثلاثة في ٢٣ مايو ١٩٢٠ إلى لندن بغية التأكد من أن الحكومة البريطانية مستعدة لأن تعترف بالاستقلال الحقيقي لمصر مع احترام المصالح البريطانية الحقيقية على طريقة لا تمحو ولا تعطل هذا الاستقلال وتجعله حماية مستورة.

وفي جلسة المباحثات التي دارت بين سعد وملنر يوم ٢ يوليو ١٩٢٠ اقترح ملنر تأليف لجنة فنية مشتركة من رجال القانون من الجانبين المصري والإنجليزي لوضع مذكرة وافية عن الامتيازات الأجنبية وحقوق الأجانب، على أن تكون

هذه الاقتراحات موضوع المناقشة والتعديل أو الإقرار، وقد وافق سعد زغلول على هذا الاقتراح وتألفت اللجنة التشريعية على الوجه الآتي:

يمثل الجانب المصري: علي ماهر وعبد العزيز فهمي ومحمد علي علوبة.

يمثل الجانب البريطاني: هرست ويعاونه اثنان من رجال القانون في الحكومة البريطانية.

وقد أسفرت المباحثات عن مشروع معاهدة بين مصر وإنجلترا قدمه ملنر إلى الوفد في ١٧ يوليو ١٩٢٠ ورفضه أعضاء الوفد، ومشروع قدمه الوفد إلى ملنر في ١٩ يوليو وقد رفضته لجنة ملنر أيضًا.

وقد قامت لجنة ملنر بوضع مشروع جديد، وقد قُدم هذا المشروع إلى الوفد في ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٠، وفي ١٥ أغسطس تبادل أعضاء الوفد الرأي في مسألة الذين يسافرون إلى مصر لعرض المشروع على الأمة، ثم قرر الوفد اختيار علي ماهر ولطفي السيد ومحمد محمود وعبد اللطيف المكباتي للسفر إلى مصر لاستشارة الأمة في المشروع.

وبعد أن قضى المندوبون أكثر من ثلاثة أسابيع في مصر وأدوا مهمتهم عادوا إلى باريس في أول أكتوبر ١٩٢٠، وفي أعقاب ذلك اتصل الوفد بلندن لإتمام المباحثات وبادر ملنر بدعوة أعضاء الوفد، وفي لندن بدأت المفاوضات في ٢٣ أكتوبر، وقد عقدت الجلسة الثانية والأخيرة من المباحثات في ٩ نوفمبر سنة ١٩٢٠ بين أعضاء الوفد المصري ولجنة ملنر.

وبعد إعلان تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ حدث خلاف مشهور بين أعضاء الوفد، وقد كان علي ماهر من المرحبين بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ومن أجل ذلك، استقال من الوفد في ١٨ مارس عام ١٩٢٢، وقد أوضح أسباب استقالته من الوفد في كلمة نشرت في الأخبار أوضح فيها أنه اختلف مع زملائه في تقدير هذا التصريح وفي رسم الخطة الجديدة التي توصلهم إلى تحقيق مطالب الأمة، وكان من رأي علي ماهر أن تصريح ٢٨ فبراير هو خطوة في سبيل الاتفاق مع بريطانيا، فهو من الوجهة النظرية القانونية يعترف باستقلال مصر وسيادتها ويُلغي حماية عام ١٩١٤ المنصوص عليها في معاهدة فرساي عام ١٩١٩، وقد أعلنت مصر استقلالها وسجلت الدول إعلانها فأصبحت مصر دولة مستقلة، وهي بهذه الصفة ستفاوض إنجلترا وذلك مما يقوى مركزها. وقد أشار علي ماهر إلى أن عدم صدور مثل هذا التصريح في سنة ١٩٢٠ كان سببًا في انقطاع المفاوضة بين الوفد المصري ولجنة ملنر،

وعبر علي ماهر عن رأيه في أن أهمية التصريح تسمح بمطالبة الحكومة الجديدة بإحياء صيغ التصريح وإدخالها في دائرة العمل والتطبيق واستثمار النتائج المترتبة عليها في جميع فروع الحكومة ومظاهر الحياة المصرية.

وكان علـي ماهـر ينظر إلى ظروف التصريح نظرته إلى المواقـع الحربية التي يتخلى فيها أحد الجيشين المتحاربين عن مكان فيتحتم على الجيش الآخر احتلال هذا المكان، ويعتبر هـذا التصريح أول ثمـرة لجهود المصريين جميعا، وأن اجتناء هذه الثمرة أكبر مشـجع على التريث لحظة واحدة في مضاعفة جهادها والسـير إلى الأمام بعزيمة صادقة حتى بلوغ الغاية الكبـرى؛ الاسـتقلال التـام، وأن الطريق لتحقيق هـذه الغاية وعر لم يقطع منهـا إلا المرحلة الأولى، والوسيلة الأسمى لبلوغ هذا الهدف هي السعي إلى تجديد الوحدة القومية وإيجاد روح التضامن بين الأمة والحكومة، وبقيام الهيئة النيابية فإن ذلك سيؤدي إلى تهيئة الظروف لمفاوضـات مقبلـة للعمل على وضع حد لهذه التسـوية المؤقتة، والسياسـة القومية لتحقيق ذلك هي سياسة التفاهم والشورى والاتحاد والتعاون والحرية والعدل والبناء.

ألفت وزارة عبد الخالق ثروت في ٣ أبريل ١٩٢٢ لجنة لوضع مشروع الدستور وقانون الانتخـاب من ثلاثين عضوًا يرأسـها حسـين رشـدي، واختيـر علي ماهر ليكـون واحدًا من هؤلاء الثلاثين.

عقدت لجنة الدسـتور جلسـاتها فيمـا بين ١١ أبريل و٢٦ أكتوبـر ١٩٢٢، أي على مدى ستة أشهر متوالية، ومن خلال الاطلاع على محاضر جلسات لجنة الدستور توصل الدكتور رشـوان جاب الله إلى أن علي ماهر كان حريصًا على حضور جميع الجلسات التي عقدت، وكان له باع طويل في المناقشـات التي دارت في اللجنة. وفي الجلسة الثانية للجنة الدستور ١٣ أبريـل ١٩٢٢ وافقـت الهيئة على اقتراح لحسـين رشـدي بانتخاب لجنـة فرعية من بين أعضـاء لجنة الدسـتور لوضع المبادئ الدسـتورية العامة وعرضها على اللجنـة العامة لكي يؤخـذ بهـا في الدسـتور وقانون الانتخـاب، وقد حصل علـي ماهر علـى ٢٥ صوتا وأصبح أحـد أعضاء هذه اللجنة التي تكونت من ثمانية عشـر عضـوًا، وقد عقدت هذه اللجنة ثماني عشـرة جلسـة من ١٩ أبريل إلى ٢٠ مايو ١٩٢٢ حصلت في أثنائها المناقشـات في المبادئ وأسفرت عن مائة وعشرين قرارًا خاصًا بالقواعد العامة.

يتبنى الدكتور رشوان جاب الله في كتابه عن علي ماهر فكرة أن علي ماهر كان أحد أعضاء «جماعة الملكية الدستورية» في لجنة الدستور، وذلك في مقابلة جماعتين أخريين هما «الجماعة الملكية»، و«جماعة الملكيين المعتدلين»، وقد كان الفريق الذي انتمى إليه علي ماهر حريصًا على الدفاع عن سلطة الأمة وسيادتها والأخذ بمبدأ المسئولية الوزارية وضرورة الفصل بين السلطات، ومثله في اللجنة عدد قليل كان في مقدمتهم علي ماهر، وعبد اللطيف المكباتي، ومحمد علي علوبة، وعلي المنزلاوي، وكانت نظرية علي ماهر أن إطلاق اليد خير مدرب على تحمل المسئوليات، ولهذا فإنه كان من أنصار أن ينص في الدستور على مبدأ سلطة الأمة وأن كل سلطة في البلاد مستمدة من الأمة، ولم يسع لإبعاد الملك عن السلطة التشريعية، ولكنه في الوقت نفسه تبنى المبدأ الإنجليزي الذي يلزم الملك بالتصديق على ما يقرره المجلسان.

وفي جلسة ٢٨ أغسطس ١٩٢٢ تقرر تشكيل لجنتين فرعيتين عن لجنة الدستور: لجنة لتحرير الدستور من أربعة أعضاء، ولجنة لوضع قانون الانتخاب من ستة أعضاء، على أن تكون الرياسة في اللجنتين لحسين رشدي باشا، وتم انتخاب عبد العزيز فهمي وعبد الحميد بدوي وتوفيق دوس ومحمود أبو النصر للجنة التحرير، بينما انتخب علي ماهر وعلي المنزلاوي ومحمد علي علوبة وحسن عبد الرازق وتوفيق رفعت وإبراهيم العلباوي للجنة قانون الانتخاب. وتأكيدا من علي ماهر للمحافظة على سلطة الأمة طالب بأن يتم الانتخاب على درجة واحدة، لأن الأصل أن الإنسان يستعمل حقه بنفسه، وإذا كانت هناك ضرورة لوضع بعض الشروط في الناخب فلا بأس من عمل ذلك أسوة بإنجلترا.

ويذكر الدكتور محمود عزمي أن الملك فؤاد دعا علي ماهر ثلاث مرات أثناء اجتماعات لجنة الدستور وطلب إليه تغيير رأيه في بعض الأمور التي كانت تعالج، فرفض، وكانت نظرية الملك أن الإقلال من المنح أول الأمر، ثم اطراد الزيادة، خير من الإكثار ثم الاضطرار إلى الإنقاص.

وفي هذه الفترة كان نجم علي ماهر قد بدأ يلمع ويقترب من مناصب الدولة الكبرى، ويروى الدكتور محمود عزمي أن رشدي باشا اقترح أن يكون علي ماهر وزيرًا في وزارة ثروت لكن علي ماهر اعتذر، كما يروي الدكتور عزمي أن يحيى إبراهيم في أثناء رياسته للوزارة عرض على علي ماهر منصب مستشار في محكمة الاستئناف فقبله، لكنه سرعان ما

عين ناظرا لمدرسة الحقوق بعدما عدلت الحكومة عن اختيارها لأحد المستشارين القدامى لشغل هذا المنصب مؤثرة هذا القانونّي الشاب النابه.

بقي أن نشير إلى حقيقة أن علي ماهر كان متيما بتضخيم دوره في إرهاصات ثورة ١٩١٩، ولاشك أن دور علي ماهر في ثورة ١٩١٩ كان ذا قيمة، لكن تصوير هذا الدور خضع لطريقة الرواة في روايته، وقد أجاد الدكتور محمود عزمي تصويره في كتابه «الأيام المائة»، كما أجاد الدكتور يوسف نحاس تصويره في كتاب «ذكريات»، وهذا هو صلاح الشاهد في مذكراته «بين عهدين» يذهب إلى مدى أوسع في تصوير هذا الدور، وفي تصوير مصداقية روايته، راويًا هذا الفضل على لسان الزعيم مصطفى النحاس باشا نفسه، ونحن نعرف أن المسئولية في هذه الرواية تقع على عاتق صلاح الشاهد ولا تلزم النحاس باشا بشيء:

«... ولما قيل لي - الحديث للنحاس باشا - إنك لابد أن تعرف سعد باشا وقد كان لك موقف معه لما كان وزيرا للحقانية، فقلت إنها معرفة رسمية سطحية لا تؤهلني لمفاتحته في هذا الأمر الخطير - أي قيادة جهود السعي لدى البريطانيين من أجل استقلال مصر - فقال علي ماهر إنه يعرف عبد العزيز فهمي بك وربما تمكن من إقناعه بمخاطبة سعد باشا بأفكارنا وقيادته حركتنا».

«وزار علي ماهر عبد العزيز فهمي بك، ثم قمت أنا بزيارته، وتتابعت الزيارات».

«وذات مساء مال علينا عبد العزيز فهمي بك وقال بصوت خافت:

«اسمعا.. لقد فكرنا نحن فيما فكرتم فيه أنتم ونفذنا الفكرة.. هذا الأمر سر لكما وأود ألا يعلم به أحد».

«فاندهشت ووجدتني أقول له: نفذتم الفكرة وكيف ذلك؟».

«فقال عبد العزيز: إني وسعد باشا وعلي شعراوي باشا ومحمد محمود باشا وأحمد لطفي السيد بك نواصل الاجتماع والبحث في تأليف وفد يسافر إلى أوروبا لبسط قضية مصر أمام ساستها.. هذا سر بيني وبينكما فاكتماه في أعماق قلبيكما، والزما وصحبكما كل هدوء الآن، ولا تكثرا من التردد علينا؛ لئلا تلتفت أنظار السلطة إلينا فتحومَ الشكوك حولنا».

«ثم نهض واقفا وقال: أستودعكما الله».

هكذا نفهم من رواية صلاح الشاهد على لسان النحاس باشا، أن النحاس كان أقرب إلى علي ماهر، وأن الرجلين اتصلا بسعد عن طريق عبد العزيز فهمي، وليس في منطق الأشياء ما يحول دون ذلك، وإن كان تصور ما حدث من تطور في العلاقات فيما بعد يجعلنا نقول كما يقال في مثل هذه الروايات: «سبحان مغير الأحوال».

# الفصل الرابع
# علي ماهر وزيرًا
# في الانقلابات الدستورية الثلاثة

وصل علي ماهر إلى منصب الوزارة من خلال حزب الاتحاد أو بالمواكبة لانضمامه إلى حزب الاتحاد، ومن الجدير بالملاحظة أن علي ماهر كان يرى نفسه أكبر من الحزب، وكان علي ماهر، على حد ما يرويه صديقه محمود عزمي، متبرئًا من الحزبية، وهو يقول: «... ثم عرض عليه أن يكون وزيرًا للمعارف، وأن يدخل حزب الاتحاد معدلًا قانونه كما يشاء، ومتكلمًا باسم جماعته كما يريد، ويحلو لماهر باشا أن يذكر لهذه المناسبة أن دخول حزب الاتحاد لم ينل من قوميته وبعد روحه عن الحزبية فتيلًا، ويدلل على صحة قوله بأنه لم يعمل شيئًا لحزب الاتحاد وهو وزير للمعارف، ولا وهو وزير للمالية».

## أولًا: وزيرًا للمعارف في الانقلاب الدستوري الأول

(١)

لا شك عندي في أن علي ماهر هو واحد من أفضل وزراء المعارف في القرن العشرين، لكنه لا يصل في فضله إلى سعد زغلول، ولا إلى أحمد حشمت، ولا إلى إسماعيل القباني، ولا إلى السنهوري، ولا إلى علي الشمسي، ومع هذا فإنه يلي هؤلاء مباشرة، ويأتي في طبقة تضم معه الدكتور محمد حسين هيكل، ومحمد علي علوبة، وأحمد نجيب الهلالي.

ومن حسـن حـظ علي ماهر أن كتـاب «وزراء التعليم فـي مصر وأبـرز إنجازاتهم» يعدد إنجازات إدارية وتنظيمية لعلي ماهر في خلال هذه الوزارة.

(٢)

وباختصـار شـديد فإن علـي ماهر هو صاحـب التطبيق الواسـع لفكرة الإلـزام والتعليم الإلزامـي، بـل ربما يمكن القول بـأن أبرز طابع لعهد علي ماهر فـي وزارة المعارف كان هو الاندفـاع المحسـوب في تنفيذ مشـروع الإلزام الـذي ظهر على يده سـنة ١٩٢٥ محاولًا أن يدلل للشعب على أن الإصلاحات التي تحدث عنها كثيرا قد أصبحت أمرًا واقعًا.

وفي هذا المجال يذكر لوزارة المعارف في عهده أنها:

* أنشـأت في سـنة ١٩٢٥-١٩٢٦ الدراسـية ٧٦٢ مكتبًا إلزاميًا تتولـى مجالس إدارتها بمعرفة لجنة فنية عرفت باسـم لجنة التعليم الإلزامي وتتحمل نفقات إنشـائها وتأثيثها، على أن تقوم الوزارة بإنشاء وإدارة مكاتب المحافظات وتتولى التفتيش على جميع المكاتب فنيًا وصحيًـا مع دفع نفقات إعداد المعلميـن ومرتباتهم ونفقات التفتيش والخدمة وثمن الكتب والأدوات.

* عقـدت فـي ١١ يوليو سـنة ١٩٢٥ مؤتمـرًا للتعليم الإلزامى هدف إلـى النظر في خير الوسائل لتحقيق فكرة تعميم التعليم الإجباري.

* شـكلت في ٢٧ يونيو سـنة ١٩٢٥ لجنة لإعداد مشروع قانون للتعليم الإلزامى يشمل اختصاصات كل مـن وزارة المعارف ومجالس المديريات والمجالس البلدية والمحلية مع تحديد ما يتطلبه المشروع من نفقات ودرجة مشاركة هذه المجالس.

* أنشـئت في إطار مشـروع الإلزام مدارس عرفت باسم مدارس الحقول، وسميت بهذا الاسـم نظرًا لأن مناهجها الدراسـية كانت تجمـع بين المواد النظريـة والعملية، وكانت مدة الدراسة بها ٦ سنوات تبدأ من سن السابعة.

(٣)

* وفـي إطار الاهتمـام بالتعليم الأساسـي التالي للتعليـم الإلزامي أنجـز علي ماهر من خلال منصبه الوزاري ونشاطه فيه مجموعة أخرى من الخطوات المهمة:

* صدر قرار شامل للائحة الإعلانات التي تمنحها وزارة المعارف العمومية للمدارس الحرة الابتدائية للبنين الخاضعة لتفتيش الوزارة.

* شجعت مجالس المديريات على أن تقدم طلبات للوزارة تستحثها على التنازل عن مدارسها لمجالس المديريات.

* زاد عدد المدارس الابتدائية فأصبح ١١٢ مدرسة (كان في سنة ١٩١٥ لا يزيد على ٢٢ مدرسة) .

* ألفت لجنة بالوزارة لتوفير أماكن مناسبة للمدارس واستئجارها، بعد أن اكتظت المدارس بالتلاميذ، مما دعا إلى منح المدارس الابتدائية الحرة إعانة تأسيس وإعانة استبقاء لمدة سنة واحدة.

(٤)

وفي مجال التأهيل التربوي والمهني والتعليم المتخصص حقق علي ماهر نجاحات ذات قيمة:

* تم افتتاح فصول جديدة بالأقسام الليلية لإعداد المعلمين بالمدارس الأولية في مناطق مختلفة.

* تقرر تنقيح خطط الدراسة والمناهج لمدرستي المعلمين العليا والثانوي، وشُكِّلت لجنة في أبريل سنة ١٩٢٥ لهذا الغرض.

تقرر تقسيم الشعبتين: الأدبية والعلمية لمدرستي المعلمين إلى تخصصات.

(٥)

وفي مجال تعليم البنات:

* تقرر بناء مدرسة ثانوية لتحضير البنات لشهادتي الكفاءة والبكالوريا.

* أُنشئت «كلية قصر الدوبارة للبنات» لتعليم بنات الطبقة الراقية وتثقيف أذهانهن وإعدادهن لأعباء البيت والحياة المنزلية، وكان في الكلية قسمان: الخارجي مصاريفه ٤٠ جنيها، والداخلي ٨٠ جنيها في السنة، وافتتحت الكلية في ١٠ أكتوبر ١٩٢٥.

* أُنشئت مدرسة الفنون الطرزية سنة ١٩٢٥ على أن تلتحق بها خريجات المدارس الأولية.

* تقرر إنشاء أربع مدارس ابتدائية للبنات في القطر.

* تقرر إنشاء مدرسة روضة الأطفال.

(٦)

وفي مجال التعليم العالي:

* تم إنشاء مدرسة طب الأسنان.

* عدَّلت الوزارة نظام مدرسة الهندسة الملكية من حيث مدة الدراسة وشروط القبول وأقسام الدراسة والمواد الدراسية.

* تقرر إنشاء قسم تحضيري لمدرسة الطب للبنات مدة الدراسة به ثلاث سنوات تنقل في نهايتها الطالبات إلى كلية الطب.

* تم إنشاء مكتبتي كلية الآداب وكلية العلوم.

* صدر قرار بإلغاء المدارس التجهيزية الملحقة بدار العلوم تدريجيًا.

* أوفدت الوزارة ١١٦ مبعوثا إلى الخارج في مختلف العلوم والفنون بإشراف اللجنة الوزارية الاستشارية لبعثات الحكومة.

(٧)

وقد شهد السلم التعليمي والمناهج في عهد علي ماهر تطويرات مهمة:

* عدَّل الهيكل التعليمي بما حقق: زيادة سنوات الدراسة بالمرحلة الابتدائية إلى خمس سنوات بدلًا من أربع، وكذلك الثانوية حتى يتمكن الطلاب من دراسة المواد المتعددة دراسة دقيقة.

* عُنيت الوزارة بترجمة طائفة من المراجع في العلوم الحديثة لتعاضد النهضة العلمية في البلاد وتكون مرجعًا للمدرسين وينتفع بها محبو العلم.

* نُقحت مناهج التعليم الابتدائي والثانوي، وأُلفت كتب مدرسية جديدة تتفق مع هذه المناهج.

* أُدخلت مادة الأخلاق والتربية الوطنية على خطة الدراسة بالمدارس الإلزامية.

* أُعيد تعليم اللغة الفرنسية بالمدارس الابتدائية.

* تم توجيه الاهتمام إلى تعليم الموسيقى والتصوير والرسم والتعليم بالسينما والأعمال اليدوية.

(٨)

ويذكر أن ميزانية وزارة المعارف قد زادت في ذلك العام حتى وصلت إلى ٢,٠٩١,٦٦٤ جنيهًا وهنا نذكر أن ميزانية الوزارة عام ١٩٢٤-١٩٢٥، كانت قد بلغت ١,٥١٨,٤٢٩ جنيهًا.

وقد تأسس في عهد علي ماهر مكتب المشروعات الجديدة وقد أُنشئ لأول مرة، كما تم إنشاء عدة إدارات ومراقبات. كما تم وضع نظام للتفتيش سنة ١٩٢٦.

(٩)

ويرى الدكتور رشوان جاب الله أن علي ماهر عندما عمل وزيرًا للمعارف في المرة الأولى (١٩٢٥) قلب البرامج التعليمية رأسًا على عقب اعتقادا منه بأن درجات التعليم يغذي بعضها بعضا، لهذا فضل العمل على إصلاحها دفعة واحدة. وقد مضى علي ماهر في طريقه حتى أتم برنامجه، فبعد أسبوع من توليه الوزارة أصدر قرارا وزاريًا لبحث نظام مراحل التعليم وخطط الدراسة المناسبة والمناهج التفعيلية لهذه الخطط، وأوكل هذه

المهمة إلى ثلاث لجان للتعليم الابتدائي والثانوي وتعليم البنات.. على أن تجتمع اللجان الثلاث مقدمًا في لجنة عامة واحدة تحت رئاسته.

ويذكر الدكتور رشوان جاب الله أن اللجنة العامة التي أُلفت لتنقيح نظام التعليم العام ومناهجه عقدت في ٢٩ مارس سنة ١٩٢٥ أول اجتماع برئاسة علي ماهر، وقد تحدث علي ماهر في هذا الاجتماع حول المبادئ العامة لإصلاح التعليم وعن سعيه لجعل تعليم البنات في مستوى تعليم الصبيان مع المثابرة على التوسع في المواد الخاصة بالنساء حتى باستبدال مناهج جديدة بالمناهج القديمة الناقصة، مع تنظيم الإدارة المركزية حتى تكون قادرة على تنفيذ سياسة الإصلاح والاهتمام بإيفاد البعوث إلى أوروبا وأمريكا مع تشجيع حركة الترجمة والعناية بدور الكتب والاستفادة بخبرات وأبحاث رجال التعليم.

وانكبت هذه اللجان الثلاث على العمل، وفي أقل من أربعة أشهر انتهت من أداء عملها ونشرت القوانين واللوائح الجديدة في ٢٢ مايو سنة ١٩٢٦.

ولعل الفضل في سرعة إنجاز هذه القوانين يرجع إلى علي ماهر نفسه وما تمتع به من همة ونشاط وحزم، وتناوله برامج التعليم في فرنسا وإنجلترا وبلجيكا وغيرها بالدراسة والتمحيص والإفادة منها في الوقت نفسه..

ثم آثر علي ماهر كما يشير الدكتور رشوان جاب الله أن يمضي في التنفيذ بسرعة كما فعل في حالة التشريع، وسعى لدى مجلس الوزراء فاعتمد للتعليم مبلغ ٢,٠٩١,٦٦٤ جنيهًا لميزانية عام ١٩٢٥ ـ ١٩٢٦.

ومن الجدير بالذكر أن علي ماهر كان موفقًا في اختيار معاونيه في وزارة المعارف، وفي عهده عين عبد الفتاح صبري بك وكيلًا مساعدًا للوزارة، وأحمد أمين بك سكرتيرًا عامًا، ومحمد خالد حسنين رئيسًا.

ويشير الدكتور رشوان جاب الله إلى أن إصلاحات علي ماهر قوبلت بالجحود والنكران من جانب مجلس النواب ذي الأغلبية الوفدية سنة ١٩٢٦، فقد شكل لجنة برلمانية للتحقيق معه فيما أقدم عليه من أعمال في وزارة المعارف. ومع أن هذا البرنامج لم يكن يعوزه سوى التأني وعدم السرعة في التنفيذ.

## ثانيًا: وزيرا للمالية في الانقلاب الدستوري الثاني

لا يذكـر التاريخ كثيرًا من الإنجازات المتميزة لعلي ماهر في أثناء عمله وزيرًا للمالية إذا ما قورن نشاطه في هذه الوزارة بنشاطه في الوزارتين الأخريين: المعارف والحقانية.

ومع هذا فإن الوثائق البريطانية تشير إلى أنه تولى المفاوضات التي انتهت بتسوية مسألة القرض العثماني المعقود في سنة ١٨٥٥.

وقـد كان علـي ماهر من أوائل الذين اهتموا بما تمثله «مصلحـة التجارة والصناعة» التي كانت نواة لنشاط وزارة التجارة والصناعة فيما بعد، فقرر النهوض بها بعد أن تبين له عجزها عـن القيـام بمهامها لعدم وجود إدارة فعالـة للقيام بعمل الأبحاث الصناعيـة والتجارية بغية إيجاد صناعات أهلية غير موجودة وترقية الموجود منها، لذا فإنه رفع ميزانية هذه المصلحة إلى ١٩٠,٠٠٠ جنيه، وأعاد تنظيم المصلحة من جديد من أجل تقديم المسـاعدة للمصانع والغرف التجارية، وفي الوقت نفسه تكون نواة لوزارة خاصة في المستقبل.

ورغبة في تشـجيع الصناع المصريين على توسـيع أعمالهـم ولتمكين هذه المصنوعات من مزاحمة مثيلاتها في الأسـواق الخارجية، أعفى علي ماهر الكثير من صادرات مصر إلى الخارج من رسـوم التصدير ورسـوم الرصيف على أن يسري هذا الإعفاء على المصنوعات المصرية، سواء كانت مصنوعة من خامات تنتجها البلاد أم خامات تستوردها.

اتخذ علي ماهر قرارين مهمين على حد وصف الدكتور رشوان جاب الله بهدف تحسين الشئون الزراعية وتوفير المال اللازم للطبقات الزراعية الفقيرة والمتوسطة للقيام بحاجاتهم الزراعية، **أما القرار الأول** فتضمن إنشاء احتياطي زراعي.

**أمـا القـرار الثاني** فنظم تسـليف صغار المـلاك والمزارعين، وقد حدد سـعر الفائدة لهم بنسبة ٥٪ بينما خفض إلى نسبة ٣٪ على السلفيات الممنوحة للجمعيات التعاونية لإقراضها لأعضائها بحيث لا تزيد نسبة الفائدة في حالة الإقراض من الجمعية لأعضائها على ٤٪.

ويمكـن القـول إن هـذا القـرار كان خطـوة طيبـة فـي سـبيل حمايـة الفـلاح الفقيـر من جشـع المرابيـن والبنـوك العقارية فضلًا عن تنشـيط الجمعيات التعاونية ونشـرها في القطر وزيادة أعضائها.

وقد اهتم علي ماهر في أثناء عمله وزيرا للمالية بمسألة القطن، ونظرًا لعدم توافر كل الشروط اللازمة لحسن سير الأعمال في لوائح البورصات، فقد قرر تأليف لجنة خاصة لمراجعة وتعديل نظم البورصات المختلفة للأقطان والأوراق المالية، وقد أنشأ علي ماهر مكتبًا للقطن مهمته الأولى جمع وتحليل المعلومات المختلفة الخاصة بالقطن.

## ثالثًا: وزيرًا للحقانية في الانقلاب الدستوري الثالث

(١)

لعل أسوأ ما يذكره التاريخ لعلي ماهر كوزير للحقانية هو أنه ذلك الوزير الذي سُجن الأستاذ العقاد في عهده، وليس في هذا ظلم لعلي ماهر، فالتاريخ بحاسته يعرف أن القضاء في العهود الديكتاتورية لا ينجو تمامًا من تأثير الحكومة، ولهذا فإن أحدًا منصفًا لن يسمح لنفسه بتبرئة علي ماهر من وزر صدور الحكم بالسجن على الأستاذ العقاد وتنفيذ هذا الحكم كاملًا على ذلك العملاق العظيم.

بل إن التاريخ يذكر أيضًا أن علي ماهر حاول زيارة الأستاذ العقاد وهو في السجن، فما كان من العقاد إلا أن استقبله على أسوأ صورة، ويروى أنه نام في سريره ومد قدميه في مواجهته ولم يرحب به، وقد حاول علي ماهر أن يصور زيارته للعقاد في السجن على أنها كانت من باب الاطمئنان على المفكر العظيم، لكن أحدًا لم يكن على استعداد لتصديق علي ماهر في هذه الجزئية.

وقد قضى العقاد الفترة التي حُكم عليه بها كاملة دون أن يسعى علي ماهر لاختصارها، وخرج العقاد فألقى قصيدته الشهيرة:

| | |
|---|---|
| وكنتُ جنينًا في السجن تسعة أشهر | وهأنذا في ساحة الخُلد أُولَد |
| عُداتي وصَحبي لا خلافَ عليهم | سيعهدُني كُلٌّ كما كان يعهَد |

(٢)

وإذا كان الشيء بالشيء يذكر فقد كان الأستاذ العقاد كثير النقد لسياسة علي ماهر في وزارة صدقي باشا، ويذكر أن محمد علام باشا كتب مقالًا حول الإصلاح التشريعي فما كان

من علي ماهر إلا أن رد عليه بمقال بعنوان: «يطلبون استقلال القضاء من وزير الحقانية» «المؤيد الجديد، ٢٩ أغسطس ١٩٣٠» يعلق فيه على المقال الذي نشره محمد علام باشا في «الأهرام»، ومن هذا المقال نجتزئ قول العقاد:

«... لم يُرد علام باشا هذا أن يكون مُضحكًا، ولكنه أضحك من قرأه فعلاً؛ لأنه يلتمس استقلال القضاء من الوزارة التي وقع في زمنها أخطر حادث أصاب القضاء المصري في الزمن الحديث: وقع في زمانها أن يؤمر القاضي علانية بألا يحكم إلا بما تفرضه عليه الوزارة، ويوافق أهواء ملاحظي البوليس ورجال الإدارة، ولا نعرف لوزارة من الوزارات سيئة هي أجسم وأهول من هذه السيئة التي زلزلت قواعد العدل، وأصابت القضية المصرية في المقتل الصميم. نعم، أصابت القضية المصرية في المقتل، لأنها مثَّلت القضاء المصري في أعين الأوروبيين تمثيلًا يعطيهم الحجة إذا رفضوا الثقة به والاحتكام إليه، وتشبثوا بالامتيازات الأجنبية التي جاهدت الأمة في إصلاح شأنها، ذلك الجهاد الطويل».

(٣)

كان من سوء حظ صدقي أن سلّط الله عليه نفسه فجعلته يختار علي ماهر وزيرًا للحقانية في وزارته، أو فلنأخذ بالأحوط ولنقل إنه قبل أن يكون علي ماهر وزيرًا في وزارته، وقد ولاه وزارة الحقانية، ولم يتعظ صدقي بما فعله علي ماهر في وزارة اليد الحديدية (١٩٢٨، ١٩٢٩)، وظن أنه بحكم قوة شخصيته ونفوذه قادر على الإفادة من علي ماهر دون أن يصيبه ضرر منه، لكن علي ماهر تكفل للحركة الوطنية دون قصد منه بالطبع بأكبر ضربة وجهت إلى نظام صدقي، وهي استقالته المدوية من وزارة إسماعيل صدقي حين كان وزيرا للحقانية وذلك في أعقاب إعلان التحقيق في إحدى فظائع هذا العهد، وقد أعلن علي ماهر استقالته في صورة زاعقة وكأنها احتجاج نبيل على قيام رجال المباحث والبوليس بالتعذيب لأفراد الشعب، وهكذا فوجئ صدقي بهذا التصرف من وزير استوزره على رأس وزارة الحقانية، لكن هذا الوزير آثر أن يلعب على رهان الرأي العام، وأن يلعب على عواطف الشعب، وأن يسجل لنفسه تصرفًا يُحسب له في مستقبل الأيام، وكأنه كان ضد التعذيب إلى حد أن يضحي بمنصبه، وكأنه لم يكن يدرك من البداية مدى عسف صدقي في سبيل تحقيق أهدافه ومضيه في سبيله إلى أسوأ خطوات الديكتاتورية ومراحلها.

ولـم يكن علي ماهر في تصرفه هذا الذي اندفع إليه ليحسـب حساب غضب الملك فؤاد الـذي قربـه، فقد كانـت حجته جاهـزة، وإن لـم تكن منطوقة، وهي أن بوسـعه هـو أن يحقق الأهـداف التـي كلف بهـا الملك صدقي ولكـن بطريقة أكثر إنسـانية أو أقل وحشـية أو أقل صدمة للرأي العام..

هكذا كان علي ماهر جاهزًا لتلميع نفسـه على أنقاض صدقي وعهد صدقي كله.. بل إن علـي ماهـر فيما تواترت به الرواية كان من الذكاء بحيث أدرك أن عليه أن يسـعى لأن يخلف هذا النظام الصدقي لا كوزير في حكومة تالية أيًا ما كانت كوزارة عبد الفتاح يحيى أو وزراة محمد توفيق نسيم وإنما كرئيس للوزراء.

ومـن الحـق أن نقـول أو أن نشـير إلى أن هـذا قد حدث بالفعـل.. اعتذر علـي ماهر عن الانضمام إلى وزارة عبد الفتاح يحيى، وبدأ يدس دسًا شديدًا لوزارة محمد توفيق نسيم حتى تمكن من أن يكون هو رئيس الوزراء الذي خلف نظام صدقي وتوابع نظام صدقي.

بل إن الذين يتأملون تعاقب الأحداث يصلون إلى القول بأن علي ماهر كان هو الذي أشار بعبد الفتاح يحيى كي يخلف صدقي، محققًا بذلك رغبة القصر الملكي في أن يذهب صدقي ويبقى النظام الصدقي، ورغبته هو التي توافقت مع رغبة الشعب والقوى الوطنية في أن ينتهي إسماعيل صدقي، على حين يبقى نظامه الدكتاتوري. وقد كان مجيء عبد الفتاح يحيى رئيسا للوزارة محققًا لهذين الهدفين اللذين لم يكن لهما معنى، وإن كانا جزءًا من السياق.

(٤)

فـي رأيـي المتواضـع أن أهم إنجاز تشـريعى حققه علـي ماهر وهو وزيـر للحقانية هو الاهتمـام بقانـون الخبراء، ويروي الدكتور محمود عزمـي عن علي ماهر أنه كان قد لاحظ فـي أثناء توليه القضاء أن كثيرًا مـن القضاة والمحامين لا يتمكنون من قراءة تقارير الخبراء لطولهـا وتعقدها، فأقام القانون الجديد علـى فكرة إجبارهم جميعًا على القراءة، إذ اقتبس مـن التشـريع الإنجليـزي فكرة تقديـم التقريـر شـفويًا واعتبار الخبيـر حين يدلـي بتقريره الشـفوي شـاهدا تنفذ فيه أحكـام شـهادة الزّور.

(٥)

وفي رأيي المتواضع أن ثاني إنجاز مهم لعلي ماهر هو فتحه الباب للإفادة من المحامين المتميزيـن من رجال العمل الوطني للعمل في القضـاء على درجات عليا، وهو ما رواه عبد

الرحمن الرافعي بالتفصيل، وقد كان الأستاذ الرافعي نفسه أحد المرشحين لهذا المنصب، أما الدكتور محمود عزمي فيروي القصة على النحو التالي:

«... رغب [أي علي ماهر] في تولية الأستاذين زكي علي ومصطفى الشوربجي المحاميين مستشارين بمحكمة الاستئناف فعرض عليهما الأمر فرفضا، فألح حتى تغلب، وقد لجأ في سبيل إقناعهما إلى اعتبار ضرورة قيامهما بواجبهما الوطني وهو إنما يريد إلغاء الامتيازات الأجنبية ويريد لهذا الإلغاء أن يدعم القضاء بخير العناصر، وهما إنما يجب أن يتحملا نصيبهما من العبء والتضحية كوطنيين، وكان لزكي الإبراشي باشا قريب يتولى منصب الاستشارة بمحكمة استئناف أسيوط، ومن شأن تعيين المحاميين المذكورين مستشارين بمحكمة القاهرة أن يحجب ذلك القريب وأن يقطع عليه سبيل الانتقال إلى العاصمة، وكان في حزب الشعب وفي حزب الاتحاد من المحامين مَن يتطلعون لمنصب المستشار في الاستئناف فأغضب التعيين رجل القصر ورجال الحزبَين المتوليَين الحكم في ذلك العهد».

«ولم يقف الإغضاب عند هذا الحد، بل تجاوزه إلى الإنجليز أنفسهم؛فالأستاذان من أساطين الحزب الوطني، ولابد أن يلاحظ المستشار القضائي على تعيينهما شيئا، وبالفعل تدخل المستشار وطلب إلى الوزير عدم تعيينهما؛ لأن دار المندوب السامي تعتبر مسألتهما من المسائل السياسية، لكن ماهر باشا لاحظ للمستشار أن من كبار القضاة في إنجلترا مَن يختارون من بين كبار المحامين المتصلين بالأحزاب السياسية الإنجليزية فيتركون السياسة عندما يختارون للقضاء، وليس ما يمنع مصر من أن تأخذ عن إنجلترا هذا التقليد.

«وتم التعيين الذي أغضب الجميع».

يجدر بنا هنا أن نشير إلى أننا نقلنا عن عبد الرحمن الرافعي في كتابنا «على مشارف الثورة» ما يؤيد هذه الرواية.

(٦)

وإلى علي ماهر يعود الفضل في استحداث محكمة النقض، وقد بنى فكرته في الغرض منها على صحة تطبيق القانون، وقد تقدم إلى مجلس الوزراء الذي رأسه صدقي باشا بمذكرة حول استحداث هذه المحكمة الجديدة، وقد صدر مرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ بإنشاء هذه المحكمة.

ولاشك أن ظهور هذه المحكمة خدم المتقاضين والقانون في الوقت نفسه، وقد ظلت تمثل قمة الجهاز القضائي وتختص برقابة صحة تطبيق القانون دون التعرض للمسائل التي تعتبر من قبيل الوقائع، كما أنها تقوم بدور مهم في مجال توحيد واستخلاص القواعد القضائية، وكان إنشاء هذه المحكمة بداية طيبة لتنمية استقلال القضاء المصري.

(٧)

وقد كان علي ماهر حريصًا على أن يضع بصمته على نظام المحاكم الشرعية؛ لهذا فقد قدم لائحة جديدة بدلًا من اللائحة القديمة والإجراءات المتعلقة بها الصادر بها الأمر العالى في ٢٧ مايو ١٨٩٧، والقوانين المعدلة لها، واستهدف علي ماهر من وراء تغيير هذه اللائحة إزالة بعض أسباب الشكوى العديدة من المتقاضين.

(٨)

وقد كان علي ماهر على ما يرويه الدكتور محمود عزمي حريصًا على تهيئة أسباب إلغاء الامتيازات «فأتم في ثماني جلسات وضع قانون الأحوال الشخصية لغير المسلمين قضاء على الامتيازات الداخلية، وتشعب الأحكام، كما تولى إصلاح المحكمة الشرعية خلال شهر واحد.

(٩)

وقد كان في مقدمة ما فكر فيه علي ماهر من أوجه الإصلاح التشريعي بحث مسألة «إعادة الاعتبار» نظرًا لخلو التشريع الجنائي المصري من النص على أحكام بشأن هذه المسألة، وأسوة بما هو متبع في التشريعات الحديثة برد الاعتبار إما بحكم القانون أو بحكم القضاء.

وقد آثر علي ماهر إدخال مبدأ إعادة الاعتبار القضائي فقط في التشريع المصري، وبمقتضى ذلك صدر القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣١ بشأن إعادة الاعتبار وبصدور هذا القانون أزال علي ماهر الغبن الواقع على هؤلاء الأفراد الذين ظلوا لفترة طويلة في جسم المجتمع المصري أعضاء مشلولة من الوجهة الأدبية، نظرًا لحرمانهم مما لغيرهم من الحقوق

السياسـية والمدنية، وفي الوقت نفسـه فقد أفاد المجتمع من اندماج هذه الفئة في المجتمع بعد أن تابوا وحسنت سيرتهم وأقاموا الدليل على ذلك.

(١٠)

وقـد عُني علـي ماهر فيمـا يرويه عنه أنصـاره، بفئة «الأحـداث المجرمين» حتى يشـبوا مواطنيـن صالحين لاعتقـاده أنهم ضحايا التفكك الأسـرى والمجتمع، فتقـدم إلى مجلس الوزراء بقانون حول تعديل قانون العقوبات الأهلي بشأن المجرمين الأحداث.

# الباب الثالث

# علي ماهر في قمة المسئولية



## الفصل الخامس

# علي ماهر رئيسًا للديوان الملكي للمرة الأولى

## (١٩٣٥-١٩٣٦)

### (١)

يجدر بنا في البداية أن نشير إلى ما قد فهمه القارئ من عنوان هذا الباب من أن علي ماهر تولى رئاسة الديوان الملكي مرتين، ومن المفارقات الطريفة أنه في كلتا المرتين لم يترك هذا المنصب إلا ليرأس الوزارة.

كانت المرة الأولى قبل وصوله إلى رياسة الوزارة في يناير ١٩٣٦ وقد بدأت هذه الرياسة في ١٩٣٥، وقد خلف فيها محمد توفيق نسيم الذي كان هو الآخر رئيسًا للديوان قبل أن يترك رياسة الديوان ليرأس الوزارة في أكتوبر ١٩٣٤.

أما المرة الثانية فكانت في أكتوبر ١٩٣٧ واستمرت حتى أغسطس ١٩٣٩ حيث شكل وزارته الثانية.

وفيما بين المرتين أي فيما بين يناير ١٩٣٦ وأكتوبر ١٩٣٧ لم يشغل منصب رئيس الديوان أحد، وإن كان علي ماهر قد مارس في هدوء أو في صمت نفوذًا وسلطات أشبه ما تكون بسلطات ونفوذ رئيس الديوان.

### (٢)

لا يستطيع أحد أن يتجاهل النجاح الذي حققه علي ماهر في رئاسته للديوان في المرة الأولى، كما لا يستطيع أحد أن يتجاهل أن نجاحه في هذه الفترة الأقصر يفوق نجاحه في الفترة الثانية الأطول التي رأس فيها الديوان.

وهناك بالطبع ظروف مختلفة هيأت لعلي ماهر النجاح في المرة الأولى بأكثر من نجاحه في الثانية، لكن أهم هذه الظروف في رأيي هو أن نية علي ماهر كانت أصفى في المرة الأولى، كما أن توجهه نحو النجاح كان أوضح.

كان علي ماهر في المرة الأولى (١٩٣٥ ـ ١٩٣٦) يستهدف أن يحقق للديوان الملكي دورًا إيجابيًا في قضية استقلال الوطن وفي العلاقة مع القوى السياسية، وقد كانت الظروف السياسية والعامة تصب في مصلحة نجاح هذا الدور:

فقد كانت ثورة الطلبة ١٩٣٥ تدعو بقوة إلى اتحاد الأحزاب والجماعات السياسية وتوحدها في مواجهة الاحتلال.

وكانت حركة الجماعات السياسية المختلفة إضافة إلى ثورة ١٩٣٥ تطالب بالعودة إلى النظام الدستوري والرجوع عن مسلك إسماعيل صدقي المتعسف الذي بدأ مرحلة من الدكتاتورية العنيفة منذ يونيو ١٩٣٠.

وكان القصر يقدر أن عليه أن ينتهى من سياسة العسف بالإدارة الشعبية، وأن يعود إلى استرضاء هذه الإرادة وإلى التعاون مع الأغلبية.

وكان المستعمر يريد أن يفتح صفحة جديدة من أجل استقرار في العلاقات المصرية. البريطانية بما يخدم موقف بريطانيا في الصراع الدولي القادم الذي بدأت بوادره تظهر في الأفق.

* * *

وهكذا كانت الظروف تتطلب دورًا يمكن لأمثال علي ماهر أن يؤدوه، وقد أدى علي ماهر هذا الدور بالفعل من خلال رئاسته للديوان التى تطورت تلقائيًا إلى رئاسته للوزارة بأسلوب فتح الجسور، واستيعاب القوى، وضمان الحدود الدنيا من الاتفاق، وإقرار الحقوق، والاعتراف بالأغلبية واحترام الإرادة الشعبية، وتسخير الشكل من أجل المضمون كالتعجيل بإجراء الانتخابات البرلمانية وتقصير موعدها.. إلخ .

وقد نجح علي ماهر في كل هذا نجاحًا ملحوظًا.

أما في المرة الثانية فقد كانت الظروف كلها تسير في اتجاه آخر، يمكن تلخيصه أو وصفه بالتآمر على الحياة السياسية، ولهذا فشل علي ماهر في وظيفته كرئيس للديوان، وإن كان قد نجح في التآمر وأصبح رئيسًا للوزراء.

(٣)

يرى الدكتور رشوان جاب الله أن علي ماهر دخل الديوان الملكي رئيسًا في يوليو ١٩٣٥ وفي ذهنه خطة أعدها بهدف جعل القصر الملكي مفتوحا لجميع المصريين مفضلًا إبعاده عن النزاعات والخلافات الحزبية، فأعرب (أي: علي ماهر) للملك فؤاد عن أن الحل العملي لتحسين الوضع بين القصر والأمة «أن يكون الملك على استعداد للتعاون مع جميع كبار رجال الدولة مهما تباينت اتجاهاتهم الحزبية، ناسيا ما حدث بينه وبين بعض هؤلاء الزعماء، ووافق الملك فؤاد على وجهة نظر علي ماهر».

«وعقب هذا الاتفاق (يقصد الموافقة) أخذ علي ماهر يتصل بجميع الزعماء وكان في مقدمة الذين قابلهم رئيس الوزراء محمد توفيق نسيم، ورئيس حزب الوفد مصطفى النحاس، وغيرهما من مختلف النزعات والاتجاهات لاستشارتهم في السياسة العامة للدولة، واستقبل علي ماهر كذلك العديد من رجال الصحافة على اختلاف مشاربهم ممن كانوا على علاقة سيئة بالقصر مثل محمود عزمي، وعباس محمود العقاد، بهدف التشاور حول دور الصحافة في تدعيم أواصر الثقة بين الأمة والعرش».

«وقد عرض علي ماهر على رئيس مجلس الوزراء (أى محمد توفيق نسيم) برنامجا سماه «برنامج توزيع الاختصاص»، وقد استعان بمعارفه القانونية في تحديد اختصاصات الوزارة والقصر لعدم وقوع نزاع بينهما، وركز علي ماهر حججه في هذه الخطة على أساس أن مصر بغير دستور، والسراي تملك وتحكم في آن واحد، ومن ثَمّ فهى تشاطر الوزارة على الأقل في وضع الحلول للمسائل الشائكة واقتراح المشروعات، ومادامت الوزارة القائمة لا تستمد سلطاتها من البرلمان، فيجب على كل حال أن تستمد سلطتها من رأس الدولة».

(٤)

ومع هذا فإن كثيرين يذهبون إلى أن أكبر ورقة إدانة في ملف علي ماهر السياسي تتمثل في جهده الحثيث في بداية عهد الملك فاروق من أجل تصوير الملك على غير حقيقته

وإضفـاء هـالات من صـور الصلاح والـذكاء والإخلاص والتفـوق على شـخصية الملك، وكان علـي ماهـر يهدف بهذا إلى الانتقاص من شـعبية الوفد والنحاس، وليس من شـك في أنه استطاع تحقيق بعض النجاح في هذا الميدان لكن الطبع كما يقولون يغلب التطبع وهكذا فإن الملك فاروق سرعان ما سلك من السلوك ما كان كفيلًا بأن يقضي تمامًا على كل ما بناه علي ماهر.

ومـع أن كثيرين يرون أن الاسـتقبال الذي قوبل به فـاروق كان عفويًا وفطريًا، فإن هذا لا يمنـع مـن أن نقول إن جزءًا وجزءًا كبيرًا من هذا الاسـتقبال كان مدبـرًا ومخططًا، والأمر في هذا شبيه إلى حد كبير مع الفارق بما حدث في ٩و١٠ يونيو ١٩٦٧.

ومـن الفقـرات الكثيـرة التي تصور لنا جهد علـي ماهر على وجه التحديـد في التخطيط للدعايـة للعهـد الفاروقي في بدايته ننقـل للقارئ هذه الفقرة من كتـاب الدكتور عبد العظيم رمضان «قضايا في تاريخ مصر المعاصر» حيث يقول:

«... ولـم تُخـف مجلة «المصـور» في ذلك الحين اسـم مهندس هذه الحملـة الدعائية، وهو علي ماهر باشا! فكتبت تقول: «إن بعض المعجبين برسم «الخطط الملكية»! يهمسون بأن دولة علي ماهر باشـا لا يزال في خدمة مليكه! وذكرت أنه بسـبب هذه «الخطط الملكية» أصبح الوفديون يخشـون من أنه إذا حدث تصادم في الاختصاص، وجدوا أنفسهم أمام تيار شعبي إلى جانب الملك!».

(٥)

تلخص الدكتورة لطيفة سـالم رأيها في الدور الذي لعبه علي ماهر في بداية عهد فاروق من خلال موقعه في رياسة الديوان فتقول:

«... وشـخصية علـي ماهـر وإن اختلـف المؤرخون فـي تقييمها إلا أنهـم أجمعوا على صفات اتسـمت بها تعطي الانطباع بقوتها واحترافهـا وكفاءتها وذكائها وثقافتها، وقد ورث الكثيـر عن والده الذي كان حائزًا على ثقة الخديو عباس حلمي. وتقرب علي ماهر من فؤاد ودار في فلك القصر وأسـهم في تأسيس حزب الاتحاد واشترك في الانقلابات الدستورية، وبـدا واضحًـا أنـه المخلص الأمين للعـرش، بالإضافة إلـى الوظائف التي تـدرج فيها، فقد عمل في الميدان القضائي، وتولى وكالة الوزارة، فالوزارة ثم رئاسـة الديوان، وأخيرًا رئيسـا

للـوزارة. وأثناء شـغله للمنصب الأخير مات فؤاد فتمكن مـن أن يخطط للملك الصغير منذ البدايـة، وحـرص على أن يحيطه بسـياج من الحماية ويهيـئ له الامتيـازات، وعندما تولت الـوزارة الوفديـة الحكم، مضى يعد العدة للإطاحة بها، فرسـم للملك خط سـيره غير عابئ بالدستور، فهو لا يؤمن به قدر إيمانه بالسلطة الأوتقراطية. وعلى ذلك فتعزي الإثباتات إلى أن هذه الشخصية قد سيطرت على فاروق ووجهته في بداية حياته العملية.

(٦)

وتشير الدكتورة لطيفة سالم إلى دور علي ماهر في أن يهيئ الظروف التي كانت كفيلة في الظاهر بأن تعجل باكتمال شـخصية فاروق، ووضع أمامه أي نصب عينيه مسـألة بلوغ سـن الرشـد فيمـا يختص بالتصرفات المدنيـة، وقدم إلى مجلس الوزراء مذكـرة خاصة بتوضيح هذه السـن، وقـد بنيت على الرأي الذي أبداه رئيس لجنة قضايـا الحكومة، ووافق على بيان الرأي الشـرعي شـيخ الأزهر ومفتي الديار المصرية ورئيس المحكمة الشرعية العليا، الذين قالوا إنه إذا بلغ الشخص الخامسة عشرة من عمره أصبح أهلًا للتصرف في ماله، ولأن يكون ناظـر وقـف ووصيًا علـى غيره، وبالطبـع أيد مجلس الـوزراء المذكرة وعليه صدر مرسـوم بقانون رقم ٤١ لسـنة ١٩٣٦ بإعلان سـن رشـد فاروق في هذا الشـأن. وعقب ذلك رفعت الخاصـة الملكية طلبًا لمحكمة مصر الشـرعية بأن تمكن فاروق ناظـرًا على أوقاف الخديو إسـماعيل، وعقدت الجلسة وقررت ومكنت، واستتبع ذلك طلبات مماثلة لباقي المحاكم. وتولى مراد محسـن الممتلكات الملكية وأصبح المسئول عن الأوقاف الملكية، وأقصيت رقابة مجلس الوصاية كلية في هذا الخصوص، ونجحت سياسـة علي ماهر في جعل القصر الحصن المنيع للملكية».

وترى الدكتورة لطيفة سـالم أنه مما يذكر في هذا الصدد أن علي ماهر سبق واقترح إقامة حفلـة مبايعـة بناء على أنـه ليس في مصـر تقاليد حفلات تتويـج، وأن المبايعة عادة شـرقية إسـلامية، وأول من بويع في الإسـلام محمد صلى الله عليه وسـلم وهي تعبر عن أن الأمة مصدر السلطات وتعترف بقوة الرأى العام.

«وكان القصـر فـي تحركاته يعتمد على مسـاندة القوى المؤثرة فـي المجتمع والمضادة للوفد، فانضم إليه الأزهر والإخوان المسلمون ومصر الفتاة».

(٧)

ومن أفضل الفقرات التي تصور علاقة فاروق في بداية عهده بعلي ماهر تلك التي تقدمها الدكتورة لطيفة سالم:

«التصق فاروق بعلي ماهر وتأثر به وخضع لتوجيهاته منذ فترة مبكرة بحكم صغر سنه وحاجته لعقل مدبر يقف بجواره، وأدى علي ماهر المهمة بنجاح، فأعطى للقصر مكانة لها طابعها الجديد، فرضت نفسها على الساحة السياسية، وشكل الملك الشاب وهيمن عليه وغرس فيه مبادئه وأعده ودربه على توسيع سلطته وحقوقه وتحقيق أطماعه، وعندما حاد عنه بعض الوقت أجبره على التراجع، وهنا رأى فاروق وفقًا لما تشربه ضرورة التحرر من التبعية بعد أن تذوق متعة تحريك السياسيين وتحديهم وساعدته الظروف نظرًا لرياء وتملق الكثيرين منهم له، فأحس بقدرته على ممارسته هوايته على أصحاب الفضل عليه».

(٨)

وربما نسرع الخطى لنتأمل في علاقة علي ماهر بالملك فاروق في أثناء رياسته للديوان الملكي، ومن حسن الحظ أن حسين حسني قدم في مذكراته أدق تشخيص لعلاقة علي ماهر بالملك فاروق في كثير من المراحل، والواقع أن مذكرات حسين حسني تمثل مصدرًا لا يمكن الاستغناء عنه عند كتابة تاريخ علي ماهر، ويبدو لي أنه كان يميل إلى جوهر التشخيص الذي نتبناه حين نقول إن علي ماهر نفسه كان مسئولًا عن كل ما أصابه هو نفسه في عهد الملك فاروق من تهميش واستبعاد، لكن حسين حسني والحق يقال لم يكن معنيًا مثلنا بتشخيص سلوك علي ماهر، ولا بتسجيل رأيه فيه، وإنما كان معنيًا بالملك والملك وحده ومع هذا فقد أورد نصوصًا في غاية الأهمية عن علاقات علي ماهر بأحمد حسنين وبصاحب المذكرات نفسه وبالبريطانيين وبحسين سري وبكامل البنداري وبغيرهم وسوف نتناول بعض هذه الآراء في مواضع أخرى من هذا الكتاب.

(٩)

ومن الإنصاف أن نشير إلى أن الدكتور حسين حسني يتحدث بدقة وموضوعية عن طبيعة دور علي ماهر في أول عهد الملك فاروق فيقول:

«... ولـم يكن علي ماهر مجرد المستشـار السياسـي الأول للملك بحكـم منصبه فقط، بل إنني لمسـت شـخصيًا ثقة الملك بإخلاصة وكفاءته ثقة مطلقة، لاسيما أنه سبق أن أقام الدليـل على ذلك بالقرار الذي أسـرع بإصداره عقب وفاة الملـك فؤاد بالمناداة بولده ملكًا، وبتحديد سن الثامنة عشرة بالحساب الهجرى موعدا لثبوت كمال رشده ولياقته شرعًا لتولي سـلطاته الدستورية، وبذلك سـد الطريق على من كانوا يرون تأخير توليه الحكم إلى أن يبلغ سن الحادية والعشرين الميلادية، وإن كان بعض خصوم علي ماهر باشا يرون في هذا القرار ذاته جزءًا من مخططه للتعجيل بتوليه هو شـخصيًا زمام رئاسـة الحكومة، والله وحده أعلم بالسرائر».

(١٠)

كذلك يشير حسين حسني في بدايات مذكراته إلى أن الملك فاروق كان يؤثر علي ماهر بأخذ رأيه في الفترة المبكرة من عهده حتى من قبل أن يختاره رئيسا للديوان:

«... عندمـا بـدأت تظهر بعض المشـكلات والصعوبـات في التعامل مـع الحكومة (أى الحكومة الوفدية)، عرضت على الملك أن يستعين برأي بعض ذوي الخبرة فأشار باستطلاع رأي علي ماهر باشـا، وبدأت أتردد عليه بين حين وآخر، وكان مقيما بمصيفه بالإسـكندرية، وعندما عاد إلى القاهرة ليكون على اتصال مسـتمر بمصادر أخباره، كنت أسـافر إلى القاهرة خصيصـا لمقابلته شـخصيًا كلما اتصل بي عـن طريق الخط التليفوني المباشـر بين القصور الملكية».

(١١)

وفي رأيي أن أخطر فقرات حسـين حسـني فيما يتعلق بعلي ماهر وأدائه كرئيس للديوان هـي تلك التي تتعلق بحديثه عن مسـئولية علي ماهر عـن التدمير الكامل لفكرة وجود علاقة للملك مباشـرة بمجريات الأمور من خلال رجال الحاشية، وهى العلاقة التي بدأت منتظمة في صورة لقاء يومي كان الملك قادرًا من خلاله على الإلمام بالكثير، لكن علي ماهر تمكن مـن أن يدمـر هذا التقليـد الجميل مما قاد إلى أوخـم العواقب، وقطع الصلة الشـخصية بين

الملك ومعاونيه منذ مرحلة مبكرة، وقد عمل علي ماهر على تحقيق هدفه من هذه الخطوة بعزل الملك عن الاتصال بأحد إلا به، وكان هو نفسه ـ علي ماهر ـ واحدًا من الذين عانوا، فيما بعد فترة قصيرة، من سيئات هذا النظام:

«... في خلال هذه الفترة طرأ تغيير كبير بل خطير. على أسلوب العمل بين الملك وكبار حاشيته المسئولين، فإنه بدلًا من استقباله إياهم كل يوم لعرض ما لديهم من الأوراق والشئون وتلقي تعليماته بشأنها كما جرت العادة منذ توليه الملك وكما كانت تجرى كذلك في أيام أبيه تلقى رجال الحاشية المشار إليهم أمرًا من الملك بأن يرفعوا إليه ما لديهم من أوراق ومذكرات يوميًا في مظاريف كبيرة مغلقة ومعها مذكرات من كل منهم بما يرى لفت النظر إليه، إلا إذا كانت هناك مسائل مهمة تستدعي مقابلة الملك شخصيا، فترفع إليه مذكرة عنها لتحديد موعد للمقابلة، وبذلك انقطعت الصلة الشخصية اليومية بين الملك وكبار حاشيته إلا عن طريق المذكرات، ولم يكن من العسير معرفة الدافع لحدوث هذا التغيير، فقد كان علي ماهر باشا يردد بين حين وآخر أنه لا يرى داعيًا لإرهاق الملك بهذه المقابلات اليومية، وأنه لصالح سياسة القصر يجب أن يتولى رئيس الديوان وحده عرض كل ما يتعلق بها، وتحت النظام الجديد لسير العمل بقي رئيس الديوان هو الذي يتمتع وحده بمقابلة الملك يوميًا، ولكنه بعد فترة وجيزة خضع بدوره للنظام الذي نصح به وأخذ يشكو من ضرورة الإلحاح في طلب المقابلة ليظفر بها».

(١٢)

ونأتي إلى فقرة بديعة في تصويرها لطبيعة شخصية علي ماهر في التعامل مع البشر، فها هو بعد أن أصبح رئيسًا للديوان يصبح حريصًا بكل السبل على أن يظهر نفوذه وسطوته حتى على سكرتير الملك نفسه، أو هكذا يصور لنا الدكتور حسين حسني الأمور. حيث يتدرج في حديثه حتى يصل إلى ما استنتجه من حديثه مع أحد سكرتيري علي ماهر:

«... بعد فترة وجيزة تبين لي بجلاء أن النشاط مستمر للوقيعة بين علي ماهر باشا وبيني، بل الدس لي لديه حتى أوغروا صدره ضدي إلى حد أنه أقام مأدبة خاصة للغداء ودعا إليها جميع رجال الحاشية فيما عداي، فتجاهلت الأمر تمامًا، ولكني دهشت عندما قابلني أحد سكرتيريه بعدها بأيام وكنت أحسن مقابلته كما أفعل في الواقع مع كل من يتصل بي وكأنما

أراد أن يرى أثر عدم دعوتي أو استدراجي للكلام معه في شأن موقفي من ماهر باشا أو موقفه مني، فسألني: لماذا لا يراني أحد منهم في توديع الباشا عند سفره إلى القاهرة أو عودته منها كما يفعلون أسبوعيًا؟ فقلت له ببساطة: لأني كنت أجهل أنهم يدأبون على ذلك ولعلي كنت أستسيغ هذا لو كان السفر في رحلة بعيدة أو لزمن طويل، فقال: لا.. إن الباشا يحب ذلك ويقدره لمن يفعله، فقلت له: إن ذلك ليس من عادتي على الإطلاق، فضلا عن أن وجود سكرتير الملك على المحطة قد يكون فيه ما يستلفت النظر أو يحمل الناس على التساؤل، وعلى كل حال، فإن مثل هذه التصرفات بعيدة عن طبْعي، قال: ولماذا لا تتردد عليه في مكتبه؟ فقلت؟ إني أفعل ذلك كلما اقتضت حاجة العمل، فعاد يقول: إنه يحب التردد عليه ولو دون حاجة عمل، لمجرد «الدردشة» وتبادل ما يدور من الأحاديث بين الناس، فأجبته: بأني أرى الباشا مشغولًا على الدوام، وأني أضن بحرمانه من وقته الثمين في مجرد «دردشة»، وفضلًا عن ذلك، فإني أود أن تعلم بأني أبعد الناس عن تناقل الأحاديث والإشاعات، وأود أن يعلم الباشا ذلك عني».

«ولقد خرجت من هذا الحديث بشيء كنت حقيقة أُنزّه علي ماهر باشا عنه، وهو أنه يحب من يحاول التقرب إليه ولو كان بوسائل رخيصة مثل توديعه واستقباله في تنقلاته، ونقل الأحاديث والأقاويل إليه، على أنه كان أكبر ما يحملني على تجاهل ما عساه كان يحاك ضدي في الخفاء، أن الملك مازال يُوليْني ثقته الكاملة، وعنايته الخاصة».

(١٣)

وفي حديث حسين حسني عن مجيء علي ماهر رئيسًا للوزارة في ١٩٣٩ نراه يشير بكل وضوح إلى دور علي ماهر في الانحراف السياسي للملك وخروجه عن المبدأ الذي كان ينوي الارتفاع من خلاله على الخلافات الحزبية، ولا يمكن لنا فهم هذا النص إلا في إطار أنه دفاع ضعيف عن ملك مخطئ في توجهه وفي تصرفه على حد سواء:

«... على أنه سواء كان مجيئه إلى الحكم كان نتيجة تدبير قديم أو حديث، أو قبل أو بعد قيام وزارة محمد محمود باشا، فإن هذه التغييرات المتلاحقة كانت تأكيدًا للدلالة على أن الملك الشاب إذ مارس على يد علي ماهر التجربة الأولى بإقالة وزارة النحاس عام ١٩٣٧، فإنه الآن يتلقى على يد الأستاذ نفسه درسًا جديدًا في عدم احترام الدستور،

وبذلك أخذ ينحرف سياسيا ويخرج على المبدأ الذي كان مقتنعًا به عند تولي سلطاته، وهو الارتفاع عن الخلافات الحزبية وعن المساس بالدستور. فبعد إقالة وزارة الأغلبية أعفى وزارة أحزاب الأقلية بمشورة رئيس ديوانه في الحالتين بعد أن أقنعه بأن جميع رجال الأحزاب سواءٌ في التلهف على الفوز بمقاعد البرلمان أم في الرغبة في تولى السلطة لمصالح حزبية بغض النظر عن أحكام الدستور أو مصالح وحقوق مجموع المواطنين».

(١٤)

ويستطرد الدكتور حسين حسني في أحد أحاديثه إلى أن يقدم لنا تفسيرًا لا قيمة له للفكرة التي شاعت عن أن الشماشرجية كانوا يدبرون أمور الدولة في عهد الملك فاروق، وهو يقول:

«وهكذا بدأ النظام الذي كان فيما بعد موضع الدهشة بل السخرية إلى حد القول بأن «الشماشرجية» كانوا يدبرون أمور الدولة. ولكن واقع الأمر هو أن الملك في حرصه على الاطلاع على ما يرفع إليه من جميع فروع القصر، وهو ما يملأ عدة مظاريف كبيرة كان لا يرى لاكتساب الوقت من أن يكلِّف «الشماشرجي» الأمين الخاص، صاحب الدور في الخدمة وقتها، بأن يفض المظاريف الواحد بعد الآخر ويتلو عليه ما بها ورقة بعد أخرى، في حين كان الملك في الحمام أو يتناول الطعام أو مستلقيًا للراحة، وكان في أثناء سماعه للتلاوة يشير أحيانًا بالاتصال بالمسئول الذي رفع الورقة أو المذكرة للاستفسار عن أمر فيها قبل البت في أمرها، وأحيانًا كان يكتب تعليماته بيده، وفي أحيان أخرى كان يملي رأيه على الشماشرجي ليكتبه».

(١٥)

وعلى هذا النحو يؤكد الدكتور حسين حسني كثيرًا ما كان حريصًا على أن يشير إليه في أكثر من موضع من اعتقاده في مسئولية علي ماهر عن تدمير علاقة الملك بحاشيته.

بل إن الدكتور حسين حسني كان يرى ويجاهر بما يراه من أن علي ماهر كان بمثابة المسئول عن سوء أداء الملك السياسي، على نحو ماكان أحمد حسنين بمثابة المسئول عن سوء أدائه الشخصي، وانظر إلى هذا التشخيص الواضح الصريح حيث يقول:

«...... أما انحرافه عن الطريق السوي في ناحية الشئون العامة وبدء تنكبه لأحكام الدستور فقد بدأ الانزلاق على يد مستشاره السياسي الأول.. رئيس الديوان الملكي في بداية حكمه علي ماهر باشا، الذي أبعده من ناحية عن متابعة السير في تقليد مقابلة المسئولين من الحاشية يوميًا فحال دونهم ودون عرض ما قد يكون لديهم من آراء إلى أن لاقى هو نفسه المصير ذاته، ثم أصبح غير المسئولين هم أصحاب الرأي والنصح على مر الزمن، كما كان هو صاحب النصيحة بإقالة حكومة الأغلبية ليتولى هو رئاسة الوزارة بعدها، فوجد الملك في هذا نموذجا يحتذيه فيما بعد».

«كما استقر في وجدانه ضرورة إيجاد توازن بين الأحزاب في مقاعد البرلمان خشية طغيان الأغلبية، إذ بقيت حوادث القمصان الزرقاء ماثلة أمام عينيه، وما كان يؤول إليه حال البلاد لو أطلق لها العنان، ولكن تضارب المصالح الحزبية وطغيان مصلحة الحزب ـ أي حزب ـ على الصالح العام في بعض الأحيان لم يؤد إلى تحقيق الغرض الذي كان يرمي إليه، وعندما عاد الوفد إلى الحكم سنة ١٩٥٠ وأبدى استعداده للسير في الحكم».

## الفصل السادس

# علي ماهر في وزارته الأولى

### (١)

يمكن لنا هنا التذكير بالفكرة التي أشرنا إليها في الباب السابق من أن رئاسة علي ماهر لهذه الوزارة كانت في جوهرها استمرارا لرئاسته للديوان الملكي، كما أن سياسته في هذه الوزارة كانت استمرارًا لسياسته الناجحة في رئاسته للديوان الملكي في عهدها الأول.

بل يمكن لنا أن نكرر أيضًا أن نية علي ماهر وتوجهاته والعوامل التي واكبت هذه الوزارة، قد ساعدت هذا الرجل على أن يحقق نجاحًا كبيرًا في وزارة المائة يوم هذه، وقد كان طابع نجاحه فيها أبرز من مجمل نجاحه في وزارته الثانية التي طال عهدها إلى أربعة عشر شهرًا.

شَكّل علي ماهر وزارته الأولى من سبعة وزراء بالإضافة إليه هو نفسه، وقد احتفظ لنفسه بالداخلية والخارجية، ودخل الوزارة على عهده وزيران جديدان لم يعرف لهما ماضٍ في السياسة، ولا في العمل العام، هما صادق وهبة باشا الذي اختاره وزيرا للزراعة، وعلي صدقي باشا الذي اختاره وزيرًا للحربية والبحرية.

أما الوزراء القدامى الذين ضمهم علي ماهر لوزارته فكانوا خمسة، كان بعضهم أقدم منه في تولي الوزارة.

وأول هؤلاء هو أحمد علي باشا الذي هو والد زوجة الوزير الوفدي عبد الفتاح حسن، وقد اختاره وزيرا للحقانية والأوقاف وكان أحمد علي باشا هذا قد دخل الوزارة منذ نوفمبر ١٩٢٢ في وزارة نسيم باشا قبل أن يصبح علي ماهر نفسه وزيرًا.

وثاني هؤلاء هو حافظ حسن باشا، وقد اختاره وزيرًا للأشغال العمومية، وكان قد دخل الوزارة لأول مرة في وزارة يحيى إبراهيم في مارس ١٩٢٣.

وثالث هؤلاء هو محمد علي علوبة، وقد اختاره وزيرا للمعاوف وكان قد دخل الوزارة في اليوم نفسه الذي دخلها فيه علي ماهر في مارس ١٩٢٥.

ورابع هؤلاء هو حسن صبري باشا، الذي اختاره وزيرًا للمواصلات والتجارة والصناعة، وكان قد دخل الوزارة في عهد عبد الفتاح يحيى باشا في ١٩٢٣، أي في الوزارة قبل السابقة مباشرة.

وخامس هؤلاء هو أحمد عبد الوهاب باشا، الذي اختاره وزيرًا للمالية، وكان قد دخل الوزارة في الوزارة السابقة مباشرة وهي وزارة محمد توفيق نسيم في ١٩٣٤.

(٢)

ولعل أفضل تلخيص لإنجازات علي ماهر في هذه الوزارة هو ما يتحدث به إبراهيم عبد الهادي في مذكراته بإنصاف وإجمال:

«... وقام علي ماهر في خلال الأشهر الثلاثة التي تولى فيها الحكم بإصلاحات سريعة، كما قام بجهد كبير في التمهيد للمفاوضات والعمل على نجاحها متعاونًا مع الجبهة الوطنية أصدق التعاون، مهد للمفاوضات تمهيدًا عظيمًا يحفظ لمصر حقوقها بالمكاتبات الرسمية التي كانت تجري بينه وبين الحكومة البريطانية عن طريق ممثلها في مصر السير مايلز لامبسون، وإزالة كل ما يشوب تلك المكاتبات من غموض يفيد الإنجليز ويضر المصريين».

«وسار المفاوضون في طريق مأمون وعلى أرض صلبة فاحتفظوا لأنفسهم بقبول ما يمكن قبوله ورفض ما يرونه لا يحقق للبلاد أهدافها، ودعوا إلى التزام الهدوء والسكينة حتى يتمكن الوفد الرسمي للمفاوضات من أداء مهمته على الوجه الذي تحبه الأمة وترضاه، فهدأ الطلاب وانتظموا في دراستهم مطمئنين إلى أن الزعماء المصريين يؤدون واجبهم».

«وفي هذه الأثناء استطاع علي ماهر باشا أن يعيد العلاقات بين المملكة العربية السعودية ومصر بعد أن ظلت مقطوعة وقتًا طويلًا بسبب موقف المملكة العربية من سفر المحمل

واعتباره بالنسبة لهم عملا يخالف مذهبهم الديني الوهابي، وكانت الحكومة المصرية تحمل مع المحمل حصيلة أوقاف الحرمين الشريفين ترافقه قوة مسلحة من الجيش المصري بقيادة ضابط كبير لحراسة الحجاج المصريين».

(٣)

وعلى سبيل التفصيل يمكن القول بأن أبرز إنجاز حققه علي ماهر في أثناء رياسته لهذه الوزارة هو نجاحه في أن يعيد صورة الحكم الديمقراطي إلى مصر بعد أن غاب عنها أكثر من خمس سنوات على يد إسماعيل صدقي وخلفائه، فقد أجرى الانتخابات، وضمن لها الحرية والبعد عن التزوير والتدخل الحكومي الممقوت، وقد أسفرت الانتخابات التي أجراها عن ظهور مجلس نيابي منتخب انتخابًا حرًا معبرًا عن إرادة الأمة بعد أن حرمت مصر من الحياة النيابية المعبرة عن إرادتها لمدة زادت على خمس سنوات.

وهكذا سجل علي ماهر لنفسه فضلًا كفضل يحيى إبراهيم في انتخابات ١٩٢٤، وكفضل عدلي يكن باشا في انتخابات ١٩٣٠، لكنه للأسف الشديد سرعان ما عاد بعد سنوات فأضاع أثر هذا الفضل.

(٤)

أما ثاني أبرز هذه الإنجازات فهو التمهيد الجيد لمعاهدة ١٩٣٦، إذ تمكن علي ماهر من أن يوفق بين مختلف زعماء الأحزاب والمستقلين من أجل تكوين هيئة مفاوضين تمثل الوطن كله، وقد تمكن من تحديد عدد أعضاء كل حزب في هيئة المفاوضين، ونجح في تشكيل هيئة المفاوضين المصريين من ثلاثة عشر عضوا يمثلون الأحزاب (ما عدا الحزب الوطني والمستقلين) برئاسة مصطفى النحاس، واستصدر مرسوما بتأليف هيئة المفاوضين باعتبارهم مندوبين فوق العادة لكي يكتسبوا الصفة الرسمية.

وهكذا ساهم علي ماهر في عمل قومي جليل اتسم بتجرد الزعماء، وحرصهم على التوافق من أجل مصلحة الوطن، لكن العجيب أن علي ماهر نفسه سرعان ما بدأ في العمل على تبديد هذا الرصيد في أولى الفرص التي سنحت له.

(٥)

بذل علي ماهر كما أشار إبراهيم عبد الهادي في النص الذي نقلناه عنه، جهودًا حثيثة من أجل إعادة العلاقات المصرية. السعودية إلى حالتها الطبيعية بعد أن أصيبت بجفاء سياسي منذ سنة ١٩٢٦، وقد نجح علي ماهر في معالجة هذه المشكلة الشائكة بروح المبادرة حيث اتصل بالحكومة السعودية التي استجابت لطلبه وأوفدت إلى مصر فؤاد حمزة وكيل خارجيتها ليبدأ المفاوضات وليوقع مع مصر معاهدة مودة وصداقة. ولقد بدأت المفاوضات بين البلدين في ٢٠ أبريل ١٩٣٦، وعلى حين مثَّل الجانب السعودي وكيل الوزارة فؤاد حمزة فقد مثَّل الجانب المصري علي ماهر نفسه وهو رئيس للوزارة، وقد أسفرت هذه المفاوضات عن توقيع معاهدة بين البلدين في ٧ مايو سنة ١٩٣٦، وفي ٨ مايو ١٩٣٦ تم التصديق على المعاهدة من الطرفين ونُشرت في البلدين في آن واحد، وذلك قبل نهاية عهد وزارة علي ماهر بيوم واحد.

ويرى علي ماهر وأصدقاؤه أن هذا كان أفضل ختام لأعمال وزارته، وقد ظلت معاهدة الصداقة بين مصر والسعودية قائمة، وقد نظمت هذه المعاهدة المسائل الخاصة بالمحمل والكسوة والصدقات والجنسية وأنهت الخلافات.

ومن الطريف أن هذا الجهد كان فاتحة الجهود التي بذلها علي ماهر في مجال العلاقات العربية، مما جعله اسمًا معروفًا على هذا النطاق ومقدرًا فيه، ولنا أن نقارن بهذا الموقف موقف أنداده الذين لم يوفقوا إلى مثل هذا الحظ.

(٦)

كان لعلي ماهر جهد مبكر في صياغة العلاقات الأفريقية لمصر، وذلك من قبل أن يبدأ الحديث عن مثل هذا المصطلح، وقد عني علي ماهر بتحسين جو العلاقات المصرية الإيطالية في الوقت الذي كانت فيه إيطاليا في صراع مع الحبشة، وقد وضع في حسبانه أهمية هذه العلاقات لسببين **الأول**: أن إيطاليا كانت تسيطر بطريقة ما على ليبيا حيث حدود مصر الغربية، وكانت تتنازع بطريقة أخرى في الحبشة حيث منابع النيل، وهكذا كان على علي ماهر على حد تعبير أنصاره، أن يعمل من أجل مصر وفي وجه إيطاليا في جبهتين

تستهدفان حماية حدودنا الغربية وعلى وصول مياه النيل إلى مصر من حدودنا الجنوبية، وفي الوقت نفسه كان عليه أن يتوخى عدم إثارة الجانب البريطاني المعادى لإيطاليا والذي لم تبرم معه معاهدة بعد تحدد طبيعة العلاقة بين مصر وإنجلترا.

(٧)

خطا علي ماهر خطوات واسعة في سبيل توحيد التشريع، وقد كان وهو صاحب الخبرة القانونية والقضائية، وهو الذي تولى وزارة الحقانية من قبل، حريصا على العمل من أجل تحقيق الأمنية القومية التي كان رجال القانون يتمنونها على الدوام فيما يتعلق بتوحيد التشريع الذي يطبق في المحاكم الأهلية والمحاكم المختلطة، فألّف في أول مارس سنة ١٩٣٦ لجنتين: اللجنة الأولى كُلِّفت بتعديل القانونين المدني والتجاري وقانون المرافعات المدنية والتجارية في مدى عامين على الأكثر، واللجنة الثانية للقيام بمثل ذلك العمل بالنسبة لقانوني العقوبات وتحقيق الجنايات في مدى عام.

وكان علي ماهر طموحًا إلى أن تتحقق على يديه خطوة بارزة في تنظيم استقلال القضاء وجعل أمور القضاة من شأنهم، وقد تقدم إلى مجلس الوزراء بمذكرة إيضاحية حول إنشاء مجلس القضاء الأعلى وصدر مرسوم بقانون بالموافقة على إنشاء هذا المجلس في ١٠ إبريل سنة ١٩٣٦.

(٨)

وجّه علي ماهر عنايته لإصلاح مدرسة البوليس التي تخرج «الكونستبلات» ودعمها باللوازم كافة لتخريج أربعمائة شاب كل عام لسد احتياجات الدولة من رجال البوليس المتعلمين وهو ما مهد للارتقاء بوظيفة البوليس ومهنة الشرطة.

(٩)

وفي مجال التعليم كان علي ماهر طموحًا إلى استحداث نمط جديد للتعليم على نمط المدارس الإنجليزية العامة من أجل جذب أبناء الموسرين لكي يشبوا على الثقافة المصرية بدلًا من إرسالهم إلى الخارج، ولهذا تقدم إلى مجلس الوزراء بمذكرة إيضاحية لإنشاء معهد جديد للتعليم باسم «معهد فاروق».

وأيـد علـي ماهر صديقه وزيـر المعارف محمد علـي علوبة في إنشـاء المجلس الأعلى للتعليم لتنظيم شتى أمور التعليم والاهتمام بشئون القائمين على التعليم.

وفي عهد هذه الوزارة تم الاحتفال بمئوية المدرسة الخديوية، وكان هذا الاحتفال فرصة لتخليد كثير من ذكريات وأحداث التربية والتعليم في العصر الحديث.

(١٠)

في أثناء عهد هذه الوزارة أنشئت وزارة الصحة لأول مرة، وكان هذا الإنشاء دليلًا على اهتمام علي ماهر بالإصلاح الاجتماعي والهيكل الوزاري والإداري، وقد عيَّن الدكتور محمد شاهين باشا وكيل وزارة الداخلية للشئون الصحية وزيرًا لها في أبريل ١٩٣٦ قبل وفاة الملك فؤاد. ونظرًا لأن شاهين باشا نفسه كان مريضا فقد قرر مجلس الوزراء أن يتولى علي ماهر وزارة الصحة بالنيابة عنه.

كذلك فقد كان علي ماهر صاحب فكرة إنشاء «مجلس أعلى للإصلاح الاجتماعي» ليضع سياسة ثابتة وغير خاضعة لعوامل التغيير والتبديل التي تطرأ بتغير الحكومات، وقد تقدم بنفسه بمشروع هذا المجلس الأعلى إلى مجلس الوزراء، وقد وافق مجلس الوزراء في ٧ أبريل ١٩٣٦ على إنشاء هذا المجلس.

وقد اهتم علي ماهر بالشئون القروية فأنشأ وظيفة وكيل وزارة الداخلية للقرى، وأنشأ مجلسًا للمرافق القروية مثلت فيه جميع الجهات المهتمة بالشئون القروية.

ومن الجدير بالذكر أنه مع أن إنشاء وزارة الشئون البلدية والقروية لم يتم على يد علي ماهر على نحو ما أتم إنشاء وزارتي الصحة (١٩٣٦) والشئون الاجتماعية (١٩٣٩) ، فقد كان علي ماهر حريصًا على أن يفصل هذه الوزارة إلى وزارتين (١٩٥٢) .

(١١)

كان علي ماهر حريصًا على إظهار اهتماماته بالصحافة والصحفيين فأصدر القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ بشأن المطبوعات بحيث جاء موافقًا لرغبات الصحفيين.

وأصدر مرسوما آخر يقضي بمعاملة الصحفيين المحكوم عليهم في جرائم الصحافة معاملة إنسانية في السجن ولا يعاملون كالمجرمين.

وقد استجاب علي ماهر لطلب الصحفيين بإنشاء «جمعية الصحافة» في ٢٠ أبريل ١٩٣٦.

(١٢)

تقدم علي ماهر بمشروع قانون حول شروط توظيف الأجانب وقد نص فيه على عدم إسناد أية وظيفة مدنية كانت أو عسكرية إلى أجنبي إلا في الحالات الاستثنائية التي تتطلب مؤهلات علمية أو عملية خاصة لا تتوافر في مصري، على ألا يظل الأجنبي في الوظيفة أكثر من خمس سنوات، وقد وافق مجلس الوزراء على هذا المشروع في ٤ مايو ١٩٣٦.

(١٣)

بقي أن نشير إلى أن خروج علي ماهر من وزارته الأولى في ١٩٣٦ كان خروجًا مشرفًا بكل المقاييس، وهو ما لم يحظ به في المرات التالية، وقد كان علي ماهر من الذكاء والتوفيق بحيث إنه تمكن من الاستيلاء على عقل الملك فاروق، وعاد إلى منصب رئيس الديوان، وفي أثناء عمله في هذا المنصب مُنح وسامًا كبيرًا هو أعلى أوسمة الدولة، وقد مكنه هذا الوسام من أن يحظى بلقب صاحب المقام الرفيع، ولم يكن هذا كثيرًا على خدماته للملك والملكية.

## الفصل السابع

# علي ماهر رئيسًا للديوان الملكي للمرة الثانية

## (١٩٣٧-١٩٣٩)

### (١)

كنت قد أشرت من قبل إلى أن طابع نجاح علي ماهر في وزارته الأولى كان أفضل بكثير من نجاحه في وزارته الثانية، ولست أنكر أني أكرر رأيًا مشابها في فترتي رئاسته للديوان الملكي، وإني لأعتقد أن علي ماهر لم يتمكن من أن يكرر نجاحه في رياسة الديوان في فترته الثانية (١٩٣٧ ١٩٣٩)على نحو ما نجح في هذه الرياسة في فترتها الأولى (١٩٣٥ ١٩٣٦) ، وربما أن أسباب نجاحه في الفترة الأولى، وهي أسباب وظروف خاصة، لم تتكرر في الفترة الثانية.

ومع هذا فمن منطق السياسة المكيافيلية التي تعتبر أن النجاح يتحقق بمجرد الاستمرار في الموقع، وتستشهد على النجاح بتحقيق الأهداف التي وضعها صاحبها نصب عينيه، من منطق هذه السياسة يمكن القول بأن علي ماهر قد نجح في هذه الفترة، لكنه كان نجاحًا في التآمر من أجل تحقيق هدف شخصي يستهدف النفوذ والسيطرة.

### (٢)

يشير حسن يوسف باشا في مذكراته إلى الصدى المباشر لتعيين علي ماهر رئيسا للديوان للمرة الثانية في بداية عهد الملك فاروق، مقدمًا تحليلًا متميزًا لموقف الوفد من هذا التعيين:

«في ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٣٧ فوجئت الوزارة بتعيين علي ماهر باشا رئيسا لديوان الملك، ولم يكن اختيار علي ماهر في حد ذاته هو عنصر المفاجأة في الأمر، ذلك لأن الإنجليز كانوا قد أعدوا النحاس باشا له، أي لاستقبال هذا القرار بعد أن تبينوا بوسائلهم الخاصة أن علي ماهر يبدي النصح والمشورة للملك من وراء الستار، فمن الخير أن يشغل المنصب بصفة رسمية لكي يتحمل مسئولية ما يشير به، وإنما كانت المفاجأة في صدور الأمر الملكي بغير مشاورة رئيس الحكومة فيه، وأخذت صحف الوفد تتحدث عن مدى صحة هذا التعيين من الناحية الدستورية، وتشير إلى وجوب توقيع النحاس باشا على الأمر الملكي إلى جانب توقيع الملك، أسوة بما حدث في عهد وزارة الشعب بين سعد زغلول والملك فؤاد، حول تعيين حسن نشأت وكيلًا للديوان في سنة ١٩٢٤، بيد أن حملة الصحف لم تتجاوز المناقشة الفقهية».

«وقبل مضي أسبوع واحد على تعيين رئيس الديوان استقبل الملك النحاس باشا يوم ٢٦ أكتوبر، وفاتحه في أمر جماعة القمصان الزرقاء وضرورة حلها، وقد نشرت جريدة البلاغ في اليوم التالي مضمون الحديث الذي جرى بين الملك ورئيس الحكومة، وكانت الجريدة يومئذٍ موالية للقصر، فأصدر مجلس الوزراء قرارًا بمصادرتها، وبدأ الخلاف بين القصر والوزارة يأخذ طريقه علنًا».

(٣)

أما الدكتورة لطيفة سالم فتشير إلى أن تعيين علي ماهر رئيسًا للديوان للمرة الثانية في ١٩٣٧ كان يحظى بقبول وتأييد البريطانيين:

«... كان واضحًا أن علي ماهر مُؤيَّد من السياسة البريطانية، ففي ٢٥ فبراير ١٩٣٧ طرح لامبسون على حكومته موضوع تعيين رئيس الديوان، وفي البداية اقترح اسم توفيق نسيم، لكنه ما لبث أن استبعده لكبر سنه ومرضه، والأهم أن فاروق لا يحبه، وعليه رشح علي ماهر لأنه رجل قوي وسيوافق عليه الملك، لكنه نوه إلى أن علاقته بالوفد ستكون موضع احتكاك. وعندما أعدت الخارجية البريطانية مذكرتها عن الأوضاع السياسية التي تؤثر في مركز فاروق أشارت إلى علي ماهر كرئيس للديوان، وأنه كرئيس وزراء سابق ممتاز وذو مقدرة ملحوظة، ومع هذا وصفته بأنه يميل للدسيسة. وفي ٣٠ سبتمبر تحدث «كلى» مع

أحمد حسنين وأوضح له أن حكومته لا تعارض في تعيين علي ماهر، ولكن عندما شرح له رائد الملك معارضة النحاس، أشار إلى سلبية الموقف البريطانى، وعزوفه عن التدخل في موضوع بين الملك وحكومته. ويكتب كلي للندن لينقل لها الحديث الذي دار بين مكرم عبيد والسكرتير الشرقي بشأن المنصب، ويبين أن وزير المالية يهدف إلى إثارة السفارة ضد القصر، والنتيجة ستسفر عن سوء العلاقة بين الطرفين، وهذا ما كانت تخشاه السياسة البريطانية».

«وفي الوقت نفسه حاولت السفارة استرضاء الوزارة ولكن دون إغضاب القصر، فعقب الإعلان الرسمي لتعيين رئيس الديوان، اقترح القائم بالأعمال البريطاني على أمين عثمان بذل مجهوداته من خلال أحمد ماهر أو علي ماهر نفسه لإرجاء موافقته على التعيين حتى يعطي الفرصة للحصول على موافقة النحاس.. ولم تنجح تلك الخطوة»

«ويذهب البعض إلى أن الإنجليز تبينوا بوسائلهم الخاصة أن علي ماهر يبدي النصح والمشورة للملك من وراء الستار، فمن الخير أنه يشغل المنصب رسميا لكي يتحمل مسئولية ما يشير به، وإن كان ذلك يتفق مع المنطق، إلا أنه لا يشكل السبب الوحيد، لأنه كما اتضح من المراسلات البريطانية أن علي ماهر كان الشخص المناسب في المكان المناسب. ومع بداية ممارسة رئيس الديوان لعمله الرسمي، بين كلي للندن أن علي ماهر يأمل العمل في اتجاه واحد مع السفارة، وهذا ما يسعى إليه التخطيط البريطاني».

«عولت بريطانيا على تعقل علي ماهر كموجه لفاروق، ويبدو أنه في بداية عهد فاروق كان علي ماهر قادرا على أن يقوم بالدور الذي توقعته منه بريطانيا، لكنه سرعان ما ترك هذا الدور ليعمل لحساب توجهاته نحو المحور».

(٤)

هكذا أصدر الملك فاروق في ٢٠ أكتوبر ١٩٣٧ قرارًا بتعيين علي ماهر رئيسًا للديوان الملكي.. وما أن وطئت قدم علي ماهر في منصبه الجديد حتى بدأ على حد تعبير الدكتور رشوان جاب الله «يكثف نشاطه ضد الوزارة الوفدية، ففتح أبواب السراي على مصارعيها لقبول أي شكوى أو مظلمة ضد حكومة الوفد، وكان يستحث هذه الشكاوى والمظالم

ويدفع الناس إلى تقديمها، ثم يجابه بها حكومة الوفد، ولم تكن حكومة النحاس تصادر جريدة إلا ويلاحظ عليها هذه المظالم (!!)».

«واستمر علي ماهر في سياسة الإساءة إلى الوزارة من تعطيل للمراسيم التي ترسلها الحكومة إلى القصر للإمضاء من الملك، ورفض كثير من طلباتها، والتهجم على مصطفى النحاس ووزارته في الصحف الموالية للقصر وبالذات في جريدة البلاغ».

«وقد بلغ الخلاف مداه بين القصر والوزارة خلال شهر ديسمبر ١٩٣٧ حول نوعين من المسائل: النوع الأول يتعلق بأهم المبادئ الأساسية في الدستور التي تدور حول حقوق العرش والأمة، والنوع الثاني يتعلق بالخلاف حول المواقف التي اتخذتها الوزارة الوفدية مثل إنشاء فرق القمصان الزرق، ومحاولة شل نفوذ الملك على الجيش المصري، وقد أبدى علي ماهر رأيه بأن تكون الكلمة النهائية للملك في تعيين كبار الموظفين، وفي تقديم مشروعات القوانين للبرلمان، وفي منح الرتب والنياشين لرجال الدولة وتعيينات رجال السراي».

«وأمام فشل جميع مساعى علي ماهر لحل أزمة الخلاف، سعى إلى تدعيم سلطة الملك الشاب فأخذ ينتزع له حقوقًا جديدة تزيد من سلطته، وفتح عين الملك الشاب على مسألة خطيرة تمثلت في ضرورة «إقالة الوزارة الوفدية»، ورأى علي ماهر استخدام حق الملك الدستوري في إقالة الوزارة وقام بنفسه بكتابة خطاب إقالة الوزارة في ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧، هكذا تمت إقالة حكومة الوفد بطريقة مهينة على يد الملك الشاب بتوجيه من رئيس الديوان علي ماهر الذي ضرب عرض الحائط برغبة السفير البريطاني في بقاء حكومة الوفد في الحكم».

(٥)

أما أبرز مؤامرات علي ماهر في رياسة الديوان الملكي في فترته الثانية فهو نجاحه في فصم عرى الوفد وإخراج اثنين من أبرز رجاله الكبار وهما شقيقه أحمد ماهر والنقراشي من الوفد، وهو جهد يتفوق على جهد حسنين باشا في إخراج مكرم عبيد، وعلى جهد آخرين - جلاد وكريم ثابت وغيرهما - في إخراج أحمد نجيب الهلالي.

والواقع أن نجاح علي ماهر في إحداث الوقعية بين شقيقه وبين زعامة الوفد وتيار الأغلبية لا يزال في حاجة إلى تصوير درامي متميز، وإن كان الدكتور رفعت السعيد قد صور الأمر بطريقة عابرة فقال إن القصة أشبه بجناية الشقيق على شقيقه.

أما الأستاذ محمد عودة فيصف هذا الجهد التآمري بقوله:

«ولم يُضع رئيس الديوان وقتًا ودبر مؤامرة أخرى في حياته الحافلة بها، وقرر أن يغزو الوفد وأن يشق صفوفه من الداخل».

«استطاع أن يستدرج شقيقه أحمد ماهر القطب «التاريخي» لحزب الوفد، وأن يقنعه بأنه أحق وأجدر برئاسة الوفد وزعامة البلاد، وأن خلاف الملك ليس مع الوفد ولكن مع زعامة النحاس ومكرم، وهي زعامة ديماجوجية تجاوزها الزمن، ودب الانشقاق الكبير في صفوف الوفد، وفي أسوأ وقت يمكن أن يحدث فيه، وأبطلت الهيئة الوفدية المؤامرة وأجمعت على الولاء لمصطفى النحاس، وخرج أحمد ماهر ومعه أقلية انفصلت عن الحزب وانتقلت لخدمة القصر!».

(٦)

ويصف الأستاذ محمد عودة دور القصر في الإجهاز على وزارة النحاس باشا في نهاية ١٩٣٧ بطريقة مؤثرة فيقول:

«وتأرجح البريطانيون وترددوا ورأوا أن يتدخلوا للتوفيق، وبدا أن لعبة «القصر ضد الوفد» لم تستأصل ومازالت قائمة، وأن ما تسعى إليه بريطانيا ليس توطيد ملكية دستورية، ولكن إقامة توازن واقعي لفترة استقرار تكتيكية».

«ولم يعرف عن بريطانيا أنها مصدرة للديمقراطية، وقد احتلت مصر لكي تقضي على صورة ديمقراطية وأعلنت دائمًا أن الديمقراطية نظام أوروبي لا يصلح للشرق خاصة مصر».

«ولم تمض أسابيع حتى وصل رد القصر على الوفد.. وبينما كان النحاس باشا في طريقه لحضور حفل شعبي في شبرا في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧، أطلقت عليه ثلاث رصاصات لم تصبه».

«وقبض على الجاني، واتضح أنه «عضو جهادي» في حزب مصر الفتاة، أي من الكوادر العليا المدربة على العمل الفدائي والمسلح.. وكان الذي وضع المسدس في يده هو عزيز المصري باشا المستشار العسكري لجلالة الملك ومعلمه الأول في البعثة إلى لندن.. ولن يشك أحد في الوفد أن جلالته وراء التدبير.. وكانت نقطة الانفصام التام واللاعودة».

«وقرر الملك أن لا سبيل إلى التراجع مهما يكن الثمن، وأقدم على الفصل الأخير من المغامرة».

«وفوجئت الوزارة وكذلك السفارة ـ يوم ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧ بعد خمسة أشهر فقط من تولي جلالته العرش، وبعد سنة ونصف سنة من تولي الوفد بخطاب كان الأول من نوعه في سفاهته وبذاءته:

«نظرا لما اجتمع لدينا من الأدلة على أن شعبنا لم يعد يؤيد طريقه الوزارة في الحكم، وأنه يأخذ عليها مجافاتها لروح الدستور وبعدها عن احترام الحريات العامة وحمايتها وتعذر إيجاد سبيل لاستصلاح الأمور على يد الوزارة التي ترأسونها، لم يكن بد من إقالتها تمهيدًا لحكم صالح».

«وبُهت السفير البريطانى وقال: «حينما تريد الآلهة أن تدمر أحدًا فإنها تصيبه أولًا بالجنون». ولم يكن هناك ما يستطيع أن يفعله، فقد انهارت أعمدة السياسة التي حمل رسالتها ومسئوليتها».

(٧)

ويشير الدكتور رشوان جاب الله إلى أنه «قبل إعلان مرسوم إقالة وزارة النحاس بيومين، اتصل علي ماهر بوكيل وزارة الداخلية وحكمدار البوليس ومدير الأمن العام واتفق معهم على أن يكونوا مستعدين للطوارئ بمجرد إعلان مرسوم إقالة النحاس، وقد استجاب رجال

الإدارة لهذا الطلب واستعدوا لكل شيء، وعند ذلك تمت إذاعة مرسوم الإقالة وإلى جواره مرسوم تأليف الوزارة الجديدة.

(٨)

رسم علي ماهر سياسته في تلك الفترة على أساس ضرب الوفد بوزارة تضم كل رؤساء الوزارات الذين سبق لهم تولي رياسة الوزراء، والذين يرأسون الأحزاب، فيحطم بذلك الوفد عن طريقهم وينهك الوفد قواهم بمحاربته، وبعد حسين سرعان ما يسقط الطرفان صرعى فلا يكون هناك سوى علي ماهر ليدعى للحكم بغير منازع، وقد أيد علي ماهر في هذه الخطة جماعة مصر الفتاة.

ولم يترك علي ماهر وزارة محمد محمود الجديدة لتقوم بتنفيذ برنامجها في الحكم، بل دخل في صراع طويل مع رئيس الحكومة وشجع جماعة مصر الفتاة على الهجوم العنيف على الوزارة ووصفها بأنها وزارة تتصف بالخمول وعدم النشاط، وقد أكدت جريدة مصر الفتاة أن الوزارة القادمة ستكون برئاسة علي ماهر، وأنها ستكون وزارة قومية لها برنامج قوي تشرع في تنفيذه فورا.

(٩)

ويصف الأستاذ محمد عودة ملامح الجبهة التي نجح علي ماهر في تكوينها وصفًا بليغًا ومؤثرًا فيقول:

«وتقرر إقامة جبهة تضم كل الأحزاب السياسية الأخرى، بلا استثناء، وأن تتناسق وتصفي خلافاتها وتتناسى صراعاتها، وتقوم سدًا منيعًا يقضي على الوفد ويبدأ عصر ملكي جديد.. واستجابت كل الأحزاب واستجاب أيضا المستقلون وهم قبيلة واسعة من النكرات أو الشخصيات اللاسياسية أو المهنيين الذين تندر الحاجة إليهم! ولكن أحيانًا تتم الاستعانة بهم لملء فراغات أو فض اشتباكات».

«وكان على رأس الجبهة بالطبع الحزب الحاكم العريق حزب الأحرار الدستوريين».

«وانضم طبعًا حزب الاتحاد، وهو ميراث ملكي، كونه الملك فؤاد سنة ١٩٢٥ عن طريق رئيس ديوانه حسن نشأت باشا ليكون أداة القصر مباشرة».

«وانضم بالطبع حزب الشعب، الذي كونه إسماعيل صدقي باشا لكي يعيد صياغة حياة مصر السياسية من جديد بدستور وحزب وصحافة جديدة».

«ولم يستغرب أحد أو يصدم لانضمام الحزب الوطني، حزب مصطفى كامل ومحمد فريد، وكان قد ناصب الوفد عداء محمومًا منذ البداية واتهمه «بالعمالة» لبريطانيا واغتصاب قيادة الحركة الوطنية».

«ولم تكن ولادة الحزب السعدي قد تمت وأشهرت رسميًا بعد، ولهذا لم يعلن انضمامه ولكنه كان قلبًا وقالبًا في الجبهة بل أقوى أعمدتها.. وانضم جيش من المستقلين الصالحين والطالحين وأصبح للجبهة احتياطي عريض».

«وقرر زيادة مجلس الوزراء خمس وزارات جديدة وأصبح يتكون من (ستة عشر) وزيرًا بدلًا من العدد التقليدي وهو أحد عشر تشترك الأحزاب برؤسائها أو أبرز أقطابها: إسماعيل صدقي باشا رئيس حزب الشعب، وحلمي عيسى باشا رئيس حزب الاتحاد، وحافظ رمضان باشا رئيس الحزب الوطني، ثم عبد العزيز فهمي باشا أحد الآباء الثلاثة ليوم الجهاد وفقيه مصر الأول، وأحمد لطفي السيد باشا فيلسوف الجيل، ومحمد بهي الدين بركات باشا القطب الوفدي السابق ابن خاله [يقصد ابن ابن أخت] سعد زغلول باشا، وسميت الوزارة لذلك وزارة الشخصيات الكبيرة».

«وتغنت الصحف الملكية بحكمة جلالة الملك التي استطاعت أن تجمع الشمل، وتضم الصفوف، وتوجد بين كل ما شتت وفرق حزب الوفد..».

وكان أول قرار اتخذته وزارة الجبهة وبعد يومين من تأليفها هو حل البرلمان المنتخب ذى الأغلبية الوفدية! وتقرر إجراء انتخابات جديدة وعهد إلى وزير المالية إسماعيل صدقي باشا بالإشراف عليها».

(١٠)

ونأتي إلى المرحلة الثانية من عمل علي ماهر رئيسًا للديوان، وهي مرحلة تنغيصه على محمد محمود في أثناء تعديل وزارته التي سعى هو نفسه إلى تشكيلها على نحو ما خرجت به.

وقد انتقل علي ماهر بتنغيصه المركز من النحاس ووزارته الوفدية إلى محمد محمود ووزارته القومية، ولا يتسع المقام لإيراد كثير من مظاهر هذا التنغيص والتحرش، لكننا نقدم بعض أمثلة:

يشير حسن يوسف إلى حقيقة المناورة التي تولى علي ماهر بطولتها أو إنجازها في مارس ١٩٣٩ بإبعاد رئيس الوزراء محمد محمود باشا عن رئاسة وفد مصر في المائدة المستديرة في لندن، وهو المؤتمر الذي انعقد مبكرًا لمناقشة مشكلة فلسطين، وربما نعجب لمثل هذا المنطق المعوج الذي كان علي ماهر يستند إليه من أجل إتمام مناوراته، لكننا لا ندهش من مثل هذا الأسلوب، فقد رأينا فيما تلا ذلك من سنوات ما هو أعوج من هذا المنطق:

«... أراد محمد محمود باشا رئيس الوزارة أن يكون رئيسا للوفد، ولكن علي ماهر باشا رئيس الديوان الملكي وقتها استطاع أن يستصدر من الملك أمرًا بتشكيل الوفد برئاسة الأمير محمد عبد المنعم ابن الخديو السابق عباس حلمي ابن عم الملك، وذلك بدعوى أن بعضا من الوفود العربية يرأسها أمير، وأن الحرص على تقدم الوفد المصري عليها يقتضي أن تكون الرياسة فيه لأمير من الأسرة المالكة، وتألف الوفد من عبد الرحمن عزام الوزير المفوض بالخارجية، وحسن نشأت سفير مصر في لندن دون أن يكون لمحمد محمود باشا دخل في هذا التشكيل».

«ثم ما لبث أن انضم إلى الوفد علي ماهر باشا فكانت له فيه الصدارة الفعلية».

«وقد غضب محمد محمود واعتبر هذا الإجراء مخالفًا للدستور وكان حريصًا على رئاسة الوفد ليكون له في لندن فرصة التباحث مع المسئولين الإنجليز حول بعض بنود معاهدة ١٩٣٦، ولكنه سكت على مضض».

«أما حرص علي ماهر على أن يسافر بدلًا من محمد محمود فقد كان يرجع إلى أسباب منها تصفية بعض المشاكل بين السراي والإنجليز، وإقناعهم بالموافقة على إعادة المهندس فيروتشي الإيطالى الجنسية إلى وظيفته بالسراي، ومنها التمهيد مع الإنجليز لقبول علي ماهر مستقبلًا رئيسًا لوزراء مصر خلفًا لمحمد محمود، ومنها حرص علي ماهر وقتها على أن يظهر كسياسي مصري مهتم بالقضايا العربية».

(١١)

ويصـور الدكتـور محمـد حسين هيكل فـي مذكراتـه طبيعـة العلاقـة بيـن علـي ماهر ومحمـد محمود فـي هذه الفترة تصويرًا جيـدًا من خلال ما يرويه عن إحـدى الأزمات التي وقعت بينهما:

«... كان علي ماهر باشا رئيس الديوان الملكي هو صاحب المشورة على جلالة الملك في مثل هذه المواقف، وكانت سياسـته يومئذٍ تدعوه ليتجاوز المشورة إلى نوع من الاتصال المباشـر بشئون الحكم، وكان محمد محمود باشا شـديد البرم بهذا الاتصال، لكنه احتمله بصبر أثناء الحملة الانتخابية بقصد الانتخابات البرلمانية في ١٩٣٨ ، فلما انتهت الانتخابات ظن محمد باشا أن النجاح الذي أحرزه فيها سينهي تدخل رئيس الديوان، وسيرد الأمور إلى نصابها الدسـتوري الصحيح. فلما رفع اسـتقالة الوزارة إلى الملك اسـتبقاها، وقرّ في نفس محمد باشـا أن لعلي ماهر باشـا يدًا في الأمر، وازداد اقتناعًا بأن أنباء الوزارة وما يجري في مجلس الوزراء كان يبلغ علي ماهر باشا بجملته وتفصيله، ويتيح له الفرصة ليتخذ مواقف لا تطيب بها نفس محمد باشا ولا تطمئن إليها».

«وضـاق صدر محمد باشـا بالأمر لأنه كان يرى أن يتقدم بوزارتـه الجديدة إلى البرلمان يوم انعقاده وإلقاء خطاب العرش، مع ذلك مضت الأيام ولم يبت في أمر الاسـتقالة ولا في أمـر الوزارة الجديدة، ووضـع مجلس الوزراء خطاب العرش وأبلغ إلى القصر ولا يزال أمر الوزارة وبقاؤها أو تعديلها في كفة الميزان».

«وكان لابـد مـن انتخاب رئيس لمجلس النـواب الجديد إثر الانتهاء مـن حفلة الافتتاح ومراسمها، وقد اتجه الرأي إلى ترشيح بهي الدين بركات باشا وزير المعارف لهذه الرئاسة.. واتفـق محمد محمود باشـا مع الدكتـور أحمد ماهر على هذا الترشـيح وعلى انتداب لطفي السيد باشا وزيرًا للمعارف».

«وأقيمـت حفلـة افتتـاح البرلمان بأفخـم مراسـمها، وألقى محمد محمود باشـا خطاب العـرش بـإذن جلالـة الملك، وانتخـب بهي الدين باشـا رئيسًـا لمجلس النواب، واسـتقالة الوزارة معلقة لا تزال».

«ثم عهد جلالة الملك إلى محمد باشا أن يؤلف الوزارة الجديدة، وقيل يومئذٍ إن جلالته أبدى رغبته ألا يكون في الوزارة الجديدة وزراء الدولة، وقدم محمد باشا كشفًا بأسماء الوزراء الذين اختارهم للتعاون معه في وزارته البرلمانية، فاستبقى الملك هذا الكشف عنده كما استبقى استقالة الوزارة من قبل، ثم طلب إلى محمد باشا أن يقدم كشفًا جديدًا فقدمه فاستبقي كذلك كما استبقي كشف ثالث وكشف رابع وكشف خامس.. ومحمد باشا يقدم هذه الكشوف واحدًا بعد الآخر على مضض، محاولا ما استطاع ضبط نفسه والتحكم في أعصابه».

(١٢)

وبعد هذا التشويق الأدبي والسياسي يبدأ الدكتور هيكل في إطلاعنا على ما تكشف له ولغيره من طبيعة الصراع الذي فرضه علي ماهر على محمد محمود في شأن البنداري باشا:

«... ما السر في هذا كله؟ علمت أنها معركة بين رئيس الوزراء ورئيس الديوان، وقيل في تعليل هذا الوضع إن محمد باشا لم يرشح كامل البنداري وزير الصحة لعضوية الوزارة الجديد بحجة أنه رجل علي ماهر باشا، وأنه ينقل إليه ما يجري في مجلس الوزراء، وأن علي باشا رأى في عدم ترشيح البنداري باشا لهذا السبب ما يحرجه ويحرج الديوان، فالديوان هو سند الوزارة ومن حقه أن يطلع على كل ما دق وجل من شئونها، ولم يكن محمد محمود باشا ينكر أن يطلع الملك على ما يشاء من شئون الدولة، لكنه كان يرى أن يكون رئيس الوزارة هو وحده الذي ينقل إلى جلالته مباشرة أو عن طريق الديوان ما يريد الوقوف عليه، أمَا أن يصطفي رئيس الديوان وزيرًا من الوزراء ينقل إليه ما يجرى في الوزارات وفي مجلس الوزراء، فذلك مظهر من مظاهر عدم الثقة برئيس الوزارة، وهو بعد عمل لا يليق أن يقوم به وزير».

«عرفت ذلك فرأيت الخلاف يجسم سببه في غير موجب. فكامل البنداري باشا حر دستوري صادق الولاء لحزبه، وهو صديق محمد باشا ومحاميه، وصديقي أنا ومحاميَّ كذلك، فإذا صح أنه نقل إلى علي ماهر باشا شيئًا من أنباء الوزارة فلا شبهة في أنه أجاب عن حسن قصد على أمور سأله رئيس الديوان عنها، اقتناعًا منه بأن تعاون الوزارة والديوان

يحقق من المصلحة ما لا يحققه اختلافهما، ولو أن رئيس الحزب نبهه ألا يتكلم مع رجال القصر إلا في شئون وزارته لفعل، أما وهو، حر دستوري صريح فلا محل لريبة فيه توجب استبعاده من الوزارة».

«وقابلت محمد محمود باشا في كلوب محمد علي بحضور لطفي السيد باشا وشرحت له حجتي، وعاونني لطفى باشا على إقناع رئيس الحزب بأن أمر كامل باشا لا يصح أن يكون موجبًا لخلاف يستطيع علي ماهر باشا أن يستفيد منه إذا أدّى الأمر إلى قطيعة، واقتنع محمد باشا وقدم كشفًا جديدًا فيه اسم كامل البنداري باشا».

«مع ذلك لم تحل الأزمة بتقديم هذا الكشف، بل استبقي في القصر كما استبقيت الكشوف الكثيرة التي سبقت».

«ليست مسألة البنداري باشا إذًا هي العلة الحقيقية للمعركة القائمة بين الديوان ورئيس الوزارة، وإنما هي علالة لأمر أكثر عمقًا، فلو أنها كانت العلة الحقيقية لقنع رئيس الديوان بنصره فيها، ولتألفت الوزارة الجديدة يوم تقديم هذا الكشف الأخير».

(١٣)

ويحاول الدكتور هيكل على طريقته أن يصل إلى طبيعة الجوانب الأخرى في الصراع بين القصر ومحمد محمود، مشيرًا بذكاء إلى دور علي ماهر في هذا الخلاف:

« ما السبب الحقيقي للأزمة إذًا؟ ترى هل أريد إحراج محمد محمود باشا حتى لا يؤلف الوزارة؟ أم أريد إقناعه وإقناع غيره من الطامعين في رئاسة الوزارة بأنهم لا أمل لهم في تحقيق مطمعهم إلا أن ينزلوا على إرادة القصر، فإذا حرص أحدهم على أن تكون له إرادة إلى جانبه أو سياسة غير سياسته، خاب أمله في تحقيق مطمعه ووجب عليه أن ينزل على الإرادة، أو ينزل عن هذا المطمع؟».

«كان شم النسيم لذلك العام يوم الاثنين ٢٥ من شهر أبريل، وقد دعا بهي الدين بركات باشا رئيس الوزارة وسائر الوزراء لتناول طعام الغداء ذلك اليوم عنده ببساتين بركات، وعلمت ذلك اليوم أن محمد محمود باشا دعي لمقابلة جلالة الملك بمزارعه بأنشاص في الساعة

الحادية عشرة من صباح يوم شم النسيم، ثم أخبرنا بهي الدين باشا أن رفعة الباشا سيجيء توًا من أنشاص إلى البساتين، فالمسافة بينهما قصيرة لا تزيد على العشرين كيلومترًا».

«وكنا جميعًا بالبساتين ظهر شم النسيم ننتظر قدوم رئيس الوزارة من أنشاص، ونتبادل الحديث فيما عسى أن تسفر عنه هذه المقابلة الملكية، وكانت الساعة الواحدة ولم يحضر رئيس الوزراء، ثم الواحدة والنصف ولم يحضر رئيس الوزراء، وظن بعض الزملاء أن يكون الملك قد استبقى محمد باشا ليتناول طعام الغداء على المائدة الملكية، فلما كنا حوالي الساعة الثانية أقبل محمد باشا ولا يدل مُحَيّاه على غبطة أو ابتهاج، فلما استقر به المقام أنبأنا أن جلالة الملك كان معه لطيفا كل اللطف، وأنه كان قد أعد كشفا جديدًا اعتقد أنه ينال الموافقة، فاستبقاه جلالة الملك عنده كما استبقى ما سبقه من كشوف، وآثر محمد باشا ألا يطول حديثنا في هذا الأمر فانتقل بنا إلى حديث غيره، ثم سرعان ما انتقلنا إلى غرفة الطعام».

«وأخيرا انتهت الأزمة وقبلت استقالة الوزارة وألف محمد محمود باشا الوزارة الجديدة وأسندت إليَّ وزارة المعارف فيها، ولم يكن البنداري باشا بين أعضائها، وأقسم أعضاء الوزراة الجدد جميعًا اليمين بين يدي الملك بعد الظهر من يوم ٢٧ أبريل سنة ١٩٣٨».

«وفي الصباح الباكر من غداة ذلك اليوم نشرت الصحف أمرًا ملكيًا بتعيين كامل البنداري وكيلًا للديوان الملكي، وبإسناد هذا المنصب إليه انتقل من معسكر الوزارة إلى معسكر القصر، ومن معسكر محمد محمود باشا إلى معسكر علي ماهر باشا».

«فلما مررت بمنزل البنداري باشا صباح السبت أترك له بطاقة تهنئة بمنصبه، ألفيت على بابه عربة حمراء من عربات القصر تنتظره لتقله إلى مقره الجديد».

(١٤)

والواقع أن علاقة علي ماهر بالبنداري تمثل نموذجًا دراميًا للانقلاب المفاجئ على صديق بدا وكأنه بذل كثيرًا من أجل علي ماهر، حتى إنه أضاع منصب الوزارة من أجله، ويجيد سكرتير الملك فاروق الدكتور حسين حسني في مذكراته تصوير تطور علاقة علي

ماهر بالبنداري باشا على نحو تفصيلي، وبعبارات مختصرة، وتكاد روايته تتفق في كثير من جزئياتها مع معظم الروايات الأخرى عن هذا الموضوع وهو يقول:

«... طبقًا للسياسة التي أصر على تنفيذها رئيس الديوان أي علي ماهر من حيث انفراده بالمشورة على الملك والتحدث معه في شئون الحكم لم تكن لي صلة من قريب ولا من بعيد بما حدث من التطورات السياسية التي أدت إلى تأليف الوزارة الكبرى تحت رئاسة محمد محمود باشا، وما تلا ذلك من تشكيله وزارة لإدارة الانتخابات وما أعقبها من تأليفه وزارة ثالثة على أساس ما أسفرت عنه تلك الانتخابات، وفي خلال ذلك كان محمد محمود باشا يشكو منذ المرحلة الأولى لحكمه من تصرفات لم يكن يتوقعها من رئيس الديوان لاسيما عند تأليف الوزارة الجديدة بعد الانتخابات، فقد قدم عدة كشوف بأسماء من وقع عليهم اختياره لتشكيل الوزارة، فكان القصر يحفظ الكشف بعد الآخر دون البت في قبول استقالة الوزارة السابقة، ولا في الموافقة على تشكيل الوزارة الجديدة، وعندما تمت الموافقة النهائية على تأليف الوزارة دهش الكثيرون لعدم اختيار محمد كامل البنداري باشا بين أعضائها، مع أنه كان عضوًا في الوزارة السابقة، فضلًا عن أنه من أقطاب الأحرار الدستوريين ومن الأصدقاء المقربين لرئيس الحزب والوزارة، وازدادت الدهشة عندما صدر في اليوم التالى لتأليف الوزارة أمر ملكي بتعيين البنداري باشا وكيلًا للديوان الملكي، وذاع إذ ذاك أن هذا التعيين جاء بمثابة ترضية أو تعويض له عن مركز الوزارة التي حدث التفكير في إبعاده عنها بسبب الصداقة الوثيقة القائمة بينه وبين رئيس الديوان، حتى إنه كان يعتمد عليه كلية في موافاته بأخبار الوزارة وكل ما جرى في مجلس الوزراء».

«ولذا كان من المنتظر أن يسود حسن التفاهم بين رئيس الديوان والوكيل الجديد، وهو ما حدث فعلًا زمنًا، ثم بدأت تظهر بوادر تدل على عدم وجود انسجام بينهما».

## (١٥)

وهنا يشير حسين حسني إلى ذكرياته الشخصية، وإلى لقاء له بالبنداري وما دار في هذا اللقاء من شكوى البنداري باشا من الإحساس بالإهمال وانعدام الدور:

«... حدث ذات يوم أن اتصل بى تليفونيًا البنداري باشا ودعاني لتناول القهوة معه في مكتبه، فذهبت إليه، وكان أول ما استلفت نظري عدم وجود أي أوراق ولا كتب على مكتبه الذي كان عادة يضيق بما عليه من الكتب والأوراق، ولم أتمالك أن أسأله في دهشة عن السبب في ذلك، فأجابني وهو يبتسم في مرارة: وما فائدة الكتب والمراجع وليس هناك من الأوراق ما يستدعي الدراسة والبحث كما كنت أتوقع؟! ثم ذكر لي أنه في المدة الأولى لتعيينه بالديوان كان يطلعه الرئيس على جميع شئون الديوان، ويطلب منه دراسة بعض الموضوعات، إلا أن ذلك لم يدم طويلاً، فقد أخذ يقل عدد ما يسمح له بالاطلاع عليه إلى أن أصبح لا يطلب منه أي دراسة، بل لا تعرض عليه أي ورقة، ولذلك فإنه يفكر في الانسحاب من خدمة القصر مادام لم تعد لوجوده فائدة مع ما كان يحدوه من أمل في إمكان خدمة الملك بكل ما يملك من جهد وإخلاص، ولكنه الآن لا تتاح له الفرصة لشيء من ذلك، فضلاً عن الحيلولة دونه ودون مقابلة الملك فأخذت أخفف من تأثره وانفعاله مشيرًا عليه بالصبر، فقد تسنح له الفرصة لتحقيق ما يرجوه، فطلب مني معاونته للحصول على مقابلة الملك لا ليشكو إليه من شيء وإنما لمجرد الوقوف على مدى رضائه عنه، فإنه لا يهمه بعدها أن تعرض أو لا تعرض عليه أي أوراق».

(١٦)

ويستطرد حسين حسني إلى ذكر الدور الذي لعبه هو شخصيًا من أجل تقديم البنداري للملك فاروق، وينسى حسين حسني أن يلوم نفسه لأنه لعب هذا الدور من وراء ظهر من ارتاح إلى وجوده كرئيس للديوان.. أي علي ماهر (!!).

ثم يستطرد سكرتير الملك إلى رواية الموقف الفاصل في علاقة الرجلين، وهو الكلمة الشهيرة التي كتبها البنداري للملك. **ومن الطريف أن بعض المصادر تصور مصدر هذه الكلمة على أنها كانت من إبداع علي ماهر لا على ما صورها حسين حسني من أنها كانت لمزًا في علي ماهر نفسه، ويبدو أن تصوير سكرتير الملك كان هو الصواب، وبخاصة أنه هو نفسه كان طرفًا فيما سبق** إعداد الكلمة من مناقشات الرجلين:

«وقد هيأت لي الظروف مقابلة الملك بعد هذا الحديث بأيام فانتهزت الفرصة وأبديت له أن البنداري باشا يشعر بالقلق لأنه لم يحظ بدعوة الملك إياه لمقابلته منذ مدة ليست بالقصيرة، وأن الرجل يحمل أطيب المشاعر نحو الملك والرغبة في أداء أي خدمة تطلب منه، وحبذت أن يطيب الملك خاطره باستدعائه لمقابلته، وقد استجاب الملك إلى هذا الرجاء في غضون أيام قليلة مما كان له بالغ الأثر في رفع الروح المعنوية للبنداري باشا، وكذلك في رفع مستوى العلاقات بينه وبين علي ماهر باشا».

«ولم يدم حسن العلاقات بينهما طويلًا مع الأسف الشديد، فقد تبين لي بعدها أن الثقة المفروض بل الواجب وجودها بين رئيس الديوان ووكيله كانت قد انعدمت، وأقام علي ماهر باشا نفسه الدليل على ذلك عندما سافر إلى لندن لتمثيل مصر في مؤتمر المائدة المستديرة الذي دعت إليه بريطانيا الدول العربية للنظر في إيجاد حل للنزاع القائم في فلسطين بين العرب واليهود، وذلك أنه بدلًا من إرسال تقاريره إلى الملك عما يدور في المؤتمر عن طريق وكيله ورئيس الديوان بالنيابة طول مدة غياب الرئيس، كان يرفع تلك التقارير عن طريق خطابات يرسلها باسمي شخصيًا، وكنت أجيبه على خطاباته لكي يطمئن على وصولها ورفعها إلى الملك في حينها، إلا أنه في أثناء غياب ماهر باشا في إنجلترا في مصر حدث في مصر ما كان له أبعد الأثر في الإجهاز على بقية كل أمل في الإصلاح بينه وبين وكيل الديوان، وذلك أنه في مناسبة حلول العام الهجري الجديد أذاع الملك في الراديو كلمة كعادته السنوية، ولكنه ختمها في ذلك العام بعبارة أثارت الدهشة والتساؤل، حيث ذكر أنه ورث عن والده عدة صفات لعل أهمها أنه عند اقتناعه برأي ما فإن أحدا أيًا كان لا يستطيع حمله على تغيير رأيه، وتهامس الناس في كل مكان، وبخاصة في داخل القصر، أن علي ماهر هو المقصود بهذه العبارة، وكانت الظروف كلها تحمل على الاعتقاد _ حقا أو ظلما- بأن البنداري باشا كان وراء ما بدا من جانب الملك، وهو ما سيطر على يقين علي ماهر باشا عند عودته إلى مصر، فلم يلبث أن انفجرت على الأثر الأزمة الكبرى بينه وبين البنداري باشا، وهي التي أطاحت بالأخير من القصر استجابة لطلب علي ماهر باشا الذي أصر على مطلبه إلى حد التصريح بأنه لن يبقى رئيسا للديوان إذا بقي به البنداري، وانتهت الأزمة بعد فترة وجيزة بتعيين البنداري باشا وزيرا مفوضا في بروكسل».

## (١٧)

ومن حسـن الحظ أن تطور هذه العلاقة حظي بضوء كاشف في الوثائق البريطانية، وهذه هي الدكتورة لطيفة سالم تلخص الموقف بطريقتها من خلال عرض ما احتوته هذه الوثائق، ونحن نلاحظ اختلافا جوهريا بين ما توردە لطيفة سالم وما يورده سكرتير الملك، فعلى حين يروي سـكرتير الملك أن الخلاف المسـتحكم نشأ قبل سـفر علي ماهر إلى لندن للمشاركة في مؤتمر المائدة المستديرة فإن ما توردە الدكتورة لطيفة يشير إلى أن أداء البنداري في أثناء وجود علي ماهر في لندن كان هو السبب:

«... اعتمـد فاروق على البنـداري وكيل الديوان والقائم بأعمال رئاسـة الوزراء في أثناء فترة وجود علي ماهر في لندن، وفي الواقع فإن هذه الشخصية قامت بدور أثر تأثيرا واضحا علـى اتجاه الملـك الذي حتمت عليه طبيعته التنقل بين أحضـان المحيطين به، وبالرغم من أن علي ماهر هو صاحب الفضل في تولي البنداري منصبه، فإنه سـرعان ما أثبتت الأحداث أن الأخيـر يعمل وفق منهج خاص يختلف كلية عن أسـلوب رئيس الديوان. فالبنداري كان متشـربًا لمبـادئ مصر الفتاة، وملأت فكـرة الدم الجديد ذهنه، ومن ثَمّ أسـر إلى فاروق بها، فتحمـس لهـا كنظام جديـد، وبالتالـي فهي تتناقض مـع نمط علـي ماهر ونظامـه التقليدي، وأوضحـت التقاريـر أن وكيل الديوان يجتمع ببعض الشـباب البارزين من الأحزاب، وأنهم فهمـوا منه أن «الملك يعتزم إجراء تطويـر إداري وأن يؤلف وزارة منهم نابذًا العنصر القديم نبذ النواة»، وعليه سـاءت العلاقة بين وكيل الديوان ورئيسـه، ويسـاعد فاروق على جذوتها بتقريـب الأول وإهمـال الثاني خاصة بعد مقابلته للنحاس، وأشـار لامبسـون لحكومته إلى الضعف الذي أصاب علي ماهر أثناء غيابه عن مصر».

«وجـاءت الترجمـة العمليـة في تلـك الخطبة التـي أذاعها فاروق بمناسـبة رأس السـنة الهجريـة في ٢١ فبراير ١٩٣٩ حيث أشـهر تشـبهه بأبيـه في أن أحدًا لا يسـتطيع التأثير عليه إذا تبين صواب أمر في صالح الشـعب، وأن ثقته في نفسـه وتوكله على ربه يلهمانه تصريف الأمـور، ثـم نـوّه إلى الدم الجديـد فقال «إنني أومن ومـر الأيام يؤيد إيماني أن شـباب مصر المتوثبة للمجد، سـيكتبون صفحة جديدة في تاريخ الوطن، وفي استطاعتهم أن يصنعوا من هـذا الوطـن العزيز مصـر العظيمة المتحدة التي هـي آمالنا وأحلامنا، وعلى الشـباب وحده

تحقيق هذا الحلم». وفي ذلك أسلوب جديد، فهو يريد إعلام الناس أن القصر يتمثل في فاروق وحده، وأن المهمة أوكلت للعناصر الشابة، ومن ثمّ فقد أثارت تلك الكلمات الانتباه، واعتبرت ضربة ملكية موجهة إلى السياسيين داخل الحكم وخارجه، واستاء الوزراء لهذا الاتجاه بالإضافة إلى إهمال الخطبة ذكر الحكومة أو البرلمان. وكان لها انعكاسها على رئيس الديوان الذي طلب إليه سماعها وهو في لندن ليتيقن من أن مركزه اهتز ولم يعد صاحب السلطة وموجهها، ويكتب لامبسون لحكومته ليسجل تبرمه منها، وأن فاروق يسير وفق نغمة في نفسه ويصدر منه ما يثبت أنه ملك شاب تنقصه الخبرة حيث لم يبلغ من العمر إلا تسعة عشر عامًا. وحرص فاروق على أن تكون الخطبة مفاجأة، فلم يعرف أحد بمضمونها قبل إذاعتها، ويذكر السفير البريطانى أن الملك أعدها بمعاونة مدرسه الشيخ أحمد يوسف وسلمها إلى البنداري بعد إذاعتها. ويؤكد مصطفى أمين أنه سمع من فاروق قوله: «أنا الذي وضعت الخطبة بنفسي». لكن المعنى والأفكار والمدلول والصياغة تشير إلى أصابع البنداري فيها، واللهجة والعظمة والتعالي تنتمي لطباع الملك».

«وساءت علاقة فاروق برئيس ديوانه - أى علي ماهر - عقب عودته، فأصبح يجد صعوبة في مقابلته، وعندما التقى به طلب منه توضيح المعاني التي جاءت بالخطبة فأجابه فاروق بأنه المقصود، وأرجع ذلك إلى أن أقاربه يرددون بأنه يعمل كل شيء، بينما الملك لا يعمل شيئًا، وهذا التصريح اعتبر طعنة في صدر علي ماهر الذي اتهم البنداري بالدس له عند فاروق، وطلب الملك من رئيس ديوانه تسليم جزء من عمله للوكيل خاصة ما يتعلق بالشئون الخارجية، وأراد فاروق أن يوجه له ضربة أخرى، فأخطره بموافقته على تعيين أحمد ماهر رئيسًا للوزارة خلفًا لمحمد محمود الذي سيستقيل نظرا لسوء حالته الصحية، وهدف من ذلك أن يشعره بضعف مركزه في القصر والقضاء على أمله في منصب رئيس الوزراء. ومحاولة لاستعادة نفوذه لوّح - أي علي ماهر - بالاستقالة، وهو يعلم أن فاروق سيرفضها لحاجته إليه وسيسانده ضد البنداري، ولكن أصدقاءه نصحوه بالتريث حتى تنتهي الأزمة».

«وبناء على خشية الملك من انضمام علي ماهر إلى معارضيه، سواء رئيس الوزراء أم السفير البريطانى أم الوفد، وتكوين جبهة مضادة للقصر، وبالإضافة إلى التوتر في الموقف الدولي وعدم رغبة بريطانيا في وجود البنداري، إذ رأت في أفكاره ما يؤثر على وضعها،

وفي حركاته وتصرفاته ما يسيء لها ويكون خطرًا عليها، رفض فاروق الاستقالة التي قدمها رئيس الديوان وطلب منه البقاء في منصبه، ولإقصاء وكيل الديوان أعطي إجازة لمدة شهر ثم عين وزيرا مفوضًا لمصر في بروكسل. وبذلك عاد النفوذ لعلي ماهر لكنه لم يكن إلا مؤقتًا. وغدت سطوة الملك على السلطة سافرة، وأشار إليها فكري أباظة علانية في مقال بعنوان «التيارات الخفية في الدولة» نشر بالمصور، ويتضح منه كيف ذابت سلطة الحكومة بين يدي الملك».

(١٨)

ومن أطرف التعليقات على هذه المعركة التي دارت في الديوان الملكي ذلك التعقيب الذي عقب به الأستاذ عبد العظيم رمضان عليها في كتابه «مصر والحرب العالمية الثانية» حيث يقول:

«على أن نابًا أزرق مثل علي ماهر قلب المائدة على البنداري، عن طريق تحسين علاقاته مع الوفد من جهة، ومع الإنجليز من ناحية أخرى! وتقدم باستقالته إلى فاروق، الذي شعر بأنه لا يستطيع تحمل نتائج هذه المواجهة، فعين البنداري وزيرًا مفوضا لمصر في بروكسل، وعاد علي ماهر باشا أشد قوة، وبذلك أصبح أقرب ما يكون من منصب رئيس الوزراء الذي يصبو إليه، وقد تصادف أنه حصل عليه قبل قيام الحرب العالمية الثانية بأسبوعين فقط! ودخول المعاهدة المصرية البريطانية في دور التنفيذ».

(١٩)

ونعود إلى ما تلخص به الدكتورة لطيفة سالم بعض مظاهر نزاع علي ماهر مع وزارة محمد محمود من خلال ما تضمنته الوثائق البريطانية:

«... واستمر رئيس الديوان يدفع فاروق في هذا الطريق، في الوقت الذي يخطط فيه للوثوب إلى رئاسة الوزارة، فالتجأ إلى حيلة يجس بها غور الملك تجاهه وتوطد مركزه في القصر وتفوقه على رئيس الوزراء، فقدم استقالته في ٨ مايو من رئاسه الديوان، ورفضها

فـاروق فـي خطاب أثنى فيه على وفائـه وإخلاصه لوطنه ومليكـه، وكان الخطاب فريدًا من نوعه لم يتلق مثله أي رئيس ديوان من قبل، وعليه واصل علي ماهر مهامه في ثقة واعتزاز».

(٢٠)

وبعد فقرات تتحدث الدكتورة لطيفة سـالم عن عودة تأثر الملك فاروق بتوجيهات علي ماهر في هذه الفترة فتقول:

«وأقـدم بتوجيـه من رئيـس ديوانه على تعديـل الوزارة بإدخـال أحمد ماهر والنقراشـي اعتقادًا بأن إشراك السعديين فيه مصلحة للقصر، إما أن يوافق عليه وتستسلم الوزارة لطلباته وترحـب بسـطوته، وإما أن يسـتمر الوضع على ما هو عليه أو يشـتد وبذلـك يصبح الاتجاه الجديد معروفًا، وبالتالي يستبعد من التصور إمكانية الاعتماد على السعديين، وفي الحالتين تُقَدِّم الفرصة نفسها رئيس الديوان ليصبح الخليفة المنتظر لمحمد محمود وأصدر له فاروق أمر تشـكيلها في اليوم نفسـه، وقد اعتقد رئيس الوزراء (كما أخبر السـفير البريطاني) أن في إشـراك السـعديين قضاء على دسـائس علي ماهر، بينما رأى أحمد ماهـر تفضيل الانضمام على تركيز السـلطة في يد القصر نتيجة لانكماش الأحزاب، وسافر محمد محمود إلى لندن وعقـد اتفاقيـة الثكنـات، في الوقت الذي لم تثبـط فيه عزيمة علي ماهر ومضى في معاكسـة الـوزارة، واسـتخدام مصـر الفتاة في الهجوم عليها، ثم كان لقاؤه السـري مـع النحاس على شـاطئ سان استيفانو بالإسكندرية، ونشـرت المصري الخبر، وبرر رئيس الديوان الموقف بالصدفـة، وأعلن عـن نيته الصافية تجاه المقابلة، وأثار هذا اللقـاء فاروق، ومنذ تلك الآونة بدأ مركز علي ماهر يهتز».

(٢١)

وتتطور الأحداث بالطبع حتى تصل على سبيل المثال،إلى أزمة عنيفة بين علي ماهر وبين الدكتور حسين حسني سكرتير الملك وربما نظن أن سكرتير الملك قد تجاوز دوره فيما يرويه عن هذه الواقعة، لكننا لا نستطيع أن ننكر مدى ما كان علي ماهر يتمتع به من قدرة على خلق النزاعات وتدشين الخلافات:

«وقبيل عودة البلاط الملكي من الإسكندرية إلى القاهرة وقعت أزمة عنيفة بين علي ماهر باشا وبيني دون إرادة ولا تدبير مني على الإطلاق وذلك أنه طبقًا لما جرت به العادة والتقاليد كان الملك يعود بقطاره الخاص إلى محطة القاهرة، ومنها يقوم الركب الملكي إلى قصر عابدين حيث يتناول الغداء على المائدة الملكية رئيس الحكومة وجميع الوزراء ورجال الحاشية، إلا أنه في ذلك الصيف عام ١٩٣٧ أبلغوا الملك ولست أدري إلى اليوم من الذي قام بالتبليغ أن كتائب ذوي القمصان الزرقاء سوف تكون محتشدة على طول الطريق، وتفاديًا لما تتوقع بعض المصادر أن تقوم به تلك الكتائب من هتافات أو مشاغبات واعتداءات عند مرور الموكب الملكي أو عقب مروره، فإنه يحسن أن يتجه القطار الملكي إلى قصر القبة رأسًا بدلًا من الاتجاه إلى محطة العاصمة، ويظهر أن من قام بتبليغ ذلك إلى الملك قد نجح في إقناعه بالموافقة على ذلك الرأي، وصدرت الأوامر بتنفيذه فعلًا، ولكن يظهر أن الملك لم يكن مرتاحًا إلى ذلك أو أنه وافق على مضض تحت تأثير الصورة التي رسمت أمامه، فإني عند مقابلتي إياه في مساء ذلك اليوم نفسه سألني عن رأيي فأبديت له دهشتي لما سمعته منه ومن موافقته على تغيير الخطة التي أصبحت راسخة على مر السنين، مما لا يجعلها خاضعة للتغيير إلا في حالة ضرورة قصوى، والانتقال في ذلك العام من الإسكندرية إلى القاهرة هو الأول الذي يحدث بعد توليه سلطاته الدستورية، فكان يحسن أن يتم وفقًا لما جرت به التقاليد من قبل».

«فقال: ولكن ما رأيك فيما يقال عن تحفز أصحاب القمصان الزرقاء؟ فقلت: إني أعتقد بصراحة أنهم لن يجرءوا على القيام بما يخدش جلال الموكب الملكي، ولو فرض المستحيل وتجرءوا على القيام بما يخل بالنظام فإن حب الشعب للملك كفيل بتأديبهم وإيقافهم عند حدهم، بل إن جرأتهم على ارتكاب شيء من هذا القبيل يكون وحده مبررًا لمطالبة الحكومة بفض شملهم في الحال.

## (٢٢)

وها نحن نرى علي ماهر قد بدأ يعاني من محاولات عديدة لإفشال خططه بينما هو لا يعرف مصدرها الحقيقي، ونحن نقرأ الآن فيما هو متاح لنا من الأدبيات أن سكرتير الملك الدكتور حسنين حسني كان قد تمكن من إقناع الملك فاروق بوجهة نظره، ومن العجيب أنه

يُظهِر نفسه في مذكراته بريئًا تمامًا وهو يحكي لنا هذه القصة من دون أن ينتبه إلى ما كان يمكن لمثل هذه التصرفات أن تسببه من متاعب لعلي ماهر صاحب المشورة الأصلية:

«... وعندما سمع ـ أي الملك ـ كلامي طلب مني سرعة إبلاغ التشريفات وهي المختصة بإصدار الأوامر المتعلقة بتحركات الملك لإيقاف الإجراءات السابق إبلاغها إياها، وأن تكون ترتيبات الانتقال طبقًا لما جرت به العادة على الدوام، أي أن يكون السفر إلى محطة العاصمة، ومنها يقوم الموكب الملكي إلى قصر عابدين حيث تقام مأدبة الغداء، فخرجت مسرعًا ونزلت إلى مكتب حسنين باشا فوجدت به علي ماهر باشا فحييته ثم اتجهت إلى حسنين باشا وأبلغته ما طلبه الملك مني لسرعة تنفيذه، فوضع يده على سماعة التليفون للاتصال بسكرتيرية التشريفة لإبلاغها الأوامر الجديدة، وإذا بعلي ماهر باشا يَهبُّ واقفًا ويقول في انفعال: انتظر يا حسنين باشا حتى أرى كيف تسير الأمور هنا، فلا يوجد سوى رئيس واحد للديوان، وإذا كانت الأمور تُدبَّر عن غير طريقي فأنا لا أشتغل.. انتظر حتى أعرف من هو رئيس الديوان؟!».

«فكانت هذه الثورة العارمة مباغتة لي، لم أكن أتوقعها؛ لأني في الواقع كنت أتصرف ببالغ البساطة وحسن النية، ولم يدُر بخَلَدي على الإطلاق أنه ـ أي رئيس الديوان ـ كانت له أية صلة بهذا الموضوع؛ لأن انتقالات الملك كانت من اختصاص كبير الأمناء وحده، فهو الذي يعرض عنها [يقصد: يعرض تفصيلاتها] ويتلقى الأوامر بشأنها، ولكن انفعال علي ماهر باشا على هذا النحو جعلني أشعر في الحال بأنه كانت له صلة بما جرى، وعلى أية حال فقد أجبته بقولي: «إذا كنت تقصدني يا دولة الباشا بما تقول فإني أؤكد لك أني لم أتدخل في الأمر من تلقاء نفسي، وإنما جلالة الملك هو الذي فاتحني في الموضوع وطلب رأيي فأبديته له فأمر بما سمعته مني الآن»، وما أن أتممت كلامي حتى فوجئنا بالملك يدخل علينا، فمال على أذني حسنين باشا وأوعز إليَّ أن انصرف، ففعلت، إذ رأيت من جانبي أن خروجي يعتبر في حد ذاته دليلًا على اطمئناني إلى ما قلته، وأن الملك سوف يؤيد ما صدر مني».

## (٢٣)

ويشير الدكتور حسين حسني إلى محاولة قام بها بنفسه لتصفية الجو بينه وبين علي ماهر، لكنه يردف حديثه عن محاولته بما يدل على أنه لم يكن هناك أمل في علي ماهر أو في

صفاء نفسه، ذلك أنه اكتشف عن طريق صديق مشترك لهما أن علي ماهر كان قد بدأ يبحث عمن يخلفه في منصب سكرتير الملك، وقد عرض هذا المنصب على هذا الصديق الذي التقى بصاحب المذكرات وحاول أن يصلح ما بينه وبين علي ماهر:

«... رغبة مني في تنقية الجو بيني وبين علي ماهر باشا، ولإثبات حسن نيتي وحرصي على سيادة التفاهم الصادق بيننا، قمت بزيارته في مكتبه في اليوم التالي وأبديت له أسفي على ما حدث، وشرحت له من جديد كل ما دار بيني وبين الملك، فأعرب عن تقديره لاهتمامي بإزالة أثر سوء التفاهم، وأنه من جانبه يعتبر الأمر منتهيا».

«ولكن مع الأسف الشديد حدث بعد فترة من عودتنا إلى القاهرة أن صديقي المرحوم فؤاد حمدي بك الذي كان يشغل إذ ذاك منصب المحامي العام لدى المحاكم المختلطة، وكان صديقًا حميمًا كذلك لعلي ماهر باشا، قد اتصل تليفونيًا وطلب مقابلتي على وجه السرعة، وعندما قابلته بادرني بالسؤال عن مدى حسن الصلة بيني وبين علي ماهر باشا، فقلت: إني أعتقد أنها من ناحيتي لا شائبة فيها وإن كنت لا أعرف تمامًا شعوره هو شخصيًا، ولما سألني عن السبب في تحفظي، رويت له قصة ما جرى بشأن عودة الملك إلى القاهرة فضلًا عن موقف حسنين باشا مني لا سيما بعد تعيين علي باشا رئيسا للديوان، فصارحني صديقي فؤاد بك بأنه يبدو أن علي باشا قد أصبح يضيق بوجودي في القصر حتى إنه يسعى في إيجاد شخص يثق به لترشيحه للتعيين في مركز السكرتير الخاص للملك، وأنه عرض عليه شخصيًا قبول هذا المنصب ولكنه اعتذر عن قبوله ولم يستطع أن يعرف منه السبب في مسعاه».

«ونظرًا إلى ما يوجد من الصداقة بينه وبين علي ماهر باشا، وكذلك بينه وبيني، فإنه سوف يدعونا معا للغداء في منزله لتصفية الجو بيننا وإزالة ما قد يكون عالقًا في نفس علي باشا من ناحيتي، لأنه يعز عليه أن ي يسيء الظن بي وبخاصة أنه - أي فؤاد بك - يعرفني من سنين طويلة ويعلم مدى إيماني وتمسكي بالأخلاق والمبادئ الوطنية القومية».

«.... وبعد أيام قليلة تم تنفيذ اقتراح فؤاد بك وتناولنا ثلاثتنا الغداء في منزله، وجرى الحديث في ضرورة مصارحة كل طرف بما لديه نحو الآخر فكان في الواقع حديثًا معادًا عُني خلاله علي باشا أن يؤكد أنه يهمه بنوع خاص ألا تصدر عن الملك أي قرارات أو تصرفات دون علمه وموافقته، لأنه بوصفه رئيس الديوان فهو المسئول الوحيد عن كل قرارات وتصرفات الملك».

## (٢٤)

ونتقل الآن إلى ما شهدته فترة علي ماهر الثانية في رياسة الديوان الملكي (١٩٣٧ - ١٩٣٩) تنامي علاقة علي ماهر بأحمد حسين ومصر الفتاة وتوظيف هذه الجماعة الشابة الفتية الطموحة في خدمة غرض التعاون مع القصر الملكي وتأييده في مواجهة الوفد وشعبيته الكبيرة، ثم في مواجهة محمد محمود ووزارته.

تتحدث الدكتورة لطيفة سالم عما لخصته الوثائق البريطانية عن ملخص الدور الذي لعبه علي ماهر في تلك الفترة فتقول:

«... وكان تعيين علي ماهر رئيسًا للديوان استكمالًا لإحكام التعاون بين القصر ومصر الفتاة، وأثمر سريعًا، وانعكس على تلك الأحداث التي أسهم في صنعها أحمد حسين؛ فقد انهالت العرائض على القصر من أعضاء الحزب بالأقاليم تطالب بإقالة الوزارة، وقام طلبته بدورهم ودخلوا في مشاجرات مع الطلبة الوفديين، وتوجهوا إلى الملك في ٢٤ أكتوبر وهتفوا بسقوط الوزارة،ومرة أخرى أثاروا الاضطراب نفسه بمناسبة عيد الجهاد، ووزعت مصر الفتاة بيانًا على أعضائها تضمن التشهير بالوزارة، ونظمت مظاهرة لوداع الملك في الإسكندرية واستقباله في القاهرة».

«ووجد فاروق في هذا التنظيم شكلًا يختلف عن النماذج الحزبية القائمة، وبالإضافة إلى خضوعه لتوجيهات علي ماهر، فإنه اعتبر مكوناته واتجاهاته تتفق مع ميوله وتحمل طابعًا جديدًا، وبالتالي استحسن القصر تصرفاته».

..............................

«وجد فاروق الولاء التام من مصر الفتاة التي وكل إليها الدفاع عن الحقوق الملكية وفقًا لرؤية القصر، فتعلن من على منبرها: «من حق الملك الذي يريد أن يصعد بأمته إلى مصافِّ الدول العظمى أن يتخذ لها الوسيلة التي تكفل له ما يريد، فهو يختار وزراءه ويشترط عليهم أن يكون حكمهم صالحًا، فإذا انحرفوا عن جادة الحكم الصالح أرشدهم، فإن عجزوا عن الإصلاح أبدلهم بغيرهم». جاء ذلك عقب الأزمة بين فاروق ومحمد محمود.

وقد هاجمت مصر الفتاة محمد محمود على عدم تعاونه مع القصر:

«جاء صاحب المقام الرفيع محمد محمود باشا إلى الحكم وهو يصرح في تأكيد أنه سيعمل مع القصر على خطة التعاون الكامل.. ولكنه عاد ليصطدم بما حسبه حقًا له قبل العرش، وعملًا منه بالدستور، ونسي أن الدستور ليس إلا وسيلة لغاية واحدة هي الارتفاع بمصر إلى مكانتها بين الدول العظمى في أقصر وقت ممكن».

## (٢٥)

على أنه يبدو لي أن توظيف علي ماهر لمصر الفتاة سرعان ما تبدل إلى جفاء لها، وذلك بسبب الخلاف بين البنداري وعلي ماهر، فلما حاولت مصر الفتاة العودة إلى علي ماهر بعد تخلصه من البنداري لم تجد عنده ترحيبًا بها.

وقد وفقت الدكتورة لطيفة سالم في تلخيص ما رصدته الوثائق البريطانية حول هذه الجزئية:

«وتأثر الملك واقتنع بتلك الأيديولوجية، وكانت الخطبة التي أذاعها بمناسبة السنة الهجرية في ٢١ فبراير ١٩٣٩ وأشار فيها إلى شباب مصر والدور الذي ينتظرهم انعكاسًا لذلك، وللبنداري اتجاهه في هذا الصدد خاصة بعد أن دب الخلاف بينه وبين علي ماهر، ومن المعروف أن مصر الفتاة انحازت إلى وكيل الديوان الذي تبنى نظرية الدم الجديد، وكان لما ذكره فاروق دوي كبير، إذ أثبت الاتجاه الجديد الذي انجرف فيه، وسعدت مصر الفتاة بنجاح مهمتها وأيقنت أن الأمل في توليها الحكم صار قاب قوسين أو أدنى، وقد صرح أحمد حسين بتوقعه انتقال حزبه إلى السلطة بعد ثلاث سنوات. ومما يذكر أن نص الفقرة المعنية من الخطبة الملكية اتخذ مكانه كشعار على الصحيفة بجوار المانشيت».

ومضت مصر الفتاة تضفي المزيد من الأوتقراطية على فاروق، ووجهت صحيفتها حملتها ضد الحكومة في وقت كان فاروق يتحيَّن المناسبة لإسقاطها، وعندما بلغ الصراع ذروته بين علي ماهر والبنداري وقدم الأول استقالته ورفضها الملك وبدأ يعزف عن وكيل ديوانه. رأت مصر الفتاة هي الأخرى أن تنفي صلتها به وركزت على انتمائها للقصر، وأعد أحمد حسين بيانًا نشره ركز فيه على «أن حزب مصر الفتاة هو حزب قد اتخذ العرش جزءًا من إيمانه، فإلى هذا العرش طالما فزع باسطًا آلامه وشارحًا آماله.. وفي تاريخنا لم يكن لنا ملجأ نلتجئ إليه طالبين الوقاية والحماية والعدل إلا السراي».

«وبذلك يبدو جليًا التنصل من وكيل الديوان والتعلق بالقصر ومحاولة إعادة الوصال مع رئيس الديوان».

«ومما لا شك فيه أن خروج البنداري من القصر أفقد مصر الفتاة مكانتها المتوجة لدى الملك الذي استسلم للأمر الواقع ورجَّح كِفَّة علي ماهر، والأخير لم يكن من السهل أن يحتضن مصر الفتاة مرة أخرى، وقد بذلت مساعيها، وذلك رغبة منها في إسقاط الأزمة واسترجاع الماضي من تعاون يربط الأطراف الثلاثة تحقيقا لسياستها، ولكن تغيرت الظروف خاصة بعد ذلك التقارب الذي حدث بين رئيس الديوان والإنجليز، وعليه أدارت دفتها وهاجمت علي ماهر حيث أيقنت أن في هذا الاتجاه جميل قد يحمله الملك لها، فتتهمه صحيفتها بأنه يتلقى تقارير سرية من البوليس السري، وأن موظفي القصر يجب أن يسموا فوق هذه الأساليب، وتكشف أطماعه في توليه الوزارة، وتتعرض لمقابلة الكورنيش التي تمت بينه وبين النحاس، والأزمة مع فاروق وما خلفته من أثر في نفسه، وأسرفت في الهجوم وتناولت علاقته بالإنجليز وزوال سوء التفاهم بينهما، والمأدبة التي أقامها للسفير البريطاني ورضاه عن تداخله في مسألة فيروتشي. وواضح أنها مواقف مثلت الأهمية عند فاروق، وعندما سألت آخر ساعة أحمد حسين عن السر في مهاجمة مصر الفتاة لعلي ماهر كان صريحًا في إجابته فقال: «إن جهاد مصر يعتمد على سواعد الشباب وإيمان الشباب.. ونحن نعتقد أن لا نجاة لمصر ما لم تتحرر من هذا الجيل القديم»، وسرعان ما أسند الملك الوزارة لعلي ماهر ولم يحقق لمصر الفتاة أمنيتها».

## (٢٦)

ومن طرائف ما يروى عن علاقة علي ماهر بمصر الفتاة أن الأستاذ العقاد كان الكاتب الأول في جريدة «مصر الفتاة» بعد خروجه على الوفد في ١٩٣٥، وفي إطار دس مكرم عبيد على العقاد في المجتمعات والصالونات فإنه أشار غير مرة في أحاديثه إلى أن العقاد ومصر الفتاة يعملان لحساب علي ماهر، فما كان من العقاد إلا أن رد على مكرم ردًا قاطعًا حاسمًا قال فيه:

«... قد يقال لستم عملاء المستعمرين ولا الطليان ولا الوزارة، ولكنكم أجراء علي ماهر باشا، كما يهمس مكرم بين أصحابه وفلوله من حين إلى حين، حسن أيضا، نحن

لا نذكر القراء ماضينا مع علي ماهر، كلما شاع ترشيحه لمنصب أو وزارة أو رئاسة وزارة، ولا نذكر القراء ماضي علي ماهر معنا مما هو مشهور أو غير مشهور، ولكننا نختصر الجدال والكلام بدعوة صريحة ندعو إليها مكرم والمكرميين أجمعين.. ها هي ذي أبواب الصحيفة مفتوحة لكل من يشاء منهم أن يكتب نقدا عنيفًا أو رقيقًا لسياسة ماهر باشا حاضره أو ماضيه أو مستقبله ونحن ننشره على الدوام كلما شاءوا الكتابة في هذا الموضوع إلى أجل غير محدود».

وهكذا نفى العقاد باقتدار المفكر والكاتب العظيم نفيًا قاطعًا أي صلة له بعلي ماهر، الذي كان معروفًا أنه كان صديقًا لحزب «مصر الفتاة».

* * *

وعلى كل حال فقد ختم علي ماهر نجاحاته في رياسته الثانية للديوان بالقفزعلى رياسة الوزارة على نحو ما فعل في تتويج رياسته الأولى للديوان.. وهكذا أعاد التاريخ نفسه على يد علي ماهر، على نحو ما سيفعل التاريخ نفسه فيما بعد.

## الفصل الثامن

# علي ماهر في وزارته الثانية
# وموقفه من الحرب العالمية الثانية

### (١)

هذه هي أطول وزارات علي ماهر عمرًا، وأكثرها أحداثًا ومواقف، وأشقها ممارسة وأداء، كما أنها كانت بالنسبة له أصعبها منالًا، فهي الوزارة التي بذل من أجل الوصول إليها جهدًا كبيرًا بدأه بالدس للنحاس ووزارة الوفد، ثم بالعمل على تأليف وزارة قومية كبرى برئاسة محمد محمود (ديسمبر ١٩٣٧)، ثم بالدس لوزارات محمد محمود الثلاث المتعاقبة التي عمل هو نفسه على وجودها، ثم بوضع المصاعب أمامها ودفعها للاستقالة، وها هو ذا يصل إلى منيته في أن يكلف برئاسة الوزارة، وقد كان من الممكن لهذه الوزارة أن تستمر أكثر من عمرها، لولا أن جبروت الإنجليز كان أقوى من جبروت الملك وجبروت علي ماهر وذكائهما معًا.

وقد شاء القدر أن تواكب هذه الوزارة بداية الحرب العالمية الثانية التي اندلعت عقب قيام وزارة علي ماهر بأيام قليلة، و هكذا كان على علي ماهر أن يخوض معارك متصلة فيما يتعلق بتحديد موقف مصر من الحرب ودخولها، وإعلان حالة الحرب، وإعلان الأحكام العرفية، وفرض الحراسة على أموال رعايا الدول المعادية لبريطانيا.. إلخ.

وعلى عكس وزارته الأولى التي كانت مُشَكَّلة من سبعة وزراء فقط، فإن وزارة علي ماهر الثانية كانت وزارة موسعة، وقد ضمت ثلاثة عشر وزيرًا بالإضافة إليه هو نفسه، وعلى النقيض من وزارته الأولى التي كانت مشكلة من مستقلين فحسب، فإن وزارته الثانية ضمت السعديين.. وقد ضمت هذه الوزارة سبعة وزراء جدد أي أكثر من نصف الوزراء فيها وخمسة

من هؤلاء لم يشارك في غير هذه الوزارة أي أن مشاركاتهم الوزارية اقتصرت على هذه الوزارة فقط ولم يتولوا المنصب الوزاري قبلها ولا بعدها وهؤلاء الخمسة هم:

عبد الرحمن عزام بك، الذي بدأ وزيرًا للأوقاف حتى ديسمبر ١٩٣٩ ثم تولى الشئون الاجتماعية حتى نهاية عهد الوزارة.

عبد السلام الشاذلي باشا، الذي بدأ وزيرًا للشئون الاجتماعية حتى ديسمبر ١٩٣٩ ثم تولى الأوقاف حتى نهاية عهد الوزارة.

- محمد صالح حرب باشا وزير الدفاع الوطني.
- محمود توفيق حفناوي بك وزير الزراعة.
- مصطفى الشوربجي بك وزير العدل

أما الآخران اللذان دخلا الوزارة لأول مرة في عهد هذا التشكيل، واشتركا بعد هذا في وزارات أخرى. فكانا:

- إبراهيم عبد الهادي، وقد دخل هذه الوزارة وزير دولة للشئون البرلمانية، وهو صاحب أكبر عدد من الوزارات تولاها وزير واحد فيما قبل الثورة.

- عبد القوي أحمد بك، وقد دخل الوزارة وزيرًا للأشغال العمومية. وقد عمل وزيرا للأشغال في وزارة حسين سري ثم للوقاية المدنية، كما عمل وزيرًا للأشغال في وزارة صدقي باشا في ١٩٤٦.

أما الوزراء القدامى الذين استعان بهم علي ماهر فكانوا:

- صديقه وزميله القديم محمد علي علوبة، وقد اختاره وزير دولة للشئون البرلمانية، وكان قد عمل وزيرًا معه في وزارته الأولى، ومن الطريف أن زمالة الرجلين في العمل الوزاري توقفت بنهاية هذه الوزارة، ثم اشتركا معًا في لجنة وضع الدستور في ١٩٥٣ وكانا بمثابة اثنين من ثلاثة فقط كانوا أعضاء في لجنتي وضع الدستور في ١٩٢٣ و١٩٥٣.

- حسين سري وزير الأشغال «التقليدي» في الوزارات غير الوفدية في ذلك الوقت، لكن غير التقليدي فيما يتعلق به أنه تولى في هذه الوزارة وزارة المالية لأول مرة!! وكان شأن

وزارة المالية أرفع من شأن الوزارات الأخرى، فكان من يتولاها يصبح وكأنه يتمتع بدرجة نائب رئيس وزراء، أو رئيس وزراء قادم، وهو ما حدث بالفعل مع كثيرين.

وإضافة إلى علوبة باشا وحسين سري باشا كان هناك الوزراء السعديون القدامى:

- محمود فهمي النقراشي باشا الذي تولى المعارف العمومية.
- محمود غالب باشا الذي تولى المواصلات.
- حامد محمود بك الذي تولى الصحة العمومية.
- سابا حبشي باشا الذي تولى التجارة والصناعة.

بإضافة إبراهيم عبد الهادي إلى هؤلاء فقد كان السعديون يتمتعون بنسبة كبيرة بين الوزراء على حين امتنع الأحرار الدستوريون عن المشاركة في هذه الوزارة التي جاءت على أنقاض وزارة رئيسهم محمد محمود باشا، وسنرى في فقرات تالية أن مذكرات الدكتور هيكل تصرح بأن الدستوريين أحسوا، مبكرا، برغبة علي ماهر في عدم التعاون معهم.

(٢)

ولا شك في أن علي ماهر كان أول من استحدث مناصب وزارية من أجل مواجهة البرلمان، وقد استحدث في وزارته هذه منصبين وزاريين للشئون البرلمانية عين فيهما محمد علي علوبة واختص بشئون مجلس الشيوخ، وإبراهيم عبد الهادي اختص بشئون مجلس النواب.

ويقال كذلك إن تشكيل علي ماهر لوزارته على هذا النحو كان يدل على رغبة منه في أن تؤدي الوزارة في المحيط العربي ما هو كفيل بأن يخدم مصالح القصر وعلاقاته، وقد ظهرت هذه الفكرة من خلال تعيين محمد علي علوبة وزير دولة، وعبد الرحمن عزام وزير أوقاف، ومحمد صالح حرب وزير دفاع، وقد واكب هذا إسناد رئاسة الأركان إلى عزيز المصري.

وقد كان لهؤلاء الأربعة ماضٍ مقدور في المحيطين: العربي والإسلامي.

أما الدكتور عبد العظيم رمضان فيرى أن نذر الخطورة في تشكيل وزارة علي ماهر كانت واضحة، وهو يقول:

«... فلم يكن في وسع علي ماهر باشا إلا أن يضم إلى وزارته العناصر التي تتفق مع خطة السياسي، وخصوصًا في وزارة الدفاع التي عين لها محمد صالح حرب باشا، وكان من الطبيعىّ أن يؤدي تعيين صالح حرب باشا وزيرًا للدفاع إلى تعيين عزيز المصري رئيسًا لأركان حرب القوات المسلحة المصرية، وهو المعروف بميوله إلى الألمان.... ».

(٣)

ومن المهم أن نذكر أن هذه الوزارة كانت تضم عددا من الوزراء الذين اشتركوا في الوزارة السابقة عليها،وهي وزارة محمد محمود الرابعة على نحو ما انتهت إليه.

كذلك فمن المهم أن نشير إلى أن هذه الوزارة كانت تضم عددًا من الوزراء الذين اشتركوا في الوزارة التالية وهي وزارة حسن صبري باشا.

ولعل في هذا ما يدلنا على طبيعة الصراع الحزبي في العهد الليبرالي فيما بين الوزارات الوفدية الممثلة للأغلبية، والوزارات غير الوفدية مهما كان اسمها: وزارة ائتلاف،وزارة قومية،وزارة قومية كبرى،وزارة قصر، وزارة إدارية، ووزارة محايدة، ووزارة حزبية غير وفدية... إلخ.

(٤)

بدأ علي ماهر في هذه الوزارة سياسات شبه عسكرية مستغلًا أجواء الحرب العالمية الثانية، فقد كان علي ماهر في وزارته هذه صاحب فكرة إنشاء تنظيمات مسلحة ذات طابع شعبي لتنمية قدرات مصر العسكرية أو الدفاعية دون أن يكون لبريطانيا عليها سيطرة، وهكذا كانت فكرة إنشاء «الجيش المرابط» بمثابة محاولة للتغلب على حرمان بريطانيا لمصر من إنشاء جيش قوي على حد تعبير الدكتور رشوان جاب الله وقد تقدم علي ماهر بنفسه بمذكرة إلى مجلس الوزراء بشأن إنشاء «قوات مرابطة» وبمقتضى تلك المذكرة صدر مرسوم بقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٣٩ بإنشاء قوات مرابطة، ولم تقتصر خطة علي ماهر على إقامة التنظيمات العسكرية التي لا تخضع للجيش مثل فكرة الجيش المرابط، بل أصدر أمرًا لكل المدارس لتعليم الطلاب التدريب العسكري.

وفي ١٦ يناير ١٩٤٠ أصدر علي ماهر أمرًا ملكيًا حول به قواعد التدريب العسكري للطلبة في الجامعة إلى نظام احتياطي متكامل تحت اسم «سلاح تدريب الضباط» بهدف توفير مصدر من الضباط للقوات المرابطة.

وبالإضافة إلى هذا فقد بذل علي ماهر جهده في سبيل أن يطور وسائل الدفاع العسكري حيث اعتمد خمسين ألف جنيه لإقامة استحكامات من معدات الدفاع المستعملة بمرسى مطروح والحدود الغربية، واستورد أكثر من خمسين دبابة مستعملة.

وفي عهد وزارة علي ماهر هذه شددت العقوبات على من يلحق ضررًا بالوحدات التي تخدم العسكرية.

(٥)

ويذكر التاريخ لعلي ماهر أنه استأنف في هذه الوزارة ما كان قد بدأه من تودد للصحفيين، وقد رأى علي ماهر أن إنشاء نقابة للصحفيين أفضل من «جمعية الصحفيين» التي اعترفت بها وزارته الأولى سنة ١٩٣٦ على اعتبار أن النقابة أكثر ملاءمة للهيئات التي تتصل بالمصلحة العامة كنقابة المحامين والأطباء،ومن أجل ذلك تقدم بمذكرة إلى مجلس الوزراء بشأن مشروع القانون الخاص بإنشاء نقابة للصحفيين، وقد وافق مجلس الوزراء على هذا المشروع في ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٩، وتأسست النقابة بعد ذلك في ١٩٤١ لتكون ثاني نقابة مهنية بعد نقابة المحامين، وقبل نقابة الأطباء.

(٦)

وبناء على اقتراح علي ماهر في وزارته هذه وافق مجلس الوزراء على مرسوم خاص بإنشاء «مجلس فؤاد الأول الأهلي للبحوث» بغرض الربط بين المصالح الحكومية والهيئات الخاصة التي تقوم بالبحوث العلمية في شتى المجالات، وقد عد إنشاء هذا المجلس خطوة مهمة في النهوض بالشئون الزراعية والصناعية وغيرها على أسس علمية.

وفيما بعد سنوات تأسس هذا المجلس، وبدأ العمل على إقامة معامله ومبانيه على نحو ماأشرنا في كتابنا من حياة ا لدكتور أحمد زكي، ثم تحول هذا المجلس في عهد الثورة إلى

المركز القومي للبحوث (١٩٥٦)، وقد كان هذا المركز بمثابة النواة التي تكونت حولها أجهزة وزارة البحث العلمي.

(٧)

وبالإضافة إلى هذه السياسات الكبرى يمكن لنا أن نذكر إشارات سريعة إلى بعض سياسات علي ماهر في هذه الوزارة:

* حرصًا على الاقتصاد في الكماليات وأبهة المناصب قرر مجلس الوزراء تخفيض مرتب الوزير إلى ٢٠٠٠ جنيه سنويًا بدلًا من ٣٠٠٠ جنيه، وتخفيض بابي المصروفات النثرية والتأثيث إلى النصف، وبلغت جملة التخفيض في جميع الوزارات والمصالح مبلغ خمسين ألف جنيه.

* أصدر علي ماهر في أثناء عهد هذه الوزارة قرارًا بتحريم تقديم الخمور في الحفلات الرسمية، وقد كان لصدور هذا القرار أثر طيب في نفوس أفراد الشعب المصري.

* تبنى علي ماهر العمل على فكرة تحويل القمامة إلى سماد.

(٨)

ونأتي بعد هذا كله إلى طبيعة السياسة الخارجية والاستراتيجية لعلي ماهر ووزارته، وهو ما تجلى بصورة بارزة (وربما بصورة شبه كلية) في موقفه من الحرب العالمية الثانية.

يمثل موقف علي ماهر من إعلان دخول مصر الحرب العالمية موقفًا مركبًا بعض الشيء، حتى وإن شاب التعقيد بعض هذا التركيب.

فقد كان علي ماهر مقدرًا لقوة الحلفاء، شأنه في ذلك شأن الذين عاشوا عصر الليبرالية وكانوا يدركون قيمة الليبرالية والديمقراطيات، أو فلنقل إنه كان واعيًا لهذه القدرة، وكان علي ماهر بحكم إدراكه للنفوذ البريطاني ميالًا إلى الحلفاء لكن وجدانه شأن وجدان أمثاله من الفرديين كان مبهورا بالانتصارات المبدئية للمحور.

ومن ناحية أخرى فإنه بحكم ميول مليكه فاروق وبحكم تبنيه للجماعات الأيديولوجية، كان مشجعا للميل إلى المحور.

ومن ناحية ثالثة فإن علي ماهر، في حرصه على أن يكون صاحب موقف كان مندفعًا في اتجاه إعلان الحرب بحكم المعاهدة وبحكم إيمانه بنفوذ البريطانيين، لكنه في حرصه على أن يكون صاحب مستقبل كان مندفعًا في اتجاه إظهار المودة وربما الولاء في مرحلة تالية للمحور ودوله.

وترى كثير من المصادر العربية والبريطانية أن علي ماهر لم يتبن سياسة «تجنيب مصر ويلات الحرب» غداة نشوب الحرب العالمية الثانية، بل إنه كان من أنصار دخول الحرب إلى جانب بريطانيا، وكان معتقدًا بانتصار إنجلترا وحلفائها على دول المحور، ولم يلبث موقفه أن تبدل بعد اقتناعه بوجهة نظر وزيره عبد الرحمن عزام بعدم دخول الحرب إلا في حالة حصول مصر على مكاسب من وراء إعلان الحرب، وأمام رفض الجانب البريطاني الالتزام بأي وعد للحكومة المصرية حول تحقيق بقية أمانيها، تمسك علي ماهر بسياسة تجنيب مصر ويلات الحرب.

## (٩)

وفي إطار الحديث عن موقف وزارة علي ماهر من إعلان الحرب يلخص الدكتور عبد العظيم رمضان موقف البريطانيين من وزارة علي ماهر الثانية منذ تم تشكيلها فيقول:

«ولم يكن مايلز لامبسون وقت تأليف الوزارة في مصر، بل كان يقضي إجازته في بلاده، وكان المستر بيتمان الوزير المفوَّض في السفارة البريطانية في القاهرة، هو الذي يتولى إرسال المعلومات إلى لندن عن التغيير الوزاري الجديد وآثاره، ونتائج اتصالاته مع علي ماهر باشا والملك فاروق في هذا الشأن، وسياسة النظام الجديد».

* * *

«وقد كتب إلى حكومته يوم ٢٥ اغسطس ١٩٣٩ يعلق على هذا التعيين بقوله:

«لقد سبب لي تعيين صالح حرب باشا وزيرًا للدفاع بعض الهواجس، وذلك نظرًا للتوتر الدولي الحالي الذي يجعل من المهم وجود وزير مناسب في هذا المنصب الحيوي».

«فقد كان صالح حرب باشا واحدًا من المصريين الذين هربوا من الجيش أثناء الحرب العالمية الأولى، حين كان يعمل في خفر السواحل مفضلاً الانضمام إلى جيش السنوسي، وعندما طرح اسمه حرصت على تحذير علي ماهر باشا رئيس الوزراء من تعيينه، نظرًا لأني كنت متأكدًا، على وجه الخصوص، أن هذا التعيين سوف يؤدي إلى تعيين عزيز المصري باشا رئيسًا لهيئة أركان حرب الجيش المصري!»

«وعزيز المصري على الرغم من كونه ضابطًا مصريًا، فإنه أمضى طوال مدة خدمته بالجيش التركي، وينظر إليــه باعتبــاره من كبار المطلعين في الشئون العسكرية، ولكنه منذ اللحظــة التي حــاول فيها، منذ بضعة أشهر أن يبرهن لي على أن الألمان لم ينهزموا في معركــة المارن يقصد معركــة المارن الثانية في الحرب العالمية الأولى، التي بدأت في ١٨ يوليو ١٩١٨ وانتهت بانتصار الحلفاء على الألمان وانتهاء الحرب لم أعد أميل إلى اعتماد رأيه، إن لم أقل: سلامة عقله! فضلًا عن ذلك فلدي من الأسباب ما يدعوني إلى الاعتقاد بأن تعيينه لن يقابل بالرضا في الجيش المصري، أو من جانب البعثة العسكرية البريطانية».

## (١٠)

وينقل الدكتور عبد العظيم رمضان عن الوزير المفوَّض البريطاني بعض ما خفف من صورة تطرف صالح حرب وعزيز المصري، وأثر وجودهما في وزارة علي ماهر الثانية.

وهو يشير إلى أنه تحدث مع علي ماهر نفسه في هذه الجزئية:

«ولعل الجمع في وزارة الدفاع الوطني بين هارب سابق من الجيش وشخص يعد في اعتباري ألماني النزعة، لا يبدو من الأمور المثالية! على أني على أثر محادثة جرت بيني وبين الأدميرال سير ج. ويلز، مدير المواني والمنائر الذي كان على صلة عمل وثيقة بصالح حرب باشا، وقد أبدى فيه رأيا طيبا رأيت من الأوفق عدم إثارة هذه المسألة، خصوصا أن من المعروف أن الملك فاروق وعلي ماهر باشا مقتنعان اقتناعًا كبيرًا بمعرفة كل من صالح حرب وعزيز المصري للصحراء الغربية».

«وقد أكد لي رئيس الوزراء في أول لقاء لي به بعد تسلم مهام منصبه، حين أبديت له تخوفي من ناحية عزيز المصري باشا ما طمأنني؛ فقد أكد لي أنه إذا اتضح مع الممارسة أن عزيز المصري ليس صالحًا للمنصب الذي يشغله، فإنه سوف ينحيه عن منصبه».

«وأستطيع أن أقرر من واقع ما جمعته من معلومات كافية عن الوزارة أن أية قرارات في السياسة العسكرية لن تتخذ قبل أخذ نصيحة وزير الأوقاف عبد الرحمن عزام بك، الذي استدعي من أنقرة لتولي منصبه الجديد، فمعرفته بليبيا التي حارب فيها ضد الإيطاليين لسنوات عديدة لا يباريه فيها أحد، وهو صديق شخصي لي منذ فترة طويلة، وأثق فيه ثقة تامة».

«ويمكنني الاطمئنان إلى أن علي ماهر باشا مقتنع بضرور العمل مع السفارة والتعاون معها تعاونا قلبيا، خصوصًا في مسألة الدفاع، وأنه مصمم على ذلك، وقد عبر لي رئيس الوزراء بنفسه عن هذه المشاعر في وقت مبكر، ويمكنني الحكم من واقع محادثاتي اليومية معه بأنه يبدو مخلصًا، وقد تم التفاهم بيننا في كثير من مطالبنا الدفاعية بصورة مرضية في ساعات قليلة».

## (١١)

ومن الجدير بالإشارة ما تورده الوثائق البريطانية أن الملك فاروق في هذه الفترة كان قد صرح للبريطانيين بكل وضوح عن رغبته في التخلص من مظاهر الحكم الديمقراطي في مصر، وأنه كان لا يجد حرجًا في السخرية من بعض جوانب النظام الديمقراطي في بلده:

«... وقد تأكد لي بحق أن علي ماهر باشا يعتزم بمساعدة الملك الدخول في منافسة مع الوفد والقضاء على سيطرته على الجماهير تماما إذا أمكن، عن طريق ما سوف يحققه من إنجازات، وعند اختفاء الوفد فعليًا عن المسرح السياسي سوف يزاح عنصر من عناصر الانقسام!».

«وقد قال لي الملك، بينما كان يبدي بعض الإعجاب بالدكتاتوريات الأوروبية: إنه لا يمكن الادعاء بأن النظم الديمقراطية تحظى بكل الفضائل، وإنما لكل من النظامين محاسنه، ولكن في الأوقات العصيبة، كما هو الحال في الوقت الحاضر، فمن الأوفق لمصر على وجه التأكيد أن تتخلى عن بعض جوانب النظام الديمقراطي التي ثبت عدم جدواها أو عدم إمكان تطبيقها، وأن تستبدل بها جوانب أخرى أكثر واقعية بحيث تؤدي إلى دفع البلاد إلى الأمام! وقال: إن البرلمان ويقصد به بدون شك مجلس الشيوخ حيث توجد أغلبية وفدية قد أصبح لا يزيد على جمعية للمناظرات بها ميل واضح إلى إثارة العقبات، وبها عدد من الموظفين الدائمين الذين لا يعملون شيئًا إلا تقاضي مرتباتهم، وإن علي ماهر باشا قد صمم

على أن يذيقهم جرعة من شرابه، على أن الملك طلب مني ألا أصدق الإشاعات التي تقول بأن هناك دكتاتورية تقوم في مصر، فسوف يكون أمام البرلمان الفرص الكثيرة للمناقشة عندما يستأنف دور انعقاده،ولكن على أعضائه أن يتذكروا أن الوقت المتاح لهم لم يعد بلا حدود!».

## (١٢)

ويشير الدكتور عبد العظيم رمضان إلى أن هذا التحالف سرعان ما تبخر على يد السفير مايلز لامبسون الذي واجه علي ماهر بضرورة إعلان الحرب:

«على كل حال فإن هذا التحالف غير المقدس بين السفارة البريطانية من جانب، وكل من الملك فاروق وعلي ماهر باشا من جانب آخر، سرعان ما أثبت أنه تحالف هش عندما تعرض للاختبار عندما عاد السفير مايلز لامبسون إلى القاهرة من إجازته في بلده في أواخر أغسطس، ونفذ هتلر في أول سبتمبر ١٩٣٩ وعيده بغزو بولندا والاستيلاء على ممر دانزج».

«فقد قابل لامبسون علي ماهر في اليوم نفسه وطلب منه إعلان الحرب على ألمانيا في حالة إعلان بريطانيا الحرب عليها، وقد أجاب علي ماهر باشا بأن إعلان الحرب يستدعي دعوة البرلمان، أما إعلان حالة الحرب فلا يستدعيه».

«وقال: إن الحكومة سوف تسير تدريجيًا حسب الظروف والضرورات حتى تصل إلى حالة الحرب، وأثار مسألة تَرْك الألمان في مصر يسافرون بدلًا من اعتقالهم، وطلب منه أن يعرفه برأي القادة العسكريين».

«ولما أبلغه السفير بأن الحكومة البريطانية يهمها أن تعلن مصر رسميًا حالة الحرب ضد ألمانيا، أرسل إليه يوم ٢ سبتمبر ١٩٣٩ كتابًا سريًا يتضمن استعداد الحكومة المصرية لإعلان حالة الحرب بمجرد دخول بريطانيا الحرب ضد ألمانيا، وكانت عبارة الكتاب كما جاءت في كتاب سري آخر أرسل للسفارة في ٩ سبتمبر ١٩٣٩ على النحو الآتي:

«عندما أبلغتموني أنه مما يرضي الحكومة البريطانية بصفة خاصة أن تعلن مصر أنها في حالة حرب مع ألمانيا، فإن الحكومة المصرية ردت في خطاب بتاريخ ٢ سبتمبر يفيد أنها

على استعداد لإعلان حالة الحرب مع ألمانيا في الوقت الذي تدخل فيه بريطانيا الحرب ضد ألمانيا».

## (١٣)

ويضيء الدكتور عبد العظيم رمضان موقف البريطانيين من دخول الحرب من خلال قراءته لزاوية أخرى من زوايا الحديث عن موقف مصر من حليفتها، وهو يعقب على ما يرويه بحقيقة تفسيره لموقف علي ماهر وفي هذا يقول الدكتور رمضان الذي اشترك مع أكثر من زميل من زملائه في وضع مؤلف عن الحرب العالميةالثانية:

«في ذلك الحين كان دخول مصر الحرب إلى جانب بريطانيا قائمًا في ذهن العسكريين البريطانيين عند نشوب الحرب، فقد كتب اللورد ولسن في مذكراته المعروفة باسم «ثمانية أعوام فيما وراء الحرب» يقول بالحرف الواحد: «لقد كان من المتوقع في حالة قيام الحرب، أن تشترك مصر فيها إلى جانب بريطانيا كحليفة، تعلن الحرب على المحور»، كما كتب أيضًا يقول: «إنه كان من المتوقع، طبقًا لمعاهدة ١٩٣٦، أن يشترك الجيش المصري في الحرب كحليف تحت القيادة البريطانية».

«على كل حال ففيما يبدو أن علي ماهر لم يكن متحققًا من إعلان بريطانيا الحرب على ألمانيا بسبب غزوها لبولندا، ففي مذكرة خاصة أرسلها علي ماهر باشا إلى القصر يوم الغزو، ورد بها الآتي:

«حادثني من برلين بالتليفون سعادة مراد سيد أحمد باشا في الساعة الواحدة بعد الظهر، وأخبرني أن هتلر خطب وقال: إنه أعلن الحرب على بولونيا (بولندا) للحصول على مدينة دانتزج والممر، وقال: إن الحرب بدأت الساعة الخامسة صباحًا، ثم ذكر أنه لا يشكو شيئًا من إنجلترا أو من فرنسا، ولذلك لا يعلن عليهما حربًا، وسيبقى السفيران لتلقي تعليمات حكومتيهما».

«وقد أعلن هتلر أنه في حالة وفاته فقد أوصى بأن يخلفه جورنج، ثم هيس يخلف جورنج، وبعد هيس يترك الأمر للرايشتاغ والأمة».

«وقد قلت لمراد باشا أن ينتظر تعليمات الحكومة المصرية، فلا يغادر مكانه إلا بأمر».

## (١٤)

ويرى الدكتور عبد العظيم رمضان أن تطور الأمور فيما يتعلق بتجنيب مصر ويلات الحرب قد سار في اتجاهات مختلفة عما كان علي ماهر نفسه يتوقعه:

«... طلب السفير البريطاني مايلز لامبسون من علي ماهر باشا إعلان حالة الحرب مع ألمانيا، في مقابلته معه يوم أول سبتمبر ١٩٣٩ أي بعد نشوب القتال بين ألمانيا وبولندا ولم تكن بريطانيا قد أعلنت بعد الحرب على ألمانيا، وعندما أبلغه علي ماهر باشا أن الحكومة تسير تدريجيًا حسب الظروف والضرورات حتى تصل إلى حالة الحرب، أجابه السفير بأن الحكومة البريطانية يهمها أن تعلن مصر رسميًا حالة الحرب! وعندئذ أبلغه علي ماهر استعداد الحكومة المصرية لإصدار هذا الإعلان بمجرد دخول بريطانيا العظمى الحرب ضد ألمانيا».

.............................

وقد بدأ علي ماهر عددًا من الإجراءات المنفذة للالتزامات الواقعة على مصر، والتي فرضتها المعاهدة بالمعنى الوارد في المادة السابعة من المعاهدة الخاصة بقيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها، وذلك بناء على إخطار رسمي من السلطات البريطانية في يوم ٢٤ أغسطس ١٩٣٩.

ففي يوم ٢٥ أغسطس أصدر علي ماهر باشا المرسومين رقمي ٩٥ و ٩٦ لسنة ١٩٣٩، وأولهما خاص بالتدابير الاستثنائية التي تتخذ لتأمين سلامة البلاد، وثانيهما خاص بإحصاء المؤن اللازمة لرجال الجيش والسكان المدنيين.

وفي ٢٧ أغسطس أصدر المرسوم رقم ٩٧ لسنة ١٩٣٩ بحماية الأسرار العسكرية.

وفي يوم ٢٩ أغسطس أصدر المرسوم رقم ٩٩ لسنة ١٩٣٩ بإنشاء نظام لتفتيش السفن بميناء الإسكندرية لحماية الميناء.

وفي يوم ٣١ أغسطس أصدر مرسومًا بقانون بإنشاء «القوات المرابطة» من المجندين الذين يزيدون على حاجة الجيش العامل ولم تنقض مدة التزامهم بالخدمة العسكرية، وجعل مهمة هذه القوات في زمن الحرب القيام بحراسة المرافق العامة، وأداء الخدمات

العسكرية المختلفة وراء ميدان القتال، وفي الوقت نفسه دعا فريقًا من الضباط الاحتياطيين إلى الانضمام لفرق الجيش العامل!

## (١٥)

ويصل الدكتور عبد العظيم رمضان إلى القول بحدوث توافق بين علي ماهر والسفارة البريطانية [يسميه الدكتور رمضان تحالفًا] كان له تأثيره في الموافقة على إعلان حالة الحرب:

«... لم تكد إنجلترا تعلن الحرب هي وفرنسا على ألمانيا يوم ٣ سبتمبر سنة ١٩٣٩، حتى اجتمع مجلس الوزراء في بولكلي بالإسكندرية لمناقشة هذه المسألة،وكانت جلسة طويلة استمرت إلى ساعة متأخرة من الليل».

«ويفهم من المصادر الرسمية أن التحالف بين علي ماهر باشا والسفارة البريطانية كان له تأثيره في موقف الوزارة من إعلان حالة الحرب، فقد انعقد اجتماع الوزراء على إعلان حالة الحرب ضد ألمانيا، ما عدا عضوًا واحدًا هو مصطفى الشوربجي بك الذي ينتمي للحزب الوطني، الذي كان من رأيه أن ما اتخذته الوزارة من إجراءات حتى ذلك الحين هو فوق الكفاية، وأن المعاهدة لا تلزمنا بشيء أكثر من ذلك، وليس لمصر شأن في الخلاف القائم الآن، وأنه بصفته من أعضاء الحزب الوطني لا يوافق حتى يعرف ما تستفيده مصر من وراء ذلك».

«أما بقية الوزراء فقد وافقوا على إعلان الحرب مع ألمانيا، وكانوا فريقين: فريق الوزراء المنتمين إلى الحزب السعدي، وفريق المستقلين من أنصار علي ماهر باشا، وكان فريق الوزراء السعديين يتكون من محمود فهمي النقراشي باشا، ومحمود غالب باشا، والدكتور حامد محمود،وسابا حبشي بك، وإبراهيم عبد الهادي، أما فريق المستقلين فكان يتكون من محمد علوبة باشا، وعبد الرحمن عزام بك، ومحمد صالح حرب باشا، وعلي رأسهم علي ماهر باشا».

«وبالنسبة لفريق الوزراء السعديين فإنهم كانوا مع إعلان حالة الحرب على ألمانيا بدون تحفظ، وكان هذا الحزب قد أعرب عن رأيه في أثناء أزمة سبتمبر ١٩٣٨ إلى جانب دخول الحرب، وقد حذر بعض شباب السعديين الذين كانوا يتلقون تعليمهم في فرنسا من أن تقف

مصر موقفًا سلبيًا في الحرب كما حدث في سنة ١٩١٤، بل ينبغي في حالة اشتراك مصر في الحرب كحليفة لإنجلترا أن يكون اشتراكها فيها كدولة محاربة، وفي هذه الحالة يجب على الحكومة أن تعلن التعبئة العامة! وكان اعتقاد السعديين أن الحرب لو قامت فسيكون النصر للمعسكر الديمقراطي؛ لأن هذا المعسكر أقدر على مواصلة الحرب من المعسكر الدكتاتوري، فأين هذه القوة التي تضارع فرنسا وإنجلترا وروسيا والولايات المتحدة ومعهم الصين في اتساع آفاقها، ووفرة مواردها ومعهم أمم كثيرة متوسطة أو صغيرة في العدد والعدة!».

(١٦)

ويلقي الدكتور عبد العظيم رمضان من خلال قراءاته للوثائق البريطانية والمصادر المصرية الضوء على بعض آراء الوزراء المستقلين الذين كانوا من اختيار علي ماهر نفسه، وهي آراء تعبر عن وعي سياسي، وعن قدرة على فهم الظروف والمتغيرات الدولية:

«أما فريق الوزراء المستقلين أنصار علي ماهر باشا فقد عرف عن الأربعة اشتغالهم بالقضايا العربية والإسلامية، خصوصًا مسألة فلسطين، وبالتالي فقد كانوا من العناصر الساخطة على إنجلترا لموقفها المتحيز لليهود،وكان المتوقع أن يكون موقفهم ضد فكرة إعلان حالة الحرب مع ألمانيا، ولكن هذا الموقف تأثر بالتحالف بين علي ماهر باشا والسفارة البريطانية، فكانوا مع إعلان حالة الحرب، وإن رأى عبد الرحمن عزام بك وزير الأوقاف ورئيس القوات المرابطة الانتظار حتى يعود كل المصريين من الخارج، وكذلك البواخر المصرية؛ لأن في رفعها العلم المصري حماية لها من كل سوء ما دامت مصر ليست في حالة حرب مع أية دولة أخرى، أي أن عبد الرحمن عزام بك كان يرى إعلان حالة الحرب بعد عودة المصريين والبواخر المصرية».

«على أن محمد صالح حرب باشا وزير الدفاع الوطني كان مع إعلان حالة الحرب، وكذلك محمد علي علوبة باشا وزير الدولة للشئون البرلمانية، وكانت حجة محمد صالح حرب باشا، بوصفه وزير الدفاع، أن الحكومة المصرية تلقى صعوبات كثيرة في تفتيش السفن المحايدة بسبب عدم إعلانها حالة الحرب، وضرب مثلًا لذلك بباخرة رومانية لم

تقف للتفتيش إلا بعد أن صوبت النار نحوها، وقال: إن هذه الحالة سببها الموقف الحالي وعدم إعلان حالة الحرب مع ألمانيا».

«أما محمد علي علوبة باشا فقد ذكر أنه ما دامت قد قطعت العلاقات مع ألمانيا، وتكدر صفو هذه العلاقات، فليس هناك داعٍ للانتظار، ويجب إعلان حالة الحرب؛ لأن مصر أصبح مصيرها معلقا بمصير إنجلترا، وما دامت إنجلترا مسئولا عن الدفاع عن مصر، فيجب على مصر أن تسير جنبًا إلى جنب معها، أما البواخر المصرية فإنجلترا تحميها بأسطولها كما تحمي بواخرها سواء بسواء».

«وقد كتب مايلز لامبسون السفير البريطاني إلى حكومته يوم ٤ سبتمبر يقول: إنه كان يوجد في البداية أربعة وزراء مترددين، لعدم اقتناعهم بأن مصر في وضع يسمح لها بمواجهة الهجمات الإيطالية، نظرًا لقلة عدد القوات البريطانية التي كانت موجودة في ذلك الحين».

«وقد ذكر علي ماهر باشا للسير مايلز لامبسون أنه وإن كان شخصيًا مستعدًا لإعلان حالة الحرب، فإنه يريد أن يصدر القرار بالإجماع؛ لأن هذه أول حالة من نوعها تواجهها مصر وهي دولة مستقلة، ولذلك فقد أصر على ضرورة إزالة مخاوف زملائه المترددين، وقد وافق على أن يطلب إلى عزام بك مناقشة اعتراضاته مع المستر بيتمان في السفارة البريطانية، وعلى أن يقابل وزير الحربية محمد صالح حرب باشا القائد العام للقوات البريطانية لبحث مسألة عدد القوات والموقف الاستراتيجي»

«على هذا النحو كان هذا هو موقف وزارة علي ماهر باشا من الحرب حتى صبيحة يوم ٤ سبتمبر ١٩٣٩، وقد كلف علي ماهر باشا الأستاذ محمد كامل سليم السكرتير العام للمجلس بالتوجه إلى السفارة البريطانية لتبليغ السفير خلاصة رأى المجلس، وبدا أن الأمور قد استقرت على هذا القرار لولا أن تدخل القصر ليقلب الموقف رأسًا على عقب!».

## (١٧)

ويفسر الدكتور عبد العظيم رمضان الأحداث الحاسمة التي جرت في بداية سبتمبر ١٩٣٩ تفسيرًا ذكيًا فيقول:

«في ذلك الحين كان الملك فاروق قد أخذ يمارس من وراء ظهر السفارة البريطانية في مصر جهودًا في لندن لإقناع الحكومة البريطانية بالعدول عن فكرة إعلان مصر حالة الحرب

على ألمانيا، وذلك من خلال السفير المصري في لندن حسن نشأت باشا، الذي يتبعه بشكل مباشر، حيث كان الجهاز الدبلوماسي المصري في الخارج يتبع الملك من الناحية الفعلية، ولا يخضع للحكومة المصرية إلا اسميًا».

«وقد قام السفير حسن نشأت باشا بالمهمة خير قيام، فقد قابل المستر بتلر الوكيل الدائم بوزارة الخارجية البريطانية، وأوضح له المزايا التي تترتب على وقوف مصر على الحياد، إذ إن ذلك من شأنه أن يسهل شراء بريطانيا السلاح والعتاد ومواد الحرب من الولايات المتحدة عن طريق مصر،وقد أبدى المستر بتلر ارتياحه للفكرة، ووعد بعرضها على اللورد هاليفاكس وزير الخارجية البريطانية».

«وبناء على ذلك أرسل حسن نشأت باشا إلى علي ماهر باشا برقية بتاريخ ٧ سبتمبر ١٩٣٩ بخصوص مقابلته مع المستر بتلر في وزارة الخارجية في ٦ سبتمبر، جاء فيها: «وقد اقترحت عليه شراء العتاد العسكري من الولايات المتحدة بواسطة مصر، إذ يتيسر القيام بها العمل لكونها دولة غير محاربة، وقد سُرَّ مستر بتلر باقتراحي، وسوف يعرضه على لورد هاليفاكس».

«وفي الوقت الذي أرسل فيه السفير المصري هذه البرقية إلى ماهر باشا، كان فاروق يبعث إليه برسالة عاجلة في هذا المعنى، موضحًا أن برقية السفير المصري تؤثر على قرار الوزارة الذي اتخذ بشأن إعلان حالة الحرب في ألمانيا إذا وصل خطاب من السفير بضرورة إعلان قيام حالة الحرب».

«وبناء على ذلك عندما قابل السفير البريطاني علي ماهر باشا يوم ٨ سبتمبر ١٩٣٩ ليبلغه موافقة حكومته على توجيه الخطاب الذي اشترطته الوزارة لإعلان حالة الحرب على ألمانيا، كان موقف علي ماهر باشا قد تغير إلى النقيض!».

## (١٨)

ولا تفوتنا هنا الإشارة إلى أن حسن يوسف ـ مستندًا إلى هذا التعاقب للأحداث ـ يذهب في مذكراته، وإن كنا لا نوافقه تمامًا، إلى أن الملك فاروق كان هو صاحب الفضل في سياسة تجنيب مصر ويلات الحرب العالمية الثانية، وهو يحرص في مذكراته على أن ينزع هذا الفضل من علي ماهر ومن حكومته، وهو يروي قصة إعلان علي ماهر للأحكام العرفية

على نحو يبين فيه مدى تحمس علي ماهر لهذه الأحكام حتى إنه حصل من عبد الحميد بدوي باشا رئيس هيئة قضايا الحكومة على فتوى بأنه «لا حاجة لدعوة البرلمان وعرض المسألة عليه» وذلك على الرغم من أن البرلمان القائم في ذلك الوقت لم يكن وفديًا.

(١٩)

والواقع أن حسن يوسف باشا ظل يحرص على أن ينسب الفضل في تجنيب مصر ويلات الحرب العالمية الثانية إلى الملك فاروق، مقدمًا وجهة نظر مختلفة عن وجهات نظر كثيرة للمؤرخين المصريين ولكتاب المذكرات والذكريات أشارت في مجملها إلى أن الفضل في هذا كان لعلي ماهر أو لوزارته، كما أن بعض هؤلاء قد ذهبوا إلى نسبة الفضل إلى عبد الرحمن عزام بالذات، وإلى القول بأنه هو الذي تولى إقناع البريطانيين بأن بقاء مصر على الحياد يمثل فائدة لها وللحلفاء في مواجهة المحور.

في مقابل هؤلاء جميعًا فإن حسن يوسف يقدم في مذكراته بعض تفصيلات دقيقة يرجع بها هذا الفضل مباشرة إلى لقاء عقد بين حسن نشأت سفير مصر في لندن في ذلك الوقت، ومستر بتلر الوكيل الدائم للخارجية البريطانية وأن السفير المصري أبرق إلى مصر بنتيجة هذا اللقاء، مما مكن مصر من تجنب ويلات الحرب،ومن الجدير بالذكر أن حسن يوسف كان واعيًا لما استقر عن هذه الواقعة في أدبيات التاريخ المصري، ولهذا فإنه يشير إلى ما يخالفه من آراء بقوله:

«... عرفت كما عرف الجميع أن علي ماهر هو الذي رفع شعار تجنيب مصر ويلات الحرب،وظل هذا الانطباع قائمًا عندي إلى أن التحقت بالقصر في يونيو سنة ١٩٤٢ وكانت الحرب لا تزال مستمرة، فكنت أسمع الملك فاروق يتحدث كثيرًا عن أنه هو من جنب مصر ويلات الحرب، وجاءت أحاديثي مع رئيس الديوان (أحمد حسنين) ووكيله (عبد الوهاب طلعت) واطلاعاتي على الوثائق والبرقيات المحفوظة بالديوان، مؤيدة لهذا المعنى، ثم أتيحت لي بعد ذلك فرصة الاطلاع على الوثائق البريطانية، التي حصلت على صورة منها لمركز الوثائق والبحوث التاريخية بمؤسسة الأهرام، وبذلك تكاملت الصورة لدي.

## (٢٠)

وهذه هي التفصيلات التي يوردها حسن يوسف زاعمًا أنها بلورت في النهاية موقف الملك فاروق والحكومة القاضي بتجنيب مصر ويلات الحرب:

«... لم يكد يمضي أسبوع على تشكيل الوزارة الجديدة أي وزارة علي ماهر حتى بعث القائم بأعمال السفارة البريطانية بمذكرة إلى رئيس الحكومة يطلب فيها ممارسة الحق في تعزيز القوات البريطانية المتمركزة في مصر، وأن تضع مصر تحت تصرفهم جميع التسهيلات والمساعدات الواردة بالمادة ٧ من المعاهدة».

«وفي أول سبتمبر، وقبل أن تعلن إنجلترا نفسها قيام حالة الحرب بينها وبين ألمانيا، بادر علي ماهر إلى إعلان الأحكام العرفية، وإنشاء مصلحة للرقابة العامة ومراقبة النشر، وكانت الرقابة مشتركة بين مصر وبريطانيا، وقسمت البلاد إلى أربع مناطق عسكرية، وتحركت فرق الجيش المصري إلى مواقعها».

«وفي ٣ سبتمبر ١٩٣٩ قطعت مصر علاقتها الدبلوماسية مع ألمانيا، وتم القبض على الرعايا الألمان ووضعت أملاكهم تحت الحراسة، وأغلقت قناة السويس في وجه السفن المعادية».

«وبالرغم من كل تلك الإجراءات فإن السفير البريطاني طالب مصر بضرورة إعلان الحرب وقال: إن فكرة الموقف الوسط بين الحرب والحياد ليست إلا فكرة وهمية، وإن موقف الحياد يخلق صعوبات في مواجهة أعمال التخريب والجاسوسية، ثم أشار إلى أن مصر تقوم بدور رائد في العالم العربي، وعليها أن تكون قدوة للعراق وغيرها».

## (٢١)

ومن الحقّ أن حسن يوسف يجيد التعبير عن وجهة نظر علي ماهر باشا فيما يتعلق بالمفاوضات مع الحليف البريطاني حول موقف مصر من الحرب العالمية الثانية وإن كان حسن يوسف ينسب إلى علي ماهر بعض آراء وزرائه على نحو ما عرفناها فيما نقلناه من نصوص:

«وكانت وجهة نظر علي ماهر باشا التريث كسبًا للوقت ومسايرة للرأي العام، وإلى أن يعود الرعايا المصريون الذين كانوا في ألمانيا وقت قيام الحرب، وإلى أن يتم التجاء السفن التجارية المصرية التي كانت في عرض البحر إلى مراسٍ آمنة، وكذلك أشار رئيس الوزراء إلى ضرورة نقل لواء من قوات فلسطين إلى مصر، كما طالب بتزويد الجيش المصري بالمدافع الحديثة، وتسليح الجيش المرابط وعدده نحو عشرة آلاف بالبنادق».

«تكررت زيارة السفير البريطاني لرياسة مجلس الوزراء يومي ٦ و ٧ سبتمبر (١٩٣٩)، وأمام هذا الضغط المتواصل المتزايد وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بالإسكندرية مساء ٧ سبتمبر على إعلان حالة الحرب ضد ألمانيا، وإنما علق موافقته على خطاب يبعث به السفير البريطاني إلى ماهر باشا يقول فيه: «إن إجراءات إعلان الأحكام العرفية في مصر وقطع العلاقات مع ألمانيا لم تكن كافية لمواجهة التدابير اللازمة للمحافظة على أمن البلاد وسلامة القوات البريطانية، وأن المطلوب هو إعلان قيام حالة الحرب».

«وفي اليوم نفسه أوفد علي ماهر الأستاذ محمد كامل سليم سكرتير عام مجلس الوزراء لإبلاغ هذا القرار إلى السفير البريطاني، وليوضح له أن الخطاب المشار إليه يغني عن دعوة البرلمان إلى الانعقاد، إذ إنه في هذه الحالة يعتبر تنفيذًا للمعاهدة التي سبق أن أقرها البرلمان».

«عرض السفير البريطاني الأمر على حكومته التي وافقت على توجيه الخطاب المشار إليه، وسارع السفير إلى مقابلة علي ماهر، ولشدّ ما كانت مفاجأته بأن الموقف قد تغير، ذلك أن علي ماهر تلقى برقية من سفير مصر في لندن بتاريخ ٧ سبتمبر بأنه قابل مستر بتلر الوكيل الدائم بوزارة الخارجية وأوضح له المزايا التي تترتب على وقوف مصر على الحياد، إذ إن ذلك من شأنه أن يسهل ورود السلاح والعتاد من أمريكا إلى الحلفاء عن طريق مصر، وقال نشأت باشا: إن مستر بتلر أبدى ارتياحه لهذه الفكرة، ووعد بعرضها على لورد هاليفاكس وزير الخارجية».

## (٢٢)

ويؤثر حسن يوسف النقل عن مذكرات السفير البريطاني وبرقياته التي تبين بوضوح عن أن علي ماهر بدأ التراجع عما كان قد وافق عليه من دخول مصر الحرب:

«ولندع السفير البريطاني يسجل لقاءه هذا مع علي ماهر، إذ يقول في برقية رقمها ٥٦٢ بتاريخ ٨ سبتمبر ١٩٣٩:

«سلمت مذكرة إلى رئيس الوزراء في الساعة العاشرة من هذا المساء.. وقد وافق على أنها متفقة تماما مع العبارات التي اقترحها هو في الليلة الماضية. ولم يلبث أن سلمني صورة برقية تسلمها لتوه من سفير مصر في لندن بتاريخ ٧ سبتمبر بخصوص مقابلته مع مستر بتلر في وزارة الخارجية في ٦ سبتمبر مع توجيه الانتباه إلى الجملة الآتية (اقترحت عليه شراء العتاد العسكري من الولايات المتحدة بوساطة مصر، إذ يتيسر لها القيام بهذا العمل لكونها دولة غير محاربة) وقد سر مستر بتلر باقتراحي وسوف يعرضه على اللورد هاليفاكس».

«ويستطرد السفير فيقول: «وقد لاحظ رئيس الوزراء أن هذا قد غير الأمور، وأن من رأى زملائه أن هذا الوضع يؤثر أساسًا على القرار الذي اتخذوه بالأمس، وأن الملك فاروق قد بعث إليه برسالة عاجلة في نفس المعنى، وقد علقت على هذا بقولي: «إنني آمل ألا ينزلق جلالة الملك إلى عمل قد لا تحمد عقباه..».

«وفي اليوم التالي عندما قدم علي ماهر مذكرة من عبد الحميد بدوي باشا رئيس لجنة قضايا الحكومة مؤيدة لرأي الحكومة في التريث وضرورة عرض الأمر على البرلمان، قال ماهر باشا للسفير: إن الملك فاروق حضر إعداد هذه المذكرة، وأضاف أن مذكرة بدوي تفرق بين الحرب الهجومية والحرب الدفاعية».

«قال السفير في برقية بتاريخ ٨ سبتمبر: أما فيما يختص بدولة رئيس الوزراء فقد قلت إنني في حيرة تامة كيف أفسر للحكومة البريطانية فشله في الوفاء بما عاهدني عليه كتابة وشفاهة؟ فتعليماتكم الأخيرة نسخت بوضوح كل ما سبقها، وقد يكون سفير مصر أساء فهم الحديث مع مستر بتلر، وعلى أي حال فقد تمت المقابلة بينهما منذ يومين وأصبحت غير ذات موضوع».

«ثم قال السفير: هل كان علي ماهر يريد حقًا أن أبلغكم أنه قد خذلنا مرة أخرى، بعد أن كان قد قدم لنا صيغة الخطاب الذي طلب أن نوجهه إليه؟ فليضع نفسه في مكان فخامتكم ويتصور الأثر الذي لا بد أن يحدثه تقريري هذا لديكم».

«ولم أحاول أن أخفي شعوري، وحذرته مرة أخرى من أثر ذلك على الحكومة البريطانية، لقد أصبح الموقف لا يحتمل وقد يكون لأخبار الإذاعة الفرنسية هذا المساء عن دخول القوات الألمانية مدينة فارسوفيا بعض الأثر فيه، ولو أني لا أملك دليلًا عليه».

«وإذا ما تلقيت إيضاحًا يبدد سوء الفهم الذي وقع فيه سفير مصر في لندن فإنني سأعاود الكرَّة في شأن مطالبنا».

ثم يلخص حسن يوسف ما حدث بعد ذلك فيقول:

«لم تشأ الحكومة البريطانية أن ترد على مذكرة بدوي باشا، أو أن تدخل في مناقشة قانونية حول الحرب الهجومية والحرب الدفاعية، وقد أبرق اللورد هاليفاكس في ١٢ سبتمبر إلى سفيره في مصر ينصحه بذلك وبأن يوقف الضغط على الحكومة المصرية لأن إعلان قيام حالة الحرب يتطلب موافقة البرلمان، ولأن الفرصة التي أتاحها قرار مجلس الوزراء الصادر في ٧ سبتمبر قد ضاعت».

## (٢٣)

ويلخص الدكتور عبد العظيم رمضان المفارقة التي حدثت في ٨ سبتمبر حين كان السفير البريطاني يقدم خطابًا تطالب فيه بريطانيا بإعلان حالة الحرب، بينما كان علي ماهر يقدم للسفير خطاب الخارجية البريطانية المعبر عن اقتناعها بمزايا حياد مصر:

«... لم تكد إنجلترا وفرنسا تعلنان الحرب على ألمانيا يوم ٣ سبتمبر ١٩٢٩ حتى اجتمعت وزارة علي ماهر في اليوم نفسه وقررت بإجماع آراء وزرائها إعلان حالة الحرب ضد ألمانيا، ما عدا عضو الحزب الوطني مصطفى الشوربجي، ولكن عبد الوهاب طلعت باشا، الذي كان قائما بأعمال رئاسة الديوان الملكي، سارع إلى الملك فاروق في قصر المنتزه ليقنعه بأفضلية وقوف مصر على الحياد، وقد وافق فاروق على الفور وطلب إليه إبلاغ علي ماهر بذلك فعدل علي ماهر عن قرار الوزارة وأبلغ السفير البريطاني مايلز لامبسون بهذا العدول يوم ٤ سبتمبر،ولكن السفير أخذ يمارس ضغوطه على علي ماهر يومي ٦ و ٧ سبتمبر لكي تعلن الوزارة حالة الحرب، ولم تجد الوزارة مفرًا من الإذعان، لكنها علقت موافقتها على وصول خطاب إليها من الحكومة البريطانية يطلب إليها إعلان حالة الحرب على ألمانيا تحت ذريعة أن الإجراءات التي اتخذتها وزارة علي ماهر من إعلان الأحكام العرفية وقطع العلاقات مع ألمانيا غير كافية لمواجهة التدابير اللازمة للمحافظة على أمن وسلامة القوات

البريطانية، واعتبر علي ماهر باشا هذا الخطاب ضروريًا لأنه يغني عن دعوة البرلمان إلى الانعقاد، إذ يعتبر تنفيذًا للمعاهدة التي سبق أن أقرها البرلمان، على أنه في الوقت الذي كان فيه السفير البريطاني يستصدر من حكومته هذا الخطاب، كان الملك فاروق يمارس جهوده في لندن من خلال سفيره حسن نشأت باشا، الذي كان يتبعه بشكل مباشر، لإقناع الحكومة البريطانية بمزايا وقوف مصر على الحياد في تسهيل شراء بريطانيا السلاح وموارد الحرب من الولايات المتحدة عن طريق مصر، وعلى ذلك لم يكد السفير البريطاني يحصل من حكومته على خطاب مطالبة علي ماهر باشا بإعلان حالة الحرب ضد ألمانيا حتى كان فاروق يحصل على خطاب مضاد من سفيره يفيد باقتناع الوكيل الدائم لوزارة الخارجية البريطانية بفكرة الحياد وعزمه على عرضها على اللورد هاليفاكس، وهكذا لم يكد السفير البريطاني يقدم إلى علي ماهر باشا خطاب المطالبة بإعلان حالة الحرب حتى كان علي ماهر باشا يقدم له خطاب السفير المصري الذي يفيد باقتناع الخارجية البريطانية بمزايا الحياد! وفي اليوم التالي ٩ سبتمبر كان علي ماهر باشا يوجه للسفير البريطاني خطاب الاعتذار عن عدم إعلان حالة الحرب».

## (٢٤)

ومن الإنصاف لعلي ماهر ومستشاريه ومعاونيه أن ننقل ما يثني به الدكتور عبد العظيم رمضان على المهارة الفائقة التي عبر عنها خطاب الاعتذار عن عدم إعلان الحرب:

«... ونلاحظ على خطاب الاعتذار عن عدم إعلان حالة الحرب الذي قدمه علي ماهر باشا، أنه صيغ بمهارة فائقة، واستند إلى أسباب وجيهة، وكان أول هذه الأسباب أن التحالف المنصوص عليه في معاهدة ١٩٣٦ لا يسري مفعوله إلا في حالة الاعتداء المباشر ضد بريطانيا، ولم ينص على حالة الاعتداء غير المباشر الذي ذكر علي ماهر باشا أنه بذلت محاولة غير مجدية لتعريفه، الأمر الذي قد يثير صعوبات داخلية في مصر من الوجهة الدستورية.

«أما السبب الثاني أنه كان في تقدير الحكومة المصرية عندما اتخذت قرارها الأول باستعدادها لإعلان الحرب على ألمانيا بمجرد دخول بريطانيا الحرب، أن هذه الحرب هي حرب مزدوجة من ألمانيا وإيطاليا تنشأ عنها أعمال عدوانية،وعمليات حربية ضد القطر

المصري، لكن هذا التقدير لم يتحقق، إذ احتفظت إيطاليا بحيادها فأصبحت الحالة لها وجه آخر هنا يعقب الدكتور عبد العظيم رمضان بقوله إن هذه الحجة سوف تزول عندما تدخل إيطاليا الحرب، الأمر الذي سوف يترتب عليه موقف آخر وأزمة أخرى!».

«أما السبب الثالث أنه نظرا لأن فكرة تعرض مصر لأعمال عدوانية وعمليات حربية كانت وراء قرار الحكومة الأول بإعلان حالة الحرب على ألمانيا، فقد كان ذلك ما دعاها إلى طلب وحدات عراقية للمشاركة في الدفاع عن القطر المصري، كما دعاها إلى الإلحاح في تعزيز القوات البريطانية، وأن يورد للجيش المصري الأسلحة والذخائر التي كانت في أشد الحاجة إليها. أما السبب الرابع في عدول الحكومة المصرية عن إعلان حال الحرب على ألمانيا، كما ذكر علي ماهر باشا، فهو أنه على الرغم مما اتخذته الوزارة من تدابير ضد ألمانيا وضد رعاياها، فإن هذه التدابير لم تدفع الحكومة الألمانية إلى الحرب على مصر، ومن ثَمّ يكون من غير الملائم، من قبل إعلان ألمانيا الحرب على مصر، أن تعلن مصر حالة الحرب عليها، وعلى ذلك، كما قال علي ماهر باشا، إذا تطلبت الحالة اتخاذ تدابير جديدة من شأنها أن تكون داعية لإعلان حالة الحرب على ألمانيا، فإني لن أتردد في القيام بالإجراءات التي تقتضيها القواعد الدستورية في هذه الحالة».

## (٢٥)

وبدهاء شديد يلفت الدكتور عبد العظيم رمضان النظر إلى عنصر المفارقة في مسارعة علي ماهر إلى إعلان الأحكام العرفية، في الوقت الذي كان يقاوم فيه بكل ما هو ممكن فكرة إعلان الحرب على ألمانيا، ويعتمد الدكتور عبد العظيم رمضان في تفسيره على طبيعة وزارات القصر التي هي بطبيعتها بحاجة إلى مثل هذه الأحكام:

«في الوقت الذي كانت فيه فكرة إعلان حالة الحرب على ألمانيا تتخذ شكل شد وجذب بين الحكومة المصرية برياسة علي ماهر باشا، والحكومة البريطانية، بعد تدخل القصر الملكي ضد فكرة إعلان حالة الحرب على ألمانيا، كان هناك شد وجذب آخر في البرلمان المصري حول فكرة إعلان الأحكام العرفية».

ونحن نعرف ونكرر أن علي ماهر باشا كان قد سارع إلى فرض الأحكام العرفية، وعين نفسه حاكمًا عسكريًا، وذلك من قبل أن تعلن بريطانيا الحرب على ألمانيا! وقد كان هذا

الإعلان بمثابة استجابة فورية لطلب السير مايلز لامبسون الذي كان قد عاد إلى مصر من زيارته لوطنه بسبب تدهور الحالة الدولية.

## (٢٦)

ومع هذا فقد اضطر علي ماهر إلى دعوة البرلمان للحصول على موافقته على قراره، ونحن نعرف الصعوبات التي واجهته في الحصول على موافقته على فرض الأحكام العرفية، والتبريرات التي حاول أن يتغلب بها على هذه الصعوبات،كما نعرف كيف فشلت محاولته في القفز على ما نص عليه الدستور، واضطراره إلى «عرض» الموضوع بعد أن كان قد أراد أن يختزل الأمر إلى «إبلاغ» البرلمان فحسب ذلك أن المادة ٤٥ من الدستور كانت تنص على وجوب عرض إعلان الأحكام العرفية على البرلمان فورا ليقرر استمرار الأحكام العرفية أو إلغاءها، وأنه إذا وقع ذلك الإعلان في غير دور الانعقاد، وجب دعوة البرلمان للاجتماع على وجه السرعة لاتخاذ القرار».

ولما كان البرلمان عند نشوب الحرب في غير دور الانعقاد، فقد كان من الواجب على وزارة علي ماهر باشا دعوته على وجه السرعة، على أن علي ماهر باشا تباطأ في دعوة البرلمان، فلم يجتمع البرلمان لمناقشة المرسوم إلا بعد شهر كامل، أي في يوم ٢ أكتوبر ١٩٣٩.

وفي الوقت نفسه أراد علي ماهر باشا أن يسلب البرلمان حقه في إقرار استمرار الأحكام العرفية أو إلغائها فتعمد أن ينص في مرسوم دعوة البرلمان للانعقاد غير العادي على أن الغرض هو «إبلاغ» البرلمان بإعلان الأحكام العرفية وليس «عرض» مرسوم الأحكام العرفية عليه كما فعل مع المراسيم الأخرى التي صدرت بعد فض الدورة العادية!

وفي محاولة من الحكومة لعدم مواجهة الأغلبية الوفدية في البرلمان صرح عبد الحميد بدوي باشا رئيس لجنة قضايا الحكومة بأن مرسوم الأحكام العرفية إنما صدر تنفيذًا لقانون المعاهدة، ولم يصدر تنفيذًا لقانون نظام الأحكام العرفية رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الذي صدر تنفيذا للمادة ٤٥ من الدستور.

وقال إن قانون نظام الأحكام العرفية الذي صدر تنفيذا للمادة ٤٥ من الدستور، إنما يتعلق بحالة ذاتية لمصر تنشئها الحكومة بمحض إرادتها، ولكن المرسوم الذي أصدره علي ماهر باشا يتعلق بحالة ذاتية لدولة أخرى يراد قضاء حاجتها بهذا النظام، فهذه الأحكام

العرفية التي أعلنت إنما أعلنت تطبيقًا لقانون المعاهدة،وهي تقوم وتسقط بصفتها تنفيذها للمعاهدة، ولا تقوم لتعني قرارًا بالاستمرار أو الإلغاء من البرلمان!

ولما كانت الأغلبية في مجلس الشيوخ لحزب الوفد، فقد بدأ التحرك المعتاد وأعلن رئيس مجلس الشيوخ أنه تلقى اقتراحًا بتأليف لجنة للنظر في المرسوم الخاص بالأحكام العرفية، وتقديم تقرير عنه إلى المجلس، على أن تؤلف اللجنة من أربعة من الوفديين، وواحد من السعديين، وواحد من الدستوريين، وثلاثة من المستقلين، وأسندت رياسة اللجنة إلى عبد الفتاح يحيى باشا، وقد وافق المجلس على هذا الاقتراح.

وقدانتهت هذه اللجنة بالإجماع إلى أن الدستور صريح في ضرورة عرض إعلان الأحكام العرفية على البرلمان سواء أكان تنفيذًا للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣، أم لقانون المعاهدة، وذلك لإصدار رأي قاطع بالاستمرار أو الإلغاء.

وفي مواجهة هذا الإجماع لم يجد علي ماهر باشا بُدًا من الإذعان، فأعلن أن الموضوع المطروح هو «عرض» مرسوم الأحكام العرفية ليقرر المجلس استمراره أو عدم استمراره.

## (٢٧)

ويجدر بنا أن ننقل تلخيص الدكتور عبد العظيم رمضان للمناقشات التي دارت حول «حدود» الأحكام العرفية التي تفرض في مثل هذه الظروف:

«وعند ذلك أخذت اللجنة تتوافر على بحث الموضوع، فاستفسرت أولا من الحكومة عن الكيفية التي طلب بها إعلان الأحكام العرفية، وحدود الطلب، وقد أجاب عبد الحميد بدوي باشا بأن الطلب جاء من السفارة البريطانية بطريقة رسمية تطلب فيه من الحكومة المصرية بصفة المعونة المنصوص عليها في المادة السابعة من المعاهدة، إعلان الأحكام العرفية وتنفيذها مباشرة بصورة الرقابة على المطبوعات والصحف، وبصورة إيجاد نظام لتفتيش السفن»

«عندئذٍ رأى بعض أعضاء اللجنة أنه نظرًا لأن الأمن والنظام مستتبان في البلاد، فإن إعلان الأحكام العرفية يجب أن يقتصر على التدابير التي تقتضيها حماية المصالح العسكرية».

«على أن علي ماهر باشا رفض هذا الرأي، بحجة أن تنفيذ الأحكام العرفية يستدعي السرعة، ولا يمكن تجزئة الإجراءات العسكرية عن غيرها، حفظًا لسلامة الجيش، وسرعة تموينه، وما يتعلق بهذا من إجراءات كثيرة متنوعة!».

«وإزاء هذا الرفض من جانب علي ماهر باشا لقصر الأحكام العرفية على الإجراءات العسكرية، كان على اللجنة أن تقرر استمرار الأحكام العرفية بالصورة الشاملة التي يريدها علي ماهر باشا، أو عدم الموافقة على استمرارها، ولما كان الوفد هو صاحب الأغلبية في مجلس الشيوخ، كما ذكرنا، فقد وقفت الأغلبية من أعضاء اللجنة إلى جانب عدم الموافقة على استمرار الأحكام العرفية، بينما وقفت الأقلية إلى جانب استمرارها مع بعض التحفظات، وكان في وسع علي ماهر باشا الإذعان لما تقرره اللجنة ولا تثريب عليه من جانب الإنجليز لكنه آثر أن يخوض معركة حامية في المجلس لصالح استمرار الأحكام العرفية».

..............................

هكذا تتضح لنا الصورة الكاملة في جزئية ظلت أدبيات التاريخ تأخذها على علي ماهر، وهي أنه أعلن الأحكام العرفية على مصر عند قيام الحرب العالمية الثانية! وذلك على الرغم من أن بريطانيا نفسها لم تعلن الأحكام العرفية في بلادها! ولا في مستعمراتها!

وقد خاض علي ماهر باشا من أجل إعلان الأحكام العرفية معركة حامية في مجلس الشيوخ دفاعًا عن بقاء الأحكام العرفية حتى استطاع الحصول على أغلبية ٦٨ صوتًا ضد ٥٩ صوتًا، وهو ما يدلنا على حقيقة أن التصويت في البرلمان متعدد الاتجاهات كفيل بأن يصل إلى الصواب مهما حدث من تربيط وانحياز، وقد كانت حكومة علي ماهر باشا في ذلك الحين مكونة من السعديين وأنصار علي ماهر، ومع ذلك فقد عانت من أجل الحصول على هذه الأغلبية الضئيلة.

## (٢٨)

ونأتي إلى مقدمات المرحلة الثانية من مراحل الجدل حول إعلان مصر للحرب الحالة الحرب، وهي المرحلة التي بدأت بإعلان إيطاليا الحرب على بريطانيا وفرنسا، مما خلق وضعًا جديدًا أصبحت الحرب فيه على أبواب مصر:

والواقع أن علي ماهر باشا لم يكن يدرك أن تطورات الحرب سوف تحدث سريعًا على نحو ما وقع بالفعل، ففي يوم ١٠ يونيو أعلنت إيطاليا الحرب على بريطانيا وفرنسا، وبذلك أصبحت الحرب على أبواب مصر،وهكذا دخلت فكرة تجنيب مصر ويلات الحرب مرحلتها الثانية!.

وكان دخول إيطاليا الحرب قد أصبح حتمًا بعد أن حققت ألمانيا انتصارها الساحق على فرنسا وبريطانيا بهجومها الكبير في ١٠ مايو ١٩٤٠ الذي احتلت به هولندا، وشمالي فرنسا، واضطرت القوات الإنجليزية والفرنسية في ٢٨ مايو إلى القيام بعملية انسحاب دكرنك الشهيرة، كما سلمت بلجيكا، وسقطت النرويج والدنمارك في يد الألمان.

وفي ١٠ يونيو أعلنت إيطاليا الحرب على فرنسا بعد أن تحققت من نتيجة الحرب،وسرعان ما تطورت الأمور أكثر وأكثر ففي ١٤ يونيو سقطت باريس، وطلب الماريشال بيتان الهدنة في يوم ١٧ يونيو ١٩٤٠. وقد كانت هذه هي نقطة التحول الثانية في الحرب العالمية الثانية، التي ضغطت على يد مصر للدخول في الحرب، ذلك أن دخول إيطاليا الحرب إلى جانب ألمانيا كان يعني، بالنسبة لبريطانيا، فتح ثلاث جبهات جديدة في مصر، والسودان، والصومال، وتهديد مواصلاتها في البحر المتوسط، وبالتالي كان من الطبيعيِّ أن يتغير موقف بريطانيا من فكرة إعلان مصر الحرب على ألمانيا، بعد أن كانت قد قبلت فكرة عدم دخول الحرب، على أساس ابتعـاد مســرح الحرب عن مصر في أوروبا، لكن دخول إيطاليا الحرب قد نقل مسرح الحرب على حدود مصر مباشرة.

وقد كان من المنطقي إذًا أن تصبح فكرة تجنيب مصر ويلات الحرب مجرد فكرة خيالية غير قابلة للتنفيذ كما يقول الدكتور عبد العظيم رمضان «فمن ناحية بريطانيا فقد كان من الطبيعيّ أن تتخذ مصر قاعدة لعملياتها الحربية، وهو ما يعني أن تصبح مصر خطرا على إيطاليا، ومن ناحية إيطاليا فقد كان من الطبيعيّ أن يدفعها هذا العمل إلى مهاجمة القوات البريطانية في مصر، وهو ما يعني أن تصبح مصر بالضرورة مسرحًا للحرب أرادت أم لم ترد، وعندئذٍ كيف يمكن تجنيب مصر ويلات الحرب بينما هي نفسها مسرح الحرب».

«هنا أصبح واضحًا في ذلك الحين لبريطانيا أن وقوف مصر إلى جانبها في هذه المحنة التاريخية، التي لم تتعرض لها منذ أيام نابليون، يتطلب اقتناعًا بالنظام الليبرالي، وإدراكًا بما يتهدده من خطر على يد الفاشية الألمانية والإيطالية، واستعدادًا للقتال إلى جانب بريطانيا

لدحر الفاشية باعتبارها تمثل خطرًا على مصر أكبر من الخطر الذي تمثله القيود على الاستقلال الواردة في معاهدة ١٩٣٦».

## (٢٩)

ويحرص الدكتور عبد العظيم رمضان على التأكيد على فكرته القائلة بأن علي ماهر لم يكن مقتنعًا بالنظام الليبرالي، وأنه كان هو والملك فاروق تحت تأثير معاد للحلفاء ومُوالٍ للمحور، وأن البريطانيين كانوا متنبهين كل الانتباه إلى هذه التوجهات:

«ولم يكن هذا الاقتناع بالنظام الليبرالي متوافرًا في حكومة علي ماهر باشا التي تستمد قوتها من ثقة القصر وليس من ثقة الشعب، كما لم يكن متوافرًا في القصر الذي رأينا (...) كيف كان على صلة تاريخية بإيطاليا، وكيف كان يسوده النفوذ الإيطالي بفضل الحاشية الإيطالية التي تحيط بفاروق، وكيف كان يروج لفكرة الحياد على يد إسماعيل صدقي باشا في البرلمان، كما أجرى اتصالًا مباشرًا بوزير الخارجية الإيطالية شيانو من خلال وزير مصر المفوض في ألمانيا، والسفير البريطاني في ألمانيا يستفسر عما إذا كانت إيطاليا سوف تساند فاروق إذا ترتب على إعلان مصر حيادها تدخل مباشر من جانب بريطانيا».

«ولم يخف نشاط مراد سيد أحمد باشا عن عين بريطانيا، فقد سارع السفير البريطاني لامبسون إلى مقابلة علي ماهر باشا في ٥ يونيو ١٩٤٠، وسأله دون مواربة عما إذا كان يتبع معه سياسة ذات وجهين؟ وقد أنكر علي ماهر هذا الاتهام بحرارة، فأشار لامبسون إلى ما كتبته جريدة «البلاغ» الحكومية مما يبدو واضحًا منه أنها تقصد تهيئة الرأي العام المصري لفكرة عدم دخول الحرب! وطلب إلى علي ماهر باشا أن يتذكر ما سبق أن قاله الأخير له من أنه لا يتصور ألا تصل الحرب إلى مصر مع وجود الأسطول والجيش البريطاني فيها، فلمَ إذًا يضلل الرأي العام بالسماح، إن لم يكن بتشجيع الآراء المخالفة؟».

«وانتقل لامبسون إلى مسألة السياسة ذات الوجهين لعلي ماهر باشا، فسأله عما إذا كان يعرف ما يفعله وزيره المفوض في بريطانيا؟ وعندما أجابه علي ماهر باشا بالإيجاب سأله: إذًا فهل يعرف ما وصل إليه من تقارير موثوق بها بأن هذا الوزير في روما يعمل من أجل حياد مصر،ويظهر عدم ولائه للمعاهدة؟».

«في الوقت نفسه تقريبًا (٢ يونيو ١٩٤٠) كان لامبسون يفعل المثل مع الملك فاروق، فقد انتهز فرصة تقديم مارشال الجو الجديد إليه ليختلي به، ويثير معه الاستعدادات لمواجهة الهجوم الإيطالي، ثم يمضي مباشرة إلى هدفه، متددًا بماسمعه في ذلك الوقت عن مسألة الحياد المصري التي كانت تتردد في الدوائر المطلعة!».

«وقد تخلص فاروق من هذا الموقف بالحديث عن الأمر الذي أصدره بتحديد إقامة عم الملكة فريدة بسبب تصرفه الطائش، واستدل بهذا الأمر على أنه مستعد لاتخاذ أشد الخطوات فيما يختص بأعضاء الأسرة المالكة».

«على أن لامبسون فاجأه بالسؤال عما إذا كان في وسعه أيضًا أن يواصل هذا العمل الطيب، ويطبقه على إسماعيل صدقي باشا وابنته، باعتبارهما من أبرز عملاء الطليان؟».

«في ذلك الحين كان الترويج لفكرة امتناع مصر عن دخول الحرب قد أخذ يتزايد، ولم يتم ذلك سرًا، بل ظهر على صفحات الصحف، ومن هنا كان تحذير لامبسون لعلي ماهر باشا ومطالبته بمنع نشر تلك الفكرة الخطرة والمضللة، بل العمل على أن تظهر في الصحف المقالات التي تخدم فكرة إعلان الحرب».

..............................

هكذا كانت الأمور تسير في سبيلها الذي نعرفه جميعًا حيث أخرج البريطانيون علي ماهر من رياسة الوزارة، وأجهضوا حلمه في العودة إلى رياسة الديوان على نحو ما نصل إليه في نهاية هذا الباب.

## (٣٠)

وها نحن أتينا إلى نهاية عهد هذه الوزارة.

كان خروج علي ماهر من وزارته الثانية في ١٩٣٩ خروجًا مهينًا بكل ما يمكن أن تعنيه هذه الكلمة، فقد أرغمه الإنجليز على الاستقالة على الرغم من أن أجواء الحرب العالمية الثانية كانت تمضي في صالح أفكاره وخيالاته (!!)، ويبدو أن علي ماهر لم يكن واعيًا بالقدر الكافي بمنطق الأحداث ولا بتجارب التاريخ، وكان في هذا صورة مكبرة من صورة الملك فاروق وكثير من أمثالهما.

وقد ظل علي ماهر مقيمًا على رهاناته الخاسرة وهي الرهانات التي عرضته لأكثر من موقف صعب، ومع أن بعض المؤرخين يرى أنه كسب من موقفه هذا، فإني لا أراه قد كسب.

ولم يقف علي ماهر في إيمانه بهذه الرهانات عند حد خروجه من الوزارة، لكنه واصلها في عهد وزارتي حسن صبري وحسين سري ثم في عهد وزارة الوفد حتى انتهت رهاناته ولعبه من أجلها باعتقاله في سابقة لم تحدث لمن هم من طبقته، ولنتذكر في هذا الصدد أن علي ماهر كان حائزًا لرتبة صاحب المقام الرفيع.

ويجدر بنا أن نثبت هنا بعض عبارات الأستاذ محمد السوادي في تصوير موقف علي ماهر في ١٩٣٩.

يقول السوادي:

«... وإنما يهمني أن أقول إن كل أحلام علي ماهر قد تبددت.. وأرغم على الاستقالة.. فاستقال وفي يقينه أنه قيد اسمه في دفتر تشريفات الشعب.. وأن عليه أن يحتفظ بهذه البطولة عن طريق الشغب البرلماني تحت القبة تحميه الحصانة البرلمانية.. فإذا انتصر هتلر فالمستقبل واضح.. وإذا ضعف الإنجليز واحتاجوا إليه وثب إلى الحكم مرة أخرى.. وإن طال المدى فاحتراف الشغب البرلماني مهمة هينة.. ثم عليه أن يثير الجمعيات المتطرفة في الوطنية والجمعيات الإسلامية ضد بريطانيا».

يصور الأستاذ السوادي هذا الجو على هذا النحو، وسرعان ما يعقب فيقول:

«ولكنه لم يكن رجل ذلك الميدان».

## (٣١)

أما الدكتور محمد حسين هيكل فيصور الأمور تصويرًا تحف به البلاغة من كل جانب ويقول:

«انقضت ثمانية أشهر منذ بدأت الحرب في بولونيا إلى أن تراجع الجيش الفرنسي وحلفاؤه البريطانيون في شمال فرنسا، وفي هذه الأثناء كان الشعور في مصر يزداد إعجابًا بالألمان، وبتفوقهم المنقطع النظير، ويزداد تبعًا لذلك إعراضًا عن إنجلترا يأسا من فوزها،

وكانت وزارة علي ماهر باشا تبدي من الحرص على تنفيذ المعاهدة في أضيق حدودها ما يجنبها لوم إنجلترا، ويتحدث أعضاؤها مع ذلك حديث الواثق من انتصار الألمان السريع الساحق».

«وكانت الوزارة قد عينت الفريق عزيز المصري باشا رئيسًا لأركان حرب الجيش المصري، وعزيز باشا رجل تعلم الفنون العسكرية الألمانية، ولم يُخف في يوم من الأيام إعجابه بألمانيا، أما وموجة الإعجاب بانتصار الألمان المتواصل ترتفع في مصر،وعزيز باشا هو رئيس أركان الحرب للجيش المصري، والوزارة المصرية تأبى أن تعلن الحرب على ألمانيا، والإنجليز الرسميون وغير الرسميين في مصر يشعرون في أعماق نفوسهم بهول ما يصيب أبناء وطنهم في ميادين القتال، ويرون بأعينهم هذا الذي يقع في مصر ويسمعون أن عبد الرحمن عزام وزير الشئون الاجتماعية، وصالح حرب باشا وزير الحربية يتحدثان في كل مجلس عن انتصارات الألمان وهزائم الإنجليز، فلا عجب أن تمتلئ نفوس السفير البريطاني وأعوانه في السفارة، والمشيرين عليه من الإنجليز المقيمين في مصر، حفيظة على هذه الوزارة التي رفضت مجاراتهم في إعلان الحرب وأصرت على هذا الرفض، وأن يروا فيما تقدمه من المعونة لإنجلترا في حدود المعاهدة نوعًا من النزول على الحكم لا يرضاه من ضعضعت الهزيمة نفسه فلم يعد قادرًا على كبح غضبه أو إخفاء حفيظته».

## (٣٢)

وبعد صفحات يلخص الدكتور محمد حسين هيكل باشا الفصل الأخير من صراع علي ماهر مع السلطات البريطانية في رواية مهمة يدلنا فيها صاحبها على مدى ما كان علي ماهر قد اندفع إليه من تصعيد للموقف مع الإنجليز، وطعن على سلوك السفير البريطاني،وهو ما عقب عليه الدكتور هيكل نفسه باستنتاجه أن عودة علي ماهر إلى الحكم في أثناء الحرب قد أصبحت مستحيلة.

يقول الدكتور هيكل:

«... وإننا لكذلك إذ علمنا أن الحكومة البريطانية وجهت عن طريق سفارتها في مصر إلى الملك فاروق تبليغًا بأن حكومته لا تقف منها موقف الصديق، وأنها في ريب من نواياها،

ورأى الملك حين رفع إليه هذا التبليغ أن يستنير برأي أولي الرأي في البلاد، فوجهت إلى الأحزاب بأمره دعوة أن تبعث مندوبين عنها إلى اجتماع يعقد بقصر عابدين للتشاور في الموقف، واختار محمد محمود باشا مصطفى عبد الرزاق باشا لينوب عن حزب الأحرار الدستوريين في هذا الاجتماع،وهناك عرض علي ماهر على المجتمعين ما قامت به وزارته من معاونة إنجلترا في حدود المعاهدة، وما تلقته من خطابات الشكر على هذه المعاونة، لكن الحاضرين وفي مقدمتهم أحمد ماهر باشا رأوا الخير في أن تستقيل وزارة علي ماهر باشا بعد أن انعدمت الثقة بينها وبين الحكومة البريطانية، وبعد أن أصبح تعاونهما غير ممكن، وعلي إثر هذا القرار ألقى علي ماهر باشا في البرلمان تصريحًا طعن فيه طعنًا جارحًا على موقف إنجلترا من مصر، وعلى تصرف سفيرها الاستبدادي مع وزارة مصر، مما جعل عودته إلى الحكم والحرب قائمة أمرًا غير ممكن، وجعل منه خصمًا صريحًا لممثل إنجلترا في مصر، وخصمًا صريحًا لإنجلترا نتيجة لذلك».

«ورفع علي ماهر باشا استقالة وزارته إلى الملك فقبلها».

## (٣٣)

ها نحن قد رأينا تصوير الدكتور هيكل البليغ للأحداث في ذلك الوقت، أما سكرتير الملك الدكتور حسين حسني فيجيد هو الآخر تصوير سيناريو اللحظات التي سبقت إقالة علي ماهر من رئاسة الوزارة في ١٩٤٠ بناء على إلحاح بريطانيا، ومن العجيب أن الملك فاروق شأنه في ذلك شأن كل ديكتاتور أبى أن يتحمل مثل هذه المسئولية بنفسه واستدعى الزعماء، كما أشرنا في الفقرة السابقة، ليشاركوه في تحملها وهو ما يحدث في العادة مع كل ديكتاتور يرى المجد شخصيًا والكوارث جماعية.

ومن المذهل أن نرى الدكتور حسين حسني بعقليته المغلقة يحول التفكير في الأمر من قضية كبيرة إلى قضية سخيفة من ابتداعه ومن ابتداع الملك، وهي فكرة إلزام النحاس بوزارة قومية ورفض النحاس لهذه التمثيلية، وكأنما كان النحاس موظفًا عند الملك وسكرتير الملك:

«... وأيًا كان الباعث فقد رأى الملك ألا ينفرد ـ هكذا يقول سكرتير الملك ـ باتخاذ قرار في الموقف حيال بريطانيا، ودعا عددًا من الزعماء السياسيين من بينهم زعماء الأحزاب إلى الاجتماع في قصر عابدين لدراسة الموقف وإبداء الرأي، فانتهوا بعد أكثر من خمس

ساعات من تبادل الرأي إلى أن مصلحة البلاد تقضي باستقالة الوزارة لانعدام الثقة بينها وبين الإنجليز، وتركوا الأمر بين يدي الملك للتصرف، وكان مما بحثوه تشكيل وزارة قومية، إلا أن النحاس باشا رفض الفكرة، كعادته.وطلب قيام وزارة محايدة تتولى إجراء انتخابات جديدة، وفي اليوم التالي قدم علي ماهر باشا استقالته واجتمع الزعماء السياسيون مرة أخرى دون الوصول إلى قرار موحد بسبب نصح الأغلبية بتأليف وزارة قومية وإصرار النحاس باشا على وزارة حائزة لثقة النحاس باشا».

## (٣٤)

ونأتي إلى رؤية ثالثة لخروج علي ماهر أو إخراجه، وهي رؤية حسن يوسف الذي يقدم في مذكراته تفسيره الخاص لتنحي علي ماهر عن رئاسة الوزارة (١٩٤٠) وما واكب ذلك من اشتراط إبعاده عن رئاسة الديوان، ونحن نراه حريصًا على أن يرجع السبب في هذا إلى ما أشاعه تعبير علي ماهر المتكرر عن أمنياته المؤيدة للمحور في حربهم ضد بريطانيا والحلفاء:

«ومن الواضح أن تنحية علي ماهر لم تكن بسبب إحجامه عن إعلان الحرب، إذ إنّ الإنجليز قد انتهوا إلى الموافقة على اتخاذ مصر موقف الدولة غير المحاربة،ولم يشترطوا فيمن يخلف علي ماهر أن يعلن الحرب على إيطاليا، ويبدو أن السبب في إخراج علي ماهر هو انعدام الثقة بينه وبين السفير البريطاني، كما يبدو أن إصرار الإنجليز على عدم عودته إلى منصبه في رياسة الديوان، يرجع إلى أنه كان يظاهر الملك على الاستخفاف بقوات الحلفاء والإشادة بانتصارات الألمان، والاطمئنان إلى نوايا إيطاليا نحو مصر إذا ما كتب النصر لدولتي المحور».

«ومما شجع الإنجليز على تنحية علي ماهر، تحرج الموقف العسكري واستحسان الزعماء المصريين لتغيير الوزارة، ثم عودة الوفد إلى الظهور كقوة مؤثرة على مسرح السياسة الداخلية في مصر».

## (٣٥)

ومن الجدير بالذكر، بعد هذا كله،أن السبب المباشر في خروج علي ماهر من الحكم في ١٩٤٠ كان طريفًا وهينًا، على عادة التاريخ في الأسباب الهينة المباشرة التي تغطي أسبابًا

عميقة ومستحكمة إذ إنه رفض إذلال المفوضية الإيطالية وإحاطتها مع القنصليات الإيطالية بالكردون، وطرد الوزير الإيطالي المفوض ماتزوليني، نظرًا للصلة الخاصة التي كانت تربط العائلة المالكة في مصر بإيطاليا.

ومن الجدير بالذكر أن إبعاد علي ماهر لم يقف عند إخراجه من الوزارة، وإنما اقترن بالرغبة في إبعاده عن احتمال تولي رياسة الديوان الملكي، وهو ما مهد الفرصة لتصعيد أحمد حسنين لإغلاق الفرصة أمام علي ماهر.

وينبغي أن نشير هنا إلى أن حسن يوسف قد تناول هذه النقطة بتفصيل وإيضاح لا يجعلان الفضل في هذا التعيين لحسن صبري وحده، على نحو ما يذهب الدكتور حسن حسني في مذكراته:

«وانتهت الأزمة بتكليف حسن صبري باشا بتشكيل الوزارة الائتلافية الجديدة في ٢٨ يونيو عام ١٩٤٠، وقد كان من أول ما عني بالقيام به للاطمئنان على دوام حسن التفاهم بينه وبين القصر أنه ألح على الملك، ونجح في الحصول على موافقته على تعيين حسنين باشا رئيسًا للديوان».

ومن الجدير بالذكر ثالثًا أن الأمر الملكي الصادر بقبول استقالة علي ماهر قد احتوى على كلمات ثناء لم تصدر لرئيس وزراء سابق:

«أمر ملكي رقم ٢٢ لسنة ١٩٤٠».

«بقبول استقالة حضرة صاحب المقام الرفيع علي ماهر باشا»

«عزيزي علي ماهر باشا»

«لقد كان من أشد بواعث الأسف لدينا ما حدا بكم إلى رفع استقالتكم إلينا، ولا شك أن البلاد ستحفظ لكم بالذكر الحميد على مر الزمان، تلك الهمم العالية، والوطنية الصادقة التي سُسْتم بها أمورها، في حرص على طمأنينتها وسلامتها واستقلالها، فلكم منا خير الثناء، وجميل التقدير».

«وقد أصدرنا أمرنا هذا إلى مقامكم الرفيع، لتبلغوا شكرنا إلى حضرات الوزراء زملائكم الذين عاونوكم في مهمتكم، فأديتم بذلك للبلاد أجل الخدم».

«صدر بقصر عابدين في ٢١ من جمادى الأولى ١٣٥٩ هـ (٢٧ يونيو ١٩٤٠)».

«فاروق»

بعد هذا كله من المهم أن نشير إلى أن إخراج علي ماهر في ١٩٤٠ كان بمثابة تجربة أو بروفة مبكرة لما حدث في ٤ فبراير ١٩٤٢.

وعلى هذا النحو انتهت، على غير توقع من صاحبها، الحقبة الماهرية في بداية عهد فاروق، وابتعد الرجل على غير إرادته عن الموقع المتقدم جدا إلى ظل شبه كثيف على نحو ما سنرى في الفصول التالية.

# الباب الرابع

# علي ماهر والكهولة السياسية

# الفصل التاسع

## ١٢ عامًا يكافح الظل

### علي ماهر بين ١٩٤٠ و ١٩٥٢

(١)

تمثل الفترة ما بين خروج علي ماهر من رئاسة الوزارة في أغسطس ١٩٤٠،وعودته إلى هذه الرئاسة في يناير ١٩٥٢، أحرج وأصعب فترات حياته السياسية، ذلك أنه كان بحكم كثرة ممارساته السياسية في الفترة السابقة قد وصل إلى مواقف حرجة وربما لا رجعة فيها مع كثير من الأطراف اللاعبين على الساحة السياسية في ذلك الوقت.

**أولا**: فقد ثقة الوفد نتيجة تآمره المستمر عليه، وقد تصاعد تآمر علي ماهر على الوفد حتى وصل إلى إسهامه مرة بعد أخرى في إخراج الوفد من الحكم.. إلخ.

**ثانيًا**: فقد ثقة الأحرار الدستوريين بسبب موقفه من زعيمهم محمد محمود الذي أوصله إلى الخروج من الحكم ليحل هو محله، ثم بسبب تخلصه من مشاركتهم له في وزارته بطرق ملتوية، ثم في وقوفه ضد مرشحهم لرياسة النواب بهي الدين بركات وعمله من أجل نجاح المرشح المنافس وهو شقيقه أحمد ماهر باشا.. إلخ.

**ثالثًا**: فقد ثقة الإنجليز الذين باتوا يترصدون حركاته وسكناته بعدما وصل إلى علمهم ما يدل على علاقة قوية له بدول المحور، حتى بات وصفه عندهم أنه محوري الهوى مثل الملك فاروق.

**رابعًا:** لم يعد جذابًا للقصر الملكي الذي وجد بغيته في غيره، كما أن الملك نفسه كان يعاني مع الإنجليز من ترديد اتهامات يشترك فيها علي ماهر معه كمحورية الهوى، والتعاون مع أعداء الدولة الحليفة.. إلخ.

**خامسًا:** قد فقد وجوده داخل القصر الملكي بخروج رجاله من أمثال عبد الوهاب طلعت، وقبل هذا صعود نجم أحمد حسنين وتمكنه تماما من شئون القصر وقرارته.

(٢)

وربما كان من المهم هنا أن نستعرض نموذجًا أو أكثر لبعض خلفيات المرارة التي تركها علي ماهر في نفوس القوى السياسية المختلفة عند ما وصل إلى رياسة الديوان (للمرة الثانية) وتفرضها على رئاسة الوزارة (للمرة الثانية).

ونحن نتأمل فيما توحي به الأجواء التي شهدت تشكيل علي ماهر لوزارته الثانية التي جاءت لتحطم ما كان موجودًا من ائتلاف بين الأحرار الدستوريين والسعديين.ولتحطم علاقته هو نفسه بالأحرار الدستوريين

ونحن نقرأ في أكثر من مصدر ما يدلنا بوضوح على رغبة علي ماهر في استبعاد الدستوريين من وزارته، ومن ذلك ما أشرنا إليه من أن مذكرات الدكتور هيكل عن هذه الفترة التي سبقت تشكيل هذه الوزارة، تشير إلى ذلك صراحة،ومن الطريف أن الدكتور هيكل يمزج الخاص بالعام معبرًا عن أسفه لترك وزارة المعارف التي خلفه فيها القطب السعدي النقراشي باشا، وهو يقول:

«... عدنا إلى ديوان الوزارة ببولكلى، ننتظر تأليف الوزارة الجديدة والوزراء مقتنعون بأن التأليف يتم في اليوم نفسه، أو في الغد إذا أراد علي ماهر باشا أن يدخل بعض التعديل على الوزارة، لكن اليوم انقضى وتلاه غده، ولم يتحدث علي باشا إلى أحد فيما كلف به».

«واتصل بي حسين سري باشا بعد يومين يخبرني أن علي ماهر باشا لم يخاطبه، وأن عبد الحميد بدوي باشا تحدث إليه حديثا غير رسمي، وأنه لا يريد أن يبقى وزيرًا للأشغال، ولا يرى إلا أن يكون وزيرًا للمالية».

«وفي ذلك اليوم استدعي علي ماهر باشا أحمد خشبة باشا وفاتحه في أمر الوزارة، وذك

أنه يريد أن يختار وزراء فنيين، ويريد لذلك أن يكون مصطفى الشوربجي بك وزيرًا للعدل، ويعرض على خشبة باشا أن يكون وزيرًا للصحة، ودهش خشبة باشا لهذا العرض، فقد كان وزيرًا للعدل أكثر من مرة، ومنذ سنوات طويلة، كما كان وزير العدل في الوزارة المستقيلة وهو من رجال القانون فما معنى أن يكون وزيرًا للصحة إذا كان علي ماهر باشا يريد أن يعاونه وزراء فنيون؟! أليس معنى هذا أنه يعرض عليه هذا العرض ليرفضه، وأنه رغب عن معاونة خشبة باشا بالذات، أو رغب عن معاونة الأحرار الدستوريين جميعًا؟!»

«وكنا ـ معشر الأحرار الدستوريين ـ نجتمع أكثر من مرة في كل يوم، في فندق وندسور حينًا، وفي فندق سان استيفانو حينًا آخر، وفي مكاتب الوزراء ببولكلي أحيانًا، وكنا نتناول في أحاديثنا ما نقف عليه من اتصالات علي باشا ماهر ويعلق كل منا بما يعن له، وقلق بعض الشبان الذين كانت لهم صلات بمحمد باشا محمود فسافروا إليه في مرسى مطروح يعرضون عليه ما اتصل بهم، على الرغم من منع الأطباء له من أن يشغل ذهنه بأي أمر ذي بال حرصًا على صحته».

(٣)

ونمضي مع الدكتور هيكل إلى ما يرويه عن حرص علي ماهر على استبعاده من منصبه الوزاري في وزارة المعارف، وكيف توصل أقطاب الدستوريين إلى قرار رفض التعاون مع علي ماهر في وزارته بعد عرضه الفاتر باختيار وزيرين دستوريين:

«وقيل لي يومًا إن علي باشا لا يريد أن أكون معه وزيرًا للمعارف، وذلك لما كان بيني وبين الشيخ الأكبر أي الشيخ محمد مصطفى المراغي من خلاف على مسألة الأزهر ودار العلوم. ولم يبق إذًا من الوزراء الدستوريين الثلاثة في وزارة محمد باشا أي استبعاد خشبة وهيكل غير مصطفى باشا عبد الرازق وزير الأوقاف، ولم يكن مصطفى باشا قد اختلف مع أحد خلافًا يدعو لعدم اختياره، ومع ذلك لم يرد ذكره بين من يرشحهم علي باشا ماهر لوزارته».

«فكرنا في الموقف الذي يجب أن نقفه، ولما كان محمد باشا محمود قد أناب عنه الدكتور أحمد ماهر باشا رئيس الهيئة السعدية في مفاوضات تأليف الوزارة، فقد رأينا أن نتفاهم مع السعديين ليكون موقفنا وموقفهم من علي ماهر باشا واحدًا، وذهبنا بعد ظهر يوم

الثلاثاء إلى منزل النقراشي باشا برمل الإسكندرية واجتمعنا بالدكتور ماهر باشا والنقراشي باشا وآخرين من زعماء السعديين، فانتهينا إلى اتفاق أن يكون موقفنا وموقفهم واحدًا، فإما أن نشترك ويشتركوا في الوزارة، وإما أن نمتنع ويمتنعوا عن الاشتراك فيها».

«وفي الصباح من يوم الأربعاء علمنا أن إبراهيم الهلباوي بك قابل علي ماهر باشا وتحدث إليه في تأليف الوزارة، وألح عليه في ضرورة اشتراك الحزبين فيها، ثم إننا عرفنا بعد الظهر من ذلك اليوم أن علي باشا مستعد أن يشرك معه اثنين من الأحرار الدستوريين هما الهلباوي بك وعبد المجيد إبراهيم صالح بك، ولم يكن أيهما وزيرًا من قبل، عند ذلك اجتمعنا في المساء وتداولنا الرأي فقرَّ قرارنا على أن هذا التفكير من جانب رئيس الوزارة المقبلة ينطوي على تجريح صريح للوزراء الدستوريين في وزارة محمد محمود باشا، كما أن إشراك اثنين في الوزارة لا يعتبر تمثيلًا للحزب فيها، ولذلك قررنا عدم اشتراك الحزب في الوزارة، وأبلغ أحمد خشبة باشا هذا القرار تليفونيًا إلى الدكتور أحمد ماهر باشا».

«وفي مساء الغد ذهبت إلى مقهى ميامي بالإسكندرية، واتخذت مجلسًا إلى جانب نافذة مطلة على البحر، وإنني لهناك إذ جاء من أبلغني أن الوزارة تألفت وأن السعديين اشتركوا فيها بأربعة وزراء، وأن النقراشي باشا عُيِّن وزيرا للمعارف، وأنه طرب لذلك أشد الطرب، وأن علي ماهر باشا أنشأ وزارة جديدة للشئون الاجتماعية وأسندها إلى عبد الرحمن عزام بك».

## (٤)

ونتنقل إلى الحديث عن شعور الملك فاروق نفسه تجاه هذه الوزارة. وهذا هو رأي سكرتير الملك حسين حسني في أداء علي ماهر لدوره في رياسة الوزارة في هذه الفترة:

«... كان الملك الشاب يشعر ولا شك بالارتياح بعد تولي علي ماهر باشا رئاسة الحكومة (الحديث عن وزارة ١٩٣٩)، لاطمئنانه على الأقل لعدم نشوء أيّ سوء تفاهم مع الحكومة لطول المدة نسبيًا لعمل رئيس الحكومة مع الملك، وثقة الملك المطلقة بالرئيس الجديد وعقيدته السياسية، إلا أن الأحداث العالمية كالرياح تأتي بما لا تشتهي السفن، فقد سبق تشكيل الوزارة في ١٨ أغسطس عام ١٩٣٩ أن كان العالم مشحونًا بنذر حرب عالمية جديدة».

(٥)

وتشير الدكتورة لطيفة سالم إلى بعض مظاهر قوة علي ماهر في بداية وزارته الثانية وإسهام الملك فاروق في صياغة هذه القوة:

«ووضعت روز اليوسف صورته [أي صورة علي ماهر] على غلافها ممسكًا بشعار كتب عليه: «الوطن والعرش»، فكان ذلك تعبيرًا عن التبعية المطلقة لفاروق وهذا ما سعى إليه طوال وزارته لعله يعود بعدها إلى القصر مرة أخرى بعد حصوله على الرضا الملكي الكامل، وأيد الملك رئيس وزارئه في الشخصيات التي اختارها لوزارته، وكان الاهتمام منصبًا على وزارة الدفاع نظرًا لظروف الحرب المتأهبة، فعين لها صالح حرب، وتولى عزيز المصري رئاسة الأركان، ولهذا الأمر مغزاه فيما يتعلق باتجاه الوزارة، ولم تمض أيام على التشكيل إلا وأعلنت الحرب في أول سبتمبر ١٩٣٩، وشعر فاروق بالأمان بمساندة علي ماهر الذي اعتبر أيضًا كرئيس للديوان بعد أن أجلس في وكالته عبد الوهاب طلعت وهو أحد رجاله وبالتالي أصبحت أعمال الديوان تنجز من خلاله، وبذلك سيطر على الجهتين، وأعطى له قانون الطوارئ حرية التصرف، ولم يكن الملك مستاء من هذا الوضع وإنما سعد به، ففي خطبته الإذاعية بمناسبة حلول شهر رمضان أشار صراحة إلى الثقة البالغة في رئيس وزرائه»، وتعلق روز اليوسف: وهكذا إن علي ماهر يحظى بما لم يحظ به رئيس حكومة مصري من قبل».

(٦)

وفي رأيي أن أي حديث عن إنجازات علي ماهر في وزارته الثانية يصاب بالخجل الشديد أمام أسوأ سياساته في هذه الوزارة وهو موقفه هو ووزير ماليته حسين سري باشا من رائد الاقتصاد المصري طلعت حرب باشا، حيث تنامي وتكثف ضغط الوزارة على طلعت حرب لإخراجه من بنك مصر الذي بناه بجهده وعرقه، ولست من أنصار الحديث عن الحقد الشخصي وكيف يفعل فعله، لكنني لا أستطيع أن أنكر أن هذا الجانب كان من أسباب ما حدث، أو كان هو السبب الرئيس فيما حدث، وسأنقل للقارئ انطباعات الدكتور محمد حسين هيكل وهو شاهد عيان غير منحاز عن هذه القضية، وقد سجلها بعبارات بليغة وجميلة موحية في مذكراته حيث يقول:

«... فقد استدعي حسين سري باشا وزير المالية، محمد طلعت حرب باشا مدير بنك مصر وتحدث إليه في مركز البنك وشركاته، وفي دقة هذا المركز دقة توجب على الحكومة أن تتدخل لمصلحة المساهمين وأصحاب الودائع، وطلب إليه أن يتنحى عن إدارة البنك. وترامى إلى الناس هذا النبأ ففتحوا عيونهم واسعة من الدهشة. فطلعت حرب هو مؤسس البنك منذ عشرين سنة،وهو الذي أنشأ شركات البنك واحدة بعد أخرى، وبعث في البلاد نهضة صناعية لم تعهدها من قبل، وهو لهذا موضع تقدير الشعب وإكباره وإجلاله، أفيعامل رجل خَدَمَ بلاده أجلّ خدمة على هذا النحو المهين، وهو الجدير بكل إكرام وتقدير؟!!».

(٧)

ويصف الدكتور هيكل ببلاغة شديدة موقف طلعت حرب وموقف الرأي العام من تعسف وزير المالية حسين سري ورئيس الوزراء علي ماهر فيقول:

«وتولى طلعت حرب لهذه المفاجأة ما تولى الناس جميعًا. لقد كان بنك مصر يعاني في هذه الفترة أزمة تعانيها المنشآت المالية جميعًا بسبب الأزمة المالية الطاحنة التي حلت بالعالم واستمرت عدة سنين لكن الرجل لم يكن يحسب أن الأمر يصل بالحكومة إلى أن تعامله هذه المعاملة، وهو في نظر الشعب المصري أكبر من وزير، وأكبر من رئيس وزارة، لأنه هو الذي أقام المؤسسة المصرفية المصرية الكبرى والشركات التابعة لها بإقدامه؛ فهو الذي خلق هذه المنشآت ولم يخلقه هو إلا الله.. وهو لم يُتهم يومًا في إدارته للبنك، ولم ترق إلى نزاهته شبهة، وبعض الرعاية من جانب الحكومة للبنك كفيل بأن يعاونه على تخطي هذا المركز الذي لم يبلغ من الدقة ما يريد وزير المالية أن يصوره، لكن وزير المالية حاسم فيما طلبه، وللحكومة في البنك ودائع ضخمة إذا هي فكرت في نقلها إلى بنك غيره، عرضت سمعة البنك للخطر، أي عرضت كيان البنك للخطر، والبنك هو طلعت حرب.. هو سمعته.. وهو حياته.. وهو تاريخه الباقي لن تستطيع الأيام محوه ما بقي البنك قائمًا، ووزير المالية حاسم قاطع في طلبه أن يتنحى منشئ البنك عن إدارته، وهو يضرب له موعدًا ثلاثة أيام ليتلقى جوابه، وهذا الموعد إنذار نهائي، معناه أن ينزل طلعت على الحكم أو أن تقف الحكومة من البنك موقف الخصم».

«ما عسى تكون الخواطر التي مرت بنفس طلعت حرب خلال ثلاثة الأيام التي ينتهي

في آخرها هذا الإنذار النهائي؟ وكيف قضى الرجل هذه الأيام الثلاثة وهو يفكر في النزول عن عرش مصرفه بعد أن أقام قواعده، وبعد أن قضي فيه وفي شركاته عشرين عامًا كان أثناءها مقصد العشرات والمئات والألوف من المصريين، شبانًا وشيبًا، رجالًا ونساء، أغنياء وفقراء، وكان أثناءها صاحب الكلمة المسموعة، والرأي النافذ».

(٨)

ويروي الدكتور هيكل ما يذكره عن لقاء له مع طلعت حرب فيما قبل هذه الأزمة، فيدلنا بما يرويه على مدى التعسف الذي مارسته وزارة علي ماهر ووزير المالية فيها (حسين سري):

«... لقد ذهبتُ إليه بمنزله قبل ذلك بأسابيع إجابة لرجاء من أحمد ماهر باشا وزير المالية أحدثه في وسيلة يقترحها لدعم البنك، فكَبُر عليه أن يسمع أن البنك في حاجة إلى دعم، وأخبرني أن كل شيء يسير فيه على أقوم طريق. أما وهو اليوم بإزاء هذا الإنذار من وزير المالية الجديد، فلا مفر له من أن يتخذ قرارًا إما بالتخلي عن إدارة البنك، وإما بالتعرض لوقوف الحكومة من البنك موقف الخصومة».

«وآثر الرجل أن يتخلى عن إدارة البنك؛ إبقاء على تاريخه، فأبلغ وزير المالية رأيه قبل انقضاء الموعد المحدد له، واختارت الوزارة الدكتور حافظ عفيفي باشا مديرًا للبنك مكانه، وتخلى كذلك فؤاد سلطان بك عن مركزه بصفته عضوًا منتدبًا عن مجلس الإدارة، وحل محله عبد المقصود أحمد بك».

(٩)

ونمضي مع بعض المعارك السياسية الداخلية التي خاضها علي ماهر من خلال رياسته لوزارته الثانية.

تمكن علي ماهر في أثناء عهد هذه الوزارة من أن يساند شقيقه أحمد ماهر زعيم الهيئة السعدية ضد مرشح الأحرار الدستوريين والقصة يرويها الدكتور هيكل بقدر من المرارة:

«وقبيل السبت الثالث من نوفمبر دعي البرلمان للانعقاد في دورته العادية، وأذن الملك فألقى رئيس الوزراء خطاب العرش في حفلة الافتتاح، وتأجلت جلسة النواب إلى يوم الاثنين الذي يلي الحفلة لإجراء انتخاب رئيس المجلس ومكتبه».

«وبدأت معركة الانتخاب للرياسة بين بهي الدين بركات باشا يؤازره الأحرار الدستوريون وبعض المستقلين، والدكتور أحمد ماهر باشا يؤازره السعديون وتؤازره الحكومة وأولياؤها من المستقلين، وكانت معركة حامية شعرت الوزارة بأنها إن انهزمت فيها هددت الهزيمة مركزها، ولم تخف هذا الشعور ولم تترك المعركة حرة ينتخب بها من ينتخب، بل كتب بعض الوزراء في الصحف، وأدلي آخرون بتصريحات نشرتها الصحف كذلك، وقيل في هذه التصريحات والمقالات إن الحكومة ترى المعركة معركتها، ولا ترضى بأن ينهزم مرشحها، ولم ينس محمد محمود باشا ما كان بينه وبين الدكتور أحمد ماهر باشا من مودة أثناء قيام وزارته، ولم ينس أنه عهد إلى الدكتور ماهر باشا عشية سفره إلى مرسى مطروح أن يقوم مقامه في محادثات تأليف الوزارة، ولم ينس اتفاق السعديين مع الأحرار الدستوريين على أن يكون موقفهم موحدًا بالاشتراك في الوزارة أو عدم الاشتراك فيها، ونكث السعديون هذا الاتفاق، ولهذا كله عني أي محمد محمود أن يقود معركة الانتخابات لرياسة مجلس النواب بنفسه، ودفعت هذه العناية من جانبه إلى مضاعفة الحكومة جهدها من جانبها هي كذلك، حتى لقد اتصلت بجماعة من الأعيان الأحرار الدستوريين تغريهم وتعدهم ليعطوا أصواتهم للدكتور ماهر باشا، وقد ظفرت من بعضهم بما أرادت، وفاز الدكتور ماهر باشا بأغلبية ضئيلة في انتخاب الرياسة».

(١٠)

ونحن نعرف ما هو شائع من أن علي ماهر اعتمد في أثناء وزارته الثانية على تعاطف الإخوان المسلمين ومصر الفتاة وكثير من هذه الجماعات السياسية الصغيرة، وقد أفادته هذه الجماعات في تصويره زعيمًا ذا جمهور.

ومما يذكر أنه على الرغم من تحول أحمد حسين عن علي ماهر قبل توليه هذه الوزارة، إلا أنه غير موقفه وأظهر تأييدًا واضحًا له أثناء أزمة يونيو ١٩٤٠.

وقد ساندت مصر الفتاة، سياسة تجنيب مصر ويلات الحرب التي كانت وزارة علي ماهر تتبناها، وعبرت عن هذا المعنى في رسالة بعثت بها إلى الملك فاروق كما قام وفد

منها بالتوجه إلى قصر عابدين معلنًا تأييده للوزارة، ولم تكن بريطانيا لترتاح لمثل هذه التصرفات، وكتب السفير البريطاني لحكومته يبلغها بأن مصر الفتاة تستمر في العمل ضد بريطانيا، وتلقى في ذلك التشجيع من القصر.

وقد كان لعلي ماهر وأسلوبه في الحكم، ومناورة البريطانيين الفضل في بقاء «مصر الفتاة» على قيد الحياة طيلة هذه الفترة الحرجة من زمن الحرب العالمية، وفي عهد وزارة حسين سري تحققت الرغبة البريطانية، وصُفِّي حزب مصر الفتاة باعتقال أعضائه وهروب رئيسه ونائبه وإلغاء صحيفته.

(١١)

وتشير الدكتور لطيفة سالم إلى ما تضمنته الوثائق البريطانية بوضوح في أن الملك فاروق كان يحاول إعادة علي ماهر كرئيس للديوان للمرة الثالثة لكن البريطانيين رفضوا، وأنه إذا أصر فاروق على عودة علي ماهر إلى القصر وتغيير الحكومة، فلن يكون ذلك عائقًا؛ لأنه قد تتعاون الحكومة الجديدة مع بريطانيا في إخراجه من القصر، ولم يكن السفير البريطاني ليؤيد هذا الاتجاه، وكان مصممًا على سلوك طريق التهديد، ففي ٢١ يونيو يسجل لهاليفاكس بأن الدلائل لا تشير إلى خروج علي ماهر والملك لا يقبل النصيحة، وأن أحمد ماهر أخبره بتفضيل فاروق التنازل عن العرش على الاستغناء عن علي ماهر، وعليه فإن بقاء الأخير في القصر يضعف نفوذ بريطانيا.

(١٢)

وعلى الرغم من كل هذه الظروف والملابسات والعوائق فإن علي ماهر كان لا يزال حريصًا على الوجود على الملعب السياسي، وكان لا يفتأ يخلق لنفسه ظروفًا تلو ظروف.

١ ـ ففي فترة من الفترات حرص علي ماهر على أن يبدو وكأنه صاحب سياسة جديدة تعلن أنها ترمي إلى تحقيق التقارب بين القصر والوفد (!!)، وقد مارس هذا الدور في أثناء عهد وزارة حسين سري في ١٩٤١، وكانت النتيجة أنه دفع حسين سري نفسه إلى أقصى درجات العداء له، وسنرى في نصوص ننقلها عن مذكرات حسن يوسف وغيره كيف أن سرِّي باشا طلب إلى الأستاذ التابعي الهجوم الشديد على علي ماهر وكيف أنه كان يوجه بعدم نشر أية أخبار عن نشاطه.

٢ـ وفي فترة تالية من عهد وزارة حسين سري بدا لعلي ماهر أن يلعب لصالح نفسه من خلال قواعد شعبية تتمثل في طلبة الأزهر، أو في جماعة الإخوان المسلمين، أو في جماعة مصر الفتاة، ووصل علي ماهر إلى درجة كبيرة من النجاح في هذا المخطط، حتى إن المظاهرات سارت تطالب برئاسته للوزارة صراحة، لكن فات علي ماهر أن هذا الأسلوب وحده لا يكفل عودته إلى رئاسة الوزارة،وهو الذي شارك في تأسيس دكتاتورية القصر ضد رغبات حزب الأغلبية نفسه لا ضد رغبات جماعات محدودة فحسب.

٣ـوفي فترة تالية حرص علي ماهر على الحركة الدائبة في الأوساط الاجتماعية والدبلوماسية والسياسية بدرجة باتت تزعج البريطانيين، وهو ما أدى إلى طلب هؤلاء تقييد نشاطه.

٤ـ وفي فترة تالية هيئ لعلي ماهر أن بوسعه أن يناوئ وزارة الوفد والسلطات الحاكمة من خلال موقعه في مجلس الشيوخ وقد وصل به الأمر إلى حد الاعتصام، ولم يكن هناك حل للموقف إلا بإخراجه من الحرم البرلماني واعتقاله بعد إخراجه وهو صاحب المقام الرفيع.

٥ـ وفيما بعد الحرب العالمية الثانية حاول علي ماهر لأول مرة في تاريخه، أن ينشئ لنفسه مجتمعًا سياسيًا يدين بزعامته، وهكذا ظهرت إلى الوجود فكرة «جبهة مصر»، لكن أحدًا ذا شأن لم يشجع هذه الجبهة. وربما جاز لنا أن نتوقف هنا لنشير إلى المدى الذي كانت ثقة علي ماهر في نفسه قد وصلت إليه، حيث ظن أنه أكبر من أن يكون زعيم حزب فحسب، وأن بوسعه أن يكون زعيم جبهة، لكن المعطيات القائمة لم تسعفه.

٦ـ وبدأ علي ماهر بعد كل هذه الاجتهادات والمناورات يفاوض الأطراف التي خسرها من قبل ونجح في هذا بعض النجاح فقد استعاد بعض ثقة الإنجليز، وبخاصة بعد أن انتهوا من الحرب العالمية الثانية، واستتبت لهم الأمور، كما استعاد بعض ثقة القصر، وبخاصة بعد مصرع أحمد حسنين.

٧ـ وكانت أول مهمة سياسية ذات قيمة قام بها علي ماهر في هذه الفترة هي أنه رأس في ١٩٥١ لجنة مجلس الشيوخ التي أقرت إلغاء حكومة الوفد لمعاهدة ١٩٣٦، وهو دور بروتوكولي الطابع، لكنه على كل حال دور ذو طابع.

(١٣)

وفيما يلي من فقرات نقرأ من أدبيات التاريخ عن هذه الفترة بعض ما يصور ملامح دور علي ماهر في هذه الفترة.

يلخص حسن يوسف موقف علي ماهر في بداية هذه الفترة فيقول:

«... منذ أن استقال علي ماهر من رئاسة الوزارة في يونيو ١٩٤٠، ظل بعيدا عن المناصب العامة، لأن الإنجليز عندما طلبوا إخراجه من الحكم، طلبوا أيضًا ألا يعود إلى رياسة ديوان الملك لكنه كسياسي طموح ونشيط بقي دائب الحركة.. أثارت حركته حذر كل من السراي والحكومة فضلا عن الإنجليز، وقد أصدر رئيس الوزراء تعليمات لي [في هذه الفترة كان حسن يوسف لا يزال على قوة وزارة الخارجية ومنتدبًا كمدير لمكتب الصحافة، ولما ينتقل بعد إلى العمل في القصر الملكي] بمنع نشر أية أخبار عن علي ماهر، وتنفيذًا لذلك منعت نشر العديد من المقالات وكانت في مجموعها تهاجم سياسة علي ماهر باشا وتصرفاته في الحكم، وبعد أسبوعين طلبني سري باشا تليفونيًا وقال: «إن الأستاذ التابعي في طريقه إليك بوزارة الداخلية ليطلعك على مقال عن علي ماهر باشا وقد وافقت على نشره في مجلة آخر ساعة...»، اطلعت على المقال فوجدته يتضمن هجومًا شديدًا ولم أجد وسيلة لتنقيحه أو التخفيف من حدته، وكان نشره مما أعاد الغضب إلى نفس علي ماهر باشا فأرسل لي صديقا للطرفين [الطرف الأول هو علي ماهر والطرف الثاني هو حسن يوسف] هو الأستاذ سعد اللبان يعاتبني على السماح بنشر المقال، فأوضحت له الأمر وأبديت له أسفي».

(١٤)

ونأتي إلى نموذج بارز من نماذج محاولات علي ماهر إبراز وجوده وهو قصة الاحتفال بيوم الفقير وإصرار الحكومة على منع استغلاله لمثل هذه الفرصة.

ومن الجدير بالذكر أن موقف الملك فاروق من علي ماهر في هذه الفترة كان كالعهد به متأرجحًا غير ثابت، فقد كان يؤيد سياسات حسين سري الرامية إلى إيقاف دعاية علي ماهر من ناحية (في ١٩٤٢) لكنه في مجابهة النحاس والوفد لم يكن يرى مانعًا من أن يدفع علي ماهر إلى مشاكسة الوفد والنحاس والبريطانيين.

يقول حسن يوسف:

«... وفي أواخر مارس ١٩٤١ اتجه نشاط ماهر باشا إلى ما أسماه «يوم الفقير» ورسم أن يكون الاحتفال بهذا اليوم في ٢٨ إبريل، ذكرى وفاة الملك فؤاد، فأصدر سري باشا تعليماته بعدم الإشارة قط إلى هذا المشروع، وكانت «الأهرام» قد أعدت وصفًا للحفل الذي أقيم في تلك المناسبة وإبرازه على ثلاثة أعمدة، وتقرر حذفه في اللحظة الأخيرة، وبهذه المناسبة سجلت «الضمير» لحسن يوسف حديثًا جرى بيني وبين الأستاذ فريد أبو شادي سكرتير عام وزارة الداخلية آنذاك جاء فيه رد فريد على ما يشاع من أن الرقابة متعنته فيما يتعلق بأخبار علي ماهر..ودافع عن الرقابة وأبدى رأيه في أن مشروع يوم الفقير، إنما قصد به الدعاية الشخصية، إذ أين كان علي باشا منذ ٢٨ إبريل سنة ١٩٤٠ حيث كان في الحكم، و ٢٨ إبريل ١٩٣٩ حيث كان رئيسًا للديوان ومرشحا للحكم؟ وفي السنين التي قبلها؟».

«في ٣٠ مايو ١٩٤١ سجلت [الضمير لحسن يوسف] ما يلي: «استدعاني دولة الرئيس [أي حسين سري باشا] وسلمني تعليمات مكتوبة بحظر ذكر اسم علي ماهر باشا في الصحف، وطلب مني بالتوقيع على هذه التعليمات، لأنها سترفع إلى المقامات العليا...».

ويردف حسن يوسف هذا كله بالإشارة إلى حقيقة موقف الملك فاروق له:

«ومعنى هذا أن الملك متفق مع رئيس الوزراء على منع نشر أنباء علي ماهر باشا في الصحف».

(١٥)

ويتحدث الدكتور عبد العظيم رمضان عن بعض مظاهر سعى علي ماهر إلى السلطة في أثناء الحرب العالمية الثانية.

«عندما أيقن علي ماهر باشا أنه لا سبيل لإقالة حسين سري باشا إلا بمظاهرات شعبية تظهر عجز حكومة حسين سري عن حفظ الأمن: دبَّر مظاهرات «إلى الأمام يا روميل» التي هتفت بحياة علي ماهر باشا، وعندئذٍ فقط شعر السفير البريطاني أن استعادة الحكم الدستوري هو أأمَن طريق لحفظ مصالح بريطانيا في تلك اللحظات المصيرية».

أما الدكتورة لطيفة سالم فتصف دور علي ماهر في ١٩٤١ بأنه كان قد بدا «مشغولًا بترويج فكرة التعاون بين القصر والوفد».

وهي تقول إن نجم علي ماهر في هذه الفترة كان قد بدأ في الأفول، «وضعف نفوذه تدريجيًا لدي الملك وفقد رضاه وحل مكانه أحمد حسنين، وهو معروف بميوله البريطانية».

(١٦)

وعلى الرغم من أن كثيرًا من قراء التاريخ المصري يتعاطفون مع علي ماهر نتيجة لتعرضه للاعتقال على يد حكومة الوفد بناء على طلب البريطانيين في أثناء الحرب العالمية الثانية، فإننا نرى حسن يوسف يجاهر بالثناء على النحاس باشا فيما يتعلق بموقفه من اعتقال علي ماهر وتنحية.. عبد الوهاب طلعت واستبعاد الإيطاليين الملحقين بخدمة الملك:

«... في أول لقاء للسفير البريطاني مع النحاس باشا يوم ٧ فبراير [يقصد: بعد تشكيل وزارة الوفد بعد حادث ٤ فبراير] أثار سير مايلز لامبسون موضوع علي ماهر باشا وضرورة إبعاده إلى السودان أو أية جهة ثائية أخرى، ثم طلب تنحية عبد الوهاب طلعت باشا وكيل الديوان عن منصبه، كما طلب استبعاد الإيطاليين الملحقين بخدمة الملك».

«وفي الحقيقة فإن النحاس باشا عالج هذه المطالب الثلاثة بطريقة حازمة متأنية، وبشجاعة سياسية في مواجهة الضغوط المتزايدة من الجانب البريطاني التي وصلت في بعض الأحيان إلى التهديد بأن يتولى السفير بنفسه تنفيذ تلك المطالب».

«فيما يتعلق بعلي ماهر باشا قابله النحاس باشا وبعد أن شرح له الموقف، ترك له الخيار بين أن يعتكف في داره بالقصر الأخضر بضواحي الإسكندرية أو يعين سفيرًا في إحدى دول أمريكا الجنوبية، أو يرسل إلى الخرطوم!.... ولما رفض ماهر باشا كل هذه العروض، اعتقله النحاس وصدر بذلك بلاغ رسمي من رياسة مجلس الوزراء بتاريخ ٨ أبريل ١٩٤٢».

..............................

(١٧)

وتلخص الدكتورة لطيفة سالم موقف علي ماهر من تحديد حريته في ١٩٤٢ ، وتتبنى في تحليلها ما ألمحت به بعض الوثائق البريطانية من أن علي ماهر كان مدفوعا من الملك

فاروق لمشاكسة النحاس باشا، وأن البريطانيين لم يمكنوا الملك من هذه المشاكسة مما أفقد علي ماهر وجاهته ودوره!! وهي تقول:

«.... ودفعت طبيعة الملك العنيدة إلى إعطاء إشارة التأييد والمساندة لعلي ماهر ودفعه لمشاكسة رئيس وزرائه «النحاس باشا» وذلك يتفق مع رغبة علي ماهر نفسه، ويتصعد الموقف، فقد أخل الأخير بوعده في البقاء محدد الإقامة وهرب والتجأ إلى مجلس الشيوخ، وأثناء خروجه قُبض عليه، وأبدى النحاس الرغبة في إرساله إلى السودان وضرورة الوقوف أمام أي اتجاه ملكي في هذا الشأن، فذهب أمين عثمان إلى لامبسون ليعرض عليه الأمر، فذكره السفير البريطاني بما سبق ووعد به رئيس الوزراء من المساندة الكاملة لتقييد حركة القصر، وفي حالة وجود متاعب بسبب إبعاد علي ماهر ، فإن وعد المساعدة ما زال قائمًا، ويوضح أمين عثمان أنه حتى ولو تغاضى الملك عن رحيل علي ماهر فسيتحامل على رئيس وزرائه في موضوعات أخرى كنتيجة لهذا التصرف.

واتفق لامبسون مع النحاس على ضرورة وضع نهاية لهذه المؤامرات، ورحل علي ماهر إلى الغرنيات ثم إلى السرو وبعدها للعياط ووضع تحت حراسة مشددة ولم يتمكن فاروق من الوقوف أمام القوى المضادة وخاصة أنه لم يعد محتاجًا إليه بالدرجة التي تجعله يعرض نفسه للأخطار».

## (١٨)

ومن المهم هنا أن نتأمل فيما سجله الأستاذ محمد السوادي من ذكريات عن أزمات علي ماهر مع وزارتي سري والنحاس اللتين تعاقبتا في تلك الفترة، وكيف أنه نجا في المرة الأولى لكنه لم ينج في المرة الثانية.

«... وفي وزارة حسين سري تسلل إلى مجلس الشيوخ ليمارس حقوقه كعضو فيه تحميه الحصانة، واستطاع أن يضلل المباحث والبوليس ويصل فعلاً إلى حرم المجلس ويظهر في القاعة فجأة.. ووضع الشيوخ أيديهم على قلوبهم»

«وكانت أزمة دستورية اهتز خلالها شارب الرئيس المداور محمد محمود خليل.. وكانت ليلة توليت وصفها في «البلاغ» بوصفي ناقدًا برلمانيًا.. وكانت سهرة طويلة قضيناها

في حجرة رئيس المجلس والحصار مضروب على مجلس الشيوخ.. ورجال الضبط والربط والمباحث والمخابرات يملأون فجاج الحديقة المحيطة بالمجلس... وعلي ماهر في ثورة عارمة يتمسك في شجاعة بالحصانة البرلمانية.. ولم ينقذ الموقف غير تدخل شقيقه أحمد ماهر الذي أخذ من المسئولين كلمة بتأمين أخيه على أن يعود إلى «القصر الأخضر» حرًا.. وهو يعلم أنه إن عاد إلى «القصر» الأخضر فلن يسمح له بمغادرته . وسحبت القوات.. وصين في الظاهر استقلال البرلمان.. وكانت البراعة يومها في صون الشكل سليمًا.. ولا أهمية للموضوع» .

«وقصته بعد تلك الأحداث معروفة»

«لقد اعتقل.. وظل طوال حكم الوفد ينتقل بين المعتقلات حتى انتهى إلى قصر قوت القلوب في العياط حتى أقيلت وزارة الوفد في ٨ أكتوبر ١٩٤٤ وولي الحكم شقيقه أحمد ماهر فأعاد الحرية إلى شقيقه».

**(١٩)**

أما الوثائق البريطانية فتحفل بالشكوى المريرة من تصرفات علي ماهر ضد البريطانيين في الحرب العالمية الثانية، ومن ذلك ما تشير إليه الدكتورة لطيفة سالم حيث تقول:

«... وعندما عادت البعثة البلغارية من مصر حملت معها تأكيدات فاروق لهتلر بصداقته للمحور، وكان علي ماهر اليد المحركة، ففي مذكرة للوزير البلغاري أنه ٣٠ يناير ١٩٤٢ التقى علي ماهر مع سري عمر سكرتير عام وزارة الخارجية وكان وزيرًا مفوضًا في أثينا، وهو عدو كبير لبريطانيا وصديق للمحور وموضع ثقة فاروق. وسلمه رسالة بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن الملك لهتلر تحمل المعنى نفسه: الرغبة في العلاقة مع المحور والكراهية لبريطانيا، والتصريح بأن فاروق على علم بمساعي الخديو السابق لدى المحور للعمل ضده على أمل استرجاع العرش لابنه في حالة انتصاره، وأثمرت النتيجة بتفضيل ألمانيا لفاروق على عباس حلمي، وواصلت الاتصالات مجراها بين وزير مصر المفوض في حكومة فيشي ومسئولين آخرين في المفوضية وبعض المسئولين الألمان، ويذكر أن الوزير الفرنسي المفوض في مصر قام بدور الوسيط في هذا الشأن، وكان على علاقة

وطيدة بفاروق، وتسجل تقارير المخابرات البريطانية النشاط بين مصر وتركيا، والمقابلات التي تمت بين سمير ذوالفقار تشريفاتي سابق وصديق لعلي ماهر والسفير الألماني في تركيا، وسفريات الوزير التركي المفوض في مصر إلى تركيا واتصالاته بالسلطات الألمانية هناك. أيضًا اتصالات الملحق السياسي بسفارة إسبانيا بالقاهرة مع سفارة ألمانيا في مدريد وكانت بريطانيا على علم بتلك التحركات وهذا ما أكدته خارجيتها. لكن التفاصيل الدقيقة لم تكن على دراية بها إلا بعد عثورها على وثائقها في أرشيف الخارجية الألمانية عقب الهزيمة».

(٢٠)

ويبدو لي أن كثيرًا من الالتفات البريطاني في بداية الأربعينيات إلى خطورة دور علي ماهر علي السياسات البريطانية قد حدث على يديّ النجم الصاعد أحمد حسنين الذي كان راغبًا تمامًا في الحلول محل علي ماهر وقد حل بالفعل وكان يرى نفسه بحكم ثقافته الإنجليزية أكثر اتصالاً بالبريطانيين من علي ماهر.

(٢١)

وفي مقابل هذه الثقة بقدرة البريطانيين المتناهية على تحجيم دور علي ماهر ، نجد حديثًا آخر عن أن علي ماهر كان لا يزال يسبب القلق لسلطات الاحتلال البريطاني.

ويشير الدكتور رشوان جاب الله في كتابه عن علي ماهر إلى حقيقة أن اعتقال علي ماهر في ٨ إبريل سنة ١٩٤٢ بأمر مصطفى النحاس الحاكم العسكري العام بناء على أوامر السلطات البريطانية لم يكن أول محاولة لاعتقاله، فمنذ أن خرج من الوزارة ورئاسة الديوان الملكي في يونيو ١٩٤٠ نتيجة لضغط السلطة الإنجليزية على الملك فاروق، فإن هذه السلطة لم تكتف بإبعاده عن العمل الرسمي فحسب، بل سعت إلى تقييد حريته وشل نشاطه اعتقادًا منها بأنه يشكل خطورة لما يبثه من أقاويل في الأوساط التي يتحرك بينها ولاسيما بين شباب الجامعة.

(٢٢)

وعلى كل الأحوال فقد ظل علي ماهر في المعتقل بقية عهد حكومة الوفد وحتى شكل شقيقه أحمد ماهر الوزارة في أكتوبر ١٩٤٤، وقد أبلغ إيدن أحمد ماهر موافقة

الحكومة البريطانية على إطلاق سراح شقيقه بشرط أن يضمن سلوكه، ونتيجة لهذا الاتفاق الودي(!!) تم الإفراج عن علي ماهر ، وبمجرد إطلاق سراحه في ٢٣ أكتوبر ١٩٤٤ انتقل علي ماهر للإقامة في القصر الأخضر حتى يكون بعيدًا عن بؤرة الأحداث السياسية بالقاهرة.

**(٢٣)**

وتمضي الأيام فيما بعد الحرب العالمية الثانية، وقد تلاشى الحديث عن أي دور مؤثر لعلي ماهر في السياسة المصرية [حتى على الرغم مما أشرنا إليه من تكوينه في نوفمبر ١٩٤٥ لما أسماه جبهة مصر] إلى أن انتخب في مجلس الشيوخ سنة ١٩٥١ رئيسًا للجنة التي اختصت بنظر مشروع إلغاء معاهدة ١٩٣٦، وكان هذا الاختيار في أعقاب قيام مصطفى النحاس رئيس مجلس الوزراء بإلغاء المعاهدة واتفاقيتي السودان.

ويشير الدكتور رشوان جاب الله في كتابه إلى أن هذا الاختيار كان راجعًا إلى تقدير أعضاء اللجنة لكفاية علي ماهر وخبرته القانونية وقدرته في العمل من خلال اللجان نظرًا لحاجتها إلى البحوث القانونية والفقهية:

«ولقد كان هذا الاختيار موفقًا، فسرعان ما وافقت اللجنة بالإجماع على إلغاء المعاهدة ودراسة مشروعات القوانين وشكلت من داخلها لجنة فرعية برئاسة علي ماهر لإعداد تقرير لعرضه على المجلس».

وقد قدم علي ماهر تقرير اللجنة إلى المجلس في ١٥ أكتوبر ١٩٥١، ومما قاله في هذا الصدد: «.. إن المشروعات التي تقدمت بها الحكومة في هذا الموقف التاريخي العظيم، بحثتها اللجنة المكلفة بذلك، فوجدت أنها تتفق تمامًا مع مطالب البلاد التي أجمعت عليها الأمة المصرية وتتفق تمامًا مع شرفها وسلامة أراضيها وحياتها القومية، فإلغاء المعاهدة عمل يقتضيه الشرف والحق والقانون والعدل، وإلغاء الاتفاقية الثنائية كان من أهم نتائجه أن رد للسودان حقوقه، وكان التشريع الخاص به تشريعًا كريما حفظ لأهل السودان مكانتهم بين الأمم ومصر، ولذلك ترجو اللجنة من المجلس الموقر أن يوافق على مشروعات القوانين».

«وقد تمت موافقة مجلس الشيوخ على هذه المشروعات بالإجماع، وهكذا أسرع علي ماهر مع زملائه بإعداد التقرير المؤيد لسياسة الوزارة بإلغاء المعاهدة وأثبت بهذا

العمل تقديره للمصلحة القومية ولم يتخذ من رئاسته للجنة موقف المناوءة للوفد عدوه التقليدي».

..............................

ربما كان من الضروري هنا أن نشير إلى أنه لم يكن في وسع علي ماهر أن يقوم بدور مناوئ للوفد في هذا الوقت، وإنما كان من الممكن أن يأتي خلفًا للوفد بعد أية أزمة عنيفة.. وهو ما حدث بالفعل عقب حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢.

# الفصل العاشر

## علي ماهر في وزارته الثالثة

### (١)

يبدو لي أن علي ماهر كان مخطئًا في قبول رئاسة الوزارة عقب حريق القاهرة، وذلك على الرغم من تعطشه الشديد للعودة إلى الأضواء، ولحكمي هذا مبررات عديدة سوف ألخصها على ثلاثة محاور تتعلق بالقوى الرئيسة وهي: الشعب والوفد والملك:

**أولاً**: فقد كان الملك نفسه قد وصل إلى حالة من الاستهتار باستمرار الملكية، ولست أحب أن أستطرد في وصف هذه الحالة، لكن يكفيني أن أشير بسرعة إلى ما حققته في كتابي «على مشارف الثورة» مما رواه إبراهيم فرج عن مسلكه فيما يتعلق بتغيير اسم السلام الملكي إلى السلام الوطني حتى يكون هو الذي غيره وليس مَنْ بعده، كما يكفيني أن أشير إلى موقفه من وثيقة المعارضة التي قدمت له موقعة من عدد كبير من زعماء الأحزاب البارزين، كما يكفيني أن أشير إلى تورطه سرًا أو علنًا أو شبه هذا وذاك في الدفاع عمن لا يستحقون الدفاع من حاشيته، كما يكفيني أن أشير إلى ما رواه مرتضى المراغي وعبد الفتاح حسن وصليب سامى وإبراهيم عبد الهادي وغيرهم مما يؤكد ما توحي به هذه الروايات.

**ثانيًا**: كانت الثورة الشعبية التي فجّرها إلغاء معاهدة ١٩٣٦ قد وصلت إلى مرحلة متقدمة، ولم يكن من اللائق أن يقف أي زعيم وطني في وجه هذه الثورة مهما كانت نتائجها على النظام العام، ولا شك أن الحديث عن هذه الثورة وعن روحها يفوق كتابا يتحدث عن علي ماهر وحده.

**ثالثًا**: كان الوفد قد وصل إلى درجة رفيعة من الالتحام بالشعب ومحبة هذا الشعب، وقد عادت شعبية الوفد إلى التصاعد والتضاعف ولم يكن من المناسب لأي سياسي مستقل من

طراز علي ماهر أن يتصدى لمهمة غير وطنية في الحيلولة بين الشعب وبين أن يقوده مَنْ كانوا بمثابة ممثليه الحقيقيين.

(٢)

مع هذا كله فقد صور علي ماهر لنفسه أنه قادر على أن يفعل شيئًا، أي شيء، ولهذا فقد قبل تشكيل الوزارة، وربما كان معذورًا بحكم طموحه، لكني وأنا أضع في الحسبان مدى خبرته الطويلة لا أستطيع أن أعـذره، كما أني لا أستطيع أن أعذره مرة أخرى وهو يقبل ما فرضه عليه الملك من دخول مرتضى المراغي وزكى عبد المتعال إلى وزارته، وهما ليسا من رجاله وإنما من رجال الملك، وإن كان الإنصاف يقتضيني أن أشير إلى أنه لم يسلم للملك كلية، فقد رفض تعيين كريم ثابت وزيرًا، وهو ما قبله حسين سري بعد شهور قليلة.

ولو أن علي ماهر تدبر بعض الشيء في ذلك اليوم الذي شكل فيه الوزارة وصمم على أن يمضي إرادته أو يعتذر عن التكليف، لكان هذا خيرًا له، لكنه للأسف الشديد آثر المضي في طريق الحكم، وكانت النتيجة أن وزارته هذه على الرغم من أنها وزارة إنقاذ (كما قيل) لم تستطع البقاء أكثر من ثلاثة وثلاثين يوما، وقد فُجرت من الداخل بمرتضى المراغي وأمثاله، وفجرت من الخارج بالملك نفسه من ناحية، وبالسفير البريطاني من ناحية أخرى، وبأصحاب المصالح من ناحية ثالثة.

ومع هذا كله فنحن نستطيع أن نلمح في أداء ماهر في هذه الوزارة بعض النجاحات، وليس بكثير على علي ماهر بتاريخه وخبرته أن يحقق بعض النجاحات في أي ظرف من الظروف.

(٣)

وعلى الرغم من أن هذه الوزارة تشكلت في سرعة إلا أنها لم تتشكل من فراغ، ولا من نقطة بداية جديدة، وإنما كانت هناك بروفات لتشكيلها على مدى فترات سابقة، سواء بعلي ماهر أم بغيره، ونحن نقرأ في مذكرات حسن يوسف قوله:

«ألف ماهر باشا وزارته من المستقلين ولكنه قال في جواب التشكيل إنه أخذ في التفاهم مع الأحزاب المختلفة على معاونته في جبهة سياسية.. وكانت وزارة النحاس باشا قد استصدرت في ٢٦ يناير مرسومًا بإعلان الأحكام العرفية، ووافق عليه البرلمان في عهد الوزارة الجديدة يوم ٢٨ يناير».

«ويبدو أن ماهر باشا عندما فاتح رؤساء الأحزاب في الاشتراك في وزارته اقترح أن يكونوا وزراء بلا وزارة، أو وزراء دولة، وكان هذا مدعاة لاعتذارهم عن عدم القبول».

(٤)

ويصور صلاح الشاهد علاقة الملك بعلي ماهر في هذه الفترة تصويرًا جيدًا يقول فيه:

«مما لاشك فيه أن الملك فاروق لم يكن يطمئن إلى رفعة علي ماهر باشا لأسباب كثيرة معروفة لدى المتصلين بالسراي، والمعروف أن صلة علي ماهر باشا بالملك ترجع إلى عام ١٩٣٦ عندما كان رئيسًا للوزراء ثم رئيسًا للديوان الملكي، ثم أقصي منه بعد ذلك، وتدهورت العلاقات بعد ذلك بسبب المناورات والدسائس التي حاكها خصومه، وفي مقدمتهم أحمد حسنين باشا رئيس الديوان فيما بعد».

(٥)

ويضرب صلاح الشاهد أمثلة محددة على سوء معاملة الملك فاروق لعلي ماهر باشا، وهي أمثلة لم يضربها غيره على هذا النحو الدقيق:

«وأذكر أن الملك كان يتعمد في مناسبات كثيرة إهانة علي ماهر باشا، بل إن ماهر باشا كان لا يُستقبل في القصر الملكي الاستقبال الذي يليق بحامل قلادة فؤاد الأول التي لا يحملها سوى سبعة أشخاص على قيد الحياة في مصر، وتعطي صاحبها أرفع ألقاب الدولة وهو: صاحب المقام الرفيع.

«وفي سنة ١٩٥١ عندما دُعي ماهر باشا إلى حفل شاي أقامه القصر بمناسبة زفاف الملك، أجلس في مكان قصي من حديقة القصر، وذلك بقصد إهانته والحد من قدره وكرامته».

«وقد ذكر لي ـ أي علي ماهر ـ أنه لا يذكر أنه جلس في مكانه اللائق بالحضرة الملكية إلا في مناسبتين: الأولى عندما أعلن علي ماهر باشا عن تأليف «جبهة مصر» وهي أشبه بالحزب السياسي منه بالجماعة السياسية، وأراد الملك أن يحرج السياسي العجوز على مأدبة الغداء أمام الجميع فقال الملك ساخرًا: وبصوت عالٍ يحمل الاستهزاء: إيه حكاية جبهة مصر؟! وبدأ «علي ماهر» يروي أهداف هذه الجبهة، ولكن الملك لم يعره أذنًا مصغية».

«أما المناسبة الثانية فقد حدثت عندما دعي إلى مأدبة غداء بالقصر احتفالا بميلاد ولي العهد، وكان الملك يجلس بين حسين سري باشا وعلي ماهر باشا، وأمضى كل الوقت على المائدة أو في الصالون وهو يوجه حديثه إلى رفعة سري باشا دون أن يحاول مرة واحدة أن يخاطب علي ماهر باشا بكلمة واحدة».

«وكان الملك يتعمد إذلال صاحب المقام الرفيع أمام أقرانه، ولكن علي ماهر باشا كان يتذرع بالصبر ويبتلع الإهانات والإساءات، وكثيرًا ما كان يعزو سلوك الملك إلى الخفة والطيش والوشايات والدسائس التي يموج بها القصر».

(٦)

ثم يمضي صلاح الشاهد في ذكر بعض ما شهده بنفسه من أزمات علي ماهر باشا في وزارته الثالثة فيشير إلى أن علي ماهر رفض القبول بفكرة تعيين كريم ثابت وزيرًا، لكنه أجبر على تعيين اللواء أحمد طلعت حكمدارًا للعاصمة، كما أنه لم يستطع فرض رأيه الداعي إلى عودة السفير المصري عبد الفتاح عمرو إلى لندن.

«ولكن الأزمات حاصرت علي ماهر باشا في وزارته التي استمرت شهرًا واحدًا، وأذكر في أثناء تشكيل هذه الوزارة أن كريم ثابت باشا زار الأستاذ إبراهيم عبد الوهاب الذي كان يتمتع بثقة ماهر باشا واقترح عليه أن يرشحه وزيرًا ليقوم ببذل المساعي الحميدة بين القصر

والوزارة، ويكون رسولها لدى القصر الملكي. ولكن علي ماهر باشا رفض بشدة، وثار في وجه إبراهيم عبد الوهاب».

«وبدأت الأزمات تطل بوجهها، فقد أراد القصر تعيين اللواء أحمد طلعت بك ـ وكان يمت بصلة القرابة إلى ماهر باشا ـ حكمدارًا للعاصمة، ولكن الوزارة كانت رشحت لشغل المنصب اللواء أحمد عبد الهادي، وفعلاً صدر هذا القرار ونشر بالصحف لكن الوسطاء سعوا بين الوزارة والقصر، وقبل رئيس الوزراء أن يعين اللواء طلعت حكمدارًا للعاصمة».

«وثارت مشكلة جديدة بسبب عودة عبد الفتاح عمرو باشا سفير مصر لدى بلاط سان جيمس، إذ استدعته الحكومة الوفدية بعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦، وصدر أمر ملكي بتعيينه مستشارًا للملك في الشئون الخارجية، وكان علي ماهر باشا يرى أن يعود عمرو باشا إلى لندن ما دام يراد تحسين العلاقات بين مصر وبريطانيا بعد الأزمة الخطيرة التي تعرضت لها هذه العلاقات، ولاسيما بعد أن قابل رئيس الوزراء علي ماهر باشا السفير البريطاني السير رالف ستيفنسون في محاولة لإعادة العلاقات الطبيعية بين البلدين، ولكن الملك لم يوافق على هذا الرأي».

(٧)

كذلك يشير صلاح الشاهد إلى إجبار علي ماهر على الموافقة على تعيين كامل القاويش وكيلاً لوزارة الداخلية، وربما نتحفظ على ما قد يفهم مما أورده صلاح الشاهد من أن القاويش كوفئ بالبكوية ثم بهذا المنصب على التحقيق الذي تولاه في قضية مصرع أمين عثمان باشا، وهو ما قد يعني أن الملك كان مهتمًا بالتحقيق، لكن الحقيقة التي يتناقلها الذين عاشوا هذه الفترة تكمن في رغبة الملك في إفساد ذلك التحقيق نكاية في أمين عثمان والوفد والإنجليز جميعًا بسبب حادث ٤ فبراير ١٩٤٢:

«... ولم يقتصر الأمر على ذلك بل تعداه إلى محاولة النيل من علي ماهر باشا وإذلاله، فقد أراد الملك تعيين الأستاذ كامل القاويش نائبا عامًا مكافأة له على التحقيق الذي تولاه في قضية مصرع أمين عثمان باشا وأنعم عليه برتبة البكوية. ولم يخف رئيس الوزراء غضبه واحتجاجه، وكانت حجته قوية في عدم استحقاق الأستاذ القاويش لهذا المنصب الخطير،

فالقاويش أحدث مستشار ولا يمكن أن يتخطى زملاءه لمجرد رغبة ملكية تهز الجهاز القضائي واستقلاله».

«وتدخل الوسطاء مرة أخرى لإزالة الخلافات وعين القاويش وكيلاً لوزارة الداخلية لشئون الإعلام والدعاية».

(٨)

ثم يعرض صلاح الشاهد رؤية متميزة للأزمة الرئيسة في علاقة علي ماهر بالملك فاروق في أثناء وزارته الثالثة:

«كل هذه الأزمات ـ والحق يقال ـ كانت يسيرة تافهة إلى جانب أزمة نشأت بين القصر وعلي ماهر باشا منذ تأليف الوزارة، ولم يكن في مقدور الوسطاء أن يتخطوها، وهي أزمة عاصرت الوزارة منذ ولادتها، وهي الأزمة التي تمثلت في مهادنة الوزارة للوفد وزعيمه الكبير مصطفى النحاس باشا، وكان علي ماهر باشا من الذكاء بحيث أبى أن يكون مخلب قط لضرب الوفد، ثم سرعان ما يتخلص القصر منه وفقًا للعبة التي يجيدها من قديم خاصة أن علي ماهر باشا لا ينتمي إلى أي حزب سياسي أو يتمتع بأغلبية في البرلمان ، وله في هذه السياسة باع طويل وقديم».

«وطلب القصر من رئيس الوزراء حل البرلمان الوفدي وإجراء ما يسمى بـ «حركة التطهير» وتقديم كل مَنْ استغل نفوذه أيام الحكومة الوفدية إلى المحاكمة».

«ولكن علي ماهر باشا لم يوافق على ذلك، وأيًا كانت نواياه أو اتجاهاته؛ فقد كان يرى أن تبدأ الحكومة بمفاوضة الإنجليز ووضع حل للمشكلات الخارجية، ثم يبدأ بعد ذلك الإصلاح الاجتماعي الداخلي».

(٩)

ويصور صلاح الشاهد ما يعتقد أنه كان بمثابة خطة الملك فاروق للخلاص من وجود علي ماهر كرئيس للوزراء فيقول:

«ولقد طلب المرحوم علي ماهر رئيس الوزراء مقابلة الملك مرتين ولم يوافق الملك على المقابلة.

«وربما كان الملك يريد الخلاص من علي ماهر ليتمكن من إسناد الوزارة إلى المرحوم أحمد نجيب الهلالي وفقًا للخطة التي كان متفقًا عليها مع الوزير المفوض بالسفارة البريطانية مستر كريزويل، الذي بناء عليها رشح الهلالي باشا ماهر باشا ليخلف المرحوم النحاس باشا لكى يخلو الطريق أمام الهلالي باشا من أي زعيم آخر يصلح للوزارة في هذا الظرف الدقيق».

«وفي أول مارس ١٩٥٢، وبعد أن نشرت «أخبار اليوم» في ذات الصباح أن السفير البريطاني لن يقابل رئيس الوزراء، وأبلغتني السفارة في الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة والخمسين أن السفير يعتذر عن الموعد المحدد الساعة الحادية عشرة لمقابلة علي ماهر باشا بوزارة الخارجية بسبب وعكة برد أصابته بعد لعب التنس في نادي الجزيرة، اتصلت من مجلس الوزراء برفعة ماهر باشا بوزارة الخارجية وأبلغته الاعتذار».

«وعندئذ كلفني رفعته بدعوة مجلس الوزراء إلى الاجتماع فورًا بدار الرئاسة، ثم جاء إلى المجلس ودخل حجرته وطلب مني إبلاغه عندما يكتمل المجلس ومنع أي اتصال به، فسألته: خيرًا يا رفعة الباشا؟».

«فقال: إنني أعد استقالة الوزارة».

«ولما اكتمل الأعضاء دخل عليهم وبقي معهم حوالي عشر دقائق تلا فيها كتاب الاستقالة الذي حرره عندما حضر لمجلس الوزراء بخط يده ثم أغلق عليه مظروفًا وسلمه إلى المرحوم محيي الدين فهمي بك لتسليمه إلى رئيس الديوان الملكي المرحوم حافظ عفيفي باشا، ولما لم يكن حافظ باشا موجودًا بقصر عابدين فقد سلمه محيي الدين بك إلى (المرحوم) معالي عبد اللطيف طلعت باشا كبير الأمناء».

(١٠)

وربما كان من الإنصاف أن نعود خطوة إلى الوراء لنتأمل كيف وقع الاختيار على علي ماهر لرياسة الوزارة؟ على الرغم من هذا التنسيق المستمر الذي ظل الملك وأعوانه يفرضونه عليه ويواجهونه به.

ظهرت روح المغامرة عند الملك فاروق في الطريقة التي كلف بها علي ماهر برئاسة الوزراء عقب حريق القاهرة! فقد كانت هناك إرهاصات لقدوم علي ماهر إلى هذا الموقع بعد الوفد، وقد تجلت هذه الإرهاصات بوضوح في تصرفات البريطانيين والأمريكيين على حد سواء، وسوف نقدم في مواضع تالية من كتابنا هذا تسجيلاً للتصوير الذي صور به البريطانيون علاقة علي ماهر بهم في هذه الفترة، ومن ناحية أخرى فإن الوثائق البريطانية تشير إلى أن السفير الأمريكي كافري كان أول مَنْ استقبله علي ماهر من بين الدبلوماسيين الأجانب العاملين في القاهرة.

لكن الأهم من هذا في نظري هو ما نجده في مذكرات الصحفيين الذين تفتحت عيونهم على أحداث هذه الفترة أكثر من رواية عن الدور الذي لعبه الأخوان مصطفى أمين وعلي أمين في تزكية علي ماهر ودفعه لهذا الموقع، ولعل هذا الدور البارز والمبكر كان بمثابة سقف الطموحات التي حكمت تصرفات بعض رجال الصحافة في عهد الثورة وأدت إلى ما نعانيه وسنظل نعانيه من كوارث، مع أن الأمر في تكليف علي ماهر بالوزارة في حقيقته لم يعدُ أن يكون إقرارًا لواقع كان في طريقه إلى الوقوع، ومع هذا فمن حق الأخوين ومن حق تلامذتهما أن ننقل عن الأستاذ موسى صبري تصويره لهذة الواقعة التي شهدها بنفسه ورواها في كتابه «خمسين عامًا في قطار الصحافة»، وهو يحكي عن الاتصالات بين علي ماهر والقصر الملكي.

ونحن نرى أن علي أمين على حسب رواية موسى صبري كان صاحب الفضل في حسم قضية تولي علي ماهر باشا رئاسة الوزارة عقب حريق القاهرة، وربما تبدو مثل هذه الرواية صعبة التصديق أو محتوية على قدر من المبالغة، ولكن الذين عاشوا أحداث تلك الفترة لا يستبعدون حدوثها على هذا النحو الذي يوردها به موسى صبري، وهو يحكي عن الاتصالات بين علي ماهر والقصر الملكي فيقول:

«.... ولما وضع علي ماهر السماعة قال له علي أمين:

«لقد نجحت المؤامرة ضدك في القصر.. يجب أن تدق التليفون فورًا الحافظ عفيفي وتقول له: إذا لم أؤلف الوزارة الآن فلن أؤلفها على الإطلاق».

«تردد علي ماهر لحظة لكنه أمسك التليفون وقال لحافظ عفيفي وهو يضغط على كل كلمة:

«قل للملك: إذا لم أؤلف الوزارة الآن فلن أؤلفها».

«حافظ أمين: سأرد عليك بعد خمس دقائق».

«وخضع فاروق لإنذار علي ماهر وقبل أن يؤلف الوزارة عند منتصف الليل يوم ٢٧ يناير».

«وهكذا كانت نصيحة علي أمين هي التي وضعت علي ماهر باشا على مقعد الحكم».

«وفي هذه اللحظات وصل علي خليل رئيس الإذاعة إلى العوامة».

«وتوجهنا جميعًا في موكب إلى مبنى رئاسة الوزارة.. ووصلنا في الساعة الواحدة صباحًا!».

«أضيئت كل الأنوار... وبدأ رئيس الوزراء يباشر عمله، ويتصل بالوزراء الجدد ليبلغهم بأن يستعدوا لحلف اليمين في الصباح التالي».

«وكانت هذه هي المرة الأولى والأخيرة في حياتي الصحفية التي أحضر فيها مولد وزارة... في عوامة، بعد منتصف الليل».

(١١)

ويجدر بنا إذًا أن نشير إلى بعض اللحظات الفاصلة في تكليف علي ماهر بتشكيل هذه الوزارة حسبما أوردتها مصادرة عديدة ونبدأ بأن ننقل ما ترويه الدكتورة لطيفة سالم مما استخلصته من الوثائق البريطانية:

«... وكان قد تقرر إقالة الوزارة أي وزارة الوفد الأخيرة بعد الظهر، وعندما وصل محمد حيدر القائد العام للقوات المسلحة في ذلك الوقت إلى القصر، وبمعرفته للقرار احتج بشدة لدى الملك ضد أي تغيير دون أن يوضع رأيه في الاعتبار، وقال: إن هناك وفديين في الجيش ولن يتحملوا إقالة النحاس، وأقصى ما يمكن عمله أن يدعو الملك النحاس لتأليف وزارة قومية، وفي حالة رفضه فعلى الأقل سيعرف الجيش أن النحاس أعطيت له الفرصة، ثم يدعو الملك علي ماهر لتأليف الوزارة. ودفع ذلك الموقف فاروق إلى عقده لاجتماع ضم مستشاريه الأساسيين : حافظ عفيفي، وإلياس أندراوس، وعبد الفتاح عمرو،

ومحمد حيدر، وحدث احتدام بين المجتمعين، وأصر محمد حيدر على رأيه، وترك فاروق الاجتماع واتصل بعلي ماهر مبينًا له أنه غيّر رأيه، وعليه أن يدعو النحاس لتشكيل حكومة، وفي حالة رفضه سيجدد دعوته له أي علي ماهر الذي وافقه على ذلك».

«ولم يمض سوى وقت قصير للغاية إلا واتصل علي ماهر بالملك وأخبره أنه درس الحالة ويوافق على تأليف وزارة بشرط ألا يستدعي النحاس مسبقًا، والسبب في تغيير رأيه وتصلبه جاء نتيجة لاتصالات الأخوين مصطفى وعلي أمين السريعة، فقد مكث الأول في القصر، بينما ذهب الآخر في سيارة إسعاف كان يمكنها السير دون صعوبات فى أثناء حظر التجول إلى منزل علي ماهر ، مما جعله يتخذ الموقف الجديد، هذا بالإضافة إلى أن الأمينين أبلغا المجتمعين بالقصر بتعليمات تشير إلى تحرك بريطاني للقاهرة، ونفى محمد حيدر ذلك وبيَّن أن تقارير ضباط مخابراته لم تشر لهذا، فاعترض مصطفى أمين يشجعه عبد الفتاح عمرو وأعلن أنه يتحمل مسئولية ما يقوله، وقام علي أمين بإجراء اتصال تليفوني بالسفارة البريطانية في الساعة التاسعة والربع مساء أمام المجتمعين، فتلقي ردًا من العضو الثاني في السفارة لا يدل بوضوح على الموقف، لكنه بيّن له أنه ليس لديه شك في أن السلطات الحربية قد أعدت للتدخل إذا كانت هناك مخاطر ضد حياة البريطانيين وممتلكاتهم، وأنه لا يمكن لأحد أن يتوقع وقوف الجيش البريطاني موقف المتفرج عندما تقتل النساء البريطانيات. وأعلم مصطفى أمين الملك بالأقوال حول التحركات وأن مصدرها ما أعلنته الإذاعة البريطانية، ثم أخطره بالحديث الذي دار بين أخيه وأن السفارة البريطانية ستتحرك إن لم يتم تغيير الحكومة».

## (١٢)

أما رجل البروتوكول والمراسم صلاح الشاهد فيقدم في مذكراته معلومات مهمة عن الظروف التي أحاطت باختيار علي ماهر لرياسة الوزارة عقب حريق القاهرة، وهو لا يقدم ما يرويه على أنه شهده أو شاهده، وإنما هو يرويه نقلاً عن نجيب الهلالي، ومن المهم هنا أن نذكر القارئ بأن صلاح الشاهد عمل أمينا في رياسة الوزارة مع علي ماهر والهلالي النحاس باشا وحسين سري من قبل.

ونحن نعرف من مصادر متعددة أن الهلالي كان مرشحًا قبل علي ماهر أو أنه كان بديلاً له، لكن رواية الشاهد تشير بوضوح إلى مناورة علي ماهر ووعده بتعيين فريد زعلوك ونور الدين طراف وزيرين معه، وكانا من أصدقاء الهلالي.

ومن الطريف أن نشير إلى أن زعلوك قد صار وزيرًا بالفعل في وزارتي الهلالي، أما نور الدين طراف فقد أصبح وزيرًا في بداية عهد الثورة في اليوم الأخير من وزارة علي ماهر نفسه!! وكأن القدر وفى له بالوعد في العام نفسه ولكن بعد خمس وزارات!!

يقول صلاح الشاهد:

«... وقد روى لى المرحوم نجيب الهلالي باشا أن الملك بعث إليه مساء ٢٦ يناير المرحوم حافظ عفيفي باشا رئيس الديوان الملكي في منزله بالمعادي، لتكليفه بتشكيل وزارة، وأنه فوجئ بوجود إلياس أندراوس باشا يرافق حافظ باشا فأبدى في خلوة استياءه من هذه الرفقة، فخفف حافظ باشا الأمر بأن إلياس ركب معه كرهًا، واعتذر نجيب باشا عن تأليف الوزارة».

«وفي أثناء وجود حافظ باشا وصل الأستاذ فريد زعلوك وأبلغ نجيب باشا أن علي ماهر باشا أرسل إليه المرحوم الأستاذ حمادة الناحل المحامي يطلب أن يرشح الهلالي باشا ماهر باشا لرئاسة الوزارة، مع وعد بتعيين فريد والدكتور نور الدين طراف وزيرين، ورشح الهلالي باشا علي باشا الذي لم يشرك الاثنين معه».

(١٣)

جاء علي ماهر إلى رياسة الوزارة على شبه كره من الملك لاختياره في هذا الموقع، أو فلنقل إن قبول الملك به كان قبول المضطر (!!).

وتروي الدكتورة لطيفة سالم من خلال قراءة الوثائق البريطانية كيف تطورت العلاقة بين الملك وعلي ماهر حتى وصلت إلى طريق شبه مسدود في أثناء عهد هذه الوزارة.

«... واقترح تقديم العرض أي عرض تشكيل الوزارة لعلي ماهر، الذي كان يحتل مكانًا بارزًا في الصورة؛ فهو الرجل المحنك سياسيًا وصاحب القدرة والقوة على المواجهة

والامتصاص، خاص بعد أحداث حريق القاهرة، بالإضافة إلى أن دوره في الأيام الأخيرة يجعل المصريين يرضون عنه في هذا الموقع».

«وصدر الأمر الملكي لعلي ماهر بتأليف الوزارة في ٢٧ يناير، ولم تنجح محاولاته في ضم الأحزاب لوزارته حيث اشترط القصر أن ينضموا كأفراد معينين بالاسم لا أحزابًا ولا ممثلين للأحزاب. وأصر فاروق على إدخال مرتضى المراغى وزيرا للداخلية، وزكي عبد المتعال وزيرًا للمالية والاقتصاد على غير رغبة رئيس الوزراء، ويعلق ستيفنسون على الوزارة بأنها تسمد قوتها من الملك».

«ومع ذلك فإن علي ماهر لم يمكن فاروق تمامًا من التلسط، فقد رفض تعيين كريم ثابت وزيرًا بعد استقالته من منصب المستشار الصحفي، وعارض في تعيين كامل قاويش نائبًا عامًا لصلته بشماشرجي الملك، ولكره الناس له، ولأنه أحدث المستشارين، وامتنع في البداية عن إعطاء حكمدارية القاهرة لأحمد طلعت المتهم في نظر الإخوان المسلمين في حوادث التعذيب والتشريد التي تعرضوا لها، ولكن أمام تعنت فاروق وافق على شغله للمنصب، وعاكس في مسألة عودة عبد الفتاح عمرو إلى منصبه الأصلى في لندن، مما أدى لاحتيال فاروق وإرساله ضمن وفد التعزية في وفاة الملك البريطاني».

«ومما يذكر أن علي ماهر لم يكن عنيفا في رفضه وإنما اتبع أسلوب المراوغة. وشكا فاروق للسفير البريطاني. من أنه يجد بعض الصعوبات مع رئيس وزرائه وبصفة خاصة في مسألة التعيينات، وأوضح له أنه أخذ على عاتقه المسئولية بإقصاء حكومة الوفد، وعليه فلا بد أن تسير الأمور وفقًا لوجهة نظره».

**(١٤)**

ونأتي إلى نجاحات علي ماهر في هذه الوزارة قصيرة العمر.

ولعل أولها كان نجاحه في سرعة إضفاء مناخ الثقة على تصرفات «الدولة» ولا نقول «الحكومة» فحسب فيما يتعلق بعودة الاستقرار وتعويض ضحايا حوادث حريق القاهرة، فقد كان هذا الحريق بمثابة لحظة كاشفة عن العجز والثورة معًا، وكانت هيبة الدولة وقدرتها

متوقفة على الطريقة التي ستتعامل بها مع معقباته من زاويتي الإحساس بمسئولية الدولة، وسرعتها في حسم الأمور.

ومن حسن حظ الدولة أن علي ماهر كان قادرًا على أداء متميز في هذا المجال حتى وإن لم يثن المؤرخون بما ينبغي على أدائه،وحتى وإن لم يتنبه السياسيون إلى تفرده.

وليس من شك في أن علي ماهر بعقليته القانونية والإدارية ورغبته الأكيدة في إظهار القدرة على السيطرة على الأمور، قد تمكن من تحقيق إنجاز ملموس ومحسوس في هذا الصدد.

(١٥)

وربما كان أهم نجاح حققه علي ماهر هو سياساته الاقتصادية والتموينية التي يعود الفضل فيها إلى وجود عبد الجليل العمري كوزير للتموين والتجارة، وقد نجح علي ماهر فيما لم ينجح فيه السابقون من إقناع العمري بضرورة قبول المنصب الوزاري، وقد ذكر العمري نفسه في مذكراته أنه قبل المنصب في أثناء تعديل وزارة علي ماهر لأنه رأي الموقف يتطلب هذا الإنقاذ، ونستطيع أن نرى فيما نعرضه من سياسات اقتصادية لهذه الوزارة الروح التي تعكس الأداء المتميز والدقيق للاقتصادي المبرز القادر على تحقيق نجاحات وإصلاحات من خلال تشريعات بسيطة هادفة ومحسوبة سلفا، ومن حسن حظ علي ماهر أنه تمكن من إقناع العمري بالمشاركة في وزارته الثالثة هذه، وقد تكرر هذا النجاح في وزارته الرابعة (يوليو ١٩٥٢) وكان العمري بمثابة النعمة التي وفق الله مصر إليها للحفاظ على الكيان الاقتصادي المالي في مرحلة الانتقال من حكم الوفد إلى عهد الوزارات قصيرة العمر ثم إلى عهد الثورة. وذلك على الرغم من وجود زكي عبد المتعال وزيرًا للمالية في وزارة علي ماهر الثالثة، وروحه الحريصة على التركيز على الانتقام من الوفد فحسب.

(١٦)

ولعل ثالث إنجازات علي ماهر البارزة في هذه الوزارة هو حفاظه على البرلمان الوفدي، ومع أن هذا الإنجاز يبدو في تقدير بعض المؤرخين والمراقبين إنجازًا سلبيًا؛ لأنه لم يأخذ الخطوة الإيجابية التي درج عليها أسلافه بحل البرلمان في مثل هذا الموقف، إلا أني على

خلاف هؤلاء أعتقد أن علي ماهر قد أنجز إنجازًا ضخمًا في سياسته الحكيمة هذه التي هدفت إلى تلجيم علي ماهر لنفسه وللملك ولجماعات المصالح، وتأجيل اتخاذ قرار حل البرلمان الوفدي، وهكذا فإن علي ماهر حافظ على البرلمان المصري حتى مارس ١٩٥٢ حين حله نجيب الهلالي للأسف الشديد، وكان هذا الحل بمثابة إحدى الكوارث على مصر فيما بعد حين نظرت غالبية المستشارين في الجمعية العمومية لمجلس الدولة إلى قضية مستقبل الحكم في إطار افتقار الدولة إلى برلمان قائم، وانفرد وحيد رأفت وحده بالرأى الصائب بالدعوة إلى انعقاد البرلمان الوفدي الأخير.

وهكذا يمكن لنا فهم قيمة إنجاز علي ماهر في هذه الجزئية التي لم تنل الانتباه اللائق حتى الآن.

صحيح أنه استصدر قرار الحل واحتفظ به لكن هذا كان أفضل بكثير من المسارعة التلقائية والمعهودة إلى اتخاذ قرار الحل.

## (١٧)

كان علي ماهر رئيسًا لوزارة إنقاذ منجزة كما سبق لنا أن أوضحنا. وها هو الأستاذ عبد الرحمن الرافعي يقدم تقييمه لوزارة علي ماهر الثالثة بصورة أكثر واقعية في كتابه «مقدمات ثورة يوليو»، ويجدر بنا أن نشير إلى حقيقة أن الرافعي في الغالب كان منصفًا لعلي ماهر كما كان يرتاح إليه، وإن لم يمنعه هذا من انتقاد بعض أساليبه الملتوية.

وهو يبدأ هذا التقييم بعد ذكره أسماء أعضاء وزارة علي ماهر مباشرة فيقول:

«وكل هؤلاء الوزراء من الموظفين السابقين وممن لا علاقة لهم بالسياسة أو بالأحزاب السياسية وليس لأحد منهم برنامج سياسي ما وإنما روعي في اختيارهم صلاتهم الشخصية برئيس الوزارة، فجميعهم من ذوى الصلة به أو من أصدقائه المقربين، فيما عدا اثنين منهم (المراغي وزكي عبد المعتال) فقد فرضا عليه فرضًا من السراي».

«ولقد تظاهر علي ماهر في أثناء تأليف الوزارة برغبته في أن يشرك فيها الأحزاب المعارضة للوفد، ولكنه لم يكن جادًا في إبداء هذه الرغبة، بل كانت صورة من تظاهره سنة ١٩٣٩ برغبته في إشراك الأحرار الدستوريين في وزارته التي ألفها في تلك السنة، مع وضع العقبات في سبيل استجابتهم إلى هذه الرغبة، مما أدى إلى عدم اشتراكهم في الوزارة».

«وكذلك فعل في يناير سنة ١٩٥٢، فقد عرض على الأحزاب المعارضة للوفد أن يكون اشتراكها في وزارته على أساس أن يجعل من رؤساء هذه الأحزاب وزراء دولة، ومعنى ذلك أن يكونوا أقل شأنا وعملاً من الموظفين الذين استوزرهم، وقد رأوا أن قبول هذا الوضع فيه غض من كرامتهم وكرامة أحزابهم، فاعتذروا، وحسنًا فعلوا».

(١٨)

ومن حق الأستاذ الرافعي علينا أن ننقل عنه الفقرات الأربع التي لخص بها إنجازات وزارة علي ماهر، وهي الفقرات التي نقلها عنه كل مَنْ كتب عن هذه الوزارة بعد ذلك مع تغيير بعض الحروف والكلمات:

«كانت هذه الوزارة في الجملة وزارة تهدئة، ففي عهدها توقف الكفاح في القنال، وانسحب الفدائيون، واعتقلت الحكومة كثيرين منهم في الإسماعيلية وبور سعيد والسويس والتل الكبير».

«وعاد كثير من العمال المنسحبين إلى المعسكرات البريطانية، وسكتت الوزارة على هذه العودة».

«واستؤنفت أعمال الشحن والتفريغ للقوات البريطانية في موانئ القنال وعاد تموين معسكرات الإنجليز من مختلف أنحاء البلاد».

«ولم يصدر تشريع عدم التعاون مع السلطات العسكرية البريطانية الذي وضعته وزارة الوفد مع أنه كان في مرحلته الأخيرة، وتشريع إباحة حمل السلاح لجميع المواطنين».

ومن المهم أن نشير أيضًا إلى أن علي ماهر اعتمد خمسة ملايين جنيه لتعويض أصحاب المحال التي أضيرت في حريق القاهرة يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢.

(١٩)

وننتقل إلى ثناء الأستاذ عبد الرحمن الرافعي على الإنجازات الاقتصادية والتموينية في وزارة علي ماهر:

«إن أهم عمل لوزارة علي ماهر هو محاربتها للغلاء فقد بذلت جهودًا موفقة في خفض أسعار الحاجات الأساسية، وتوفير المواد التموينية فقررت:

١ ـ خفض سعر السكر قرشين للأُقّة، وهما القرشان اللذان زادتهما حكومة الوفد إلى سعره، بحيث أصبح سعره كما كان قبل هذه الزيادة.

٢ ـ إلغاء رسم الدمغة وقدره ثمانية قروش على الطلب الخاص بسكر الطوارئ بحيث يعود إلى سعره الأصلي.

٣ ـ زيادة مقررات السكر في البطاقات التي تقل عن خمس أقات بمقدار عشرين في المائة من قيمتها».

٤ ـ تعميم البطاقات للأسر والأفراد بحيث تُعطى لمن لم يكن لديهم بطاقات.

٥ ـ تيسير استيراد السكر من الخارج بدون وسطاء

٦ ـ مضاعفة الإنتاج المحلي من المسلي الصناعي.

٧ ـ زيادة مقررات الزيت في البطاقات بمقدار عشرين في المائة.

٨ ـ منع تصدير الأرز خلال موسم ذلك العام، ومنع تصدير الزيت والبذرة والكُسْب.

٩ ـ تخفيض سعر الحلاوة الطحينية إلى ١٦ قرشًا في الجملة و١٧ قرشًا في القطاعي بدلاً من ١٧ قرشًا و١٨ قرشًا، وذلك تبعا لخفض السكر.

١٠ ـ تخفيض سعر صفيحة الكيروسين (الغاز) ٤٥ مليمًا وهي الزيادة التي أضيفت في عهد وزارة الوفد».

١١ ـ تخفيض أسعار الأقمشة الشعبية».

وقد حمد المواطنون لهذه الوزارة جهودها في محاربة الغلاء».

(٢٠)

أما حسن يوسف وكيل الديوان الملكي فيلخص إنجازات هذه الوزارة وظروفها السياسية متأثرًا بما كتبه الرافعي وإن كان حريصًا على أن يبدو وكأنه يعبر عن وجهة نظره وهو يقول:

«وكانت هذه الوزارة في الجملة وزارة تهدئة ومهادنة، ففي عهدها توقف الكفاح في القنال «نتيجة اتفاق بين رئيس الوزراء والفدائيين» وانسحب هؤلاء، بل اعتقلت الحكومة فريقًا منهم في الإسماعيلية وبورسعيد والسويس والتل الكبير، وعاد كثير من العمال المنسحبين إلى المعسكرات البريطانية، واستؤنفت أعمال الشحن والتفريغ للقوات البريطانية في موانئ القنال، وعاد تموين معسكرات الإنجليز من مختلف أنحاء البلاد إلى ما كان عليه».

«ولم يصدر تشريع عدم التعاون مع السلطات العسكرية البريطانية الذي وضعته وزارة الوفد ولا تشريع إباحة حمل السلاح لجميع المواطنين».

«ومن مظاهر المهادنة أن اهتمت الحكومة بالاشتراك رسميًا في تشييع جنازة الملك جورج السادس (تُوفِّي يوم ٦ فبراير) فأوفدت بَعثة ملكية برئاسة الأمير محمد عبد المنعم وعضوية عبد الفتاح عمرو باشا سفير مصر لدى بلاط سان جيمس والملحق الجوي بالسفارة المصرية في لندن».

«وكذلك أعلن ماهر باشا في البرلمان: «إن سياستي ستكون استمرارًا لسياسة سلفي العظيم.. يقصد النحاس باشا، مما أرضى الوفديين فأعطوا ثقتهم للوزارة الجديدة ولهم في البرلمان أغلبية كبيرة ساحقة».

«كانت محاربة الغلاء أهم عمل لهذه الوزارة؛ فقد بذلت جهودًا موفقة في خفض أسعار الحاجيات الأساسية وتوفير المواد التموينية».

«وأعادت الأمن إلى نصابه وعملت على إصلاح ما دمره حريق القاهرة من مبانٍ ومؤسسات ومنشآت، ففتحت اعتمادًا أول بمبلغ خمسة ملايين جنيه لأصحاب تلك المنشآت لإعـادة تعميرها، أما جملة الخسائر فقد قدرت باثني عشر مليونًا من الجنيهات».

«وأعادت النظام إلى الجامعات ومعاهد التعليم واستؤنفت الدراسة فيها».

«وكانت ـ أي الوزارة ـ مُوفَّقة في الحصول على موافقة الملك على إعادة تعيين الشيخ عبد المجيد سليم شيخًا للأزهر من جديد».

## (٢١)

على أن الأستاذ عبد الرحمن الرافعي كان حريصًا على أن ينتقد موقف علي ماهر من الوفد والبرلمان الوفدي، وهو يرى الأمر بمنظور إما وإما، كما يتأثر في رؤيته بعدائه هو شخصيًا للوفد ولسياسات الوفد، ومن المهم أن نقرأ بعض فقرات عبد الرحمن الرافعي في هذا الصدد:

«إن في دعوة علي ماهر لجبهة الأحزاب المعارضة للوفد إلى الاشتراك في وزارته (دليلاً ناهضًا) على أنه هو نفسه كان معارضًا لسياسة الوفد، ولقد كانت هذه المعارضة تبدو منه في مجالسه وأحاديثه في عهد الوزارة الوفدية».

ومع ذلك فإنه بعد أن تولى الحكم بادر إلى التحالف مع الوفد، وذهب في هذا التحالف إلى حد الإشادة بسياسة الوفد في الحكم، وقال في هذا ذلك كلمته المشهورة التي فاه بها في البرلمان: «إن سياستي ستكون استمرارًا لسياسة سلفي العظيم»... يريد مصطفى النحاس».

«فإذا كانت سياسته هي سياسة سلفه العظيم كما يقول ففيم إذا كانت إقالة وزارة الوفد وقبوله الحكم بعد إقالتها؟».

«ومن ناحية أخرى فبالرغم من أن سياسته كانت سياسة تهدئة وعدول عن الكفاح في القتال، فإن الوفديين في البرلمان وكانوا الأغلبية قد أعطوه ثقتهم، وهذا يدل على أنهم ما كانوا مؤمنين بسياسة الكفاح، وإنما كانوا متورطين فيها دفاعًا عن مركزهم تجاه الشعب، لأن الشعب كان يريد الكفاح، ثم ها هم أولاء يعطون ثقتهم لوزارة جاءت لتهدئة الكفاح!».

«ولقد كانت هذه أول مرة يؤيد فيها البرلمان الوفدي وزارة جديدة جاءت في أعقاب إقالة الوزارة الوفدية».

## (٢٢)

على أن الأمور بين علي ماهر والوفديين لم تمض على هذا النحو السلس، فسرعان ما ساءت العلاقة بين فاروق وعلي ماهر وبين علي ماهر والوفد، وأخذت صحيفة «المصري» لسان حال الوفد تنقد علي ماهر صراحة، بينما أخذ هو يقيل الوفديين من وظائفهم، لكنه

في عداوته للوفد لم يصل إلى ما وصل إليه خلفه الهلالي الذي قام بتحديد إقامة فؤاد سراج الدين وعبد الفتاح حسن في الريف.

(٢٣)

ويثني الدكتور حسين حسنى على سلوك علي ماهر في وزارته الثالثة في أعقاب حريق القاهرة ١٩٥٢، وإن كنا نلمح في ثنائه ما يدل على أنه هو الآخر، نقل جملا وعبارات من كتابات المؤرخ عبد الرحمن الرافعي:

«وفضلاً عن ذلك فإن علي ماهر باشا استطاع بذكائه أن يفوز برضاء وثقة الأغلبية الوفدية في مجلس النواب عندما أعلن أمام المجلس أنه سوف يتبع في خطته سياسة «سلفه العظيم». وإلى جانب ذلك فإن الوزارة استطاعت بفضل ما بذلته من جهود كبيرة أن توفق في محاربة الغلاء بتخفيض أسعار الحاجات الأساسية في الطعام والأقمشة الشعبية مع توفير مواد التموين، وذلك فضلاً عن إعادة سيادة الأمن والنظام في كل مكان، كما عملت على تنشيط حركة إزالة آثار الحرائق والتخريب وإصلاح ما أصاب المباني والمنشآت المختلفة من إتلاف، وذلك بمعاونة أصحابها على القيام بهذه المهمة في أسرع وقت بأن فتحت اعتمادًا بخمسة ملايين من الجنيهات لإعانتهم في تحقيق هذا الغرض، وهذا من جملة قيمة الخسائر التي قدرت بمبلغ اثني عشر مليون جنيه، وإلى جانب هذا فإنها أعادت فتح الجامعات والمعاهد الدراسية على اختلاف مراحلها، أي أنها في الجملة أعادت الحياة إلى مجراها ونظامها الطبيعيّ في كل النواحي».

(٢٤)

وعلى الرغم من هذا الارتياح لسلوك علي ماهر في وزارة قصيرة العمر دامت ما بين الشهر والخمسة أسابيع، إلا أن حقد سكرتير الملك حسين حسني على الوفد يجعله يسارع إلى انتقاد علي ماهر لا لشيء إلا لقوله المشهور عند تولى الوزارة : «إنه سوف يسير على سياسة سلفه العظيم»، ونحن نعرف أنه أراد بهذا أن يحظى بثقة البرلمان الوفدي، لكن أمثال حسين حسني من الذين لا يطيقون الوفد لم يكونوا قادرين على أن يتحملوا مثل هذا التعبير

اللبق، ولو من باب المجاملة، وانظر إلى هذا الهجوم القاسي والمركز والفظيع الذي يمارسه سكرتير الملك على علي ماهر لهذا السبب حتى إنه يقول:

«... إلا أن سياسة الوزارة بوجه عام كانت محلا للتساؤل عن حقيقة ما ترمي إليه من ورائها، فإن كتاب «إعفاء» الوزارة السابقة بسبب قصور جهودها... إلخ.. يفهم منه عدم الرضا على ما كان في سياستها من تقصير، وجاءت الوزارة الجديدة لإصلاح العيوب والأخطاء التي أدت إلى هذا القصور فكيف يعلن رئيسها اعتزامه على اتباع سياسة «سلفه العظيم» ويوفق بين ذلك وبين الإصلاح المطلوب منه؟!».

«كما أن اعتماده على ثقة وتأييد الأغلبية الوفدية أصبح مرتبطا بمدى اتباعه سياسة «سلفه العظيم»، هذا إلى أن هذه الأغلبية هي التي كانت تؤيد سياسة الوزارة السابقة في إلغاء المعاهدة وإعلان مكافحة الإنجليز ومقاطعتهم في كل مكان باعتبارهم غاصبين لا يستند وجودهم في منطقة القناة إلى مبرر قانوني بعد إعلان إلغاء المعاهدة وترحيب الحكومة بجهاد الشباب المكافح لخدمة قضية بلاده أمام المحتلين، فكيف يتفق هذا كله مع سياسة المهادنة التي أخذت بها الحكومة الجديدة التي أعلنت كذلك أنها شرعت في مفاوضة أحزاب أقلية على تشكيل جبهة سياسية موحدة منها جميعا للتضامن في تنفيذ سياسة جديدة».

وبعد كل هذا الهجوم غير المنطقي بل غير الوطني، نرى سكرتير الملك يرتب عليه أحكامًا أخرى فيقول:

«لهذا كله فإنه مع التقدير البالغ لما بذلته وزارة علي ماهر باشا من جهود موفقة لمحاربة الغلاء وإعادة النظام إلى البلاد، فإن التناقض كان واضحًا بين تصرفاتها السياسية حيال القضية الوطنية وبين المبادئ السياسية للأغلبية الوفدية التي تؤيدها، وهو ما كان يهدد بحدوث انهيار فجائى في الموقف بأسره».

## (٢٥)

ويجيد حسين حسني تصوير علاقات علي ماهر والبريطانيين في بداية عام ١٩٥٢ بعد أن تولى علي ماهر رئاسة الوزارة، وهو يميل إلى القول بأن المؤامرات الداخلية هي التى

عطلت نجاح علي ماهر في تفاوضه مع البريطانيين، ولستُ أدري ما الذي يدفع سكرتير الملك المؤهل بدرجة علمية في التاريخ إلى تبني مثل هذا الموقف الضعيف تاريخيًا، بينما الحقائق معروفة عن اعتذار السفير البريطاني عن عدم اللقاء بعلي ماهر صبيحة يوم استقالته، وقد أشار إليها كثيرون كان منهم حسن يوسف الذي اعتمد حسين حسني على مذكراته في مواضع كثيرة؟!

«... والواقع أن علي ماهر باشا كان يراوده الأمل في أن ينجح في استدراج الإنجليز إلى الدخول معه في مفاوضات يستطيع من خلالها أن يصل إلى اتفاق يحقق ما فشلت كل المفاوضات السابقة في الوصول إليه من حيث إجابة المطالب الوطنية واستقرار الأوضاع في مصر والسودان، ومن أجل هذا سعى إلى التفاهم مع السفير البريطاني على تحديد موعد للاجتماع معًا للبدء في المباحثات التمهيدية بينهما».

«وتم الاتفاق على أن يكون هذا الاجتماع في أول مارس عام ١٩٥٢، إلا أنه لم يُقَدّر له أن يتم، وذلك أن مجلس الوزراء كان قد قرر في فبراير عام ١٩٥٢ عقب تشكيل الوزارة بزمن وجيز استصدار مرسوم بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر وتم فعلاً توقيع المرسوم من الملك، لكن رئيس الوزراء احتفظ به في درج مكتبه بدلاً من إعلان البرلمان به مع أنه أذيع في الصحف، وقد أثيرت هذه المسألة في مجلس الوزراء حينما اجتمع مصادفة في يوم أول مارس عام ١٩٥٢، فصرح رئيس الوزارة بأنه لم تعد هناك حاجة إلى تنفيذ ذلك المرسوم لأن استصداره كان بسبب معارضة بعض النواب الوفديين في اعتماد مبلغ خمسة ملايين من الجنيهات الذي قررته الوزارة لمعاونة أصحاب المنشآت التي نكبت في أحداث الحريق المشئوم، ولما كانت (تلك) المعارضة قد زالت في حينها وأقرّ البرلمان الاعتماد المطلوب، فلم يعد هناك ما يقتضي تنفيذ المرسوم، وقدم علي ماهر باشا صيغة بيان بهذا المعنى لنشره في الصحف».

«ولكن زكي عبد المتعال باشا وزير المالية وأحمد مرتضى المراغي باشا وزير الداخلية اعترضا على هذا العدول واعتبراه ماسًا بكرامة المجلس، وبذلك فإنهما يقدمان استقالتهما من الوزارة، وكان من أثر حدوث هذا الانشقاق في صفوف الوزارة أن أعرب الملك عن رغبته في استقالتها، فلم يسع علي ماهر باشا سوى التنفيذ، وقدم استقالته ظهرًا فقبلت من فورها، وعهد إلى نجيب الهلالي باشا بتأليف الوزارة الجديدة».

## (٢٦)

ومن المهم أن نشير إلى أن هذه الوزارة شهدت على غير عادة علي ماهر في وزارتيه الأوليين تعديلات كثيرة في أثنائها، ذلك أن وزارته الأولى انتهت كما بدأت، ووزارته الثانية لم يحدث فيها سوى تعديل واحد بتبديل وزارتي الشئون الاجتماعية والأوقاف بين عبد الرحمن عزام وعبد السلام الشاذلي.

أما هذه الوزارة التي شكلها علي ماهر من وزراء مستقلين فقط فقد شهدت تعديلا كبيرًا في منتصف عمرها، أو في نهاية الخمس الثاني من عمرها حيث عمرت خمسة أسابيع وبالتحديد في ٧ فبراير ١٩٥٢.

بدأت هذه الوزارة بعشرة وزراء (في مقابل ١٣ في وزارة ١٩٣٩، و٧ في وزارة ١٩٣٦) وانتهت بأربعة عشر وزير!!

أما الوزراء الجدد في هذه الوزارة فكانوا تسعة (وهو رقم كبير) دخلوا الوزارة على مرحلتين: خمسة عند تشكيل الوزارة لأول عهدها وهم:

- أحمد مرتضى المراغي الذي عين وزيرًا للداخلية وظل كذلك حتى نهاية عهد الوزارة، بل استمر وزيرًا للداخلية في الوزارة التالية.
- سعد اللبان الذي عين وزيرا للأوقاف وظل كذلك.
- محمود حسن باشا الذي عين وزيرًا للشئون الاجتماعية وظل كذلك.

واثنان تغيرت مسئولياتهما:

- إبراهيم عبد الوهاب بك الذي عين وزيرًا للتجارة والصناعة والتموين، وفي تعديل ٧ فبراير ترك هاتين الوزارتين وأصبح وزير دولة.
- حامد سليمان باشا الذي عين وزيرًا للأشغال العمومية والمواصلات ثم ترك المواصلات في التعديل.

أما الوزراء الجدد الذين دخلوا الوزارة بعد أسبوعين من تشكيلها فقد كانوا أربعة هم:

- محمد على رشدي بك وقد تولى وزارة الشئون البلدية.

• عبد الجليل العمرى بك وقد تولى وزارة التجارة والصناعة والتموين.

• ألفونس جريس بك وقد تولى وزارة الزراعة.

• محمد زهير جرانة بك وقد تولى وزارة الشئون القروية.

وأما الوزراء القدامى الذين استعان بهم علي ماهر فكانوا:

• صليب سامى (وهو وزير قديم منذ عهد صدقي في الثلاثينيات)، وقد شارك في وزارة علي ماهر الثالثة وزيرا للزراعة عند تشكيلها ثم تولى المواصلات مع حدوث التعديل الوزاري، وقد استمر وزيرًا في الوزارة التالية.

• محمد عبد الخالق حسونة باشا وزير المعارف وكان وزيرًا منذ عهد حسين سري في وزارته الرابعة نوفمبر ١٩٤٩، بدأ بالشئون الاجتماعية وفي عهد علي ماهر أصبح وزيرًا للمعارف ومن الطريف أنه أصبح وزيرًا للخارجية في وزارتي الهلالي الأولى والثانية.

• وكان د. إبراهيم شوقي مثل عبد الخالق حسونة من الوزراء الذين دخلوا الوزارة لأول مرة في وزارة حسين سري باشا الرابعة في نوفمبر ١٩٤٩، وقد ظل يتولى وزارة الصحة حتى نهاية وزارة علي ماهر ، لكنه تخلى عن وزارة الشئون البلدية والقروية ٧ فبراير وعُهد بتلك الوزارة بعد فصلها إلى اثنين هما محمد علي رشدى للبلدية وزهير جرانة للقروية.

• محمد علي نمازي وزير العدل، وكان مثل محمد عبد الخالق حسونة وإبراهيم شوقي قد دخل الوزارة على عهد وزارة حسين سري الرابعة كوزير للمواصلات ثم أصبح وزيرًا للعدل.

• د.محمد زكي عبد المتعال وزير المالية والاقتصاد من وزراء الوفد الذين تركوا وزارة الوفد السابقة في وسطها.

(٢٧)

وأخيرًا فقد كان خروج علي ماهر من هذه الوزارة مفاجئًا له أو شبه مفاجئ لكنه على كل حال كان من حسن حظه.

وربما كان من المفيد أن نتأمل ما ورد عن يوم إقالته في الأدبيات المتاحة.

يصور حسن يوسف في مذكراته ذلك اليوم تصويرا دقيقًا وموحيًا فيقول:

«كان يوم أول مارس يومًا مشحونًا بالمفاجآت. ففي التاسعة والنصف صباحًا تلقى رئيس الحكومة من السفير البريطاني كتابًا يعتذر فيه عن المقابلة لإصابته ببرد شديد.. وفي العاشرة والنصف اجتمع مجلس الوزراء فجأة عقب زيارة رئيس الديوان لرئيس الوزراء... وفي الاجتماع دارت مناقشة حادة حول مرسوم تأجيل البرلمان، وكان الملك قد وقعه بدون تاريخ، ولم ير علي ماهر باشا حاجة لإعلانه بعد أن وافق البرلمان على اعتماد الخمسة ملايين جنيه، لكن صحيفة «أخبار اليوم» نشرته صباح ذلك اليوم، وترتب على المناقشة في هذا الأمر استقالة وزير المالية ووزير الداخلية، وطلب رئيس الحكومة مقابلة الملك فأحيل إلى رئيس الديوان... فلم يبق أمامه إلا أن يذهب إلى القصر وهو حانق ويقدم استقالته وهو واقف.. وينصرف دون أن يودعه أحد».

## (٢٨)

هكذا يشير حسن يوسف إلى أن علي ماهر حين استقال في أول مارس ١٩٥٢ من رياسة الوزارة في الظروف المهينة التي صادفته، ذهب إلى الديوان وترك استقالته وهو واقف وانصرف دون أن يودعه أحد.

ويستطرد حسن يوسف إلى رواية التفصيلات التي كان هو نفسه طرفًا فيها فيقول:

«وأقول دون أن يودعه أحد وأنا آسف شديد الأسف لما حدث.. فقد كنت حريصًا طوال مدة عملي بالديوان على مجاملة كبار الزائرين.. وكنت أصحب رؤساء الوزارات، سواء أكانوا في الحكم أم خارج الحكم، إلى المصعد ثم إلى الباب الخارجي للقصر، لكن المفاجأة هذه المرة أذهلتني بحيث تجمدت في موقعي وكنت في مكتب حافظ عفيفي باشا عندما دخل علينا ماهر باشا ودفع باستقالته إلى رئيس الديوان وانصرف، وكان حافظ باشا قد بدأ يحدثني عن قيام أزمة بسبب نشر مرسوم تأجيل البرلمان دون علم رئيس الوزارة.. وترجع الأزمة إلى خلاف بين رئيس الوزراء وبين وزير داخليته ـ أي مرتضى المراغي ـ، وكان القصر قد فرضه عليه، وهذا ما عناه ماهر باشا في كتاب استقالته من قيام عقبات في سبيل مهمته.. وكان وجودي في مكتب رئيس الديوان ثم تقصيري في القيام بالواجب نحو ماهر باشا من دواعي الظن بأني على علم بما يجري في القصر ضد وزارته، والله يعلم أني

بريء من هذا الظن.. ويؤسفني أن أسجل أن هذا الحادث ترك أثرًا من الحفيظة في نفس ماهر باشا من ناحيتي، وعندما شاء القدر أن يعود إلى الحكم في يوليو ١٩٥٢ فإنه رد الصاع صاعين».

(٢٩)

وتمثل مذكرات صلاح الشاهد نبعًا جيدًا لكثير من التفصيلات التي حفلت بها فترة حكم علي ماهر في وزارته الثالثة (يناير ١٩٥٢ - أول مارس ١٩٥٢)، وعلى سبيل المثال فإنه يتحدث بوضوح عن الغدر الذي لقيه هذا الرجل على يد الملك فاروق:

«... وبعد أيام قليلة والرجل يبذل أقصى الجهود في مختلف الجبهات ويواجه أخطر الظروف السياسية التي مرت بالبلاد فوجئت بصديقنا فريد شحاته سكرتير الدكتور طه حسين، [وكان على ما يرويه الشاهد،كثيرًا ما يزوده ببعض أخبار «الغد» من خلال علاقات أجنبية] يقول لى:

«قبل نهاية شهر فبراير هذا لازم علي ماهر باشا يمشي».

(٣٠)

وتؤكد الوثائق البريطانية التي لخصتها الدكتورة لطيفة سالم على ما ذهب إليه صلاح الشاهد مما استنتجه من معايشته الواقع.

«ولقي فشل مسألة الجبهة الوطنية صدى طيبًا لدى فاروق الذي كاد يقاطع رئيس وزرائه، فلم يستقبله إلا مرة واحدة كانت لمناسبة حلف ألفونس جريس اليمين، إذ عين وزيرًا للزراعة وكان خارج مصر، وذلك بالرغم من تكرار علي ماهر طلب المقابلة الملكية مما أثر على نفسيته».

«وفي يوم عيد الميلاد الملكي، وعندما أراد التحدث عن الرغبة الملكية في عدم إقامة زينات بهذه المناسبة، وأن تصرف المبالغ المقررة على الفقراء من منكوبي الحوادث الأخيرة، وقبل أن يلقي كلمته طلب إليه أن تعرض على الملك، فرفض وصرح بأن التقليد الدستوري يقضي بألا تصدر التصريحات من القصر إلا بموافقة رئيس الوزراء، وهو

المسئول الأول عن تصرفاته وحديثه ولا رقابة لأحد عليه، وتناسى أنه لقن فاروق الدرس منذ بداية حياته، ومما زاد الوضع سوءًا استمراره في مجاملة الوفد، فحرص على استمرار البرلمان صاحب الأغلبية فيه، وأبقى الموظفين المنتمين له في مراكزهم ولم ينشر التقرير الرسمي عن أحداث الحريق خوفًا من إلقاء المسئولية على وزرائه، وذلك جميعه ليضمن الحصول على تعاونه، كما ساعد أسلوبه السياسي في الحصول على تأييد عدد من الأحزاب والتفاهم مع الإخوان المسلمين».

«وكان لمرتضى المراغى رجل الملك في الوزارة دور فعال في الكيد لعلي ماهر ، واشتدت بينهما الخلافات، ومع علم رئيس الوزراء بدرجة تقربه لفاروق لكنه لم يضع ذلك في الاعتبار، وعندما رغب الملك في حل البرلمان، لم يتفق في هذا مع رئيس وزرائه، ووفقًا لطريقة الأخير في التمهل احتفظ بمرسوم التأجيل وعليه التوقيع الملكي من غير تاريخ حتى يستعمله في اللحظة المناسبة لاسيما إذا اتخذ منه الوفد موقفًا».

«وفي هذه الآونة قامت الأغلبية الوفدية بالمجلس بمعارضة الحكومة في التعويضات المالية لمساعدة ضحايا حوادث ٢٦ يناير، لكن سرعان ما أمر الوفد نوابه بعدم المعارضة،وعليه رأى علي ماهر أن يبقي المرسوم سرًا ولا يذاع أو ينشر وفقًا لنظريته في تهدئه الأجواء استعدادًا للدخول في المفاوضات، والواقع أن ثقته في نفسه وتيقنه من نجاحه في مسألة المفاوضات قد أوغرا عليه قلب فاروق الذي تحقق من أن ذلك الأسلوب هو لتغطية المشاكل الداخلية، ومن ثَمّ أرسل إليه تحذيرًا عن طريق حافظ عفيفي تحت هذا المعنى، لكنه لم يأت بالمطلوب».

«وأصر رئيس الوزراء على الدخول في المفاوضات وأعد المذكرات وحدد السفير البريطاني أول مارس ميعادًا لبدئه، وأحس فاروق بأن مهمة الوزارة قد تحققت في إعادة الهدوء والنظام والثقة وتسكين الخواطر، ووقف الهجوم على بريطانيا، وتجميد نشاط الفدائيين وإسقاط التوتر في منطقة القناة وعودة العمال المنسحبين من المعسكرات البريطانية، وإخضاع وسائل الإعلام للرقابة للحد من ثوريتها، وتخفيض بعض الأسعار، وبالتالي انتهى دورها، هذا بالإضافة إلى العقبات التى وضعها علي ماهر واعتبرها الملك سياسة جديدة تهدف إلى تقليم أظافره وتقليص سلطته».

(٣١)

ثم تلخص الدكتورة لطيفة سالم ما ورد في كثير من الوثائق البريطانية فيما يتعلق بقرار فاروق المبكر التخلص من وزارة علي ماهر ، وأسباب هذه النية، ومظاهرها.

«وعقد فاروق العزم على إسقاط الوزارة عقب أسبوعين من تأليفها، وكلف رئيس ديوانه بتبليغ الهلالي بالاستعداد لتولي الوزارة، ثم عاد وأرسل إليه أندراوس في ٢٥ فبراير للغرض نفسه، وارتفع مؤشر حنقه على رئيس وزرائه لتكليفه للجنة الحربية بإعداد مشروع يرتكز على حياد مصر، وفي مساء ٢٦ فبراير التقى ستيفنسون رئيس الديوان الذي أوضح له أن الملك سيرسل خلال أيام قليلة لعلي ماهر ليعلمه بأنه غير راضٍ عن الإجراءات التي تتخذها الحكومة، وأصبح منتظرًا ردًا على ذلك إما أن يقدم استقالته أو يرضي الملك وينفذ ما يمليه عليه ويعمل ضد الوفد. ولكنه لم يمتثل وواصل منهجه مع الوفد حتى إنه تمسك بحرفية ندائه في الجلاء والوحدة، واعتبر رئيس الديوان ذلك عائقًا للمفاوضات وأخبر السفير البريطاني بما يجب أن تكون عليه مقابلته له ونقل إليه الرغبة الملكية بجعل المناقشات مبدئية وعدم الدخول في المضمون فأجابه ستيفنسون بأن نيته الإصغاء لأفكار علي ماهر، إذا عرض مقترحات نهائية بشأن الجوهر فلن يرفض سماعها، وعليه قال حافظ عفيفي إن القصر يريد كسب أيام قلائل، وبالتالي فهو يتعشم ألا يشجع علي ماهر على ذلك فوافق، ثم طلب منه أن يعبر له عن تبكيته لاتجاهه في التعاون مع زعماء الوفد، وعليه يتضح ضغط فاروق الذي أحاط برئيس الوزراء من كل جانب. وفي حديث دار بين ستيفنسون ومصطفى أمين بشأن تغيير الحكومة، أشار الأول إلى أن ذلك من الشئون المصرية، لكن إذا حدث فيجب ألا يكون بعد بداية علي ماهر في المفاوضات معه مباشرة حتى لا يُأَوَّل بأن إقالته هي بسبب موقفه المتشدد للدفاع عن حقوق مصر، ووضع الملك ذلك نصب عينيه عند تنفيذ خطته».

(٣٢)

ومن المذهل أن نقرأ فيما نقلته الوثائق البريطانية إشارة واضحة وصريحة إلى أن الملك فاروق قد أرسل رئيس ديوانه إلي السفير البريطاني ليؤجل مقابلته لعلي ماهر نظرًا لأنه سيقدم استقالته ليجري فيها تعديلاً:

«... وكلف فاروق رئيس ديوانه باتخاذ إجراءات تغيير الوزارة، على الرغم من مقابلة الأخير لرئيس الوزراء في ٢٧ فبراير الذي وعد بالقيام بكل شيء على وجه حسن، ويعلق السفير البريطاني على هذا الموقف بأنه يريد أن يلعب لعبته، وسلوكه كاتجاه الوفد».

وفي ٢٩ فبراير أرسل الملك حافظ عفيفي إلى ستيفنسون ليطلب منه تأجيل مقابلته مع علي ماهر المحدد لها أول مارس لأنه سيقدم استقالته ليجري تعديلاً في الوزارة، ويذكر السفير البريطاني لحكومته أنه سيعتذر مدعيًا إصابته بالبرد، ونفذ المطلوب».

(٣٣)

وتشير الوثائق البريطانية بوضوح إلى تورط وزيري المالية والداخلية اللذين كان الملك نفسه قد فرضهما على علي ماهر في تفجير الوزارة من الداخل وذلك للتغطية على رغبة الملك في التخلص من علي ماهر ووزارته.

«... وبناء على التخطيط وحتى لا يشاع أن علي ماهر استقال لخلاف مع القصر أو أن الأخير اضطره لذلك، أنيط لوزيري الداخلية والمالية والاقتصاد مهمة دب الشقاق وخلق أزمة داخل الوزارة بحيث تتحول سريعًا لإجبار رئيس الوزراء على تقديم استقالته. ونشر خبر تأجيل البرلمان عن طريق مرتضى المراغى مما أثار علي ماهر، فعقد اجتماعًا بوزارته وحدثت مشادة بينه وبين وزير الداخلية تضامن فيها زكي عبد المتعال مع صديقه، وقدما استقالتهما، وأيقن علي ماهر أن لحظة خروجه قد حانت، خاصة بعد رفض فاروق لمقابلته، فقدم استقالته في أول مارس، وأشار فيها إلى العقبات التى تقوم في سبيل مهمته، وكان رد الملك عليها تقليديًا ومقتضبًا، ومن ثَمّ سجل انتصارًا على حكومته، وعزز نزوعه المتأصل في السلطة المطلقة».

وهكذا فقد علي ماهر رياسة للوزارة على يد من كان في حاجة إليه في هذا الموقع.. وهو من طبائع الأقدار التي تبدو عجائب وما هي كذلك.

# الفصل الحادي عشر

# علي ماهر في فجر عهد الثورة ونشاطه في وزارته الرابعة

## (١)

أبدأ هذا الفصل بأن أقول إني أستطيع أن أزعم أن أصوب قرار أنجزته الثورة في بداية عهدها كان هو اختيار رجال حركة الجيش في ٢٣يوليو ١٩٥٢ لعلي ماهر ليكون رئيسًا للوزراء في ٢٣ يوليو ١٩٥٢، فقد كان اختياره موفقًا إلى أبعد الحدود، بل إني أستطيع أن أزعم أن دور علي ماهر في هذه الفترة لم يحظ حتى الآن بالتقدير اللائق في أدبيات التاريخ المعاصر.

ومن الطرائف أن الذين كتبوا عن هذه الفترة كانوا أحرص ما يكونون على سرقة (وأقولها بوضوح: سرقة، متحملاً مسئولياتها) دور علي ماهر ونسبته إلى آخرين، ومن هؤلاء على سبيل المثال: فتحي رضوان الذي أفرط في تصوير نسبة هذا الدور إلى صديقه سليمان حافظ، كذلك فإن الصحفيين الذين كتبوا ذكرياتهم عن هذه الفترة حرصوا على أن يصوروا أدوارًا لسياسيين آخرين كان دورهم قد انتهى تمامًا بمجرد قيام حركة الجيش.وفي مقدمة هؤلاء أحمد نجيب الهلالي رئيس الوزراء نفسه، لكن حقد بعض هؤلاء على دور علي ماهر كان تعبيرًا غير مباشر عن عجزهم عن الوصول إليه في ذلك الوقت، وتعبيرًا آخر عن الحقد على دور الصحفي البارز إحسان عبد القدوس في الإشارة الناصحة لرجال الثورة بالاستعانة بعلي ماهر، ثم قيامه بنفسه بإتمام خطوة اتصال الضباط بهذا الرجل.

ومع هذا فإن حسن حظ تاريخنا جعل أنور السادات نفسه يروي القصة بتفصيلاتها في كل الكتب والروايات التي نشرها عن تاريخ الثورة، وقد كان أنور السادات هو مندوب زملائه من قادة حركة الجيش الذي عرض على علي ماهر رياسة الوزارة.

(٢)

والشاهد أن علي ماهر قد قبل بعد تفكير يسير أن يتولى المهمة وقد كان قبوله لهذا العمل بمثابة دور وطني كان من السهل عليه أن يتنصل من قبوله، وبخاصة مع وجود الأسباب التي تبرر اعتذاره عن مثل هذا العمل.

وقد كان علي ماهر من الذكاء بحيث أعلن بكل وضوح أنه سيستعين بمن كانوا شاركوه العمل في وزارته السابقة التي شكلها عقب حريق القاهرة، وكان معنى هذا أن علي ماهر يريد أن يدل المجتمع السياسي على أنه صاحب فريق عمل حتى وإن لم يكن صاحب حزب، وعلى أنه سيستكمل شيئًا بدأه وكان يتمنى لو أتمه وقد نفذ علي ماهر ما أعلن عنه بالفعل.

والحق أن علي ماهر قد نجح في أن يصدر عددًا من القرارات السياسية التي توافقت مع التوجه الطبيعيّ لعهد جديد لم تكن ملامحه قد تبلورت بعد، لكن علي ماهر بحس سياسي ذكي كان يلمح طبيعة توجهات العهد الجديد، وكان قادرًا على أن يتوافق معها ولو إلى حد معين، وربما يمكنني القول بأن قدرة علي ماهر على التأقلم كانت عالية، وإن كانت شأن كل القدرات ذات حد أو ذات نهاية، وقد جاءت النهاية سريعًا لأسباب عديدة كان السبب المعلن منها هو شروع الثورة في تنفيذ قانون الإصلاح الزراعي على نحو مفاجئ دون أن تتقبل أفكارًا بديلة، او أن تسمح لعلي ماهر بقدر من المناورة في قبول هذا القانون ومن الجائز أن السبب الحقيقي كان غير ذلك تمامًا.

(٣)

ومن الإنصاف للتاريخ أن نفكر في علاقة علي ماهر بالثورة من زاوية أخرى مهمة، وهي زاوية علي ماهر نفسه، فلاشك أن هذا الرجل شأنه شأن كل إنسان لامع كان يعتقد في نفسه اعتقادات أخرى أرفع قدرًا من أن يكون رجل المواقف الحرجة، ولاشك أنه كان يعتقد،

سواء أكان هذا الاعتقاد بالحق أم بالباطل أن رجال الثورة كانوا يرونه أهلاً لقيادة مصر، وأنهم كانوا يرونه أكفأ من غيره، سواء أكان هذا الغير أفراداً أم أحزاباً بأكملها.

وكانت ثقة علي ماهر في نفسه وفي قدراته تهيئ له مثل هذا الاعتقاد. وكانت الظروف تسمح من آن لآخر بما يؤكد لعلي ماهر على صواب هذا الاعتقاد حين كان يسمع من رجال الثورة مثلاً أنهم يرشحونه لرئاسة جمهورية برلمانية... وما إلى ذلك.

بل إن رجال الثورة أنفسهم اختاروا الرجل لرئاسة لجنة وضع الدستور الجديد. كما اختاروه لرئاسة لجنة للتعليم الجامعي!! وهكذا كانت كل المؤشرات والدلالات الظاهرة أمام عينيه تدفع به إلى تأكيد الاعتقاد في قيمته عند هؤلاء مهما حدث منهم من خشونة في بعض الأحيان.

(٤)

ونأتي إلى رجال علي ماهر في هذه الوزارة ومن الجدير بالذكر أن نشير إلى أن ثلاثة وزراء جدد قد دخلوا هذه الوزارة عند تشكيلها من عشرة وزراء بالإضافة إلى علي ماهر نفسه وهؤلاء هم:

- محمد كامل نبيه باشا للأشغال
- فؤاد شيرين باشا للأوقاف
- عبد العزيز عبد الله سالم بك للشئون البلدية والقروية

أما السبعة القدامى فقد كان أقدمهم هو الدكتور إبراهيم شوقي «الصحة»، ويعود عهده بالمنصب الوزاري إلى عهد وزارة سري الرابعة «نوفمبر ١٩٤٩» وكان وزيرًا للصحة أيضا في وزارة علي ماهر الثالثة، بل أضاف إليها الشئون البلدية والقروية في أول عهد تلك الوزارة « ٢٧ يناير ـ ١٠ فبراير١٩٥٢» وقد ذكر حسن يوسف في مذكراته أن الدكتور إبراهيم شوقي اعتذر عن دخول وزارة الهلالي باشا في مارس ١٩٥٢ وهو ما يدلنا على أن إبراهيم شوقي كان يفضل علي ماهر على غيره «كالهلالي» ونحن نقرأ أيضًا في مذكرات عبد الجليل العمري ما يدلنا على أن العمري في ذلك الوقف كان يتقبل علي ماهر بأكثر مما يتقبل غيره.

وبالإضافة إلى هذا الوزير القديم نسبيًا ضمت الوزارة ستة كانوا وزراء أيضًا في عهد وزارة علي ماهر الثالثة. وكانت هذه الوزارة بمثابة أول عهدهم بالمنصب الوزاري وهو:

- إبراهيم عبد الوهاب: الذي عين وزيرًا للتجارة والصناعة وكان قد تولاها لفترة في وزارة علي ماهر السابقة.
- سعد اللبان: الذي عين وزيرًا للمعارف وكان قد تولى وزارة الأوقاف في وزارة علي ماهر السابقة.
- محمد على رشدي: الذي عين وزيرًا للعدل وكان قد تولى الشئون البلدية في وزارة علي ماهر السابقة.
- عبد الجليل العمري: الذي عين وزيرًا للمالية والاقتصاد وكان قد تولى التجارة والصناعة والتموين في وزارة علي ماهر السابقة.
- ألفونس جريس: الذي عين وزيرًا للزراعة وكان قد تولى الوزارة نفسها في وزارة علي ماهر السابقة.
- محمد زهير جرانة: الذي عين وزيرًا للشئون الاجتماعية والمواصلات وكان قد تولى الشئون القروية في وزارة علي ماهر السابقة.

ثم دخل محمد رشاد مهنا هذه الوزارة كوزير للمواصلات في ٣٠ يوليو ١٩٥٢ كإجراء شكلي، وبعد يومين عادت المواصلات إلى محمد زهير جرانة بعد أن عين محمد رشاد مهنا وصيًا على العرش.

(٥)

وقبل أن نتطرق إلى نشاط علي ماهر في عهد وزارته الرابعة يجدر بنا أن نلمح في عجالة إلى التعديل المهم الذي حاول به علي ماهر أن ينقذ وزارته هذه من النهاية.

ففي ٦ سبتمبر بينما كانت الوزارة تصارع من أجل البقاء، وبينما كان علي ماهر يقاوم الأنواء، استقال وزيران من أحدث الوزراء وهما: محمد كامل نبيه وعبد العزيز عبد الله سالم، ودخل الوزارة خمسة وزراء جدد هم:

| | |
|---|---|
| • مريت غالي | للشئون القروية |
| • محمود محمد محمود | للمواصلات |
| • مراد فهمي | للأشغال العمومية |
| • إبراهيم مدكور | للإنشاء والتعمير |
| • نور الدين طراف | للشئون البلدية |

ومن الطريف أن نتأمل كيف أنشأ علي ماهر هذه المناصب (أو الفرص أو الحقائب) الوزارية الخمسة:

- وزير الأشغال الجديد حلَّ محل وزير أشغال مستقيل
- وزيران للشئون البلدية والقروية حلا محل وزير واحد مستقيل
- وزير المواصلات تولى وزارة كانت محالة على وزير آخر
- وزير الإنشاء والتعمير تولى وزارة جديدة لم تكن موجود من قبل.

ومع هذا فإن الساعات التالية سرعان ما أنهت هذا الوضع كله وجاء محمد نجيب ليشكل وزارته في ٩ سبتمبر ١٩٥٢.

(٦)

كانت التغييرات السياسية ووضع أسس التحول من عهد إلى عهد بمثابة أبرز الإنجازات الكبرى لهذه الوزارة، و قد تولى علي ماهر معظم هذه الإنجازات بنفسه، وربما يرى البعض أن الإنجازات الإدارية الأخرى التي حققتها هذه الوزارة قد اقتصرت على بعض الشكليات كإلغاء مصيف الوزارة بالإسكندرية «٢٨ يوليو». وإلغاء الرتب والألقاب المدنية «٢ أغسطس»، وصدور مرسوم بالعفو الشامل عن جرائم العيب في الذات الملكية أو الملكة أو ولي العهد

أو أحد أوصياء العرش أو توجيه اللوم إلى الملك على عمل من أعمال الحكومة التي تكون قد ارتكبت قبل العمل بهذا المرسوم الذي حرر في ٢ أغسطس أيضًا .

الحق أن علي ماهر وجد الفرصة مواتية ليظهر شماتته في الحياة الحزبية كلها، ولهذا فإنه. (على حد تعبيرا الدكتور عبد العظيم رمضان) لم يلبث «أن أسفر عن عدائه لعودة الحياة النيابية بعد مرور أسبوعيين فقط من توليه رئاسة الوزارة! فقد وجه بيانًا إلى «شعب وادي النيل» يوم ١١أغسطس ١٩٥٢ هاجم فيه الأحزاب والحياة النيابية هجومًا شديدًا، وأعلن أن الأحزاب بوضعها القائم مقضي عليها، وأنها منذ قيام الحياة البرلمانية كانت في شغل بالتنافس فيما بينها، وأنه بسبب الحزبية تعذر تكون جيل من رجال الدولة المحنكين في السياسة والاقتصاد والاجتماع والعمران، كما تعذر استكمال أسباب الاستقلال وتحقيق الجلاء، وعرفت مصر الاغتيال السياسي، ولم يكن معروفًا فيها من قبل، وكان الأمل معقودًا على البرلمانات في الخلاص من المحن والكوارث التي نزلت بالبلاد. لكن البرلمانات المتعاقبة لم تقم بهذا الواجب المقدس.. إلى آخره.

وهكذا نستطيع أن نفهم أن علي ماهر مهد الطريق لقيام دكتاتورية الثورة منهيًا حقبة الليبرالية تمامًا وذلك على نحو ما مهد الطريق من قبل في عام ١٩٣٦لقيام أوتوقراطية القصر للانتقاص من روح الليبرالية وجوها بأقصى ما هو ممكن

(٧)

وقد واصل علي ماهر سياسته الملحة والحاثّة على ضرورة هذا التغيير ففي ١٠ أغسطس سنة ١٩٥٢ أوضح بيان لعلي ماهر أن الحياة البرلمانية لن تتطهر إلا بتطهير الأحزاب، وذكر أن الحياة البرلمانية منذ قيامها عرفت تعدد الأحزاب، وظلت الأحزاب في شغل شاغل بالتنافس بينها واعدة أنها متى آلت إليها مقاليد الحكم ستئودي إلى هذا الوطن أكبر الخدمات، لكنها ما تكاد تصل إليه حتى يسأم الشعب حكمها ويضيق ذرعًا بأساليبها.

(٨)

وواصل علي ماهر سياسته الهادفة إلى تقوية الإيمان بوجود عهد جديد.

وقد أصدر مجلس الوزراء بناء على ما عرضه علي ماهر، مرسومًا بقانون ١٢٦ لسنة ١٩٥٢ بأصول مسئولية الوزراء التي لم يتناولها قانون العقوبات، وتضمن توقيع العقوبات التي تصل إلى درجة العزل من الوظيفة، وسقوط العضوية في أحد مجلسي البرلمان والحرمان من الحقوق الانتخابية بالإضافة إلى بقية الأحكام المقررة في قانون العقوبات.

وهدف هذا القانون إلى عدم استغلال النفوذ في الأعمال الاقتصادية وعدم الإهمال في المحافظة على سلامة الدولة، وعدم استخدام أي تصرف بهدف التأثير على القضاء أو التدخل في الانتخابات أو إجراءاتها بهدف التأثير في نتيجتها.

**(٩)**

وبعيدًا عن هذه التوجهات السياسية فقد نجحت هذه الوزارة قصيرة العمر في بدء التقدم نحو التشريعات المالية ذات التوجه الاجتماعي، وواقع الأمر أن عهد هذه الوزارة، على قصره، قد حفل ببعض تشريعات مالية استهدفت تحقيق مفهومين مهمين هما القضاء على عجز الموازنة وتحقيق العدالة الاجتماعية في الوقت نفسه، وقد توجهت هذه التشريعات إلى تنفيذ سياسات ذكية من قبيل زيادة الرسوم الجمركية وزيادة الضريبة على الدخل، ويبدو الفضل في وضع هذه السياسات راجعا إلى أكفأ وزراء المالية في تلك الحقبة وهو عبد الجليل العمري، وكان هذا مؤشرا قوياً لإمكان نجاح توجهات عهد الثورة الجديد.

وقد أورد الأستاذ عبد الرحمن الرافعي في كتابه عن ثورة يوليو إشارات إلى كثير من القرارات التي اتخذتها الوزارة في هذا المجال:

- ففي ٦ أغسطس سنة ١٩٥٢ زادت الوزارة الرسوم الجمركية على بعض الواردات ومنها الدخان لتغطية العجز في إيرادات الجمارك.

- وقررت أيضًا في ٦ أغسطس فرض رسم إنتاج إضافي على بعض الأصناف من منتجات الصناعة المحلية.

- وفي ١٢ أغسطس صدر مرسوم بقانون بفرض ضريبة عشرة في المائة على المبالغ والتحويلات المرخص بها للمسافر إلى الخارج.

• وفي ١٢ أغسطس ١٩٥٢ زيدت الضريبة على الدخل بصدور مرسوم بقانون قضى بزيادة الضريبة العامة على الإيرادات بالنسبة للشرائح العليا، وزيادة الضريبة النوعية على الأرباح التجارية والصناعية، وعلى كسب العمل وعلى أرباح المهن الحرة وغيرها من المهن غير التجارية.

• وصدر في ١٨ أغسطس ١٩٥٢ مرسوم بقانون بفرض ضريبة على التركات مستحقة من يوم الوفاة، وتستحق هذه الضريبة مع رسم الأيلولة وبالإضافة إليه، وزيدت ضريبة الأيلولة.

هكذا يمكننا القول بأنه في خلال شهر أغسطس سنة ١٩٥٢ صدرت خمسة تشريعات مالية «على الأقل» ترمي إلى الحد من الدخول الكبيرة بزيادة فئات الضرائب المباشرة.

(١٠)

وقد كان علي ماهر مهتما دون مبالغة بالحديث عن توجهاته السياسية كرجل تنفيذي يؤدي مهمة ترقى إلى مهمة رجل الدولة، بل ربما تقارب أو تكافئ مهمة رئيسها.

ومن حسن الحظ أن المكتبة الصحفية حفظت لنا بعض النصوص المعبرة لأحاديث أدلى بها علي ماهر في هذه الفترة وأبان بها عن توجهاته وآرائه.

ومن هذه الأحاديث ما أدلى به علي ماهر في يوم ١٠ أغسطس حيث قال مندوب الأهرام على لسان علي ماهر :

«.. إن النظام البرلماني الذي كان متبعًا في مصر لم يستطع أن يؤدي أية خدمة للبلاد لأنه كان متأثرًا بمناورات الأحزاب السياسية التي كانت تنطوي على الأنانية وتهدف إلى خدمة مصالحها دون العناية بخدمة البلاد».

ومضى الأهرام يقول: «إن الرئيس علي ماهر منهمك الآن بوضع بعض مشروعاته فى صيغتها النهائية».

ووصف مندوب «الأهرام» هذه المشروعات بأنها «شبه ثورية من شأنها أن تؤدي إلى تحويل تام في كيان مصر الاقتصادي والاجتماعي، لأنها تنطوي على توزيع أراضي الحكومة على الفلاحين وإنشاء جمعيات تعاونية زراعية مع تحديد الملكية .... وغير ذلك».

ومما قاله المندوب: «إن علي ماهر ليس حديث العهد بتلك المشروعات فقد سبق أن وضع خطوطها الرئيسة عام ١٩٤٥، وظل يعدل وينقح فيها كلما أتيحت له الفرصة إلى حد أنه وهو خارج الحكم يعمل كما لو كان متوليه. فهو دائب على دراسة المشاكل المصرية يعاونه في ذلك فريق من الأصدقاء الذين يقوم كل منهم بدراسة ناحية معينة، ولا أدل على صحة ما يقال عنه من هذه الناحية، من أنه بمجرد أن يستدعى لتولي الحكم يتقدم بقائمة بأسماء معاونيه من الوزراء ومعه سلسلة من المشروعات معدة للإمضاء، وبذلك أثبت أنه رجل دولة من الطراز الأول».

(١١)

وقد وصل الأمر في محاباة علي ماهر لعهد الثورة على حساب عهد فاروق والنظام الملكي قبل الثورة إلى أنه قال فيما نسب إليه من تصريحات: إن البرلمان كان مشلولاً، والأحزاب تستهدف مصالحها؛ هذا فضلا عن هجومه الصريح على الملك وحاشيته: «وقد قال الرئيس علي ماهر للمندوب: إن الملك السابق كان في بداية عهده من أحب الملوك إلى نفوس الشعب؛ لكنه سلك بعد ذلك مسلكًا قوامه المنفعة الشخصية، وكان متأثرًا في ذلك بنصحاء السوء من بطانته الفاسدة التي نجحت في جعله يتغاضى عن الشعب. كما نجحت في استغلال نفوذها لتحقيق مصالحها الشخصية.

«واستطرد الرئيس فقال: إن البرلمان كان مشلولاً، وإن الأحزاب كانت تسعى لخدمة مصالحها دون خدمة البلاد، وهكذا لم تكن ثمة وسيلة للقضاء على هذه الحالة إلا بالحركة التي قام بها الجيش المصري أخيرًا»

وختم الرئيس علي ماهر حديثه بقوله:« إنه درس بعناية تفصيلات برنامج المستقبل، وهو يقوم على أمرين:

أولاً: تحويل الأحزاب السياسية من عوامل للتفرقة إلى عوامل لتوحيد صفوف الأمة وجمعها.

ثانيًا: عدم تركيز السلطات، وذلك بتخويل المجالس القروية بعض الاختصاصات التي كانت حتى الآن من حق البرلمان.

وبالموازاة لهذا الحديث عن التوجه السياسي والأداء التنفيذي المتميز فقد كان علي ماهر حريصًا على أن يدلي بدلوه في الحديث عن السياسة الخارجية التي سوف يسير عليها العهد الجديد، وأن يجيب عن التساؤلات حول موقف العهد الجديد من إسرائيل، ومن التعاون مع الدول الغربية.

«وسأله المندوب إذا كانت مصر ستسعى للانتقام من إسرائيل فأجاب بأن مصر عضو في جامعة الدول العربية، وستتبع السياسة التي ستقررها الجامعة في هذا الصدد، مع ملاحظة أن سياسة الجامعة العربية مستوحاة من قرارات الأمم المتحدة».

«وسأله المندوب إذا كان في نيته دعم قوة مصر بالتعاون مع الدول الغربية في الميدانين: الدبلوماسي والعسكري، فرد عليه الرئيس بقوله: «نعم، ولكن في نطاق ميثاق الأمم المتحدة».

(١٢)

ونأتي إلى استقالة علي ماهر من آخر وزاراته.

يؤثر المؤرخ عبد الرحمن الرافعي أن يعتقد في أن السبب الرئيسي في استقالة هذه الوزارة يعود إلى أن رئيسها لم يتجاوب مع الثورة في أول مشروع إصلاحي تقدمت به، وهو تحديد الملكية الزراعية، وقد كانت هذه الرؤية هي الرؤية المفضلة عند كل الذين أرّخوا لهذه الفترة في ظل سيطرة الثورة على التوجهات المفسرة للأحداث التي وقعت في عهدها! وفي ظل استسهال النقل عن الأستاذ الرافعي.

وسوف أؤجل تعقيبي على رأي عبد الرحمن الرافعي وروايته إلى ما بعد قراءة النص الذي أورده عن هذه الواقعة حيث يقول:

«... وإذ رأت الثورة أنه قد أبطأ في إصدار قانون تحديد الملكية الزراعية. وبدا منه أنه يضع العقبات أمام صدوره ويجتمع بكبار الملاك من معارضي هذا القانون، مما شجعهم على التكتل لإحباط المشروع. وكان سندهم في ذلك رجال الأحزاب الذين يريدون خلق العقبات لزعزعة مركز الثورة، فلم تر الثورة بُدًا من تنحية علي ماهر لتحقيق أهدافها ومشروعاتها».

«ففي يوم الأحد ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٢ قدم علي ماهر استقالة وزارته إلى مجلس الوصاية، وقبلت من فورها».

«... وصرح للصحفيين بعد استقالته بأنه رأى أن الوقت أصبح مناسبًا لأن تجتمع السلطة في يد واحدة، وفي قوة واحدة، وأن استقالته تمت بالاتفاق التام مع قيادة الثورة».

(١٣)

ويلخص عبد الرحمن الرافعي الأسباب التي أدت من وجهة نظره إلى استقالة علي ماهر فيقول:

«وتدل الظروف والملابسات على أن تباطؤ وزارة علي ماهر في إصدار قانون الإصلاح الزراعي كان من أهم أسباب استقالته، وأن معارضة الأحزاب السياسية للتطهير ومعارضة كبار الملاك لمشروع قانون الإصلاح الزراعي، قد أخذت تشتد وتتبلور، مما عجل بالثورة أن تتولى الأمر بنفسها، لأنها رأت أن علي ماهر يبدي عطفًا كبيرًا على كبار الإقطاعيين، واجتمع وإياهم في قاعة مجلس الوزراء مما شجعهم على إقامة العقبات في سبيل قانون الإصلاح الزراعي».

(١٤)

وواقع الأمر أننا نستطيع بقدر يسير من التأمل أن ندرك أن ثمة خلافات سياسية أخرى قد وجدت فيما بين علي ماهر وبين رجال الثورة، ومع أن الأستاذ الرافعي لا يشير إلى هذه الخلافات لأنه لم يجد لها صدى في التصريحات المعلنة، فإنه وهو المؤرخ المتميز يورد ما يدلنا على وجود هذه الخلافات حيث يورد في الفقرة التالية لحديثه عن استقالة علي ماهر، فقرة أخرى يتحدث فيها عن اعتقال عدد كبير من الشخصيات السياسية ويقول:

«وكان أول عمل مهم لقيادة الثورة بعد استقالة علي ماهر اعتقال عدد كبير من الشخصيات من رجال السراي ومن رجال الأحزاب بحجة أنهم كانوا يقومون بدعاية واسعة النطاق ضد الثورة ومشاريعها، مثل: عباس حليم، وسعيد حليم، وإلهامي حسين، وإبراهيم عبد الهادي، وأحمد نجيب الهلالي، وفؤاد سراج الدين، وحافظ عفيفي، ومرتضى المراغي. ووحيد شوقي، وحسن يوسف... إلخ».

«وبلغ عدد المقبوض عليهم ٧٤ شخصًا بعد مَنْ أضيف إليهم في الأيام اللاحقة من الأسرة المالكة وزعماء الأحزاب والوزراء السابقين ورجال الحاشية، وقد اعتقلوا جميعًا بالمدرسة الثانوية العسكرية»

(١٥)

وقد أجلت تعليقي على رواية أستاذنا الرافعي لألفت النظر إلى مثل بديع يتبلور التعبير فيه عن الخلاف في وجهات النظر التاريخية في كلمة واحدة، وفي حالتنا هذه فإن هذه الكلمات هي «بعد» فعبد الرحمن الرافعي في روايته يشير إلى أن الثورة قبضت على ٧٤ من كبار السياسيين «بعد» أن قبلت استقالة علي ماهر، بينما وجهة نظر علي ماهر التي [رواها ابنه محمد، وسوف نورد روايته بعد قليل] تشير إلى أن هذا القبض كان هو السبب الأهم في استقالة علي ماهر، أي أنه حدث« قبل» الاستقالة.

(١٦)

وربما كان من حق القارئ أن نورد له الآن بعض معلوماتنا التاريخية حول هذه القضية:

نبدأ برأي اللواء محمد نجيب الذي أورده في كتابه «كلمتي للتاريخ»، عندما تعرض للخلافات التي وقعت بين مجلس القيادة وعلي ماهر رئيس الوزراء، فقد آثر أن يحصر هذه الخلافات فيما حرصت أدبيات الثورة على التركيز عليه من نقاط قد تكون حقيقية وقد لا تكون، لكنها كانت في المقام الأول تعبيراً عن رغبة الثورة في التوكيد على اتجاهاتها، وعلى وجود هذه الاتجاهات منذ مرحلة مبكرة، وعلى تضحيتها ببعض كبار المتحالفين معها بسبب عدم تحملها لهذه الخلافات.

ونحن نرى محمد نجيب يصور الأمر تصويراً دقيقاً لكنه لا يعدو ما نسميه في علوم الإدارة بمستوى العمليات، أو مستوى الخطوات التنفيذية. وظني أن الخلاف بين علي ماهر وبين الثورة كان أكبر من هذا المستوى الذي وصفه محمد نجيب بدقة متجاهلاً جوانب أخرى من الموضوع والعلاقات، وظني أيضا أن السبب في هذا لا يعود إلى قصور فهم محمد نجيب للموقف، ولا إلى رغبته في تصوير الخلاف على نحو مختلف. وإنما يعود إلى أسلوب كاتب مذكرات نجيب أيًا ما كان الذي صورت له مداركه في هذه الفترة أن هذه الخلافات الدقيقة ا لمتكررة كانت كفيلة بهذا الخلاف، وبخاصة أن الثقافة بل والمعلومات التاريخية المتاحة عن هذه الفترة كانت كفيلة بحصر الذهن تماماً فى هذا الذي ركزت عليه مذكرات محمد نجيب، ولم تكن آفاقنا التاريخية والسياسية في ذلك الوقت قد أدركت كثيراً من الحقائق العميقة المرتبطة بمثل هذا الخلاف.

(١٧)

وفي كل الأحوال فمن المفيد جدًا أن نقرأ هذا التصوير الجيد والتفصيلي الذي قدمته مذكرات محمد نجيب، مشيرة إلى ثلاثة أسباب لتصاعد الخلاف مع علي ماهر:

«... كان شغلي الشاغل في هذه الفترة أن تستقر الأوضاع في مصر على أسس واضحة، واتفقت مع علي ماهر أن تجري انتخابات لمجلس نواب جديد في شهر فبراير ١٩٥٣ تنفيذًا لرأي مجلس الدولة الذي شكلنا بموجبه مجلس الوصاية، فوجئت ببيان يذيعه علي ماهر ويتحدث فيه عن الانتخابات دون تحديد موعد، بل واعدًا بإجرائها في أقرب فرصة،وكنا مجتمعين في مجلس القيادة ساعة إذاعة البيان، وأحدث البيان نوعًا من الاحتجاج شمل أعضاء المجلس كله. وفي غمرة من عدم تحديد علي ماهر لموعد الانتخابات على الرغم من اتفاقه معنا على ذلك قررنا إذاعة بيان يتعارض مع بيان علي ماهر، ويحدد شهر فبراير موعدًا لإجراء الانتخابات، وكانت هذه الواقعة أزمة اختار علي ماهر فيها الصمت والسكوت ولم نحاول أن نزيدها اشتعالاً، ولكن كانت هناك أزمة أخرى تتبلور حول مشروع قانون الإصلاح الزراعي، وعقد علي ماهر مؤتمرًا من الأوصياء وبعض ضباط مجلس القيادة وأعضاء مجلس الدولة في مبنى رئاسة مجلس الوزراء، وتباينت الآراء، فقد وقف علي ماهر في جانب الضريبة التصاعدية ومعه بهي الدين بركات ورشاد مهنا، ولكن بعد المناقشة الطويلة تنازل رشاد مهنا عن رأيه قائلاً: إنه ينزل على رأي الأغلبية ويوافق على

المشروع، وانتهت الجلسة إلى موافقة شبه جماعية على المشروع، مع تحديد الملكية بحد أعلى مائتي فدان».

«وأعد سليمان حافظ المشروع في صيغته النهائية لكنه دخل في أضابير روتين مجلس الوزراء، مما أثار في نفوسنا شكوكًا كثيرة».

«ولم يقف الخلاف مع علي ماهر عند هذا الحد، كان موضوع التعديل الوزاري موضع خلاف ثالث، كان علي ماهر قد شكل وزارته تحت ضغط الأحداث في سرعة شديدة، وتولى الرئاسة إلى جانب وزارات الداخلية والحربية والخارجية، وكان مفروضًا بعد خروج الملك أن يبادر إلى دعم وزارته بعناصر تعطي ثقلاً للحكومة، وتناقشت معه في أسس التعديل في يوم وقفة العيد بالتحديد، وكان مفروضاً أن تصدر مراسيم التعديل من فورها، لكن علي ماهر آثر التأجيل إلى ما بعد عيد الفطر، وسافر إلى برج العرب ومرسى مطروح حيث اجتمع هناك بعدد من الضباط ناقش معهم مشروع الإصلاح الزراعي مرة أخرى من وجهة نظره، ثم فوجئت بعد العيد بمراسيم قد صدرت بتعديل وزاري مخالف لما كنا قد اتفقنا عليه، عرضها علي ماهر على رشاد مهنا الذي بادر بالتوقيع دون الرجوع إليّ، ولم يكن هناك من مجال إلا تغليب الصبر وحسن النية، ويبدو أن علي ماهر في هذه الفترة كان تحت ضغوط شديدة من رجال الأحزاب والسياسيين القدامى لتعطيل قانون الإصلاح الزراعي، ومن زملائه الوزراء الذين اتفقنا معه على إخراجهم، ثم شعر أمامهم بالإحراج وكان طموحاً في الوقت نفسه لاستمرار الوزارة دون انتخابات محددة الموعد، وغير معروفة نتائجها».

(١٨)

أما اللواء جمال حماد فيورد سبباً مهماً آخر من أسباب الخلاف بين علي ماهر وقادة ثورة يوليو، وهو سبب عجيب يتعلق بقضية سميت «قضية الإغارة على الحزب الوطني» التي عبرت عن الصراع بين مجموعة فتحي رضوان وقادة الحزب الوطني الجديد من ناحية. وقادته القدامى من ناحية أخرى.

والواقع أن ما يرويه جمال حماد عن هذه القضية صحيح باستثناء واحد يتعلق بتسلسل الأحداث، ذلك أن علي ماهر أبعد عن رئاسة الوزارة في ٩ سبتمبر قبل جلسة١٣ ديسمبر التي يشير إليها جمال حماد بثلاثة شهور، أما جهد فتحي رضوان فقد سبق القضية منذ لحظة الإفراج عنه وحتى تم له ما أراد بإقناع الثورة في بداية سبتمبر بضرورة إبعاد علي ماهر:

يقول جمال حماد:

«... وعلى الرغم من أن قادة الثورة هم الذين فرضوا وزارة علي ماهر إيماناً منهم بمقدرته على السير بالبلاد إلى بر الأمان في هذه المرحلة الدقيقة من مراحل الثورة، وعلى الرغم من أن حكومة علي ماهر قد قامت بالعديد من مظاهر التغيير التي نقلت البلاد من حال إلى حال فإن العلاقة بين مجلس القيادة وعلي ماهر لم تلبث أن تدهورت بالتدريج حتى انتهى الأمر إلى اضطراره إلى تقديم استقالة حكومته بعد شهر ونصف شهر فقط من توليه الحكم».

«وكان من أكبر العوامل التي أسهمت في إسقاط علي ماهر ذلك المحور الجديد الذي نشأ بين سليمان حافظ وكيل مجلس الدولة والمستشار القانوني لرئيس مجلس الوزراء وزميله القديم فتحي رضوان أحد أقطاب الحزب الوطني، وكان علي ماهر قد أمر بالإفراج عن فتحي رضوان. (الذي كان رهن الاعتقال)، عقب توليه الحكم مباشرة، وانتهز فتحي رضوان ظروف الإفراج السريع عنه والذي أظهره بمظهر المقرب من رجال الثورة كي يحاول الوصول إلى زعامة الحزب الوطني، فسارع بعقد اجتماع اللجنة العليا للحزب في أول أغسطس ١٩٥٢ في غيبة رئيس الحزب حافظ رمضان، وتم للجنة العليا اختياره رئيسًا للحزب الوطني الجديد».

«لكن الحزب الوطني لم يسكت على هذا التصرف فطلب في نوفمبر ١٩٥٢ من القضاء الإداري إلغاء الحزب المسمى بالحزب الوطني الجديد واختصم في هذه القضية سليمان حافظ وفتحي رضوان، وهي القضية التي اشتهرت باسم «قضية الإغارة على الحزب الوطني»، وعرضت القضية أمام محكمة القضاء الإداري بجلسة ١٣ ديسمبر وأعد مفوض الدولة مذكرة أيّد فيها الحزب في دعواه، وطلب من المحكمة أن تمنع الغاصب من استعمال الاسم البارز للحزب، لكن القضية تأجلت عدة مرات وانتهت الخصومة بصدور قرار حل جميع الأحزاب السياسية، وتمكن فتحي رضوان خلال هذه الفترة من عقد عدة لقاءات مع ضباط مجلس القيادة ونجح بفضل بلاغته وقوة حجته في إظهار حكومة علي ماهر في مظهر الحكومة العاجزة التي لم تغير شيئًا من الأوضاع التي كانت سائدة قبل الثورة، وفي إقناعهم بضرورة التخلص من علي ماهر بعد أن انتهى دوره، وتشكيل وزارة جديدة من الشباب الوطني الذين يستطيعون مجاراة ضباط مجلس القيادة في روحهم الحماسية

وأساليبهم الثورية، واقتراح أن تسند رئاستها إلى سليمان حافظ لما يتمتع به من مزايا سياسية ووطنية».

(١٩)

وقد نشر جمال حماد في كتابه «أسرار ثورة يوليو» رسالة مهمة كان قد بعث بها إليه الأستاذ محمد علي ماهر نجل علي ماهر، وقد تناولت هذه الرسالة وجهة نظر صاحبها فيما يتعلق بموقفين مهمين لعلي ماهر، هما موقفه من الانتخابات، وموقفه من الإصلاح الزراعي.

وأشار جمال حماد قبل الرسالة إلى أن محمد علي ماهر عمل في السلك السياسي بوزارة الخارجية المصرية ردحاً من الزمن حتى اضطر إلى الاستقالة في ١١ يوليو ١٩٥٥ بسبب اضطهاد ظالم وقع عليه من الرئيس الراحل جمال عبد الناصر.

وفي هذه الرسالة توجه محمد علي ماهر إلى جمال حماد بالحديث قائلاً:

«لم أستسغ صمتكم عن التعقيب على موقف علي ماهر من بيانه الصادر في ١١ أغسطس ١٩٥٢ الخاص بعدم تحديد موعد للانتخابات، وربما يكون صمتكم راجعًا إلى عدم اطلاعكم على دقائق الأمور وخباياها التي كانت وراء هذا البيان المشار إليه، فاسمحوا لي أن أبين الواقع لا تبريرًا لموقف علي ماهر، بل إظهاراً للواقع التاريخي، وبيانًا للحق الذي غاب كثيرًا عن شباب المستقبل، فواقع الأمر أن مجلس قيادة الثورة كان قد قرر أن تكون الانتخابات في فبراير ١٩٥٣، وجاء في بيان علي ماهر أن الانتخابات ستجرى في أقرب وقت مستطاع، وهذا هو أسلوب السياسي الحذر المحنك المخضرم والحكيم المتفهم للأوضاع والذي يجعل تفاعلات الأمور هي التي تحدد موعد إجراء الانتخابات، لأنه إذا حدد تاريخًا للانتخابات ثم أخلفه، لظهر في صورة المخادع، لكن رجال الثورة لم يعجبهم هذا الأسلوب فحددوا فبراير ١٩٥٣ موعدًا للانتخابات تصورًا بأنهم بذلك سيكسبون الشعب ويرضونه، وإنه لواضح الآن من الذي كان على صواب».

«لقد كان علي ماهر أبعد نظرًا من مجلس قيادة الثورة حيث إننا لم نر عودة الدستور إلا في عام ١٩٥٦ وجاء ناقصًا، وأقرب شيء لما يمكن تسميته بانتخابات لم يحدث إلا في

السبعينيات بغض النظر عن المبررات والأعذار التي أدت إلى هذا التأخير، فمن الذي كان على حق.. قيادة الثورة أم علي ماهر؟!».

## (٢٠)

كذلك أشار محمد علي ماهر في رسالته إلى حقيقة موقف والده من قضية الإصلاح الزراعي. وقد قدم هذا الموقف على هيئة نقاط محددة على نحو التالي:

«لم يماطل علي ماهر في إصدار هذا القانون ولم يعارض قانون الإصلاح الزراعي، ولم يقدم استقالته في ٧ سبتمبر ١٩٥٢ من أجل اختلافه مع مجلس قيادة الثورة على مشروع قانون الإصلاح الزراعي.

«كان علي ماهر هو صاحب فكرة الإصلاح الزراعي وأول مهندسي هذه النظرية، وأرجو الرجوع إلى برنامج جبهة مصر وهو صاحبها وكاتب برنامجها المعلن في سنة ١٩٤٥ وسوف تجدون أنه قد طالب بتحديد الملكية الزراعية. وبالطبع فإن سنة ١٩٤٥ سبقت سنة ١٩٥٢ تاريخ قيام الثورة. وبذلك يكون هو صاحب فكرة تحديد الملكية الزراعية ولم يسبقه في ذلك أحد إلا أنه اختلف مع مجلس قيادة الثورة على طريقة التطبيق لا على المبدأ ولا على الجوهر ولو اتبعت الثورة طريقته في التطبيق لما تعرضت مصر العزيزة للهزات الزراعية في مصر إلى ما وصلت إليه من انهيار كامل، باتفاق الجميع، ولما وصلت حالة الفلاح المصري إلى ما هي عليه الآن، وبغض النظر عن أن الفلاح أصبح مالكًا لا مستأجرًا ولا أجيرًا فإنه قد أصبح تعيسًا وإلا لما ترك الأرض وهاجر ليعمل عاملاً وأجيرًا زراعيًا بالعراق وغيرها».

«في الاجتماع المشترك الذي أشرتم إليه في مقالكم الذي رأسه علي ماهر بصفته رئيسًا لمجلس الوزراء، والذي حضره عضو مجلس الوصاية وقتئذٍ وبعض أعضاء مجلس قيادة الثورة وبعض الوزراء وأستاذ جامعي لم يقبل علي ماهر افتتاح الجلسة ولا الجلوس قبل قوله لا مناقشة في مبدأ مشروع قانون الإصلاح الزراعي، أما التفاصيل فهي التي يجوز مناقشتها وحينئذ فقط جلس وافتتح الجلسة، ويتضح جليًا من ذلك أن اختلافه مع رجال الثورة لم يكن على المبدأ، فقد كان ذلك مقررًا ومتفقًا عليه بلا أدنى تردد أو شك، ولكن

الخلاف كان على طريقة التطبيق وسرعة التنفيذ تجنبًا لأية هزات اقتصادية واجتماعية عنيفة. وقد ظهر الآن جليًا بعد مرور ٣٥ عامًا من الذي كان صائبًا في تفكيره، وفي إدراكه السياسي، ومَن الذي كان لديه التجربة الطويلة بأوضاع البلاد ولدية الحنكة وبعد النظر».

«وإذا قمنا بدراسة موضوعية عن الإقطاع نجد أنه كان في مصر «ظلم اجتماعي واستبداد» من بعض ملاك الأراضي الزراعية، ولكن لم يكن في مصر في يوم من الأيام إقطاع بالمعنى العلمي الصحيح، فالمعنى العلمي لكلمة إقطاع كما تعلمون بلا شك مرتبط ارتباطًا وثيقًا بوجود الأرض ومن عليها من فلاحين؛ أي أن الإقطاع لا يقاس بمساحة الأرض مهما كبرت أو صغرت، ولكن بوجود فلاحين عليها يباعون ويشترون كجزء من الأرض وهم عبيد وملك خاص وخالص لمالك الأرض، مثلهم مثل الأرض نفسها، فعند التعامل على الأرض يدخل ضمن تقدير ثمن الأرض، موضوع التعامل عدد الفلاحين الموجودين على الأرض نفسها، وهذا وضع لم نره في مصر من قبل، ولكن كان هذا هو الحال في الماضي في روسيا القيصرية، وإلا فأرجو أن تدلوني أين كان هذا الإقطاع في مصر؟».

«... استعمال كلمة الإقطاع والتشدق بها على مدى ٣٥ عامًا لا لسبب إلا لتأليب طبقة على طبقة هو أمر يتنافى مع الهدف الأساسي الذي ينادي بعدم تطاحن الطبقات، ويتناسى أن كل الطبقات مهما كانت نوعيتها مصرية قبل كل شيء، وتجريدها من هذا الشرف جريمة في حد ذاته، وبغض النظر عن محاولة بعض كبار الملاك ربط مصالحهم بالاستعمار، فهذا أمر لم تثبت حقيقته إلا في نطاق ضيق جدًا لكنه على كل حال شعار أعجب عامة الشعب بعد الثورة فسرى بينهم وتفشى، أما عن المصريين الذين أصبحوا لأول مرة في تاريخهم ملاكًا فربما كان وضعهم المعنوي أصبح أكرم من ذي قبل. ولكن لا أظن أن وضعهم المادي تحسن بالدرجة نفسها».

«ومن واجبي أن أبين بجلاء أنه ليس هناك دولة في العالم يوجد فيها ملاك فقط، فالمجتمع في كل دولة فيه المالك وفيه العامل والأجير، ولا في أن العامل والأجير يحلم كل منهما أن يكون مالكًا في المستقبل، ولكن هذا يحتاج إلى تطور اجتماعي بطيء، وحتى حين يأتي ذلك اليوم الموعود فلا يمكن أن يصبح كل عامل أو أجير مالكًا، وليس هناك من شك في أن كلا من المالك والعامل والأجير هو مواطن صالح يخدم كل منهم بلده بطريقته».

.........................

(٢١)

ويبلور محمد علي ماهر في رسالته التي بعث بها إلى اللواء جمال حماد رأيه في سبب استقالة والده فيقول:

«... كان سببها في الظاهر الاختلاف في الرأي على تفاصيل قانون الإصلاح الزراعي، والواقع الثابت هو أن علي ماهر اعترض على القبض على ٧٠ رجلاً من ساسة العصر بدون علمه على الرغم من كونه رئيسًا للوزراء ووزيرًا للداخلية والخارجية والدفاع وحاكمًا عسكريًا عامًا، فالاختلاف على مشروع قانون الإصلاح الزراعي كان ذريعة للتخلص من علي ماهر ولهدمه».

«ولكن حقيقة الأمر أن استقالته كانت بدافع استنكاره لواقعة القبض على هؤلاء السياسيين بدون علمه، وهو عمل لا يتفق مع القانون العام، ويعتبر مظهرًا من مظاهر الصراع على السلطة الذي كان قد بدأ منذ ذلك التاريخ».

«تكملة لموضوع قانون الإصلاح الزراعي ربما يكون من الطريف ذكر واقعة حدثت في أثناء سير جنازة المرحوم أحمد خشبة باشا أحد أقطاب حزب الأحرار الدستوريين قبل الثورة سمعتها بنفسي من والدي، كان الرئيس الراحل جمال عبد الناصر يتولى حينذاك وزارة الداخلية على ما أذكر، وكان علي ماهر سائرا في موكب الجنازة وبجواره الرئيس الراحل جمال عبد الناصر فسأله والدي: «كيف تسمحون لأنفسكم أن تذكروا وتكرروا أنني ضد قانون الإصلاح الزراعي وأنتم تعلمون أن هذا غير الواقع؟ فرد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر: «دي دردشة جرايد» فعقب علي ماهر بقوله: «سمعت ذلك بودني في الراديو»، فساد الصمت. رحم الله الجميع».

(٢٢)

وبعد خروجه من الوزارة ظل علي ماهر على صلته بالسياسة، وكان يدلي بأحاديث أو تعليقات أو محاضرات، ومع أن مثل هذه الأنشطة كانت وقتية وموقوتة، فقد حفظت الصحافة بعض نصوصها بما يكشف عن طبيعة تفكير الرجل في ذلك الوقت.

«وصرح علي ماهر في محاضرة له يوم ١٤ نوفمبر ١٩٥٢بأنه يرجو أن نواجه حياتنا السياسية بدستور يتجنب تخلف دستور سنة١٩٢٣ عن مسايرة الديمقراطية الحرة في تطورها، وأن دستور سنة ١٩٢٣ قام على المبادئ التي كانت سائدة في القرن التاسع عشر. ولم يعد صالحًا للبقاء على حالته في العصر الحديث.

(٢٣)

ونأتي بعد ذلك إلى آخر أدوار علي ماهر في عهد الثورة، وهو عضويته ورياسته للجنة الدستور التي صدر مرسوم تأليفها في ١٣ يناير سنة ١٩٥٣ وذلك لوضع مشروع دستور جديد «يتفق مع أهداف الثورة، وقيل إن ذلك يمثل تحقيقًا للوعد الذي قطعه محمد نجيب في ١٠ ديسمبر ١٩٥٢.

وفي يوم السبت ٢١ فبراير ١٩٥٣ افتتح محمد نجيب أعمال لجنة الدستور، وبعد هذه الجلسة الافتتاحية عقدت لجنة الدستور أول جلسة عمل لها وتمت عملية الانتخاب فنال علي ماهر ٣٨ صوتًا من مجموع الأصوات الخمسين، فأعلن انتخابه رئيسًا للجنة، وقد شكلت للجنة من بين أعضائها لجنة فرعية من ١٥ عضوًا برئاسة علي ماهر أيضًا لوضع الخطوط الرئيسة لمشروع الدستور الجديد، وذلك بالإضافة إلى عدة لجان أخرى .

«وهؤلاء الخمسون يمثلون مختلف الاتجاهات والأحزاب »

والطوائف:

ثلاثة من أعضاء لجنة دستور سنة ١٩٢٣: علي ماهر. ومحمد علي علوبة، وعلي المنزلاوي.

وأربعة من الوفديين: عبد السلام فهمي جمعة، وعلي زكي العرابي، ومحمد صلاح الدين، وعمر عمر.

واثنان من «الأحرار» الدستوريين: أحمد خشبة، ومحمود محمد محمود.

واثنان من السعديين: محمود غالب، وعبد الحميد السّاوي.

وثلاثة من الإخـوان المسلمين: عبد القادر عـودة، وصالح عشماوي، وحسن محمد العشماوي.

وثلاثة من الحزب الوطني: عبد الرحمن الرافعي، وفكري أباظة، ومحمد محمود جلال.

واثنان من الحزب الوطني «الجديد»: عبد الرحمن بدوي، ويواقيم غبريال

وثلاثة من رؤساء القضاء: أحمد محمد حسن رئيس محكمة النقض، وعبد الرازق السنهوري رئيس مجلس الدولة والشيخ حسن مأمون رئيس المحكمة العليا الشرعية.

وثلاثة من رجال الجيش والبوليس المتقاعدين: اللواءات: أحمد حمدي همت. وأحمد فؤاد صادق،وعلي حلمي»

«وقد انتخبت اللجنة علي ماهر رئيسا لها»

«وانتخبت لجنة فرعية ١٥ عضوًا سميت لجنة الخطوط الرئيسة لمشروع الدستور، وعدة لجان أخرى ، وانتخبت لجنة الخطوط لجنة من خمسة أعضاء هم: عبد الرزاق السنهوري، وعبد الرحمن الرافعي، ومكرم عبيد، والسيد صبري، وعثمان خليل عثمان لبحث نظام الحكم أولا وهل يكون ملكيا أم جمهوريًا».

«وقد قدمت اللجنة الخماسية تقريرها، وهو يتضمن قرارها بالإجماع أن يكون نظام الحكم جمهوريًا، على أن يكون تقرير هذا النظام عن طريق استفتاء الشعب».

..............................

«هذا.. وقد استطالت اجتماعات لجنة الخطوط الرئيسة واللجان الفرعية الأخرى، واستطالت مناقشاتها».

(٢٤)

وعلى الرغم من أن الأستاذ عبد الرحمن الرافعي كان عضوًا في لجنة الخمسين فإنه يرى

أن نشاط لجنة الثلاثين عام ١٩٢٣ كان أكثر جدية وجدوى من نشاط لجنتهم في ١٩٥٣، وهو يقول في هذا المعنى:

«ويبدو لي من المقارنة أن لجنة الثلاثين التي وضعت دستور سنة ١٩٢٣ كانت أكثر عملاً وأوفر نشاطًا من لجنة الخمسين، فقد ألفت لجنة الثلاثين في ٣ أبريل سنة ١٩٢٢ وأتمت مهمتها في نحو ستة أشهر. وقدمت مشروع الدستور إلى الحكومة في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٢، وهو الذي صار دستور سنة ١٩٢٢، ولم تقتصر على وضع مشروع الدستور، بل وضعت أيضًا في خلال هذه المدة مشروع قانون الانتخابات».

ولنا أن نقارن ما لفت الأستاذ الرافعي نظرنا إليه بما حدث في لجنة الخمسين: فبالرغم من أن عملها كان تعديلاً لدستور سابق فإنها لم تقدم المشروع الذي انتهت إليه إلا في أغسطس سنة ١٩٥٤، أي بعد مضي أكثر من عام ونصف عام على تأليفها.

وكانت المفاجأة أنه عندما انتهت لجنة الخمسين من إعداد مشروع الدستور وأقرته في أغسطس ١٩٥٤ وقدمه علي ماهر إلى مجلس قيادة الثورة، لم يلتفت إليه أحد ولم يعن بدراسته من الناحية النظرية أو الأكاديمية ومن ثم أهمل.

## (٢٥)

وفي أزمة مارس ١٩٥٤ كان علي ماهر من الذين لا يزالون يظنون أن بالإمكان عودة الديمقراطية، وقد نشرت جريدة «الأهرام» «٢٧ مارس ١٩٥٤ » حوارًا معه أشار فيه إلى «أهمية الاعتصام بالشورى، وبالأخلاق السياسية الحرة، من إنصاف للمواطنين جميعًا، ومن تحر للصدق والحق، ومن تقدير لحرية الرأي، وتقبل للنقد، وشجاعة في الرجوع إلى الحق، ومن إيمان بالتعاون مع المواطنين جميعًا، وإن تباينت آراؤهم ما دامت مصلحة الوطن تقضي بهذا التعاون»، فهذه التقاليد السياسية هي عماد النجاح في الشئون القومية، وخاصة في الأوقات التاريخية الخطيرة التي تضر فيها الفُرقة بمصالح البلاد العليا. ضررًا قد يتعذر تلافيه.

وختم الدكتور علي ماهر حديثه قائلاً:

«لنذكر دائمًا أن عظمة الشعب، وإن قامت على رفع مستوى الطبقات العامة، لا تقاس إلا بنجاح الحكم الحر في البلاد».

وقد قضى علي ماهر السنوات الباقية من عمره بعيدًا عن السياسة وربما أنه ظل يفكر في حقيقة دوره الذي أوصل الأمور إلى ما وصلت إليه، ولسنا ندري هل كان سعيدا بهذا الذي يراه أم أنه كان يشعر باللوم تجاه ما جنته يداه.

# الباب الخامس

# علي ماهر بين أنداده، وأعداء وطنه، ورؤية ذاته

## الفصل الثاني عشر

## علاقات علي ماهر السياسية

سوف نتناول علي ماهر في هذا الفصل من زوايا بعض ما هو مسجل عن علاقاته، وقد اخترنا خمس زوايا لهذا الترتيب

الزاويـة الأولـى: علاقته بالوفد وبالنحاس

الزاويـة الثانيـة: علاقته بالأحرار الدستوريين ومحمد محمود

الزاويـة الثالثـة: علاقته بحسين سري كنموذج لعلاقته بالوزراء غير السياسيين

الزاوية الرابعـة: علاقته بأحمد حسنين كنموذج لعلاقته برجال القصر

الزاوية الخامسة: علاقته بأحمد مرتضى المراغي كنموذج لعلاقته بالجيل التالي له.

**الزاوية الأولى:**

**علاقته بالنحاس باشا وبالوفد وتيار الأغلبية**

(١)

يكاد الناس جميعًا يذكرون أن علي ماهر عندما تولى وزارته الثالثة عقب حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢، بدأ بأن أثني على سلفه ووصفه بأنه سلفه العظيم، أي أنه أثنى على النحاس باشا، وقد فُسر هذا بأنه رغبة من علي ماهر في أن يحظى بدعم البرلمان الوفدي القائم، ومع هذا فإنه بسبب الضعف الكامن في موقفه السياسي على وجه العموم حرص على أن يحصل من الملك على قرار بحل هذا البرلمان واحتفظ به في مكتبه إلى أن تمكنت الصحافة اليقظة أو المشاغبة من كشف المستور، وقد تحقق هذا «الكشف» بناء على رغبة آخرين وربما مؤامراتهم في «كشف هذا المستور» إحراجا لعلي ماهر نفسه.. وهكذا فقد علي ماهر وجوده في الوزارة وهو الوجود الذي لم يدم إلا إلى نهاية فبراير ١٩٥٢، وكان السبب في بساطة شديدة أنه أراد أن يؤيده الوفد بينما هو يحتاط في حالة عدم التأييد بالتآمر على الوفد، لم تكن طبيعته غير الليبرالية لتسمح له بالنجاح في مثل هذه الألاعيب الخادعة لصاحبها.

كأني أريد أن أقول إن علي ماهر هو أوتوقراطي بطبعه لم يكن يجد حرجًا في أن يستغل الدهاء للسيطرة على الوفد. لكن طبائع الأشياء لم تكن تساعده على أن يكسب مثل هذه المعركة على طول الخط.

ومن العجيب أن ثناء علي ماهر على سلفه النحاس باشا في هذا الموقف كان بمثابة أول ثناء سياسي علني منه تجاه النحاس باشا، صحيح أن علي ماهر كان يحسب حساب النحاس باشا وشخصيته وزعامته، لكنه ظل طوال ممارسته السياسية يتآمر على الوفد وعلى النحاس وعلى الحركة الوطنية على وجه العموم.

(٢)

ومن العجيب أن صلاح الشاهد حرص في مذكراته على أن يشير إلى أن النحاس نفسه روى له دورًا مميزًا لعلي ماهر في مرحلة التفكير في العمل الجاد من أجل مخاطبة البريطانيين لأجل الحصول على استقلال مصر مع نهاية الحرب العالمية الأولى.

ومن الجدير بالذكر أيضًا أن بعض المصادر تشير إلى معلومة غير مؤكدة وغير متوافرة، وهي أن علي ماهر كان قد شارك النحاس باشا في مكتب المحاماة.

(٣)

ويمكن القول إن أقوى نقاط التوتر في العلاقة بين الرجلين كانت في بداية عهد الملك فاروق حين كثف علي ماهر وهو رئيس للوزراء ثم وهو رئيس للديوان كل جهوده ومهاراته للارتفاع بشعبية فاروق والقصر على حساب شعبية النحاس باشا والوفد، والقصة معروفة تمامًا. وقد أصاب علي ماهر فيها بعض النجاح المؤقت، لكنه خلال سنوات معدودة فقد هو ومليكه كل شيء، وأصبح، وهو مدير الحملة في صورة أقرب إلى صورة كبار المخادعين الذين قدموا النقيض على أنه الأصل، ولم يكن المواطن العادي ليصدق أن فسادًا قد امتد إلى الملك بأكثر من حدسه أن الملك كان، كالغالب في طبقته، فاسدًا من الأصل وأن الألاعيب (الماهرية) هي التي صورته صالحًا.

وهكذا أصيبت مصداقية علي ماهر في مقتل عند الشعب.

وعلى كل الأحوال فمن المفيد أن نتأمل فيما تورده مذكرات مصطفى النحاس التي رواها الأستاذ محمد كامل البنا من انطباعات عن علي ماهر، وأعتقد أن نصوص هذه المذكرات مفيدة جدًا، فلو لم يكن النحاس قد أملاها على هذا النحو بالضبط فإنها على أقل تقدير تعكس الروح الحاكمة لرؤيته ورأيه في علي ماهر، وذلك بحكم قرب محمد كامل البنا من مشاعر النحاس.

(٤)

على أني قبل أن أمضي في قراءة بعض نصوص هذه المذكرات وبخاصة النص الذي يلخص حديث النحاس باشا مع البنا أحب أن أشير إلى أمر رابني حين وجدت النحاس باشا في نصوص محمد كامل البنا يتحدث عن علي ماهر وكأنه زميل دفعته في الحقوق، بينما كان علي ماهر في واقع الأمر الذي تدلنا عليه الكتب التذكارية الصادرة عن تاريخ كلية الحقوق من الدفعة التالية لدفعة النحاس باشا، ومن الطريف أن بعض هذه المصادر تشير إلى أنه تالٍ له بدفعتين. وبعضها يشير إلى أنه لم يتخرج إلا في ١٩٠٥.

كذلك فإن كثيرًا من المصادر تشير إلى أن علي ماهر كان مع النحاس باشا من أقطاب شباب الحزب الوطني الذين انضموا للوفد مبكرًا، لكننا لانجد في حديث النحاس أية إشارة إلى هذا المعنى. وهو ما يمكن تفسيره في ضوء محدودية النشاط الشبابي في ذلك الحزب، أو محدودية معرفة البنا بهذه الفترة من حياة النحاس.

(٥)

تتحدث المذكرات التي ينسبها محمد كامل البنا إلى مصطفى النحاس باشا عن بداية الفترة الأولى من عهد الملك فاروق حين عاد من الخارج وصحبه علي ماهر في سيارة مكشوفة إلى زيارة قبر والده في مدافن الرفاعي، والاستقبال الشعبي الذي رتب له في هذه المناسبة، ويشير النحاس إلى أنه لم يجد داعيا للاختلاف مع علي ماهر في الفتوى التي استصدرها بشأن بلوغ الملك سلطته الدستورية على الرغم من تحريض الأمير محمد علي توفيق له ضد هذا التصرف، وبعد كل هذا يعلق النحاس باشا على مسلك علي ماهر في وزارته الأولى ١٩٣٦ تعليقًا حكيمًا يقول فيه:

«... على الرغم من أن علي ماهر يعلم أن مهمته مؤقتة ومقتصرة على إجراء الانتخابات، فإنه انتهز توليه الوزارة وأصدر قوانين كثيرة في مختلف المسائل، وأحدث انقلابًا في الإدارة الحكومية شأن إنسان يرسم لنفسه، ويوطد لبقائه، وقد تحدثت في هذا مع بعض المقربين إليه كما تحدثت في ألا داعي لكثرة القوانين والمشروعات، لكنه قال: إن كل ما عمله، هو في مصلحة البلد، وإنه يريد أن يسير في ركب التقدم، وأنا لم أنقده في الأشياء الضرورية الصالحة كإنشاء وزارة للشئون الاجتماعية أو ما شاكلها، لكني لاحظت عليه أنه يصدر القوانين واللوائح بسرعة غير مدروسة ولا مستوفية، ولقد تذكرت ما روي عن الأستاذ الإمام محمد عبده عندما سأله ماهر باشا والد علي عن ابنه فقال له: إن ابنه ذكي ولكنه ذكاء براق، وفوق هذا فهو يحب الطفرة وكثيرًا ما تضر صاحبها أكثر مما تنفعه».

(٦)

ومن المفيد أن نقرأ ما تلخص به الدكتورة لطيفة سالم ما تضمنته الوثائق البريطانية من إشارات إلى موقف الوفد من تعيين علي ماهر باشا رئيسًا للديوان في عهد الملك فاروق:

«...وكان طبيعيًا أن تعترض الوزارة أي وزارة النحاس باشا على أن تتولى هذه الشخصية رئاسة الديوان، وبعث النحاس برسول للقصر ليبلغه بأن التعاون مع علي ماهر أمر مستحيل، وأن له ماضيه وموقفه من الدستور، ولم يكن ذلك هو السبب الوحيد، وإنما الذي شكل ضيقًا للوفد أن هذا التعيين سيزيد من نفوذ القصر فوق ما حصل عليه، وأوضح مكرم عبيد تلك الأبعاد للقائم بالأعمال البريطاني طالبًا عدم تعيينه».

«وفي حديث جرى بين «كلي» وأحمد حسنين، ذكر الأخير أن النحاس يرى تعيين رئيس ديوان على هواه، ويرغب في أن يكون بتوصية منه حتى يشبع مصلحته، وأضاف أنه سيبين لرئيس الوزراء أنه في حالة معارضته لتعيين علي ماهر فسيؤدي الأمر إلى إغضاب الملك».

«وحاول الأمير محمد علي ولي العهد في ذلك الوقت أن يتدخل في الأمر، ويبدو أنه لم يكن يؤيد شغل علي ماهر للمنصب. فحينما ترددت الأقوال بشأن ذلك في فترة الوصاية، التقى به وأراد أن يقنعه بالاعتذار إذا عرض عليه المنصب، ولكن علي ماهر لم يبد رأيًا وفضل أن يقف موقفا سلبيًا. وعاد الأمير ليبذل المساعي لدى فاروق بعدم التعيين قبل الحصول على موافقة النحاس. إذ لم يكن يعلم جيدًا أن رئيس الوزراء لن يوافق بأي حال».

«وجرت مفاوضات بين النحاس وعلي ماهر عن طريق أمين عثمان، وأحمد ماهر، واستمرت عدة أيام محاولة للحصول على موافقة الأول، لكنه لم يكن ليوافق».

«وضرب فاروق بالمعارضة ـ المقصود معارضة رغبته، لا المعارضة بمعناها الاصطلاحي، فقد كان الوفد يتولى الحكم ـ عرض الحائط».

«وفي صباح ٢٠ أكتوبر أبلغ سعيد ذو الفقار النحاس باشا تليفونيًا بأن الملك عين علي ماهر رئيسًا للديوان. فانفعل وأجاب بأنه لا يوافق على مثل هذا الإجراء، وأنه عمل غير ودي، وطلب من أمين عثمان الاتصال بعلي ماهر لتأجيل رد القبول لحين موافقته، وحاول أحمد حسنين التأجيل، لكن فاروق رفض معلنا أن الوقت أصبح متأخرًا، وصدر الأمر الملكي في اليوم نفسه بالتعيين. ولأول مرة بلغ للصحف عن طريق القصر لا الوزارة، وثارت ثائرة النحاس، وذهب إلى الملك محتجًا ومستنكرًا، فرد عليه: «أنا عينته؛ لأنه كان محل ثقة والدي الملك فؤاد، ومحل ثقتي، كما أن الأمة تثق فيه».

(٧)

ونأتي إلى المنطقة الرمادية من علاقة الرجلين: النحاس وعلي ماهر. وهي قصة اللقاء بين علي ماهر والنحاس في أثناء حكم وزارة محمد محمود سنة ١٩٣٨ وكان علي ماهر في ذلك الوقت رئيسًا للديوان الملكي، وهو اللقاء الذي دبر حتى يبدو وكأنه قد حدث بالمصادفة. وكان اللقاء موجهًا ضد بقاء محمد محمود في الحكم على رأس ائتلاف الدستوريين والسعديين.

ونحن نقرأ في مذكرات النحاس قصة ترتيب هذا اللقاء على النحو التالي:

«جاء كامل البنا وقال لي إن شخصًا اسمه صادق الذهبي موفد إليك من قِبل علي ماهر باشا رئيس الديوان الملكي برسالة خاصة يريد أن يقولها لك مباشرة، فسألته: هل تعرف ذلك الشخص من قبل؟ فأجاب: نعم، إنه موظف صغير في وزارة التجارة».

«قابلته فأسر إليّ بأن رفعة ماهر باشا بعث بي إلى رفعتك لأبلغك أنه يريد أن يقابلك مقابلة خاصة لايعلم بها أحد، وهو يقترح أن يلقاك عصر الغد على طريق الكورنيش لأنه علم أنك تتمشى كل يوم من سان استيفانو إلى سيدي بشر في موعد خروجك حتى إذا ما تلاقيتما كانت كأنها مصادفة بحتة فيتحدث إليك، ولو عرف بها أحد من الصحفيين فهو من ناحيته سيمنع نشرها ومن جهة رفعتك تأمر الصحف الوفدية بألا تشير إليها».

«كررت السؤال عن هذا الموظف الصغير وما علاقته بعلي ماهر فعلمت أنه متزوج من إحدى سيدات الصالونات تسمى فالتين ذهبي وهي صديقة حميمة لعلي ماهر، من هذا الطريق بعث إليّ بزوجها الموظف الصغير وعجبت من تلك الألغاز والمعميات».

(٨)

وهذا هو مايرويه محمد كامل البنا عن النحاس باشا فيما يتعلق باللقاء نفسه وما كان في أعقابه:

«تمشيت على الكورنيش مشيتي اليومية، وفي منتصف الطريق بين محطة السراي وسيدي بشر رقم (١) رأيت علي ماهر يسير في مقابلتي. فلما رآني تقدم إليّ مسلما كأنها مفاجأة، وانتحيت وإياه ناحية خلف الأكشاك، وبدأ الحديث عن الحالة الدولية وسوئها وتفاقمها، ثم عرّج على الموقف الداخلي وأن وزارة محمد محمود باشا مع ائتلافها مع السعديين قد

فشلت في سياستها، ويجب أن تحكم البلد وزارة قوية تستطيع أن تواجه الموقف، فأجبته بأنك بصفتك مستشارًا لجلالة الملك تعرف الطريق الصحيح، فأجاب أن التيارات كثيرة وهناك في السراي فئة تعمل يتزعمها أحمد حسنين، ولو كان الأمر بيدي لأشرت للملك أن يحل الموقف حلا صحيحا، لكني أشير عليه بالرأي ونتفق عليه ثم ينقضه في اليوم التالي. وأرى أن تقبل رفعتكم وزارة قومية وإذا كنت لا توافق فتأتي وزارة محايدة لا ينتمي رئيسها إلى أي حزب ليهدي الحالة ثم يمهد للأغلبية كي تتولى الحكم».

«أدركت ما يرمي إليه وهو أنه يريد أن يحل محل محمد محمود، فقلت له: إنك تعرف موقفي وهو في غاية الوضوح، وزارة دستورية تؤلف على إثر انتخابات حرة تتولى فيها الأغلبية الحكم، وغير هذا لا أقبل ولا أوافق، وهذا رأيي فاعمل به إن شئت.

«استمر الحوار بيننا أكثر من نصف ساعة.. وهو يلف ويدور وأنا عند موقفي ولا أوافق. وأخيرا تصافحنا ومضى كل في طريقه».

«نشرت مجلة آخر ساعة نبأ المقابلة، وكتبت بعض ما دار بيني وبين علي ماهر من حديث، فهاج علي ماهر واضطرب مَنْ في القصر وأخذوا يتناطحون ويطعن بعضهم بعضًا، وكان أشد الغاضبين رئيس الوزراء، إذ أدرك أن علي ماهر يعمل على إقصائه من رئاسة الوزارة وأعلن هذا لأخصائه وأنصاره، وقال: إنه سيتقدم بالاستقالة قبل أن يلعب علي ماهر لعبته فيوحي إلى الملك بأن يقيل الوزارة كما فعل مع النحاس».

## (٩)

وفي موضع ثالث من المذكرات المنسوبة إلى مصطفى النحاس باشا وبالتحديد في أثناء حديث النحاس عن وقائع عام ١٩٣٩ نراه حريصًا على أن يثبت حوارًا دار بينه وبين الأمير عمر طوسون في أثناء زيارته له، ومع أن آراء النحاس في علي ماهر التي تضمنها هذا الحديث لا تضيف جديدًا إلى ما نعرف من رأيه فيه، فإننا نفاجأ برأي الأمير عمر طوسون الذي يبدو صريحا وواضحا وأكثر تحاملاً على علي ماهر من رأي النحاس، بل إن عمر طوسون في رواية محمد كامل البنا عن النحاس ينسب إلى والد علي ماهر الرأي الذي ينسبه النحاس في موضع سابق إلى الشيخ محمد عبده.

تقول المذكرات:

«...بعد أن أديت صلاة الجمعة في مسجد أحمد سالم بياكوس قرب سراي الأمير طوسون، وجدت من اللائق أن أمر عليه وأترك له بطاقة شكر على تفضله بالسؤال عني، ولما وصلت السراي جاء السكرتير وقال لي: إن سمو الأمير في الصالون ويسره أن يستقبلك، فدخلت وقابلته وكررت له شكري وعرفاني على مداومة سؤاله عني في كل مناسبة».

«فأعاد تهنئته لي وقال: لولا أن ظروفه الصحية تمنعه من كثرة الحركة لحضر بنفسه لزيارتي، ثم دار بيننا حديث عن تصرفات الملك الشاذة وعن سهراته الحمراء في مختلف الملاهي، والمساخر، ومايدور حول أمه وشقيقاته من شائعات لا تشرف، وقال: إننا نحن أبناء محمد علي لنا تقاليدنا الدينية وتمسكنا بشريعة سيد المرسلين عليه الصلاة والسلام وإني لأفضل أن يزول ذلك الفتى على صغر سنه من الوجود على أن يحيط بسمعته وسمعة أسرة محمد علي هذه الشبهات والشائعات المؤلمة».

«ثم تطرق الحديث إلى علي ماهر وتصرفاته، فقال الأمير: إن هذا شخص يدور حول نفسه ولايفكر إلا في مصلحته، ويشيع بين أصدقائه وأنصاره أنه وطني وليس عنده مثقال ذرة من الوطنية، وإني أعرف والده ماهر باشا حينما كان يعمل في الجيش المصري ويذكر ابنه الأكبر عليّ دائمًا بأنه ذكي ولكن ذكاءه طيار سريع التقلب لا يستقر على حال، وقد صدق الوالد في الحكم على ولده».

«قلت يا سمو الأمير إني زاملت علي ماهر في الدراسة الثانوية والعليا حين تخرجنا في عام واحد في مدرسة الحقوق الخديوية إذ ذاك وكان معروفًا بيننا بأنه صاحب مقالب ويتلون بجميع الألوان حتى إن بعض زملائنا طلعت باشا وكيل محكمة الاستئناف كان يشبهه بالطائر أبو قلمون كل ساعة بلون، فابتسم الأمير، وبدأ يهدأ».

### الزاوية الثانية :
### علاقته بمحمد محمود باشا والأحرار الدستوريين

(١)

كانت علاقة علي ماهر بأقطاب الأحرار الدستوريين وأنصارهم متفاوتة القوة والحرارة، ومن الواضح أنه كان أقرب إلى عبد الخالق ثروت منه إلى الباقين وأنصارهم، فثروت هو

الذي رشحه للوزارة وللبرلمان ولغيرهما، كما أنه هو الذي دعم وجوده في سلك الحقانية في بداية حياته.

وقد كان من الطبيعيّ أن يختار علي ماهر في وزارة محمد محمود الأولى وزيرًا، وإن كان قد عين بصفته ممثلاً لحزب الاتحاد، وتشير الوثائق الأمريكية إلى أنه كان يعمل لحساب الملك فؤاد، وضد مصلحة رئيسه في هذه الوزارة..

ومنذ ذلك الحين فإن علاقته بمحمد محمود لم تصفُ من كثير من الخلافات التي أثرت في الحياة السياسية فيما بعد.

(٢)

ويمكن القول بأن محمد محمود قد لُدغ من علي ماهر في وزارته الأولى ١٩٢٨ إلى الحد الذي لم يكن يتصور أحد أن يستعين محمد محمود به في وزارته الكبرى التي ألّفها في اليوم الفاصل بين عامي ١٩٣٧ و١٩٣٨ [لا كعضو في الوزارة، ولا كسند لها] ولم يكن البروتوكول المتخيل يسمح يومها بأن ينضم علي ماهر لمثل هذه الوزارة وهو الذي كان في موقع تصور أنه يعلو موقع رئيس الوزراء. أليس هو الذي دس للنحاس وللوفد وتآمر عليهما حتى أقال الملك وزارة الأغلبية؟! أليس هو رئيس الديوان الحاكم بأمره وبأمر الملك الشاب الذي كان لايزال عجينة في يده؟!

صحيح أن وزارة محمد محمود ضمت كل الزعامات الحزبية غير الوفدية بمن فيها إسماعيل صدقي وعبد الفتاح يحيى وأحمد لطفي السيد ومحمد حافظ رمضان وعبد العزيز فهمي وغيرهم، لكن علي ماهر في تصور نفسه كان قد أصبح أكبر من هؤلاء جميعًا، وليس من شك في أنه هو الذي مهد الطريق لهذه الوزارة دون أن يقصد أن يكون رئيسها محمد محمود، ذلك أن أغلب المؤرخين تساندهم وثائق كثيرة يذهبون إلى أنه كان يمهد لوزارة شبيهة يرأسها شقيقه أحمد ماهر وتضم بعض الوفديين لتكون بمثابة تحقيق للمعادلة التي يتصورها هو ومليكه كفيلة بأن تحقق عدم تجاهل الوفد وأن تحقق التخلص من النحاس باشا في الوقت نفسه، لكن الأمور لم تأت بما تشتهي السفن.

(٣)

وعلى كل الأحوال فإن علي ماهر بدأ مؤامراته على محمد محمود من طرق مختلفة حتى وصلت هذه المؤامرات إلى أن يتقرب من النحاس باشا وأن يذهب إليه من أجل أن يضعف وجود محمد محمود، وقد أوردنا في الصفحات الماضية قصة هذا اللقاء، ونحن نرى قصة هذا التقرب ولا نقول التقارب تروي بأكثر من صورة تتفق جميعًا على روح المؤامرة في شخصية علي ماهر.

ولنقرأ على سبيل المثال هذا التعليق الذي يرويه المحرر البرلماني القديم الأستاذ محمد السوادي عن هذه الواقعة، مغلفًا لها بالسخرية من الوفد والنحاس!!):

«أحس محمد محمود بالدور الذي يلعبه علي ماهر لحساب الملك والوفد فعضب واعتكف في وندسور، وصحت فيه الكبرياء فضرب بعرض الحائط كل التقاليد التي تربط بينه وبين القصر.. فرأى علي ماهر أن تسديد الضربة إلى الرجل المتكبر وهو ينتظر الترضية فرصة للتخلص منه عن طريق الكبرياء.. فأوعز إلى سعيد ذو الفقار كبير الأمناء أن يزوره في الفندق كصديق يسأل عن الصحة ويلعب معه النرد كالعادة.. ثم يتسلل إليه ببعض الأسئلة المثيرة.. وأدى كبير الأمناء دوره بأمانة فكف محمد محمود عن اللعب.. وقال له: «سيأتيك جوابي عن أسئلتك من فور عودتك إلى القصر»، وما كاد ذو الفقار يصل إلى مكتبه حتى نلقى استقالة محمد محمود موجهة إلى الملك عن طريقه لا عن طريق رئيس الديوان كما تقضي التقاليد.. وكانت استقالته هي كل المطلوب».

«وآن لعلي ماهر أن يحكم مرة أخرى.. وأن يستقر في الحكم في هذه المرة.. وهذه هي أحلامه.. وأدار الرجل ظهره للوفد بعد أن وعد النحاس بإعادته إلى الحكم.. وكان علي ماهر قادرًا على إدارة الظهر لأي رجل ولأي حدث».

«لم يحسب أي حساب للوفد.. ولكن فاته أن يحسب حسابًا للقدر».

(٤)

وعما هو متاح مما سجلته المذكرات البريطانية ننقل عن الدكتورة لطيفة سالم في كتابها «فاروق» بعض ما يصور الدور الذي لعبه علي ماهر في مناوأة محمد محمود في وزارته الثانية:

«...حدثت أول أزمة بين فاروق ورئيس وزرائه أي ـ محمد محمود ـ عند تأليف الوزارة الجديدة عقب الانتخابات، واستمرت المشاورات فترة ساءت فيها العلاقات بين الطرفين؛ إذ رفض الملك إشراك عدد كبير من الأحرار الدستوريين في الوزارة لرغبته في وزارة ائتلافية، وعرض محمد محمود ترشيح الشيخ مصطفى عبد الرازق، ولم يلق ذلك استحسانا من علي ماهر، فأشار إلى أنه من عامة الشعب ولا يشغل مركزًا مرموقًا، وفي تعيينه إثارة للرأي العام، وبالطبع وضع في اعتباره تلك الخلافات التي سبق ونشأت بين أخيه علي عبد الرازق وفؤاد حول مسألة الخلافة الإسلامية. وبعد محاولات انتهى الأمر بالموافقة عليه، هذا في الوقت الذي استبعد فيه عبد العزيز فهمي، ولم يحافظ محمد محمود على كلمته التي أعطاها للسفارة البريطانية بأنه واثق من مقدرته على وقف أية أعمال غير دستورية من جانب القصر».

«وفي لقاء لحسن صبري وزير المواصلات مع لامبسون أكد تدخل فاروق الذي يزداد، وألقى اللوم على علي ماهر كموجه له وأثيرت مسألة إدخال البنداري الوزارة مرة أخرى ـ كان سبق وتفاقم النزاع بينه وبين محمد محمود ـ ورفض رئيس الوزراء لصلته برئيس الديوان وخوفًا من نقل أخبار الوزارة إليه، ثم عاد وأدرجه مع أسماء المرشحين بناء على إلحاح القصر، وجاء الرد على هذا الموقف بتعيينه وكيلاً للديوان في مايو دون علم محمد محمود، فكانت قمة الاستهانه به من القصر».

ومن الجدير بالذكر هنا أن هذا المنصب أي وكالة الديوان كان قد استمر خاليًا أكثر من اثنتي عشرة سنة.

(٥)

ويجيد الدكتور حسين حسني تصوير الجو القلق الذي عاشت فيه وزارة محمد محمود باشا في ١٩٣٩ بسبب مناورات علي ماهر لإحراج هذه الوزارة كي يخلفها في تولي المسئولية:

«...وعلى الرغم مما كان يبدو من صفاء الجو بين القصر والحكومة، إلا أن رئيس الحكومة أي محمد محمود باشا كان يشعر بالقلق الشديد وعدم الاطمئنان إلى ثبات مركزه، لما كان يلقاه بين الحين والآخر من اعتراض أو تأخير للبت فيما يعرضه على القصر من مشروعات

وقرارات، وزاد الموقف تحرجًا بين الطرفين حين لغطت الصحف عن مقابلات كانت تتم خفية بين علي ماهر باشا والنحاس باشا على طريق كورنيش الإسكندرية [هكذا يتحدث صاحب المذكرات عن اللقاء اليتيم على أنه كان لقاءات. وهو ما يدلنا على طبيعة التآمر في سيناريوهات الكواليس ـ وعلى الرغم من أن علي ماهر باشا أنكر أن تلك المقابلات لا يزال يتحدث بصيغة الجمع] كانت بتدبير سابق من جانبه، أو لخدمة غاية معينة، على الرغم من ذلك فقد حملت هذه الواقعة [يعود سكرتير الملك إلى الصواب متحدثًا عن «الواقعة ـ باعتبارها مقابلة واحدة لا مقابلات كما كان قد أشار من قبل وكرر] الكثيرين على اعتبار أنها بوادر تشير إلى أحداث جديدة سوف تقع في المجال السياسي بعد أَجَل قد يطول أو يقصر، إذ كان الغرض الواضح من هذه المقابلات إنما هو العمل على تصفية الجو بين الرجلين الكبيرين تمهيدًا للأحداث المنتظرة».

(٦)

وبعد حديث عن العموميات المعروفة يشير حسين حسني إلى الدور الذي قدر له أن يلعبه في زيادة قلق محمد محمود من موقف الملك ورئيس ديوانه، وذلك من خلال اللقاء الذي التقى فيه بالشيخ المراغي الذي كان في ذلك الوقت صديقًا لرئيس الوزراء:

«...وكان من شأن لغط الصحف في هذا الموضوع، فضلا عن غرابته في ذاته، إلى جانب ما تصادفه الوزارة من حين إلى حين من عوائق أو عقبات من جانب القصر. كان من شأن هذا كله أن يثير هواجس رئيس الوزراء، كما تبين لي ـ الضمير يعود على سكرتير الملك ـ عندما اتصل بي تليفونيًا الأستاذ الأكبر الشيخ محمد مصطفى المراغي ودعاني لتناول الغداء معه في فندق وندسور الذي كان يقيم فيه إذ ذاك، وكنت منذ سعدت بمعرفة الأستاذ الأكبر قد قامت بيننا صلة مودة وثقة متبادلة كنت أعتز بها كل الاعتزاز، وكان كثيرًا ما يدعوني إلى داره لمجرد الائتناس وتبادل الحديث، فاعتدنا الصراحة المطلقة معًا، وفي هذه المناسبة ما أن استقر بي المقام معه حتى صارحني بأنه يود أن يجد عندي من المعلومات ما يعين على معرفة حقيقة موقف القصر من الوزارة، فإن صديقه محمد محمود باشا أصبح غير مطمئن لمركزه على الاطلاق، بسبب ما يلقاه من تصرفات القصر معه دون أي تقصير من جانبه، وهو ما يشغل باله لعدم توقعه ذلك على الإطلاق، وسألني عما إذا كان قد اتصل

بعلمي شيء عن اتجاه النية إلى تغيير وزاري، فأبديت له أسفي لعدم استطاعتي تلبية رغبته لانقطاع صلتي بمجرى الأحوال العامة تحقيقًا لما طلبه رئيس الديوان من وقف التحدث فيها عليه وحده مع الملك. وشرحت له النظام المعمول به إذ ذاك فيما يتعلق بالاتصال بين الملك ورؤساء الحاشية، إلا أنني لم أخف عليه أني شخصيًا أشاركه الحيرة في تعليل موقف القصر من الحكومة إذ ذاك، مما يحمل على الاعتقاد بأنه على كل حال، لن تستمر هذه الحالة طويلاً، فإن كل البوادر تدل على ذلك، وهو ما حدث فعلاً بعد هذا الحديث بفترة وجيزة».

(٧)

ويحاول الدكتور حسين حسني على طريقته أن يؤكد على فكرة أن علي ماهر كان يخطط لخلافة النحاس باشا منذ إقالته في نهاية ١٩٣٧، وأن وزارات محمد محمود في ١٩٣٨ و١٩٣٩ لم تكن إلا خطوة انتقالية في سبيل تولي علي ماهر أمور الحكم.

وهو يقدم دليلاً منطقيًا على هذا الاستنتاج من خلال وصفه أداء علي ماهر المفاجئ والمتميز في وزارته الثانية، بأنه أداء يدل على استعداد صاحبه لتولي المسئولية وعلى أن قراراته لم تكن من وحي اللحظة:

«...وقد ذاع في الحال أن علي ماهر باشا قد شرع فعلاً في التفاوض مع البعض للاشتراك معه في الوزارة الجديدة، وهو ما حمل الكثيرين على الاعتقاد بأن ما حدث منذ إقالة النحاس باشا إنما كان تمهيدًا لمجيء علي ماهر باشا إلى الحكم، بل إنه كان يخطط لهذا اليوم منذ أمد بعيد، بدليل أنه ما كادت الوزارة الجديدة تتولى الحكم حتى أخذت القرارات والمشروعات تتلاحق في صدورها. وفي مقدمتها إنشاء وزارة للشئون الاجتماعية، دون أن يسبق ذلك كالعادة الدراسات التمهيدية لمثل تلك المشروعات».

..............................

على هذا النمو من التوتر والريبة انتهت علاقة علي ماهر بالأحرار الدستوريين وزعيمهم محمد محمود، وهو ما جعل اشتراكهم معه في وزارته الثانية أمرًا مستبعدًا.. ثم مضت السنون فإذا هذه العلاقة لا تتحسن أبدًا.

## الزاوية الثالثة:
## علاقته بحسين سري كنموذج لعلاقته بالوزراء غير السياسيين

(١)

على الرغم من أن حسين سري لم يكن من رجال الحركة الوطنية في ثورة ١٩١٩، ولا كان من الكفاءات القانونية التي اعتمد عليها القصر في تسويغ تصرفاته الهادفة إلى التقليل من سلطة الشعب لمصلحة القصر، فإنه كان «الولد» الذي «اقتنص» الحظوظ التي كان علي ماهر يتصورها من نصيبه. وقد مثل حسين سري البديل الصاعد الذي لم يحتط له علي ماهر في رسمه لمستقبل الخريطة السياسية في مصر في عهد الملك فاروق.

كان حسين سري وزيرًا فنيًا لا أكثر ولا أقل، لكن ظروفًا متعددة جعلته ينتقل من درجة الوزير الفني إلى درجة الوزير ا السياسي إلى درجة الوزير الأول أو رئيس الوزراء. فأما انتقاله إلى درجة الوزير السياسي فقد تكرس وعلى يد علي ماهر نفسه في وزارته الثانية حيث أصبح وزيرًا للمالية، وهو المهندس وهو ما كان يؤهله لخطوات سياسية أخرى من قبيل رئاسته للوزراء وهو ما حدث، وكان سري باشا في وزارة محمد محمود باشا الرابعة التي سبقت وزارة علي ماهر مباشرة، قد خطا خطوة أضيق في هذا الاتجاه حيث أسندت إليه وزارة الزراعة بالإضافة إلى منصبه حين استقال رشوان محفوظ. ثم ترك الأشغال ليتولى الحربية في يناير ١٩٣٩ عقب أزمة استقالة حسن صبري باشا من وزارة الحربية.

جاء هذا نتيجة للظروف التي صنعها علي ماهر نفسه حين جعل الإنجليز بحاجة إلى البحث عن رجال آخرين من طراز ثالث لا هو وفدي ولاهو ملكي، وإنما هم أصدقاء

للإنجليز قبل هذا وذاك، وفي هذا الإطار وجد حسن صبري وحسين سري فرصة لم تكن لتتاح لأمثالهما في عهد الملك فؤاد.

وقد أضاف زواج الملك فاروق من الملكة فريدة عنصرًا وجدانيًا مساعدًا حتى على مستوى الفولكلور، فقد كان حسين سري نفسه زوجًا لخالة الملكة فريدة.

وقد كشف الدكتور هيكل في مذكراته الستار عن أن حسين سري كان ينتظر رياسة الوزارة منذ مرحلة مبكرة عن نواله لها، وقد تناولت هذه الجزئية بالتفصيل في كتابي «ثلاثية التاريخ والأدب والسياسة».

(٢)

لهذا فمن الطبيعيّ أن نرى حسين سري وزير الأشغال التقليدي الذي أصبح وزيرًا للمالية في وزارة علي ماهر الثانية وهو يحرض البريطانيين على علي ماهر، وليس في هذا اجتهاد منا لكنه ما أثبتته مصادر متعددة بطرق مختلفة.

وهذا على سبيل المثال ما توروده الدكتورة لطيفة سالم من استعراضها للوثائق البريطانية التي تناولت تلك الفترة:

«...وقام حسين سري وزير المالية في وزارة علي ماهر الثانية بدوره في إثارة السفير البريطاني ضد علي ماهر، فاتصل به وتحدث معه في عدم إخلاص رئيس الوزراء، وأنه وزملاءه على استعداد لتقديم الاستقالة»

نتوقف هنا لنقول: إن حسين سري فيما هو منسوب إليه كان يقترح أن يكرر بنفسه خطة محمد محمود في تصديع الائتلاف الوزاري الذي رأسه النحاس باشا في ١٩٢٨:ـ

واتفق لامبسون مع الجنرال ويفل القائد العام للقوات البريطانية في الشرق الأوسط على ضرورة اتخاذ إجراء مبكر حيث في التأجيل خطورة كبيرة، ومن ثَمّ لا بد من تغيير وزاري، ورُشح النحاس، وجاء رد الخارجية البريطانية لتؤيد موقف المسئولين البريطانيين في مصر، وأن علي ماهر لا يتعظ، ولابد من اللقاء مع فاروق وإفهامه سوء سياسة التردد وقت الحرب، وأن تذبذب علي ماهر لا يتفق مع روح المعاهدة ولايمثل شعور الشعب

المصري ولا هو في صالح مصر، ولذا أصبح من الضرورة تشكيل حكومة جديدة تضم أكبر عدد من العناصر».

(٣)

وتشير الدكتورة لطيفة سالم في كتابها عن فاروق إلى دور حسين سري في الحد من نفوذ علي ماهر التقليدي وتأثيره على الملك فاروق وذلك على الرغم من اختياره رئيسًا للوزراء.

وربما يجدر بنا هنا أن نشير إلى رأينا في أن حسين سري [والحق يقال.. أو بعبارة أدق: التاريخ يقول] فشل في السيطرة على علي ماهر، وقد سجل البريطانيون انفسهم هذا، كذلك فإن علي ماهر لم يستعد دوره الخفي أو المستتر في القصر إلا في عهد وزارة حسين سري:

«...وبتحقيق السياسة البريطانية وتولي حسين سري الوزارة، أصبح متوقعًا أن تأخذ العلاقة بين فاروق وبريطانيا طابعًا جديدًا، فبعد اطمئنان لامبسون بإبعاد التابعين لعلي ماهر عن الوزارة، عمل على تكثيف قواه مع رئيس الوزراء الجديد لنجاح التخطيط، وكان الأخير واثقا من نفسه في إمكان الوصول مع فاروق إلى نتائج مثمرة ترضي الحليفة [أي بريطانيا]، وهذا ما صرح به لسفيرها، وذكر أن صلة القرابة [زوج خالة فريدة] تعطيه القدرة للتحدث مع مليكه في جميع الأمور بوضوح، وأن أول عمل سيقوم به الوقوف أمام تصرفات علي ماهر، معتمدًا على رئيس الديوان كصديق له [نتوقف هنا لنشير إلى أن أحمد حسنين كان قد عُين رئيسًا للديوان خلفا لعلي ماهر في أثناء وزارة حسن صبري، بعد أن اعترض البريطانيون على عودة علي ماهر إلى هذا الموقع]».

«ويرتاح لامبسون لذلك، ويكتب لحكومته بأنه ترك اليأس جانبًا، وأن أحوال القصر ستتغير وتُمحى منه بذور الشر [هكذا كان تصوير البريطانيين لعلي ماهر في تلك الفترة]».

«وعقب أسبوع من تأليف الوزارة يستقبل الملك السفير البريطاني، وبدت الجهود التي بذلها حسين سري وأحمد حسنين في هذه الفترة الوجيزة واضحة، إذ كانت المقابلة مرضية للغاية. وفيها هنأ لامبسون فاروق على توفيقه في اختيار رئيس الوزراء الجديد، وذلك في محاولة لإقناعه أنه صاحب الاختيار، وتسعد لندن بتولي حسين سري وتعتبره عملاً موفقًا لما له من تأثير نافع لدى القصر. وتعود وتطلب وجوب التخلص من علي ماهر».

(٤)

ومن المهم هنا أن نشير إلى أن علاقة هذين الرجلين سرعان ما شهدت مواجهات خفية متكررة، بل إن هذه المواجهات كانت بمثابة أبرز الأحداث السياسية في الفترة التي سبقت حادث ٤ فبراير ١٩٤٢. وقد بذل علي ماهر كل جهده من خلال محاور عديدة ليحل محل حسين سري باشا في رئاسة الوزارة، ووصل تدبيره في هذا الصدد إلى حد تسيير المظاهرات المطالبة بتوليه الحكم بالاسم. وهي ظاهرة لم تتكرر مع غيره من السياسيين المستقلين.

ويشير كثيرون [منهم جلال الدين الحمامصي في مذكراته التي تناولناها في كتابنا «في خدمة السلطة»] إلى دور علي ماهر في العمل على إقالة وزارة سري فيما بعد قبل حادث ٤ فبراير ١٩٤٢، وقد وصل الأمر إلى حد أن حسين سري قد أعلن في اجتماع مجلس الوزراء أن المدبر علي ماهر والشيخ المراغي وأتباع لهما، وأن لديه التقارير التي تثبت أن اجتماعات عقدت في عوامة الأخير لهذا الغرض. وطلب رأي الوزراء في إصدار الأوامر للبوليس لقمع المظاهرات، ولكن ترددهم جعله مصممًا على الاستقالة.

(٥)

وتتضمن مذكرات الدكتور حسين حسني سكرتير الملك فاروق تفصيلات قصة طويلة تبين بوضوح عن طبيعة العلاقة بين علي ماهر وحسين سري في وزارة علي ماهر. وتدل على صواب ما أشرنا إليه من أن حسين سري كان يتعجل الوصول إلى رياسة الوزارة، وهو ما حدث بالفعل حيث وصل إليها بالفعل بعد حسن صبري الذي خلف علي ماهر في مطلع الحرب العالمية الثانية، وذلك ما أبعد علي ماهر عن الوزارة وعن الديوان معًا.

وها هي الأحداث تتيح لعلي ماهر فرصة عابرة ليظهر لحسين سري أنه يتمتع من الملك بما لا يتمتع به رئيس الوزارة سري نفسه، فيستغلها علي ماهر أمكر استغلال. وتكون النتيجة درامية على نحو ما نرى في مذكرات سكرتير الملك حيث يقول:

«في مساء أحد الأيام تلقيت رسالة تليفونية من البلوك [وهو الاسم الذي كان مصطلحًا تسمية جناح الملك به] بأن «مولانا» قد بعث إليّ بمجلة أمريكية ويطلب مني أن أقرأها وأبلغه برأيي فيها وما يجب أن يتبع نحوها، وكان كثيرًا ما يحدث ذلك... إلا أن الرسالة كانت مشفوعة هذه المرة بطلب سرعة الرد، وإذا بها مجلة شهرية لها مكانتها الكبرى في عالم الصحافة، وبها مقال مكتوب بقلم يدل على سعة اطلاع صاحبه على مجريات السياسة

في مصر والعالم أجمع، لكنه جاء في تعصبه ضد مصر ومليكها وزعمائها وكأنما يراد التشهير بهم جميعًا لدى الحلفاء، واتهامهم بالبعد عن الروح الديمقراطية وبميول ألمانية، وكانت تلك تهمة خطيرة في ذلك الظرف بالذات نظرًا لتفوق الألمان وانتصاراتهم المتوالية في أوروبا وبدء التفاتهم لشئون أفريقيا بعد ما فشل حلفاؤهم الإيطاليون في إحراز أي نصر، حتى أصبحت مصر تحت رحمة الجيش الألماني وغزواته المتتالية في ليبيا».

«ولذلك كان من الضروري التعجيل بتصحيح الصورة الموضحة في المقال. وأخطرت الملك بمضمون المقال وبأنه من رأيي أن يكون التصحيح من جانب الزعماء السياسيين الذين ورد ذكرهم في المقال، مع تكليف الحكومة بمصادرة الأعداد التي دخلت إلى مصر من تلك المجلة، ومراعاة عدم السماح بدخولها مستقبلًا ما دامت اتخذت هذه الخطة العدائية نحو مصر ومليكها وزعمائها».

«وجاءني الرد في الحال بأن الملك يفوضني في اتخاذ كل ما أراه ضروريًا لمعالجة الموضوع بالحكمة، ورأيت من الواجب إخطار حسنين باشا بالقصة كلها قبل اتخاذ أي خطوة ليقوم من جانبه بإبلاغ رئيس الحكومة [أي حسين سري]، وقد وافقني رئيس الديوان على كل ما رأيته وطلب مني الإسراع بالاتصال شخصيًا بالزعماء السياسيين الذين وردت أسماؤهم بالمقال، وأولهم علي ماهر باشا الذي كان له النصيب الأوفر من عناية المقال، بل كان المقال بمثابة دفاع عن طلب بريطانيا عزله وإبعاده عن الحكم، ولكي نكسب الوقت في مهمة الإسراع بالرد تعهد حسنين باشا بسرعة الاتصال برئيس الحكومة، وعلى ذلك كلفت سكرتارية مكتبي بإعداد طبع صور من المقال واتصلت بعلي ماهر ومَن ورد ذكرهم أو الإشارة إليهم في المقال».

## (٦)

ويستأنف الدكتور حسين سري سكرتير الملك رواية ما يدلنا على ما وصلت إليه مظاهر الصراع الخفي بين الرجلين:

«.... وبعد نحو أسبوع أو أكثر قليلًا، وكنا في صبيحة يوم جمعة، نستعد لمرافقة الملك إلى أداء صلاة الجمعة ثم تناول الغداء على المائدة الملكية طبقًا للتقاليد المعتادة فوجئت بتليفون من «البلوك» بأن الملك يود أن يحاط علما قبل صلاة الجمعة بما قامت به الحكومة

نحو أمره بمصادرة المجلة ومنع دخولها إلى مصر، فأسرعت إلى الاتصال بسرّي باشا في بيته وطلبت مقابلته في الحال لأمر يهم الملك، فدعاني إلى مقابلته في منزله».

«وعند وصولي تركني أنتظر بضع دقائق وهو ما لم تجر به العادة لأني ذكرت له أن المقابلة كانت لأمر يهم الملك. فكان يجب أن يكون في انتظاري».

«ولذلك توقعت أن يكون وراء هذا التصرف شيء ما، ولم يطل انتظاري لمعرفة ذلك الشيء فإن سري باشا بدأ حديثه معي بقوله إنه رجل صريح لا يعرف الطرق الملتوية كبعض رجال القصر، ولذلك فإنه يصارحني بالقول إنه دهش لسماعه أن هناك موضوعًا كلف الملك به بعض السياسيين بالعناية له ولم ير داعيًا أو مناسبا أن يخطر به رئيس الحكومة، مع أنه يتعلق بموضوع صدر من أجله أمر بمصادرة أعداد المجلة ومنع دخولها إلى مصر. وهو ما قد تم تنفيذه فعلًا، فأبديت له أسفي ودهشتي لسماع ما قاله، لأنه كان متفقًا مع رئيس الديوان حسنين باشا على أن يتولى إبلاغه بالأمر قبل سواه، فنفى ذلك بشدة وقال: ما دام الأمر كذلك فسوف يعرف كيف يتفاهم مع حسنين». «ولما عدت إلى المنزل وأخطرت «البلوك» بما كان من رئيس الحكومة. كان الجواب أن أترك الاثنين حسنين وسري يصفيان حسابهما معًا».

«وعندما وصلت إلى المسجد وجدت حسنين باشا بين المنتظرين فأسرعت إليه وأبلغته بما حدث ودهشتي لذلك لمخالفته لما اتفقنا عليه، فضحك طويلًا وقال: في الواقع أن سري معذور؛ لأن علي ماهر أوقعه في حرج شديد أمام عدد كبير من ذوي الشخصيات الرفيعة كانوا مدعوين لدى عبد الفتاح يحيى باشا لعقد قران كريمته، وإذا بعلي ماهر باشا يطلب من سري أن يرسل إليه شخصًا معينًا من موظفي السكرتارية برئاسة الوزارة؛ لأنه يثق بكفاءته وإجادته الكتابة على الآلة الكاتبة؛ لأن الملك قد أوفد إليه سكرتيره الخاص لإعداد مقال ردًا على مجلة أمريكية، وبذلك أبدى علي ماهر باشا مدى ثقة الملك به وعدم تقديره لرئيس الحكومة، فمن الطبيعيّ أن تترك هذه الوخزة المؤلمة أثرًا في نفس سري باشا، وفي نهاية حديثه وعد حسنين باشا بإصلاح الأمور مع سري باشا».

بيد أن التاريخ لا يدلنا على أي مظهر من مظاهر إصلاح الأمور بين هذين الرجلين اللذين ظلا على خلافهما التقليدي حتى قامت الثورة.

## الزاوية الرابعة:
## علاقته بأحمد حسنين كنموذج لعلاقته برجال القصر

(١)

على نحو ما جاءت الرياح بما لا يشتهي علي ماهر في محيط السياسة والحكومة في صورة حسين سري، فقد جاءته في محيط القصر والحاشية بأحمد حسنين الذي كان يتطلع لأن يحل محله ويستولي على مكانته، وظل يعمل لأجل هذا الهدف حتى خلف علي ماهر بالفعل في رياسة الديوان.

وقد كان أحمد حسنين شأنه شأن حسين سري رجلًا بعيدًا عن الحركة الوطنية وعن ممارسة السياسة الوطنية أو الشعبية، لكنه كان مثل حسين سري أيضًا يرى أنه أحق من علي ماهر برياسة الديوان. وبالتأثير على الملك، ولم لا.. ألم يكن هو رائد الملك في سفره قبل توليه العرش؟ ولم لا.. أليس هو المقرب من الملكة الأم؟، ولم لا .. أليس هو ابن الديوان العامل فيه لا القادم إليه من خارجه؟

(٢)

يبدو لي أن العلاقة الدرامية بين هذين الرجلين لا تزال في حاجة إلى دراسة مستفيضة، وتصوير دقيق، ومع هذا فإني أنقل للقارئ بعض ما يصورها.

يقدم السكرتير الخاص للملك فاروق الدكتور حسين حسني في مذكراته صورة بديعة وموحية ودقيقة لما انتاب أحمد حسنين باشا من الغيظ الشديد عندما عين علي ماهر رئيسًا للديوان الملكي في المرة الثانية، ويعترف سكرتير الملك فيما يرويه بأنه هو نفسه كان واعيا لحقيقة مشاعر حسنين باشا، وأنه اتخذ من الاحتياطات ما ظن أنه يكفل تخفيف حدة ما يصيبه من جراء هذا الموقف، وهو يقدم هذا كله في صورة بديعة يشير فيها إلى ما حدث بالفعل من أنه هو نفسه أصبح عرضة للمؤامرة من قِبَل الرجلين كل من ناحيته على نحو ما هي العادة في القصور في مثل هذه الأحوال:

«... وقبيل الموعد الذي كان الملك قد حدده لمقابلة علي ماهر بوصفه رئيسًا للديوان الملكي، ذهبت إليه بناء على طلبه في الفندق الذي نزل به في رمل الاسكندرية لنتوجه معًا إلى القصر، إلا أنه تفاديًا لما يحدثه وصولنا معًا في سيارة واحدة من الأثر والأقاويل لدى

بعض مَن أساءهم هذا التعيين فقد وافقني على أن أترك سيارته قبل وصولنا إلى قصر المنتزه لألحق به وحدي في سيارتي التي كانت تتبع سيارته، وعند وصولي وجدت حسنين باشا في مكتبه وكأنما كان ينتظر قدومي، فإني عندما دخلت عليه لتحيته كما جرت العادة عند مقابلتي اليومية للملك بادرني بقوله: «عملتها يا سي حسني .. طيب ارتاح بقى خلاص؟!».

«وفهمت طبعًا أنه يشير إلى تعيين علي ماهر باشا وأن ذلك كان بتدبير مني لسد الطريق عليه هو شخصيًا، فقلت له: إنه يعلم تمامًا أن الملك كان متفقًا معنا في الرأي بعدم ملاءمة تعيين علي ماهر باشا، وإنما ظروف الأحداث التي وقعت في المدة الأخيرة هي التي حملت الملك على العدول عن هذا الرأي والتمسك بوجوب الإسراع في تعيينه، فهز رأسه قائلًا: «خلاص على كل حال».

«وإنما أدركت من ابتسامته وملامح وجهه أنه يعتقد اعتقادًا جازمًا بأني كنت وراء إبعاده عن ذلك المركز الخطير الذي كان يتطلع إليه بكل قلبه، وإلا لما ظهرت على وجهه أمارات تلك المرارة الشديدة ، وما انطوت عباراته المقتضبة من نُذر جعلتني أتوجس شرًا مما قد يقوم به للانتقام مما حدث على غير هواه، تصورًا منه أنني قمت به ضده،وهو ما بدأت أشعر به فعلًا في الأيام التالية».

«أخذ علي ماهر باشا يبدي كثيرًا من التحفظ في علاقته بي والحديث معي، في حين أنه كان قد صارحني بعد أول مقابلة له مع الملك أنه معجب بدقتي المتناهية، وشدة أمانتي في نقل ما كان يدور بينه وبيني من الأحاديث في فترة ترددي عليه رسولًا من الملك، حتى أنه ظن بأني كنت أدوِّن أحاديثنا كلمة كلمة. وعندما قلت له: إني كنت أعتمد على ذاكرتي وحدها وإنما كنت أحرص على عدم زيادة أو حذف أي شيء من أقواله كي أنقلها إلى الملك بأمانة كما سمعتها».

«وعلى الرغم من هذا فإنه عمد إلى ما أشرت إليه من التحفظ في التعامل معي بعد أن بدأ اتصال حسنين به، مما لم أجد له تفسيرًا سوى أنه قد بدأت محاولات لإفساد الجو فيما بيننا في حين أخذت تتوثق العلاقة بينه وبين حسنين باشا الذي مضى في إساءة الظن بي دون أن يدري بأن الملك كان يضيق بسماع اسمه ، ويتألم لمجرد رؤيته في القصر».

..............................

ومع هذا فإن حسنين سرعان ما صعد وسرعان ما قطع الطريق على عودة علي ماهر إلى موقعه الأخير في رياسة الديوان.

## الزاوية الخامسة:
## علاقته بمرتضى المراغي كنموذج لعلاقته بالجيل التالي له

(١)

ربما يمثل حديثنا في هذه الفقرات ما يمكن وصفه بأنه النموذج الثالث لمتاعب علي ماهر مع السياسيين الطموحين إلى إزاحته والحلول محله.

فهذا واحد من جيل أبنائه أو من الجيل التالي له يرى نفسه قادرًا على أن يزيحه من موقع رياسة الوزارة، وعلى أن يحل محله حتى وإن لم ينجح في هذا.

(٢)

ربما لم يحظ علي ماهر بانتقادات واضحة لأسلوبه في إدارة الوزارة والمهام الوزارية على نحو نراه قد حظي به في مذكرات أحمد مرتضى المراغي، وربما يبدو هذا غريبًا إذا ما تأملنا الأمور بطريقة نظرية في ظل ما شاع عن صداقة علي ماهر للشيخ المراغي والد مرتضى المراغي، ثم لدخول المراغي نفسه الوزارة لأول مرة في عهد علي ماهر، لكننا كما ذكرنا من قبل في كتابنا «على مشارف الثورة» نعرف أن مرتضى المراغي كان حريصًا بكل ما أوتي من قوة على أن يصرح بأنه دخل الوزارة بناء على اختيار الملك لا على اختيار رئيس وزرائه، على حين أن هذا الرئيس كان معارضًا لاختياره وزيرًا، ووزيرًا للداخلية، ونحن نرى المراغي في مذكراته حريصًا كل الحرص على توجيه انتقادات متعددة لأسلوب علي ماهر في أثناء رئاسته للوزارة.

يقول أحمد مرتضى المراغي:

«كان علي ماهر شخصية قوية تحب التسلط، وأن توجه الأضواء كلها إليه وحده، فإذا تقرر تخفيض أسعار بعض المواد التموينية صدرت الصحف بالعنوان التالي:

«علي ماهر يقرر تخفيض ثمن السكر»

«وإذا صدر تعديل على نظام الجامعة أو التعليم نشرت الصحف أن علي ماهر هو الذي درس التعديلات ووضعها، وإذا بُني جسر قيل إن علي ماهر هو الذي أصدر أمرًا ببنائه».

«كان يعتبر وزراءه كتبة عنده، كان يجمع مجلس الوزراء في غرفة مكتبه لا في قاعة مجلس الوزراء، ويجلس الوزراء على مقاعد الحجرة ويقرأ عليهم سكرتير مجلس الوزراء القرارات والمراسيم التي وضعها علي ماهر والتي لم تكن تطبع وتوزع عليهم، وعندما ينتهي سكرتير المجلس من قراءتها يقول علي ماهر: «طبعا أنتم موافقون»، ويقوم ويتوجه إلى مكتبه وينصرف الوزراء.

(٣)

ويحرص أحمد مرتضى المراغي على أن يشير إلى أنه لم يتقبل العمل مع علي ماهر، ولا أسلوبه في العمل، وأنه ثار على الأسلوب وعلى صاحبه.

«وفي الجلسة التالية حين بدأ السكرتير التلاوة استوقفته وقلت لعلي ماهر: إنني أطلب تأجيل الجلسة».

«قال علي ماهر مندهشًا: لماذا؟».

«قلت: إنني أطلب إعداد جدول أعمال وطبعه وتوزيعه على الوزراء قبل وقت كافٍ يسمح لهم بدراسة القرارات، على أن تعقد الجلسة في قاعة مجلس الوزراء وليس في مكتبك».

«قال علي ماهر: ولماذا في قاعة مجلس الوزراء وليس في مكتبي؟».

«قلت: إن قاعة مجلس الوزراء ليست بعيدة، إنها في الغرفة المواجهة لمكتبك، وفيها مائدة كبيرة نجلس عليها، ومع كل منا أوراقه ومشروعاته يضعها على المائدة أمامه، إن الموائد الموجودة في مكتبك هي لتناول القهوة أو لوضع منافض السجائر، والحكم مظهر ومخبر، ومظهر الحكم هو قاعة مجلس الوزراء».

«قال علي ماهر: وهل يعنيك المظهر كثيرًا؟».

«قلت: تعنيني الدلالة أكثر من المظهر، إنك تجمعنا في مكتبك ليفهم الناس أننا موظفون عندك لا وزراء، ويؤيد ذلك أنك لا تهتم بأن توزع علينا جدولًا بأعمال المجلس».

«قال وهو يصيح غاضبًا: أنا رئيس الوزراء، وأنا الذي أقرر الشكل الذي يجتمع به الوزراء».

وهنا يصل المراغي إلى بلورة الخلاف بينه وبين علي ماهر في الفارق التقليدي بين رئيس الوزراء وبين رئيس مجلس الوزراء، مشيرًا إلى واقعة تخطيه له، وهي واقعة سنتناولها بالتفصيل بعد قليل:

«قلت: أنت لست رئيسًا للوزراء أنت رئيس مجلس الوزراء حسب مرسوم تعيينك، ومجلس الوزراء ينعقد في قاعة مجلس الوزراء وأحب أن أقول لك شيئًا آخر، البارحة طلبت محافظي الأقاليم ورؤساء الشرطة للاجتماع بهم، واجتمعت بهم من غير أن تخطرني، وأنا وزير الداخلية، وتم اجتماعك معهم بغير حضوري، فهل كان ذلك وضعًا لائقًا؟».

«قال علي ماهر: هل تريد أن تُوبِّخني على ذلك؟».

«قلت: لا أريد أن أوبخك، ولكن أقول لك إني لن أحضر بعد اليوم اجتماعًا لمجلس الوزراء إلا إذا جرى في قاعة المجلس مع جدول أعمال، وإذا حاولت أن تجتمع مع أي موظف في وزارة الداخلية دون علمي فاعتبرني مستقيلًا من فوري».

«تدخل إبراهيم عبد الوهاب باشا وزير التموين قائلًا: إن «رفعة» الرئيس هو بمثابة والد وأستاذ لنا، وإنه ليس لك حق ياأستاذ مرتضى في أن تناقشه بهذه الكيفية».

«قلت له: اسمع، ليس الحكم عواطف وعلاقات عائلية، ولسنا كتبة، وأنت وغيرك من الوزراء عودتم الرئيس على أن يعامل الوزراء هذه المعاملة».

ويعلق المراغي بعد هذا على روايته لواقعة اختلافه الحاد مع علي ماهر فيقول:

«كانت بالطبع بداية غير طيبة مع علي ماهر ظلت تجرجر ذيولها إلى أن اضطررت إلى الاستقالة أكثر من مرة».

(٤)

أما قصة تخطي علي ماهر لوزير الداخلية في وزارته واجتماعه بالحكمدارين بدون علمه، فقد أوردها المراغي في مذكراته على النحو التالي:

«...في ثالث أيام اشتراكي في الوزارة وجدت مديري أمن المحافظات وكان يطلق عليهم في ذلك الوقت لقب الحكمدارين يطلبون مقابلتي، قلت إنهم لابد جاءوا لتهنئتي، لكنني فوجئت بهم يقولون لي إنهم انتهزوا فرصة أن علي ماهر باشا استدعاهم من محافظاتهم وبعد اجتماعه بهم مروا عليّ للسلام».

«كانت مفاجأة لي...فلم يبلغني علي ماهر بهذا الاجتماع:.

«فقلت أسألهم: امتى علي ماهر استدعاكم؟».

«استدعانا بمكالمة تليفونية».

«كان إحساسي على الفور أن علي ماهر بدأ المعركة ضدي، وأنه أراد أن يمزقني أمام المحافظين والحكمدارين، فلم يكونوا من الغباء بحيث لم يدركوا أنني لم أحضر هذا الاجتماع وهو أول اجتماع يعقده معهم رئيس الوزراء، وفي ظروف أحكام عرفية معلنة».

«وكان أمامي أن أبتلع ما حدث وأسكت، أو أن أدخل المعركة، وقررت أن أدخلها بوضوح وصراحة وبدون أي لف أو دوران».

«قلت لهم : اسمعوا عاوز أقول لكم حاجة، أنا ماأعرفش حاجة عن اجتماعكم برئيس الوزراء...ولم أعرف أنه استدعاكم، لكن أحب أقول لكم من هنا ورايح: أي واحد يستدعيه رئيس الوزارة يتصل بي مباشرة ويبلغني بذلك، وإلا فسيجد نفسه محالاً إلى المعاش».

«قال لي إبراهيم زكي الخولي محافظ كفر الشيخ: يعني معقول يا سيادة الوزير إن رئيس الوزراء يستدعينا ولا نلبي طلبه؟».

«قلت: أنا بأكررها و بأقولها بوضوح إذا استدعاكم تبلغوني، وأنا الذي أقول لكم تروحوا له والا لأ».

....هكذا إذا كان هذا الوزير الجديد جدًا في الوزارة يبدو على الأقل في نظر الساسة التقليديين الذين تعودوا أن يلقوا بأعباء المسئولية على عاتق رئيس الوزراء دون أن يفرضوا نهجهم عليه حريصًا على تعقيد الأمور إلى أقصى حد ممكن مع رئيس الوزراء، ومع أن وجه الحق في مثل هذه الواقعة كان في جانب المراغي إلا أن تاريخ وخضرمة علي ماهر كانت تحول بين المراقبين وبين فهم حقيقة أن الوزير كان على حق، وبالتالي فقد كان لومهم يتوجه إلى المراغي قبل أن يتوجه إلى علي ماهر، وبخاصة أن أحدًا لم يكن ليقدر دوافع المراغي إلى مثل هذا السلوك، وأغلب الظن أن الاعتقاد السائد كان أنه لا يمكن أن تكون

مثل هذه الرغبة في مثل هذه المواجهة الحادة قد تولدت من فراغ أو دون سند ولم يكن مثل هذا السند بحاجة إلى أن يبحث الناس عنه، ولا عن حقيقته، ولا عن مداه، فقد كان الأمر أوضح من كل بحث، ولم لا؟ وقد كان هناك تفكير في أن يكون المراغي نفسه مرشحًا لرياسة الوزارة.

(٥)

ويصل الأمر بالمراغي في تصوير خلافاته مع علي ماهر إلى أن يعدد المرات التي قدم فيها استقالته من وزارة علي ماهر وهي الوزارة التي لم يدم عهدها في الحكم إلا أربعة وثلاثين يومًا، ومن المهم أن نشير إلى أن الواقعة الأولى كانت تتصل بقرار حل البرلمان الوفدي، ونحن نرى مرتضى المراغي معارضًا تمامًا لسلوك علي ماهر وتوجهاته في هذه القضية، ويبدو أن مرتضى المراغي كان من الذين أوقعوا بعلي ماهر وإن لم يعترف هو نفسه بهذا مفضلًا تصوير نفسه مرة أخرى:

«...وكانت المرة الأولى عندما دعا علي ماهر إلى عقد مجلس الوزراء وقال إن الملك يريد حل البرلمان، وكانت أغلبيته وفدية بينما حكومة الوفد مقالة، وراجعه علي ماهر وطلب التمهل، لكن الملك أصر وطلب عرض أمر الحل على مجلس الوزراء، فقلت له: وما رأيك أنت؟».

«قال: لا أريد أن أصطدم مع الملك. وعلينا أن نقبل حل البرلمان لكن علي ماهر قال: أريد أن يبقى مرسوم الحل في طي الكتمان».

«وبدت الدهشة على وجوه الوزراء. وقال أحدهم: لماذا تريد أن يبقى الحل سرًا؟».

«قال علي ماهر: إنني سأدخل في مفاوضات مع الإنجليز، ولا أريد أن أهاجم من حزب الوفد لئلا يضعف مركزي مع الإنجليز».

«قال أحد الوزراء: وكيف يمكن أن يبقى أمر الحل في طي الكتمان؟».

«قال علي ماهر: أريدكم أن تكتموه ولا تذيعوه على الصحافة، وسيبقى الأمر في جيبي إلى أن أرى الظروف المناسبة لإعلانه».

.....ويستطرد المراغي ليلقي بعبء تسريب خبر حل البرلمان على عاتق رئيس الديوان وبعيدًا عن عاتقه هو، ومن العجيب أن المراغي لا يذكر اسم الصحيفة التي نشرت قرار الحل على حين أن حسن يوسف وهو «المحايد» إذا ما قورن بالمراغي قد أشار إلى صحيفة «أخبار اليوم» في مذكراته:

«...لكن حدث ما ليس في حسبان علي ماهر، فقد أوعز الملك إلى الدكتور حافظ عفيفي باشا رئيس ديوانه حين رأى أن أمر الحل لم ينشر، بالاتصال بإحدى الصحف الكبرى وإبلاغها بقرار الحل، فنشرته، وثار علي ماهر وطلب أن أقابله وقال لي: كيف سمحت وأنت الرقيب العام للصحف بنشر أمر الحل؟».

«قلت: إن الصحف نشرته علي الرغم من اعتراض الرقيب وتحملت مسئولية نشره، والصحافة موضوعة تحت الرقابة فيما يختص بالأنباء العسكرية أو الضارة بأمن الدولة».

«قال علي ماهر: إنك تريد فضيحتي».

«قلت: إذا كان أمر الحل فضيحة فلماذا قبلته؟ إن الفضيحة هي أن تكون مع الوفد بوجه ومع الملك بوجه آخر».

«وتركته والعلاقات بيننا قد وصلت إلى درجة كبيرة من السوء، وكان هذا شيئًا مؤسفًا للغاية، فالحالة الداخلية في البلد لم تكن تسمح بأن يقوم نزاع بين رئيس الحكومة ووزير الداخلية والمشرف على الأمن».

(٦)

ومن الجدير بالذكر أن مرتضى المراغي قد قدم في مذكراته قصة من أطرف ما يمكن عن مناورات علي ماهر وحدودها، فقد كان علي ماهر على حد رواية المراغي قد اختلق نبأ ضخمًا لم يحدث منه شيء، مما جعل المراغي يصاب بالعصبية والخروج عن الطوع، ثم هو يناور وزيره حتى وهو في مكتبه بأن يتركه في الصالون وينصرف بينما الوزير في انتظاره.

«ذات يوم فوجئت به يطلبني تليفونيًا ويسألني: أنت قاعد في مكتبك وجامعة فاروق في إسكندرية بتتحرق؟!».

«قلت: امتى؟».

«قال: دلوقتي..الحريقة شغالة على الآخر».

«كانت مفاجأة كبيرة لي، فأنا وزير الداخلية لا أعرف عن حريق في موقع من أهم مواقع مصر ورئيس الوزراء يذهب إليه الخبر من مصدر آخر في حين أنني يجب أن أكون مصدره الأول».

«اتصلت باللواء يسري قمحة حكمدار الإسكندرية لكنهم أبلغوني أنه ذهب إلى جامعة الإسكندرية».

«وأيقنت أن خبر رئيس الوزراء صحيح وأن عليّ أن أستقيل إذ ما الذي يجعلني أبقى وزيرًا وواحدة من ثلاث جامعات موجودة في مصر تحترق ـ كانت هناك في هذا الوقت ثلاث جامعات هي: فؤاد الأول القاهرة وفاروق الإسكندرية وإبراهيم باشا عين شمس ـ».

«واتصلت بمدير جامعة فاروق الدكتور مصطفى عامر ورد عليّ بنفسه».

«قلت له وأنا أتحسس الطريق: إزاي الحال عندك؟».

«قال وقد أحسست دهشته من سؤالي: كويس».

«قلت وأنا أدور وألف: سمعت أنه في اضطرابات في صفوف الطلبة»

«قال: أبدًا...مفيش أي حاجة».

«قلت: معرفش فيه تقرير قدامي بيقول إن فيه طالب عندك رمى عقب سيجارة ونشأ عنه حريق؟».

«قال في سرعة: مفيش حاجة من دي حصلت يا سيادة الوزير».

«قلت: أمّال اللواء يسري قمحة مش عندك؟».

«قال: أيوه.. موجود..تحب سيادتك تكلمه؟».

«قلت من فوري: طبعا أكلمه».

«وجاءني صوت اللواء يسري قمحة.. قلت له قبل أن أجعله يكمل التحية: أنت رايح عندك تعمل إيه في الجامعة؟».

«قال مندهشًا: والله يا أفندم موضوع خاص بابن أختي عاوز أدخله الجامعة».

«قلت له بحسم: أمّال بيقولوا إن فيه عندك مظاهرات».

«قال: والله يا أفندم ما في أي حاجة».

«قلت: مفيش حاجة؟».

«قال: أبدًا».

(٧)

وهذا هو مرتضى المراغي ينفعل ويثور ويحول ثورته إلى مواجهة مع علي ماهر:

«ومن فوري تركت مكتبي وذهبت إلى علي ماهر في رئاسة الوزراء، وبدون حتى أن استأذن سكرتيره وجدت نفسي أفتح مكتبه كأنني أقتحمه».

«ولابد أنه بذكائه كان يتوقع شيئًا من ذلك، فقد وجدته أول ما شاهدني يغادر كرسيه في مكتبه ويجري ناحيتي ويقول لي: اتفضل في الصالون لأن الأستاذ إسماعيل الأزهري معاي وأنا باتكلم معاه وأول ما أخلص حاجيلك».

«كان الأستاذ إسماعيل الأزهري موجودًا بالمكتب بالفعل، وقد أخذ يتحدث معي، وأشعرني ذلك بالخجل من التسرع في دخول المكتب دون استئذان».

«وتركت غرفة مكتب علي ماهر وذهبت إلى الصالون الملحق بالمكتب أنتظر علي ماهر، ولكن مضت نحو ساعة دون أن يحضر».

«وعندما سألت تبين أنه غادر مبنى رئاسة الوزارة!».

«ووجدت نفسي أدخل مكتبه وألتقط ورقة كتبت فيها استقالتي، ثم استدعيت مدير مكتبه وقلت له: إن هناك خطابًا أرجو أن تسلمه بنفسك إلى علي ماهر باشا».

«ولكن ما هي إلا ساعات حتى اتصل بي محمد علي رشدي وزير العدل وسعد اللبان... كان واضحًا أن علي ماهر أبلغهما، وقلت لهما: إنني لا أستطيع التعاون مع هذا الرجل، وإنني مصمم على الاستقالة».

«ولكن في الصباح دخل عليّ الخادم يبلغني أن رفعة رئيس الوزراء مر عليّ بالمنزل وترك لي بطاقته».

«وبعد دقائق كان علي ماهر يتصل بي من مكتبه برئاسة الوزارة ويرجوني رجاء شديدًا أن أعدل عن الاستقالة التي لم تكن الأخيرة!».

## (٨)

ومن أطرف ما يمكن أن نقرأ ما يرويه المراغي عن قصة آخر استقالاته من وزارة علي ماهر، وسنرى المراغي حريصًا على أن يصور نفسه في صورة مَن لا يقبل أن يناور به علي ماهر من أجل تحالفاته أو تعاملاته مع جماعة الإخوان المسلمين. وهو لا يعطي علي ماهر أبدًا الفرصة للانسحاب من الموقف الذي وضع نفسه فيه، ومع هذا فإننا نرى علي ماهر لا يكف عن تدبير المؤامرات ضد المراغي، فهو يستدعيه ليزيل الجفاء معه في حضور الوزراء جميعًا في مجلس الوزراء، لكن ما أن يخرج المراغي من الاجتماع حتى يجد القصر يطلبه، وهناك يكتشف أن علي ماهر قد طلب من الملك إخراجه من الوزارة، وإذا بالملك الذي كان خبيرًا بالمؤامرات التي يدبرها رجاله وقادرًا على مواجهتها يطلب من علي ماهر في مواجهة هذا الطلب أن يقدم استقالة الوزارة ثم يعيد تشكيلها، وهكذا تمت حماية المراغي من الإقالة وإن لم يشر هو نفسه إلى هذا المعنى.

على أن الرواية مع هذا ترينا كيف أن المراغي كان حريصًا جدًا على صورته كقطب مستقل خاصة مع جماعة الإخوان المسلمين على سبيل المثال، وأنه لم يكن يرحب أن تكون صورته عندهم صورة الرجل المعادي، وكأنه يتحسس خطواته بالفعل إلى رئاسة وزارة لا يبادره فيها الإخوان بالعداء:

يقول مرتضى المراغي:

«كنت جالسًا في مكتبي حين دق جرس التليفون وإذا بصوت يصيح بغير تحية أو سلام : إزاي يا مرتضى تقبض على الإخوان المسلمين الأبرياء بغير ذنب؟ مش بلاش بقى الإجراءات التعسفية اللي أنت بتستخدمها معاهم!!».

«عرفت صوت المتكلم وقلت: تقدر تذكر لي يا رفعة الباشا أسماء الذين قبضت عليهم؟».

«قال علي ماهر: أنت تعرفهم أكثر مني، إنك تقبض عليهم بغير علمي».

«وقطع الحديث التليفوني وتركني أقبض على السماعة حائرًا، أيقنت أن في مكتبه جماعة من الإخوان المسلمين وأنه يريد أن يوغر صدور الإخوان عليّ، وأن يظهرني بمظهر المتعسف معهم».

«واستدعيت مدير الأمن العام وطلبت منه إحضار كشوف المقبوض عليهم، وراجعتها ولم أجد فيها إلا عشرة من جماعة الإخوان قبض عليهم على أثر حريق القاهرة بأمر من السلطة العرفية، وقد صادق علي ماهر بصفته الحاكم العسكري العام على قرار القبض ووقع عليه، وتوجهت إلى مكتب علي ماهر ودخلت عليه ولم يخب ظني فقد كان في مكتبه عدد من كبار جماعة الإخوان، وفوجئ بدخولي عليه ولكنه ابتسم وقال: ها قد جئت لتحل المشكلة».

«قلت : المشكلة تحلها أنت وليس أنا، إنك أنت الذي صادق على أمر القبض، وهذا هو توقيعك، تفضل الآن بالإفراج عنهم».

«قال علي ماهر: إنك أنت الذي أشار بالقبض عليهم».

«قلت: لست أنا الذي أشار بالقبض، إنما النيابة هي التي اتهمتهم، وأنت الذي صادق على قرار القبض، ومن حقك ألا تصادق، ومن حقك أن تفرج عنهم».

« قال بسرعة: قدم لي مذكرة بحالتهم».

«قلت: لن أقدم لك مذكرة، وهذا هو الكشف أمامك لتتصرف فيه، ولكني أقول إنك تريد أن تحرض عليّ جماعة الإخوان، هذا هو هدفك الوحيد».

« قال علي ماهر: لا أقبل أن تقول لي إني أحرض عليك الإخوان».

«قلت: إنك اتهمتني أمامهم بأني أقبض على الأبرياء، وإني أتعسف.... فإن لم يكن هذا تحريضًا، أليس على الأقل هو تعريضًا؟ وهل يليق بك أن تكلم وزيرًا في وزارتك أمامهم بهذه اللهجة؟».

«وخرجت إلى مكتبي وكتبت استقالة، أرسلت نسخة منها إليه ونسخة أخرى إلى ديوان الملك، وجمعت أوراقي وذهبت إلى بيتي».

«مر يومان لم أسمع فيهما شيئًا، وفي العاشرة صباحًا اتصل بي علي ماهر وقال: إنه يرجو حضوري إلى جلسة يعقدها مجلس الوزراء».

«قلت له : ألم يصلك خطاب استقالتي؟»

«قال:لهذا أرجو حضورك».

«توجهت إلى رئاسة مجلس الوزراء ودخلت مكتب علي ماهر، وكان كل الوزراء مجتمعين عنده، حييتهم وجلست».

«قال علي ماهر: إن أخانا مرتضى قدم إليّ استقالته، ورأيت أن أجمعكم لعرضها عليكم، إني أريد منك ـ وتوجه إلي بالخطاب ـ أن تسحب الاستقالة؛ لأنه يسعدني أن تكون زميلًا لنا، إني أريد إنهاء الخلاف المؤسف بيني وبينك».

«قال وزير التجارة: ونحن جميعًا يسعدنا أن تظل بيننا»

«قال وزير الخارجية: وأضم صوتي إلى صوت زميلي».

«قلت: وأنا يسعدني أن أكون معكم لكن بغير الطريقة التي يتبعها رئيس الوزراء، إما أن نكون وزراء وإما لا نكون».

«قال علي ماهر: إني أحافظ على كرامتكم بقدر ما أحافظ على كرامتي».

«قلت: وهل من المحافظة على الكرامة أن تفعل مثل ما فعلت بحضور جماعة الإخوان».

«قال علي ماهر: إني آسف»

«وانتهى المجلس وسحبت استقالتي لأصطدم بمفاجأة عجيبة».

«عدت إلى مكتبي في وزارة الداخلية، ودخل سكرتيري الخاص يقول إن حافظ عفيفي رئيس الديوان الملكي سأل عني تليفونيًا، ويرجو أن أتصل به من فور وصولي إلى المكتب. اتصلت بحافظ عفيفي، فرجاني أن أتوجه إلى مكتبه مباشرة ، توجهت إليه، فقال: أين كنت؟».

«قلت: عند علي ماهر»

«رأيت الدهشة على وجهه وقال: هل طلب منك أن تذهب إليه أم ذهبت أنت إليه؟».

«ثم شرحت له ما حدث في المجلس».

«قال حافظ عفيفي: هذا شيء عجيب لا أكاد أصدقه، هل تعلم أن علي ماهر حضر إلى مكتبي الساعة الثامنة صباح اليوم وقال: أنا لا أستطيع التعاون مع مرتضى المراغي، وأرجو رفع الأمر إلى الملك لكي أصدر مرسومًا بإقالته».

«ظللت صامتًا تم قلت: وماذا فعلت؟»

«قال حافظ عفيفي: أبلغته أنني سأعرض الأمر على الملك، وفي الساعة التاسعة قابلت الملك فأخبرني أن أبلغ علي ماهر أن يقدم استقالة الحكومة ثم يعيد تشكيلها من دونك».

قلت: إذًا لماذا دعاني وطلب مني سحب الاستقالة؟

قال حافظ عفيفي (ضاحكًا): إنه خشي أن يقدم استقالة الحكومة فيعهد الملك إلى غيره بتشكيلها، إنه يريد إقالتك لا استقالة الحكومة.

ويعلق مرتضى المراغي بعد هذه الرواية المعبرة عن آرائه وأمنياته شامتًا في علي ماهر:

«ولكن ما هي إلا أيام حتى انتهى الأمر بأن قدم علي ماهر استقالة حكومته فقبلها الملك وعهد إلى نجيب الهلالي بتأليف الوزارة».

..............................

ومع أننا لسنا من السذاجة بحيث نقبل كل ما يرويه المراغي على علاته، فإننا نستطيع أن نفهم بوضوح أنه على هذا النحو كان الجيل الجديد يزيح الجيل القديم بسهولة على نحو ما هو الحال في التاريخ كله.. لكن أحدًا لا يدرك حقيقة أن التاريخ ينتصر لنفسه.

## الفصل الثالث عشر

# صورة علي ماهر في وثائق أجنبية

لا يستقيم الحديث عن علي ماهر ودوره في نهاية الحقبة الليبرالية من دون أن نطالع بعض ما احتوته الوثائق البريطانية والأمريكية التي أتاحتها حكوماتها عن مقابلات علي ماهر مع الدبلوماسيين الأمريكيين والبريطانيين المعتمدين في القاهرة وتوجهات حكوماتهم في التعامل معه باعتباره رئيسًا للوزراء في نظام جديد، أو في نظام قديم يتجدد، وسوف نورد تعقيباتنا على بعض ما تضمنته هذه الوثائق التي انتقاها الأستاذ محسن محمد ونشرها في مقال له في جريدة الأخبار (٢٢ مارس ١٩٨٦).

وحتى لا نقطع تواصل هذه المذكرات والتقارير فإننا سوف نعرض تعقيباتنا على هذه الرسائل في فقرات بين أقواس( ).

وقد قدَّم الأستاذ محسن محمد لهذه الوثائق التي انتقاها بالإشارة إلى رأيه في أن علي ماهر خلال الأسابيع القليلة التي تولى فيها رياسة الوزارة يوليو ١٩٥٢ سبتمبر ١٩٥٢ كان يعيش بعقلية ما قبل الثورة، يرى أن في مصر سلطتين فوق رئيس الوزراء: الملك الذي حل محله أعضاء مجلس الثورة، والسفيرين: البريطاني والأمريكي.

كان الناس في مصر على حد تعبير الأستاذ محسن محمد «يتطلعون إلى علي ماهر باعتباره السياسي المخضرم الذي يستطيع أن يقف ضد الملك، وصاحب البرامج الإصلاحية مؤسس «جبهة مصر» التي تسعى إلى وحدة المصريين جميعًا بعيدًا عن الأحزاب لتحقيق مستقبل أفضل».

* * *

ـ رسالة من كريزويل الوزير البريطاني المفوَّض (٢٤ يوليو ١٩٥٢)

«يبدو لي أن علي ماهر لن يكتفي بالعمل رئيسًا للوزارة تحت أوامر العسكريين لتقوية موقفه فحسب، ويحتمل أن يسعى للحصول على تأييد سياسي واسع النطاق، وقد احتفظ علي ماهر باشا بمنصب وزارة الخارجية والحربية والبحرية والداخلية ووزارته هي وزارة الرجل الواحد».

(هذا هو ما ذكره الوزير البريطاني الذي يبدو أنه يصطنع استنتاجات لا مبرر لها فلم يكن احتفاظ علي ماهر بمثل هذه الوزارات دليلا على أن وزارته وزارة الرجل الواحد، ولم يكن مثل هذا الاحتفاظ جديدًا على النظام الوزاري في ذلك الوقت، إنما كان هذا الاحتفاظ نتيجة طبيعية للظرف الذي حدث والذي لم يكن ليسمح بوجود وزير للحربية والبحرية في الوقت الذي تظاهرت فيه حركة الجيش بأنها قامت بسبب اعتراضها على تعيين وزير للحربية !! وهكذا نرى الوزير البريطاني المفوض قد آثر نقل تعبيرات المصريين المتصلين به مما كانوا يدسون لعلي ماهر مع إثبات تقديرهم له حتى تكون لديهم مصداقية، ويبدو لي أن التعليق الذي علق به الأستاذ محسن محمد على عقلية علي ماهر ينطبق في المقام الأول على الوزير البريطاني المفوض وعلى عملائه الذين كانوا يغذونه بمثل هذه التفسيرات).

ـ رسالة من وزير خارجية بريطانيا إلى القائم بالأعمال (٢٤ يوليو ١٩٥٢)

«يجب أن تلتقي بعلي ماهر بأسرع ما يمكن وإبلاغه: ليست لدينا أية رغبة في التدخل في الشئون الدخلية لمصر، لكنها ـ أي حكومة بريطانيا ـ لن تتردد في التدخل لحماية أرواح البريطانيين إذا استدعى الأمر ذلك. ويجب عليك أن تمضي إلى القول إني لاحظت بمزيد من القلق مجرى الأحداث في مصر، والموقف الراهن هو النتيجة الحتمية للفساد وسوء الحكم. ولدي أمل قوي أن تزول العناصر الفاسدة وأن تظفر مصر بإدارة أكثر استقرارًا. لكن نتيجة الأزمة الراهنة أبعد عن أن تكون واضحة بشكل مؤكد. ومن المستحيل أن نتأكد من كيفية تطور الأحداث».

وهنا يعلق الأستاذ محسن محمد بقوله:

«كان يجب أن يغضب علي ماهر لهذا التدخل البريطاني في شئون مصر بطريقة سياسية وليست عسكرية لكنه لم يفعل كما تقول برقية أخرى تالية من كريزويل:

«قابلت علي ماهر مدة ساعة وسلمته رسالتك، كان صديقًا للغاية وشكرك ـ أي وزير خارجية بريطانيا أنتوني إيدن ـ بحرارة. وأكد لي أنه يوافقك على ما قلت. شرح لي بالتفصيل أحداث الأيام الماضية، وأبلغني أن الزعيم الحقيقي للانقلاب ضابط شاب هو البكباشي أنور السادات».

(هنا ينبغي أن نشير إلى حقيقة أنه كان طبيعيًا أن يبذل علي ماهر جهده في معرفة الزعيم الحقيقي للانقلاب، ويبدو أن الرئيس محمد نجيب كان ذكيًا بما فيه الكفاية بحيث ترك علي ماهر يبحث عما يريد البحث عنه بطريقته دون أن يجيبه أو أن يواجهه).

**ـ رسالة من جيفرسون كافري السفير الأمريكي بالقاهرة (٢٤ يوليو ١٩٥٢)**

«هناك خطر حقيقي وشديد في نمو نفوذ العسكريين وانهيار تأثير عوامل الاستقرار، ومن قيام الجماعات المتطرفة، خاصة الإخوان المسلمين، بدور متزايد. وجاء ذكر حسن الهضيبي المرشد العام للإخوان، بالفعل كوزير للعدل».

(يبدو هنا بوضوح أن أصدقاء الأمريكيين من المصريين كانوا هم أصحاب هذه النظريات التي يملأون بها الفراغ المطلوب سده فيما يتعلق بالمعلومات المطلوبة.. وهو ما يدلنا على أن علي ماهر كان من الحنكة بحيث ترك الأمور لأمثال هؤلاء كي يؤلفوا أو يخترعوا ما يشاءون، مع أنهم لم يكونوا بعيدين عن تأثيره، بل إنه كان قد أشرك بعض مَنْ عرفوا في السياسة المصرية في ذلك الوقت على أنهم «أصدقاء الأمريكيين» في حكومته السابقة).

**ـ رسالة من كريزويل (٢٧ يوليو ١٩٥٢)**

«اتصلت بعلي ماهر للاعتذار عن الاتصالات غير الرسمية التي قمت بها مع اللواء محمد نجيب وليس معه.. فكان جوابه أن دعاني إلى زيارته هذا الصباح لتجاذب أطراف الحديث الودي، واعترف رئيس الوزراء بأنه يواجه أحيانًا بعض الصعاب في التعامل مع الجيش».

(هكذا نفهم أن علي ماهر كان قد بدأ يشكو منذ الأيام الثلاثة الأولى، وأنه لم يكن يجد مانعا في أن يترك الإنجليز يتفاوضون مع رجال الحركة مباشرة، وهو ما يدل على أن علي ماهر مع تقديره لسلطة الإنجليز كان يدرك أن هناك سلطة جديدة غير سلطة الملك، وأن هذه السلطة بدأت تمارس صلاحيات خارجية...).

**ـ رسالة من جيفرسون كافري (٢ أغسطس ١٩٥٢)**

(ونلاحظ هنا أن معلومات الأمريكيين قد أصبحت وفيرة إذا ما قورنت بمعلومات البريطانيين)

«قابلت ماهر، قال إنه لا يعتزم إجراء انتخابات لمدة ٦ أشهر، وهو يفكر في تشكيل حزب سياسي يدخل المعركة الانتخابية. أساس برنامجه إصلاح اجتماعي زراعي، وقدم لي بعض التفصيلات حول إجراءات صغيرة سوف يتخذها فورا. وهو مقتنع بأن الشيوعيين هم العدو الرئيسي، وأن أكثر الأسلحة فعالية ضد الشيوعيين تحسين مستوى المعيشة».

«وقال: إن اللواء نجيب يعني شيئًا لكنه ليس قويًا، ويبدو أنه في قبضة اثنين من الضباط الشبان هما البكباشي جمال عبد الناصر والبكباشي أنور السادات، لكنه مقتنع بأنه ـ أي علي ماهر ـ وضع هذين الشابين تحت السيطرة».

« والأنباء المباشرة الأولى التي حصل عليها بشأن خطط الجيش كانت من نجيب يوم الأربعاء ٢٣ يوليو، وفي ذلك اللقاء الأول مع العسكريين جاء بقائمة من المقترحات معظمها غير قابل للتطبيق العملي، تحدث إليهم وأقنعهم بالتخلي عن المقترحات غير العملية، وأعرب عن الرغبة الحماسية في العمل بالتعاون معي».

(... هكذا تنير هذه البرقية لنا الطريق لفهم طبيعة علاقة رجال الثورة بالأمريكيين منذ الأيام الأولى لقيامها، وعن حقيقة أنه كانت هناك مطالب كثيرة لرجال الثورة بيد أن علي ماهر أقنعهم بالتريث فيها وانتقى لهم ما يطلبونه عاجلاً وما يمكن أن يأجلوه «المقترحات غير العملية»، وهكذا نرى أن علي ماهر أدرك مدى تأثير السفير الأمريكي فأبدى تحمسه للعمل معه!! وبالطبع فإن البرقية تشير إلى ما لا يمكن إنكاره، وفي البرقية جملة مهمة جدًا عن مدى طغيان شخصية كل من جمال عبد الناصر وأنور السادات منذ مرحلة مبكرة جدًا، وبوسعنا بالطبع أن نفعل ما يفعله الذين يتناولون الوثائق أمام الشاشة الصغيرة ويركزون في الوثيقة كلها على سطر واحد.. ولو أنهم فعلوا هذا مع هذا السطر من هذه الوثيقة المتاحة أمامهم لكفوا أنفسهم جهدًا حاقدًا كلفهم ولا يزال يكلفهم أكثر من ثلاثين عامًا من حياتهم!)

ـ رسالة من السير رالف ستيفنسون السفير البريطاني (أغسطس ١٩٥٢)

«قمت اليوم بزيارة علي ماهر وتحدثت حول الإصلاح الزراعي، وطلبت منه القضاء على شائعة سخيفة تقول بأن بريطانيا تنوي التدخل لصالح ملاك الأراضي، وأن يضيف أني

شعرت بالقلق البالغ أمام احتمال وقوع فعل طائش جدًا يؤدي إلى اضطراب الأمن العام وانهيار الاقتصاد القومي».

«توجه رئيس الوزراء لي بالشكر وقال إنه سوف يتحدث بالتأكيد كما اقترحت أنا أفكاره الخاصة التي تدور في إطار تحديد الملكية الزراعية بخمسمائة فدان، وباقي العزب والإقطاعيات الكبرى لن يتم أخذها من الملاك ولكن الضرائب على دخل الأراضي التي تزيد على ٥٠٠ فدان ستكون ٨٠ في المائة، وسيتم تشجيع الملاك على التخلي عن ممتلكاتهم خلال فترة خمس سنوات، وسيتم تحديد الإيجارات الزراعية بحد أقصى ٢١ جنيهًا للفدان ما دامت ضريبة الأرض قد ظلت ثلاثة جنيهات، وأعرب عن أمله في أن يقبل الجيش هذا الاقتراح، لكنه واثق من وجود ظلت بعض العناصر المتطرفة في صفوفه، وكنت أعرف أن سفير الولايات المتحدة قدم نصيحة مشابهة للواء محمد نجيب».

(... هكذا ظهر السفير البريطاني، وظهرت حاجته إلى ممارسة صلاحياته المعتادة!!..).

## ـ رسالة من كافري (٦ أغسطس ١٩٥٢)

«يقول علي ماهر إن مصر تتوقع أن تلعب في الوقت المناسب دورها في «قيادة الشرق الأوسط» ولكنه لا يريد أن يناقش ذلك الآن، ولا يريد أن يناقش العسكريون هذا الموضوع في هذا الظرف مع العسكريين البريطانيين أو الأمريكيين، ويرى أن العسكريين المصريين يهتمون الآن بإعادة تنظيم الجيش أكثر من اهتمامهم بالحصول على معدات جديدة، وأعرف أن ذلك غير صحيح في ضوء الاتصالات المستمرة التي يقوم بها ضباط مصريون مع إيفانز الملحق الجوي الأمريكي، ومع ذلك فإنه لما كانت زيادة تحكم علي ماهر في الموقف العام تشكل جزءًا من خطته فإني أتفهم وجهة نظره».

(... نستطيع من قراءة هذه البرقية أن نفهم أن الأمريكيين كعادتهم آثروا اللعب على أكثر من محور، فالملحق الجوي يتصل بقادة الحركة، والسفير يتصل برئيس الوزراء.. ولا مانع عند الأمريكيين أن يكون كلام هذا معارضًا لكلام ذاك.. ذلك أن سياستهم دائمًا تترقب الفائز لتقف معه ولا حرج.. ما دامت لهم علاقات متصلة بجميع الأطراف المحتمل حسم الصراع لصالحها).

- رسالة من وزير الكومنولث البريطاني إلى الدول الأعضاء (٦ أغسطس ١٩٥٢)

«قال علي ماهر للسفير البريطاني إنه ينوي إصدار إعلان سياسي، وبعد صعوبة كبيرة جعل الجيش يوافق على عدم التدخل كثيرًا في الإدارة السياسية بعد إصدار الإعلان، وهو واثق أنهم سيحافظون على تعهداتهم لأنهم يعتبرون من الصعب استبداله، أي استبدال علي ماهر، ولا ينوي إجراء انتخابات قبل ستة أشهر على الأقل لأن القانون الانتخابي والدستور يتطلبان تعديلات».

«ويعلق السفير البريطاني بأن لدى علي ماهر ثقة لا حدود لها بقدرته على التغلب على الصعوبات.. إنه رجل ذكي إلى أقصى حد، وسيد في السياسة المصرية، وربما يكون قادرًا على أن يستمر في الحبل الدقيق، ولكني لا أشاركه ثقته الحالية».

(... كأنما تريد الوثيقة أن تقول إن معلومات البريطانيين تثبت أن هناك علاقة للخارج بالحركة من وراء ظهر علي ماهر).

- رسالة من كافري (٧ أغسطس ١٩٥٢)

«تحدث رئيس الوزراء معي حول الحالة السيئة للميزانية المصرية، وأراد التحدث حول اتفاقيات الحصول على معونة مالية من الولايات المتحدة. في ردي قدمت له نوايا طيبة ولكن.. لا وعود، وأبديت ملاحظتي وهي أنه في اللحظة الراهنة فإننا ننظر إلى الموقف في مصر بقدر كبير من الاهتمام وخاصة فيما يتعلق بالاتجاه الذي يحتمل أن تسير فيه التيارات الراهنة وما إذا كانت ستبقى بمنأى عن التطرف وخاصة الاتجاهات الشيوعية المتطرفة».

(هكذا نرى صورة كلاسيكية للتعامل الأمريكي التقليدي: نوايا... ولا وعود... وتلويح بمتطلبات يعجز أي سياسي أن يحققها).

«أجاب رئيس الوزراء على نحو ملائم».

«ولا شك أن الضباط الشبان حتى الآن أفضل مما ينبغي.. لو كانوا صادقين، ولكن الوقت مبكر جدًا للتكهن بشأن خاتمة الأمور».

(هكذا نرى كافري - ونحن نعرف أنه لم يكن معاديًا لمصر - يرى الضباط الشبان أفضل مما ينبغي!!.. وهو تعبير عن وجهة نظره الأمريكية بالطبع!! وهو تعبير خبيث ومراوغ، وهو يتحوط بأن يشير إلى احتمال ألا يكونوا صادقين فلا يكون الخطأ صادرًا عنه وإنما سببه هو:

عدم صدق !!)، ومن الطريف أن مثل هذه التعبيرات التي من قبيل أفضل مما ينبغي لا يقصد بها معناها المباشر وإنما يقصد بها معاني أخرى لا تخفى على القارئ من قبيل أنهم غير واقعيين، أو أنهم لا يصلحون للتعامل مع الواقع.. إلخ).

**ـ رسالة من جيفرسون كافري (٩ أغسطس ١٩٥٢)**

«منذ وصولي إلى مصر في أواخر سبتمبر عام ١٩٤٩ كانت هناك خمس حكومات مختلفة قبل الحكومة الحالية، وقد أعلنت كل حكومة بصوت عالٍ عن القيام بتنفيذ إصلاحات اجتماعية هائلة. الآن يعلن علي ماهر عن عزمه على تطبيق إصلاحات اجتماعية بصوت عالٍ مثل الآخرين جميعًا. وأعتقد أن ماهر مخلص، وأني أشجعه على المضي قدمًا على أساس قوي».

(... هكذا نرى حقيقة موقف الأمريكيين من علي ماهر.. لا شيء أكثر من التشجيع!! وربما يدلنا هذا على أن أي لقاء بالأمريكيين يمثل مضيعة للوقت في المقام الأول).

**ـ رسالة من كافري (١١ أغسطس ١٩٥٢)**

«يبدو أن توترات حتمية في علاقة العمل التي بين نجيب وعلي ماهر تتصاعد، إن ضغط العسكريين يصطدم بصورة متزايدة مع إدراك ساسة مجربين أن المشكلات الأساسية لمصر لا يمكن حلها بواسطة عصا سحرية. وتضاءلت اللهجة اليومية من جانب الجيش في الإشادة بامتناع العسكريين عن التدخل في السياسة، وهناك تركيز أكبر على أن المهمة ينبغي إنجازها».

(..وهذا بالضبط هو ما كان الأمريكيون يريدونه لمصر: أن تدخل مصر في دائرة الحكم العسكري).

**ـ رسالة من مكتب الملحق الجوي.. السفارة الأمريكية (١١ أغسطس ١٩٥٢)**

«القوات المسلحة المصرية ساخطة إزاء بطء تنفيذ التقدم الذي يحققه علي ماهر رئيس الوزراء في مجال تنفيذ الأهداف التي حددتها القوات المسلحة المصرية لمصر خلال انقلابها، وترغب القوات المسلحة المصرية في أن ينفذ علي ماهر، بأسرع وقت ممكن، برامج للقضاء على الفساد ومحاكمة المفسدين ووضع برنامج لفرض الضرائب ذي طابع تصاعدي، وإعادة توزيع الأرض الزراعية في مصر، ورغبة القوات المسلحة المصرية في

وجوب ألا يملك أي شخص أكثر من خمسمائة فدان من الأرض. ووجوب ألا تملك الأسرة الواحدة أكثر من ألف فدان من الأرض.

«وتعتزم القوات المسلحة المصرية في المستقبل تخفيض هذا الحد الأقصى للملكية الزراعية، وسيتوجه محمد نجيب لمقابلة علي ماهر ليعرف بدقة ما يعتزم أن يفعله رئيس الوزراء، وما لم يوافق علي ماهر الإيقاع الزمني الأسرع المطلوب من جانب القوات المسلحة فإن اللواء محمد نجيب يعتزم حمل علي ماهر على الاستقالة وتعيين عبد الرزاق السنهوري وهو قاض ومُشرّعٌ من القمم كان يعكف على وضع برامج متعددة ضريبية واقتصادية وإصلاحية اجتماعية».

(.. هكذا نرى أن ما تم في الأسبوع الثاني من سبتمبر ١٩٥٢ كان شبه معلن عند أصدقاء الثورة من الأمريكيين قبل شهر، فالرسالة مؤرخة ١١ أغسطس)، وهو ما يدلنا على أن معلومات علي ماهر عن نوايا رجال حركة الجيش تجاه وزارته لم تكن ترقى إلى مستوى معلومات الملحق الجوي في السفارة الأمريكية!!).

**ـ رسالة من كافري (١٨ أغسطس ١٩٥٢)**

«أبلغ علي ماهر السفير البريطاني رالف ستيفنسون أنه للحيلولة دون طرح أفكار إصلاحية غير ناضجة بما فيه الكفاية.. قام بوضع اثنين من مستشاريه القانونيين في هيئة العاملين مع اللواء نجيب!».

(نفهم من هذا النص ما أدركه الأمريكيون والبريطانيون من أن علي ماهر كان لا يزال يعيش آمال العصر الليبرالي مع أنه كان قد دخل عصرًا آخر غير ليبرالي).

**ـ رسالة من ستيفنسون (١٩ أغسطس ١٩٥٢)**

«أكد لي زميلي السفير الأمريكي اليوم ما سمعته بنفسي من رئيس الوزراء من أن الحكومة تواجه الكثير من المصاعب مع الجيش حول مسألة الإصلاح الزراعي، وكل من الجيش والحكومة على اتفاق بأن شيئًا ما يجب عمله في هذا الموضوع، ولكن أفكار الجيش متشددة جدًا وغير عملية، وستؤدي إلى انهيار اقتصاد مصر الزراعي».

«ولكن لحسن الحظ أن المجموعة العسكرية اتصلت بالسفارة الأمريكية طلبًا للنصح والمساعدة، ويتولى تقديم النصح اثنان أو ثلاثة أمريكيين من خبراء «النقطة الرابعة» المتمركزة في هذا البلد. وهناك أمل في أن يتم اتباع النصيحة الأمريكية، ولكني أفهم من مصدر آخر أنه جرى اجتماع مطول لم يتم التوصل فيه إلى نتيجة».

(نستطيع أن نرى ملامح واضحة لغياب علاقة علي ماهر بالنقطة الرابعة وخبرائها في مقابل وجود العلاقة بين رجال حركة ٢٣ يوليو والخبراء الأمريكيين.. وهكذا فإن السفير البريطاني، وهو رجل متزن، لا يجد حرجًا في أن يشير بوضوح إلى أنه أصبح يستقي معلوماته أو بعضها أو يتأكد منها من السفير الأمريكي!!).

**ـ رسالة من ستيفنسون (٢٠ أغسطس ١٩٥٢)**

«نجح علي ماهر رئيس الوزراء في الحصول على ثقة قادة الجيش، وفي الوقت نفسه حافظ على نوع من التوازن بين قناعاته الشخصية وقناعاتهم على الرغم من أنه في الفترة الأخيرة، برزت مؤشرات تدل على نفاد صبر الجيش فيما يتعلق بما يعتقدونه في السياسة الحذرة لعلي ماهر، وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة تمكن رئيس الوزراء من إقناع العسكريين بضرورة توخي الحذر. وبدت نذر الخطر والصدام بينهما حين أصدر الجيش بيانًا في منتصف الليل.. وبعد إذاعة خطاب لرئيس الوزراء عن سياسته».

(... نستطيع أن نلمح في هذه المذكرات إشارة واضحة إلى وثائق سياسية صدرت عن الطرفين المشاركين في الحكم، لكن ذكر هذه الوثائق المتعارضة والفورية اختفى بالطبع من حديث الثورة عن بداياتها).

«وقد انتقد الجيش سياسة رئيس الوزراء الخاصة بالضرائب غير المباشرة والإصلاح الزراعي. ومع ذلك تمت تسوية الخلافات فورًا.. وتبادل الطرفان من جديد بيانات الثقة المتبادلة. وظل علي ماهر يتمتع بتأييد الجيش، على الرغم من أن الإصلاح الزراعي ثبت أنه عقبة خطيرة كما كان متوقعًا».

«جاهد رئيس الوزراء لإقناع العسكريين الذين كان مستشارهم الدكتور راشد البراوي بالمشكلات الفنية الصعبة والعواقب الاقتصادية الخطيرة لإعادة توزيع الأراضي المتعجلة جدًا أو البعيدة المدى بهذه الصورة، وكانت آراؤه، كما شرحها لي، تتمثل في أنه يتعين

فرض الضرائب الباهظة على الدخل الناتج من الأراضي التي تزيد على هذا الحد لا عن طريق المصادرة».

«وفي ١٨ أغسطس عقد اجتماع مع مجلس الوصاية والقائد العام ومستشاريه والوزراء المعنيين، وأعلن أخيرًا أن مشروعًا تم الاتفاق عليه أحيل إلى خبراء قانونيين لصياغته، ولكن من الواضح أنه ما زالت هناك خلافات في هذا الشأن».

«ويقاوم رئيس الوزراء بالقوة نفسها محاولات الجيش فرض وجهات نظرهم عليه فيما يتعلق بالتعديل الوزاري المنتظر. ويعدل علي ماهر وزارته ليبقى في الحكم».

**ـ تقرير من جيمس بوكر الوكيل المساعد للخارجية البريطانية (سبتمبر ١٩٥٢)**

«يفترض المرء أن علي ماهر، وقد أعاد تشكيل حكومته الآن، قد حدث تحسن في علاقاته مع اللواء نجيب والعسكريين، ولكن المستر بالمر وهذا اسم أمريكي جديد على سياق الأسماء المعروفة من السفارة الأمريكية أبلغني أن مجلس الثورة اجتمع ليلة أمس للنظر فيما إذا كان سيعين رئيس وزراء جديد أم ستعين حكومة عسكرية مؤقتة بدون وزراء ويكون اللواء نجيب رئيسًا اسميًا لها».

«وبينما كان المستر كافري يأمل في الإبقاء على علي ماهر فليس هناك شك في استمرار الأزمة في العلاقات بينه وبين العسكريين. وترجع الأزمة في الأساس إلى رغبة العسكريين في الاندفاع إلى الإصلاح الزراعي، الذي يرى علي ماهر أنه سيترك آثارًا مدمرة على الهيكل الاقتصادي والاجتماعي لمصر، وهو يدرك تماما الحاجة الملحة للإصلاح، لكنه على دراية بالموضوع بما يكفي لجعله يدرك مخاطر الإجراءات التي لا تضع في اعتبارها الطبيعة الخاصة للاقتصاد الزراعي المصري».

«هناك من الأسباب ما يدعو للاعتقاد بأن الأمريكيين لا يدركون تمامًا العناصر الخطرة التي ينطوي عليها الوضع الراهن. ويقول المستر كافري إنه ينصح العسكريين بالاعتدال والصبر، ولكنه في الوقت نفسه بعث برسالة إلى علي ماهر يؤكد فيها خطورة التأخير».

«ومن الواضح أننا لا نرغب في أن نبدو كمعارضين للإصلاحات التي حان أوانها منذ وقت طويل، ولكن من الأهمية البالغة أن تكون الإصلاحات من النوع الصحيح، وأن

الضرورة الفورية ستتمثل فيما يبدو في منع العسكريين من إجبار علي ماهر على اتخاذ النوع الخاطئ من الإجراءات».

(.. هكذا تعطي الوثائق الأجنبية إشارات واضحة إلى موقف علي ماهر المتحفظ من الإصلاح الزراعي، ولسنا نعرف هل وصل الأمر إلى هذا الحد من المناقشات بين علي ماهر والثوار، أم أنه صور إلى هذا الحد في اللقاءات الثنائية بين الجانبين والممثلين الأجانب على نحو ما توحي به هذه البرقيات والرسائل)

* * *

ويقفز الأستاذ محسن محمد إلى سنة ١٩٥٥ ويقدم للوثائق التي يستعرضها بقوله:

«وتمر السنوات... ويتولى علي ماهر رئاسة لجنة وضع مشروع الدستور، ويتجه السفير البريطاني الجديد يطلب منه الضغط على حكومة مصر كما تقول هذه البرقية:

**ـ رسالة من السير همفري تريفليان (١٥ ديسمبر ١٩٥٥)**

«تقابلت مع علي ماهر اليوم في منزل سفير مصر السابق في واشنطن، وربما كانت الدعوة إلى الغداء مرتبة بحيث تتم هذه المقابلة. روى لي علي ماهر كيف أن اللجنة الدستورية التي يرأسها أعدت دستورًا ديموقراطيًا، وعلى الرغم من أن أعضاء مجلس قيادة الثورة وافقوا على هذا المشروع، لكنهم عادوا بعد ذلك وغيروا آراءهم ويقترحون الآن شيئًا مغايرًا تمامًا».

«إن هناك ٦٠ ألف مواطن مصري يتعرضون للمعاملة الوحشية في المعتقلات، وسيشعر كل مصري بالامتنان لبريطانيا أبد الدهر إذا ضمنت وضع دستور ديموقراطي في مصر، وأية حكومة يتم انتخابها بمقتضى هذا الدستور ستكون موالية للغرب بصورة مباشرة».

ويعلق الأستاذ محسن محمد على هذه البرقية بقوله:

«إن علي ماهر بعد ثلاث سنوات من الثورة لم يدرك أن السفير البريطاني لم يعد يستطيع الضغط على حكومة مصر».

## الفصل الرابع عشر

## ملامح من خواطر علي ماهر

## بعد عام من قيام الثورة

بعد عام من قيام الثورة نشرت «الأهرام» في يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٣ حديثًا صحفيًا مع علي ماهر مسبوقًا بمقدمة مهمة، ومن حسن الحظ أن هذا الحديث يقدم صورة شبه كاملة عن انطباعات علي ماهر عن الفترة الأولى من عهد الثورة.

كما يقدم هذا الحديث تفسير علي ماهر لسير الأحداث ولما تحقق من نجاح كان له فضل فيه.

وهو حديث نادر وذو قيمة كبيرة لأنه سجل مبكرًا قبل أن يحتاج صاحبه إلى تكوين الأحداث بصورة أخرى.

وسنرى في هذا الحديث كثيرًا من الانفرادات الحقيقية والتفسيرات الذكية والتأويلات المهمة.

وقد قدمت الأهرام لحديث علي ماهر بأن وصفته بأنه السياسي الكبير، الذي عركه الدهر وحنكته التجارب، واتجه إليه الوطن دائمًا في أحلك الأوقات والأزمات.

ثم مضى مندوبها يتحدث متغزلًا في علي ماهر وأدائه السياسي ملخصًا حوارًا له معه:

«هذا الرجل الذي بستطيع أن يمضي حياته في طمأنينة الميسرة والتقدير، ما الذي يضطره إلى الإقامة في القاهرة، واحتمال حرها في شهر يوليو، والكفاح الدائب في سرور وإقبال؟!

«لقيت السياسي العامل الدءوب، وهو يراجع بعض التقارير الجامعية، وطلبت إليه أن يفضي إلى الشعب عن طريق «الأهرام» ببعض ذكرياته عن مثل هذه الأيام من العام الماضي، فقال لي: إنها ذكريات تاريخية خطيرة تقتضي الدقة والنزاهة في الرواية والتحرير. إنني مدين للتاريخ بتسجيلها، وسأؤدي له الدين في مذكراتي..

«لكنني وجهت إليه السؤال تلو السؤال، ووجدت من سعة صدره ومن الاستفاضة في الإجابة ما أشبعني، واستطعت أن أنقل للقراء بعض هذه الذكريات».

* * *

«لم يكن الرئيس يعرف عن حركة الجيش شيئًا قبل الأربعاء ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢، لكنه كان يعرف أن الشعب غير راضٍ عما انحدرت إليه شئون البلاد، وأن طبقاته ضيقة بهذه الحال، وأنه بعد أن فات رجالَ السياسة إنقاذ البلاد، لم يبق سوى الجيش في هذا الوقت، تتجه إليه الآمال، وكان يحزّ في نفسه أنه حينما تولى الوزارة في أواخر شهر يناير سنة ١٩٥٢، مهد لحل المشاكل القومية، ثم حيل بينه وبين استخلاص حقوق البلاد والظفر بها، مع أن الخدمات والظروف والملابسات كانت تؤكد أن البلاد واصلة إلى غاياتها».

«وكان بعد استقالته من رياسة الوزارة في أول مارس سنة ١٩٥٢، قد عكف على تدوين مذكراته السياسية منذ ثورة سنة ١٩١٩، فلما جاء شهر يوليو اعتزم قضاء بعض الصيف في الخارج كي ينال قسطًا من الراحة، بعد أن قطع شوطًا في كتابة هذه المذكرات.. واختار يوم ٣٠ يوليو موعدًا للسفر وحجز مقعده في الطائرة».

* * *

«وفي ليل ٢٣ يوليو بدأ الجيش حركته، وعلى رأسه اللواء أركان حرب محمد نجيب، باعتقال كبار الضباط الذين خشي القائمون بالحركة أن يكون وجودهم سببًا في فشلها، وفي صبيحة يوم الأربعاء ٢٣ يوليو أذاع اللواء محمد نجيب بيانه الأول، لكن الدكتور علي ماهر لم يسمع هذا البيان، وظل خالي الذهن، لا يعرف شيئًا عن هذه الحركة إلى الساعة الثامنة تقريبًا من صباح يوم الأربعاء، حيث حدثه اللواء محمد نجيب تليفونيًا من مقر قيادة الجيش بكوبري القبة وأشار إلى ما صنعه هو وإخوانه بإيجاز، ورجا أن يزوره في مقر القيادة؛ لأن إداراته للحركة تمنعه من ترك هذا المقر، وانتهى الحديث بأن اتفقا على أن يزور الرئيس علي ماهر في منزله بعض ضباط الحركة ليطلعوه على أسبابها وخطتها وأهدافها».

«وفي الساعة التاسعة صباحًا زاره البكباشي أنور السادات والصاغ كمال الدين حسين، وعُقد الاجتماع في شرفة دارته بالجيزة، وأطلعه الضابطان على شئون الحركة منذ بداية التفكير فيها، وتحدثا إليه عما يلقاه الضباط الأحرار من اضطهاد، وعن السخط على طغيان الملك السابق وفساد الحكم، كما أطلعاه على ما اتخذه الجيش من إجراءات للسيطرة على الموقف في القاهرة، وكاشفاه بأن رجال الحركة قد اختاروه لرياسة الوزارة، إذ إنه موضع ثقة الشعب والجيش، وتتفق أهدافه الإصلاحية وأهدافهم، فأبدى الاستعداد للمعاونة على تحقيق مطالب الجيش وقال لهما: إن من مصلحة الحركة أن تكون توليته رياسة الوزارة بالطريق الطبيعيّ.. طريق الملك، حتى نوفر على الجيش وعلى الشعب مشاق السير في طريق محفوف بالمخاطر، وليسهل تحقيق مطالب البلاد في أقصر وقت دون ثورة ولا إراقة دماء».

«واستغرق هذا الاجتماع نحو ساعة ونصف ساعة، وقبيل الساعة الثانية بعد الظهر اتصل به اللواء محمد نجيب واستأذنه في المجيء هو وزملاؤه لزيارته ، فرحب بهم».

* * *

«وقد وصلوا إلى دار الرئيس علي ماهر بالجيزة في الساعة الثانية بعد الظهر، وكانوا عشرة أو أحد عشر ضابطًا، وبلغ اهتمامهم بالموقف أن شغلوا عن إضاءة مكان الاجتماع بعض الوقت، إذ كانت النوافذ مغلقة اتقاء الحر».

«وفي هذه الأثناء تبادلوا التحية، وتحدثوا لحظة سألهم بعدها: أين اللواء محمد نجيب؟ وكان هو الذي يكلمه حينئذٍ، لكنه لم يستطع أن يتبين الشارات التي على كتفيه، فقال : أنا».

«ولم يكن قد رآه أو رأى أحد زملائه قبل ذلك اليوم، اللهم إلا مرة واحدة قابله فيها اللواء نجيب مع زملائه الضباط الكبار جميعًا بديوان وزارة الدفاع في شهر فبراير سنة ١٩٥٢».

* * *

«وقد تحدث اللواء محمد نجيب وزملاؤه في هذه الزيارة عن أسباب حركة الجيش وما صنعه الملك السابق وأعوانه لإفساده واضطهاد الضباط الأحرار الراغبين في الإصلاح، واستعرضوا المطالب التي يتقدمون بها، فبحث الأمر معهم واتفقوا على أن يركزوا هذه المطالب في مطلب رئيسي هو تعيين اللواء محمد نجيب قائدًا عامًا وتأليف مجلس من

الضباط لإدارة شئون الجيش وإصلاحه وتقويته، على ألا يتدخل القصر في هذه الشئون، واتفق وإياهم على أن إجابة هذا المطلب تجمع في أيديهم من السلطات ما يحقق الإصلاحات التي ينشدونها».

* * *

« وأخبره الضباط بالإجراءات التي اتخذوها للسيطرة على الموقف، وبأنهم قد وقع اختيارهم على شخصه لتأليف الوزارة لثقتهم التامة به، فأجابهم بأنه كان قد اعتزم السفر إلى الخارج وأعد العدة له، لكنه لا يستطيع أن يتخلف عن خدمة الوطن في مثل هذا الظرف الدقيق».

* * *

«ومن خلال هذا الاجتماع قدم إليهم ما كان موجودًا من طعام، وقد عرف منهم أن إجراءات الحركة شغلتهم عن تناول الطعام ٣٦ ساعة كاملة».

«ومن خلال هذا الاجتماع أيضًا اتصل به الدكتور حافظ عفيفي تليفونيًا من قصر المنتزه واخبره أن الملك يدعوه للذهاب إلى الإسكندرية لتكليفه بتأليف الوزارة، فطلب منه أن يؤجل الأمر، لأن ضباط الحركة عنده، ولأنه مشغول بمباحثتهم».

«ثم اتصل به الدكتور حافظ عفيفي مرة أخرى فطلب منه الانتظار كذلك».

«واتصل به مرة ثالثة بعد انتهاء الاجتماع وقال له: إن الملك يعفيه من المجيء إلى الإسكندرية، وإنه يكلفه بتأليف الوزارة في القاهرة، على أن يصدر المرسوم من الإسكندرية. فأنبأه أنه مسافر في اليوم التالي في قطار الساعة الثامنة صباحا إلى الإسكندرية. وكان قد طلب إلى ضباط الحركة تدوين المطلبين اللذين اتفقوا عليهما في كتاب يقدم إليه، فوعده اللواء محمد نجيب بأن يزوره قبل السفر بساعة. أي في الساعة السابعة صباحًا، ليعطيه هذا الكتاب».

* * *

«ولم يبرح الدكتور علي ماهر داره في مساء ذلك اليوم، وأخذ في الاتصال تليفونيًا بمن اختارهم لمعاونته، ولم يكن الأمر هينًا، فقد اعتذر كثيرون ممن عرف فيهم الترحيب

بالاشتراك معه إيثارًا للسلامة والعافية، كما كان بعض الذين يثق بهم يصطافون خارج البلاد».

«وهكذا ظل في حديث تليفوني متصل إلى أن انتهى من هذه المهمة في الساعة الواحدة صباحًا، ثم ذهب إلى فراشه، واستيقظ أو ترك الفراش. على الأصح، في الساعة الخامسة صباحًا».

«وجاءه اللواء محمد نجيب في الساعة السابعة، جاء وحده في هذه المرة، فدعاه للصعود إلى الطابق الثاني ريثما ينتهي من إعداد نفسه للسفر، وشربا معًا فنجان قهوة باللبن، وأعطاه الخطاب الذي اتفقا عليه، وقد أضاف إلى المطلب الأول مطلبا ثانيا هو إبعاد سبعة من رجال الحاشية الملكية ليستقيم الحكم».

«وقبيل الساعة الثامنة ركبا معًا إلى محطة القاهرة ولم ينصرف اللواء نجيب إلا بعد تحرك القطار».

* * *

«وركب قطار الساعة الثامنة في عربة تكييف الهواء، ووصل القطار إلى محطة سيدي جابر في الساعة الحادية عشرة صباحًا، وكان قد اتصل تليفونيًا في الليل بأحد أقاربه في الإسكندرية وطلب منه أن ينتظره بسيارته، فوجده في انتظاره لكنه وجد في انتظاره أيضًا مجموعة من رجال الجيش أحاطوا بسيارته في صورة موكب حتى وصل إلى فندق سان ستيفانو، ورجاهم أن يبلغوا القائد شكره، فأصروا على ملازمته ولم ينصرفوا إلا بعد رجاء شديد».

«وما كاد يجلس ليستريح حتى اتصل بالفندق الأميرالاي أحمد كامل من قصر المنتزه وأبلغه رسالة هي أن الملك عرف أمر وصوله إلى الفندق في موكب عسكري، فأجابه من سمع رجاء الرئيس لرجال الجيش بتصوير ما حدث».

«ولما أنبئ الملك السابق بهذا عرض أن يرسل بعض رجال الحرس الملكي لمرافقته إلى القصر، فقال الرئيس: «إنني لم أرد ولا أريد حراسًا ولا موكبًا، بل أحب أن أسير وحدي في هدوء».. وحينئذ رجاه الأميرالاي أحمد كامل أن يأذن له بالمجيء ليكون في صحبته إلى القصر. فلم يمانع الدكتور علي ماهر أن يحضر أحمد كامل بالملابس المدنية».

* * *

«ووصل الدكتور علي ماهر إلى قصر المنتزه في منتصف الساعة الثانية بعد الظهر فوجد الملك السابق ينتظره في غرفة مكتبه، وكان فاروق يبدو عليه أنه يكتم غيظا شديدًا، وروى له علي ماهر ما حدث بينه وبين ضباط الحركة، فأخذ فاروق يتكلم كلام من يقدر الموقف تقديرًا تامًا، وإن لم يبد عليه أنه يخاف شيئًا، لكن الرئيس علي ماهر لم يجد مشقة كبيرة في إقناعه بمطلب القيادة ومجلس الضباط وإطلاق الحرية لهذا المجلس في إصلاح شئون الجيش والنهوض به».

* * *

«لكنه حينما عرض عليه المطلب الثاني، وهو إبعاد رجال الحاشية، بادره بالرفض الحاسم قائلاً:

«إنني لا أقبل التدخل في شئون مَنْ أختارهم لخدمتي، وهذه عندي مسألة مبدأ».

فأجابه الدكتور علي ماهر بقوله:

«إنهم يقوموم بأعمال موظفين عموميين، ويتدخلون في إدارة شئون البلاد، ويتصلون في الخارج ببعض الدول العربية، ويجتمعون بالوزراء».

وتناول بإسهاب الدور الذي كان يلعبه كل منهم ثم قال:

«ولو أن أعمالهم كانت محصورة في نطاق الخدمة الملكية الخاصة، لما تذمر أحد، ولا اعترض على وجودهم معترض».

لكن الملك السابق أصر على الرفض القاطع، وظل علي ماهر يقنعه وانصرف وهو يقول له:

«إنني لا أعتبرك رافضًا، وإنما أرجو أن تفكر في الأمر».

وقد استغرق الحديث بينهما نحو ساعتين ونصف الساعة، لم يذوقا فيها قهوة ولا ماء!

* * *

وعاد الدكتور علي ماهر إلى الفندق، واجتمع بالوزراء، ثم ذهبوا إلى القصر وحلفوا اليمين ، وعلى إثر هذا خلا الدكتور علي ماهر بفاروق وحدثه ثانية في إبعاد رجال الحاشية السبعة، فإذا به لا يزال مصرًا على موقفه، فقال له علي ماهر:

«إنني ما زالت آمل أن تعدل عن رأيك، وإنني أَدَعُ، للمرة الثانية، الأمر لتفكيرك».

* * *

«وعاد إلى الفندق فورًا ولم يكن في الجناح المخصص له تليفون مباشر يمكنه من الاتصال بلا واسطة، وكان بمكتب مدير الفندق تليفون مباشر، فجلس فيه ولبث بجوار التليفون إلى الصباح».

«كان يتصل باللواء محمد نجيب، وبوزارة الداخلية، وبقصر المنتزه».

«وكان هو رئيس الوزراء والحاكم العسكري ووزير الخارجية ووزير الداخلية ووزير الحربية.. وكان استتباب الأمن في البلاد، والتنسيق بين الأوامر والإجراءات أهم ما يحرص عليه في ذلك الوقت العصيب، ولهذا جمع هذه المناصب كلها في يديه».

«وفي هذه الليلة عقد مجلس الوزراء اجتماعه الأول، وأصدر عدة قرارات دلت على اتجاه جديد في الحكم وتقدير مسئوليته حق قدرها، كان من بينها إلغاء تصييف الوزراء في الإسكندرية ، وتسريح سيارات الوزراء الحكومية، وتعديل قانون مجلس الدولة تعديلاً يكفل تمام استقلاله. واتخاذ قرارات خاصة بتيسير التموين ووسائل العيش».

* * *

«وفي منتصف الليل تقريبا اتصل اللواء محمد نجيب بالرئيس علي ماهر وقال: «إن تأمين الحركة تطلب اعتقال اللواء عبد المنصف محمود وكيل وزارة الداخلية، واللواء أحمد طلعت حكمدار العاصمة، والأستاذ كامل القاويش محافظ العاصمة؛ وذلك لأن قادة الحركة لا يطمئنون إليهم».

«فقال الرئيس: «أرجو أن يكون اعتقالهم وقائيًا موقوتًا، وأن تعود إليهم حريتهم في أقرب وقت، وأن تحسنوا معاملتهم، وتحفظوا عليهم كرامتهم»، فأمن اللواء نجيب على رجاله».

«وحين شكا رجال البوليس إلى الرئيس علي ماهر من هذا الإجراء. أزال مخاوفهم وطمأنهم إلى أن مثل هذا الإجراء لن يتكرر».

«وفي هذه الليلة، ليلة ٢٥ يوليو، كلف رجال الحاشية بتقديم استقالاتهم، وطلب الدكتور حافظ عفيفي، ألا يوضع اسمه مع أسماء الهيئة الأخرى، وأن تلقى استقالته إثر استقالتهم، فوعده بذلك».

«وفي الساعة الخامسة صباحًا اتصل الرئيس الدكتور علي ماهر بالملك تليفونيًا وأخبره أن رجال الحاشية المطلوب إبعادهم سيقدمون استقالاتهم. ورجاه قبولها، فوعده الملك بذلك».

«وأشرقت شمس يوم الجمعة ٢٥ يوليو وعلي ماهر جالس في مكتب مدير الفندق الذي اتخذه مكتبًا له!».

«وفي الساعة التاسعة صباحًا وصل إلى بولكلي، وصرّف، في دقة وسرعة. الشئون التي يقتضي الموقف الدقيق تصريفها».

* * *

«واتصل باللواء نجيب فأنبأه أنه سيحضر إلى الإسكندرية في مساء ذلك اليوم، وفي المساء وفد اللواء نجيب على الرئيس في بولكلي، واجتمع به وقتا تدارسا فيه الموقف، وأنبأه نجيب بأن مؤتمرًا من ضباط الحركة سيعقد في ساعة متأخرة من الليل للتفاهم على خطتهم إزاء الملك».

* * *

«وفهم الرئيس من الحديث أن هناك رأيين: المحاكمة العسكرية العاجلة والإعدام فورًا، أو التنازل ومغادرة البلاد، بينما كان رأي الدكتور علي ماهر إلغاء حقوق العرش وأن يكون الملك رمزًا يملك ولا يحكم، وذلك حسب نظريته القديمة، إذ اقترح في سنة ١٩٣٧ وعلى الحكومة القائمة حينذاك إنشاء مجلس للعرش، مهمته الأولى أن يستعمل الملك حقوقه الدستورية بوساطته، فإن لم يقبل هذا عُزل وأخرج من البلاد».

«وانصرف اللواء نجيب على أن يعود إلى الرئيس في الساعة التاسعة من صباح ٢٦ يوليو، ظل مؤتمر ضباط الحركة معقودًا في الإسكندرية، مع الاتصال بين الموجودين فيه

وبين سائر زملائهم في القاهرة إلى ساعة مبكرة من الصباح، وبعد أن كان أنصار الإعدام متفوقين، تغلب أنصار إخراجه من البلاد آخر الأمر».

* * *

«وفي الصباح الباكر تمت محاصرة رجال الجيش لقصري الملك في الإسكندرية والقاهرة، وفي الساعة الثامنة صباحًا وقبل حضور اللواء نجيب إلى الرئيس، اتصل القصر بالرئيس وأنبأه بتبادل إطلاق النار بين رجال الجيش المحاصر للقصر وبين رجال الحرس الملكي، وقتل واحد من كل من الجانبين ، وجرح ثلاثة ، واعتقال اللواء عبد الله النجومي».

«فذهب الرئيس وحده من فور هذا إلى قصر رأس التين، فهدأت الحال عقب وصوله وكف الجانبان عن إطلاق النار».

«وعند وصوله كان قصر رأس التين مقفلاً، لكنه فتح بعد قليل، وهنا يقول الرئيس علي ماهر: «وعلى الرغم من أنني دخلت هذا القصر عشرات المرات في سنوات كثيرة، فقد استوقف نظري للمرة الأولى أن له بابًا عجيبًا أشبه بأبواب الحصون، قطعة من الخشب البالغ السمك، طولها نحو عشرة أمتار ومنظرها مهيب».

«وقابل الملك حيث كان في الدور الأرضي، فابتدره الملك بقوله: يظهر إنهم يريدون حلمي حسين فقد اتجاه طرف الجيش الأخير نحو الجراجات، فطمأنه الرئيس إلى هدوء الحال، وبعد أن مكث معه بعض الوقت أنبأه بأنه يجب أن يعود لمقابلة اللواء نجيب».

* * *

«وفي الساعة التاسعة قدم اللواء نجيب على الرئيس في بولكلي، ومعه بعض زملائه، وقدموا إليه كتابا يحوي مطلبين هما: أن يتنازل الملك عن العرش قبل الظهر، وأن يغادر البلاد قبل الساعة السادسة مساء».

«فأجابه الرئيس بأن في هذا الكتاب استفزازًا، وأنه سيعتمد على وسائل الإقناع الشفهي، ولن يقدم الإنذار إلا إذا أصر الملك على عدم التنازل، وأنه لهذا سيترك الإنذار في السيارة، وسيطلبه إذا اقتضى الأمر طلبه».

«وفي الساعة العاشرة والنصف صباحًا وصل الدكتور علي ماهر إلى قصر رأس التين فوجد الحال هادئة كما تركها منذ ساعتين.. ودخل على الملك في غرفة مكتبه، فإذا به واقف

وقد ظهر الغضب الشديد على وجهه، فقال له الرئيس علي ماهر: إنك تفاخر دائمًا بحبك للشعب وإيثارك لصالحه، وليس من تقاليد الملوك ولا من شيمهم إهمال مطالب شعوبهم، وأنبأه بالمطلبين الأخيرين، وهما التنازل، ومغادرة البلاد، فإذا بفاروق يصول ويجول ويقوم في عزم وتصميم شديدين: «لست جبانًا، وسأقاوم، ولدي أسباب النصر»!

«فأجابه الرئيس علي ماهر بأن المسألة ليست قوة معك وقوة أمامك، لكنها مسألة الشعب، وأنت الوطني الأول، ولا ترضى قيام حرب أهلية في بلادك، ولا ترضى مقاومة الشعب، وقد تفاقم سخطه على حكمك في السنوات الثماني الأخيرة وصمم على التخلص منه، هذا الشعب الذي كان يحوطك بحبه فيها قبل هذه السنوات الثماني، والملك لا يتسنى له أن يملك إذا أجمع الشعب وأصر على ألا يملك».

* * *

«لكن فاروق ظل معتزًا بنفسه مصرًا على المقاومة، وأراد علي ماهر أن يحسم الأمر، ويقطع حبل الجدل فقال له: لا مناص من التنازل والسفر، وأنك الآن لك الخيار فقط في الطريقة التي تسافر بها: هل تريد السفر جوًا أم بحرًا؟ فأطرق طويلاً ثم قال: بحرًا! وبعد هذه الكلمة بدأت مظاهر القلق تبدو عليه، وقال: إنه يخشى أن يعتدى عليه بعد التنازل، فأكد له الرئيس علي ماهر أنه لن يصيبه سوء، ما أقر رغبته في السفر بالباخرة «المحروسة».

وهنا أخذ فاروق يتساءل:

ـ فاروق : هل أستطيع أن آخذ زوجتي؟!

ـ علي ماهر : نعم.

ـ فاروق : وابني؟

ـ علي ماهر: نعم.

ـ فاروق : وبناتي؟

ـ علي ماهر: نعم.

ـ فاروق: وأريد أن أخذ معي بوللي ومحمد حسن».

ـ علي ماهر: إن هذا الطلب صغير لا يستحق التحدث فيه!».

«وهنا تسلل الخوف إلى نفس فاروق، وبدأت مظاهر القلق تبدو جلية على وجهه.. ثم قال: إنه يريد المحافظة على كرامته في وثيقة التنازل، فأكد له الرئيس الدكتور علي ماهر أن المحافظة على كرامته ستكون موفورة في هذه الوثيقة، وأنها ستعد على مثال الوثيقة التي تنازل بها ملك البلجيك عن عرشه».

«وبعد هذا طلب من الدكتور علي ماهر أن يكون موجودًا في وداعه، فقال له: سأكون موجودًا، وستتخذ لك جميع مراسم التوديع التي تتخذ عند مغادرة الملك البلاد».

«وبعد هذا طلب أن يكون صديقه الحميم سفير أمريكا مستر جيفرسون كافري في توديعه، فوافق علي ماهر على هذا المطلب».

«ثم طلب أن ترافق مدمرتان مصريتان «المحروسة» في أثناء السفر، وإذا كان علي ماهر يقدر ما قد يترتب على إجابة هذا الطلب فقد اعتذر عن إجابته».

«وأراد الرئيس علي ماهر أن يطمئنه فقال له: أرجو أن تطمئن وسأقنع اللواء نجيب نفسه بالحضور لتوديعك».

«وغادر قصر رأس التين بعد أن أوصى الملك السابق بالحرص على احترام وعده بالسفر قبل الساعة السادسة مساء، وأنبأه بأنه سيرسل إليه وثيقة التنازل مع سكرتير مجلس الوزراء لتوقيعها، فوافق الملك وودعه شاكرًا».

«غادر الرئيس السابق علي ماهر القصر قبيل الساعة الثانية عشرة، وعاد إلى بولكلي حيث كان اللواء محمد نجيب في انتظاره، فأنبأه بأن كل شيء قد تم بلا حاجة إلى تقديم كتاب الجيش، وأن هذا الكتاب ظل في مكانه بالسيارة».

* * *

«واتصل الرئيس بالدكتور عبد الرازق السنهوري طالبًا إليه تحرير وثيقة التنازل عن العرش، على مثال وثيقة تنازل ملك البلجيك، وبعث إليه الأستاذ سليمان حافظ مستشار الرأي لمجلس الوزراء حينئذ».

«وجاء رئيس مجلس الدولة وقدم إلى الرئيس وثيقة التنازل، فطلب إلى الأستاذ سليمان حافظ أن يذهب إلى قصر رأس التين ويقدمها إلى الملك لتوقيعها وإعادتها».

«وطلب الرئيس من اللواء نجيب أن يكون في توديع فاروق، فلم يقبل أول الأمر، لكنه أقنعه بأن عدم حضوره سيضيع عليه الاشتراك في موقف تاريخي قل نظيره».

«وفي منتصف الساعة السادسة ذهب الرئيس علي ماهر إلى قصر رأس التين فرأى فاروق مستعدًا للسفر، مرتديًا ملابس أمير البحر تهيؤًا للوداع الرسمي».

«وجلسا ووصل سفير أمريكا فانضم إليهما، فاتجه إليه الملك السابق بالحديث قائلاً: لقد طلبت من رئيس الوزراء مدمرتين لمرافقة «المحروسة» فاعتذر، ولهذا أرجو إعطائي مدمرة من أسطولكم في البحر الأبيض المتوسط، فاعتذر السفير بأن الأسطول الأمريكي في أثينا وليس في طريقه، فرجاه فاروق أن يطلب هذا من الحكومة الأمريكية، فاعتذر السفير بضيق الوقت».

«وجاءت ابنة فاروق الصغرى «فادية» وقالت: وقد بدا الحزن على وجهها، لا أريد الرحيل، إني أحب هذه البلاد ولا أود مغادرتها، وكان منظرها وحديثها مؤثرين!».

«ولما حان موعد الرحيل قال فاروق: أظن أن الوقت قد اقترب، ووقف».

«وبين صفوف الحرس الملكي، وعزف الموسيقى وطلقات المدافع، سار فاروق ومعه الرئيس والسفير الأمريكي، حتى بلغوا نهاية الرصيف. وتحركت آلات «المحروسة» استعدادًا للرحيل، ولما وافت الساعة السادسة ودع الملك السابق الرئيس علي ماهر مقدرًا، ثم ودع السفير وسائر المودعين، واستقل زورقا بخاريًا إلى الباخرة «المحروسة».

«ولم يخف السفير الأمريكي دهشته وإعجابه بالطريقة التي تم بها تنازل الملك ومغادرة البلاد، فاتجه إلى الرئيس علي ماهر قائلاً:

«هذا عمل فريد في التاريخ، هذه عظمة، هذه غاية النبل، هذا منتهى الروعة في التمدن».

«وبعد دقائق وصل اللواء نجيب وزملاؤه معتذرين عن تأخرهم بأنهم أخطأوا الباب المؤدي إلى الرصيف، فأبلغهم علي ماهر أن المحروسة منتظرة حتى يصلوا إليها. فاستقل اللواء نجيب وزملاؤه زورقًا إلى المحروسة وعادوا بعد أن حيوا الملك السابق».

«وتحركت الباخرة، وغادر فاروق البلاد».

«وعاد الرئيس علي ماهر إلى بولكلي والصور تتراءى في مخيلته، وتتلاحق تباعًا، مذ نادى بفاروق ملكًا على مصر، لستة عشر عامًا خلت، ومذ سار سيرته الحميدة في السنين الأولى لولايته العرش، فظفر بحب الشعب وتقديره، ومذ أحيط بأسباب الفساد والطغيان

فتنكب جادة الصواب، حتى انتفضت عليه طوائف الأمة طائفة بعد أخرى. وانتهى انتفاضها بحركة الجيش، وعزله، ومغادرة البلاد».

«وبعد سفر فاروق بأربع وعشرين ساعة زار اللواء محمد نجيب الدكتور علي ماهر والاهتمام الشديد بادٍ على وجهه.. وقال له: إنه وزملاءه يريدون إرسال طائرات حربية لإعادة المحروسة» إلى الإسكندرية أو تدميرها بالقنابل، لأن فاروق أخذ معه محمد حسن وحسن عاكف».

«فقال علي ماهر: لقد تنفسنا الصعداء، وتحدث العالم أجمع عن هذا العمل التاريخي وعن خروج فاروق على هذا النحو الفريد الرائع. فكيف نرجعه ونخلق لأنفسنا متاعب ومشكلات؟! إني لست في حاجة إلى مثل هذا الإجراء الذي ينال من روعة ما قمنا به، ولا يمكن تقدير عواقبه.. أما المسائل التي تشيرون إليها فعلاجها ميسور بالطرق الدبلوماسية والدولية، ففى استطاعتنا أن نطلب إلى إيطاليا تسليم محمد حسن وحسن عاكف، وفي استطاعتنا أن نأمر ربان الباخرة بإنزال الأمتعة وحدها».

«واتخذت الحكومة فعلاً هذا الإجراء».

«وقد تبين بعد هذا أن محمد حسن وحسن عاكف لم يبرحا مصر، وأن فاروق لم يأخذ معه سبائك ذهبية، فقد قدم الربان إثر عودته قائمة بكل ما أخذه فاروق معه».

«وكان آخر ما سمعته في هذا الموضوع من الرجل الذي أسهم بنصيب كبير في نجاح الحركة في الداخل والخارج قوله: «لقد قامت الحركة على التضحية، وإنكار الذات، والتجرد للمصالح القومية العليا».



## الخاتمة

لم يقف تأثير تكنيكات علي ماهر وتكتيكاته في مجريات السياسة المصرية ـ لم يقف عند حد الفترة الأولى من عصر الملك فاروق حيث مارس أساليبه، وإنما امتد هذا التأثير في التجارب التالية على يد أحمد حسنين، بل على يد الملك فاروق نفسه أيضًا، وعلى سبيل المثال فقد تكررت أفكار علي ماهر في أكتوبر ١٩٤٤ في خلق صراع دائب على ممارسة السلطة يديره الشركاء في السلطة أنفسهم حين جاء أحمد ماهر على رأس الائتلاف السعدي الدستوري – الكتلي – الوطني وقد فُرض عليه منذ اليوم الأول أن يتقبل الترضية الملكية السخية لمكرم عبيد الذي أفنى النصف الثاني من حياته في الهجوم على النحاس بعد ما أفنى النصف الأول في التصفيق له! وظلت الأمور تدور منذ أكتوبر ١٩٤٤ وحتى يوليو ١٩٤٩ في فلك الدستوريين والسعديين بصفة أساسية حتى لو لم يكن الرئيس منهم وهو ما حدث فيما بين فبراير ١٩٤٦ وديسمبر ١٩٤٦ في عهد صدقي باشا ثم ما حدث في ١٩٤٩ على يد حسين سري باشا.

ولم يكن من الممكن أن يكون علي ماهر بمثابة بديل لهذا النظام على حين أن نفسه كانت تصور له أنه كان العقل بينما كان هؤلاء هم الأدوات، لكن نتيجة الصراع السياسي كانت مختلفة المقدمات، وبالتالي فقد كانت مختلفة النتائج، وهكذا كان حسين سري على سبيل المثال في ١٩٤٩ ثم في ١٩٥٢ـ أكثر مواءمة وملاءمة للموقف، فهو أخف وطئًا على هؤلاء وأخف وطئًا على الوفد في الوقت ذاته، وبالتالي فإنه كان أكثر قبولاً عند «الوفد» وعند «اللاوفد»، على حين أن علي ماهر نفسه كان قد أصبح في وضع لم يكن ليستطيع فيه التكيف لا مع هؤلاء، ولا مع أولئك، وهو

الذي أخرج الوفديين من الحكم في نهاية ١٩٣٧، كما أنه هو الذي أخرج الدستوريين والسعديين في ١٩٣٩..

ومع أنه في المرة الأولى أخرج الأولين وجاء الآخرين، فإن الآخرين لم يكونوا بعد تجربتهم المريرة معه بحاجة إلى اكتشاف حقيقة أنه جاء بهم لينهكوا الوفد ولينتهكوه لمصلحته هو.

وإذا بالأمور شأنها في ذلك شأن السحر تنقلب على علي ماهر نفسه الذي يفقد المبرر الأقوى لفرض نفسه على الحياة السياسية من موقع متقدم، ومع أنه بعد وفاة صدقي باشا كان قد أصبح بمثابة السياسيين اللاوفديين العاملين !! الذين لا يزالون على قيد الحياة، ومع أنه قبل هذه الوفاة كان ثالث أقدم السياسيين العاملين عموما، بعد النحاس وصدقي، فإنه لم يحتل موقعًا موازيًا في البروتوكول الشعبي إن جاز هذا التعبير، ولم يصل عند النقاد ولا عند المتيمين إلى الدرجة التي وصل إليها محمد محمود، أو صدقي، أو أحمد ماهر، أو النقراشي، وإنما هو في أقصى تقدير شخصي مواز لحسين سري الذي هو وزير فني لا أكثر ولا أقل وربما أنه سابق عليه بدرجة طفيفة.

ولم يكن السبب الذي حال بين علي ماهر وبين الوصول إلى ما كانت تؤهله له قدراته إلا سعيه الحثيث في السر وفي المؤامرة، حتى انتصرت المؤامرة فكرة وتطبيقًا، بينما لم ينتصر هو إلا من خلال دوره فيها، وهكذا أصبح انتصاره جزءًا من انتصار المؤامرة، وأصبح علي ماهر بكل قدراته وخبراته شبيهًا براكب السيارة الذي لم ينتصر في سباق من سباقات العدو، ولم ينتصر في سباق من سباقات السيارات الرياضية، وإنما حقق ما حقق من سرعة بحكم ركوبه لسيارة يمكن لها أن تحقق من السرعات ما هو أكثر من سرعات الإنسان القائد لها، بينما السرعة منسوبة لها لا له، فإذا نسبت إليه السرعة أو نُسب إليها نسبت إليه كراكب لا كقائد أو محرك، ولم تنسب إليه هو نفسه كمتسابق بالسيارة، لأنه لم يدخل سباق سيارات وإنما ركب سيارة ذات سرعة.

ولعل هذا يعطينا فكرة عن الأهمية القصوى لعنصر قوة الشخصية الحقيقي مهما صحبها من تجبر كما في حالة صدقي، ومهما صحبها من تكبر كما في حالة محمد محمود، أما علي ماهر فإنه كان يسعى إلى أن يستحوذ على ما يتيح له أن يكون الأول دون أن يكون الأول بالفعل، ولهذا فإن حصوله على لقب «صاحب المقام الرفيع»

لم يجعله على سبيل المثال أعلى في قيمته السياسية أو صورته الإعلامية أو ذاكرته التاريخية من إسماعيل صدقي باشا الذي لم يحصل على هذا اللقب.

ومع هذا كله، فإننا نكون ظالمين إذا لم نلتفت بسرعة إلى الحديث عن الإيجابيات التي تميز بها علي ماهر في أدائه وهي إيجابيات كثيرة جدًا، وإلى الحديث عن الإيجابيات التي حققها بالفعل في أثناء اضطلاعه بالمسئوليات وهي أيضًا إيجابيات كبيرة جدًا، كما أننا نكون ظالمين إذا لم نتتبه إلى أنه على سبيل المثال يفوق في قدرته وإنجازاته معظم رؤساء الوزارات في عهد الثورة إن لم يكن كل هؤلاء، ومن الحق أن نقول إنه على الرغم من قصر المدد الوزارية التي تولاها علي ماهر، فإن بصماته في التاريخ المصري المعاصر واضحة جدًا، كما أن براعته السياسية والقانونية والتنظيمية هي صاحبة الفضل الأول في إتمام التحولات في بداية ونهاية عصر الملك فاروق.

كذلك فإن علي ماهر هو الوزير الوحيد وهو رئيس الوزراء الوحيد الذي شارك في ثلاثة عهود كان منها عهد الثورة نقصد عهود، فؤاد وفاروق والثورة ذلك أنه حين دارت عجلة الثورة لم يكن قد بقي أحد غيره في السلطة من وزراء عهد الملك فؤاد.

وربما جاز لنا هنا أن نستطرد إلى التذكير بأن هناك مجموعة من الوزراء شاركوا في ثلاثة عهود هي عهود الخديو عباس حلمي الثاني والسلطان حسين كامل والسلطان فؤاد، أما الوحيد الذي شارك في أربعة عهود عباس حلمي وحسين كامل وفؤاد وفاروق فقد كان هو إسماعيل صدقي وحده.

وإذا جاز لنا أن نجد شبيهًا لعلي ماهر في إدارته للتحول في بداية عهد حاكم ما ونهاية عهد هذا الحاكم نفسه، فإننا نجد هذا الشبه في سلفه حسين رشدي باشا الذي كان رئيسًا للوزارة حين ولي السلطان حسين كامل، وبقي كذلك حتى مات السلطان وتولى أخوه السلطان فؤاد، بينما كان رشدي لا يزال يتولى رئاسة الوزارة باتصال، لكنّ القراء سيذكروننا في سرعة أن التشبيه مع الفارق، فقد كانت فترة السلطان حسين كلها قصيرة، ولم يكن ما بعدها منقطعًا عما قبلها تمامًا، أما علي ماهر فإنه تولى رياسة الوزارة (١٩٣٦) ثم تركها (١٩٣٦) ثم تولاها (١٩٣٩) ثم تركها (١٩٤٠) ثم تولاها (يناير ١٩٥٢) وتركها (مارس ١٩٥٢) ثم تولاها مرة أخرى (يوليو ١٩٥٢) أيضًا على

نحو ما نعرف، وهو ما قد ينبىء عن قدرات أكبر من قدرات حسين رشدي باشا، أو ما قد ينبىء عن حسن حظ في الظاهر.

ومن الطريف في التشابه بين علي ماهر وحسين رشدي، أن كليهما رأس لجنة لوضع دستور ما، ومن سوء حظ علي ماهر أنه حين رَأَسَ لجنة وضع الدستور بعد الثورة وبذل جهده فيها لم تأخذ الدولة بدستوره هذا ولم يقدر له الظهور، على حين أن رشدي باشا رأس لجنة وضع الدستور في ١٩٢٣ وصدر الدستور الذي وضعته لجنة الثلاثين وظل حتى الآن رمزًا للدستور الوطني الذي يطالب الشعب به ويثور من أجله، ويوقف ثم يعود. وهكذا كان من حسن حظ رشدي أن دستوره بقي على حين أن دستور علي ماهر لم يصدر من الأساس، وإنما كان مصيره على حد تعبير صلاح عيسى: «أن ألقى في صفيحة القمامة».

وقد رأس رشدي باشا مجلس الشيوخ بعد تركه لرئاسة الوزارة بمدة، وكان هذا اعترافًا من العهد الذي عاشه بقيمة جهده، لكن علي ماهر خرج إلى الظل تمامًا وبقي فيه حتى تُوفِّي في ١٩٦٠.

* * *

ومع كل هذا يظل علي ماهر محتفظًا بوضع متميز بين وزراء ما قبل الثورة، فقد دام عهده بالمناصب الوزارية أكثر من ٢٧ عامًا، لكنه مع هذا لم يصل في طول العهد بالوزارة والصلاحية لها إلى ما وصل إليه إسماعيل صدقي باشا من حدود ثلث القرن (١٩١٤ـ ١٩٤٦).

وقد عمل علي ماهر وزيرًا في ثلاث وزارات كانت كلها هي وزارات الانقلابات الدستورية في عهد الملك فؤاد، وهي على التوالي وزارات: أحمد زيور، ومحمد محمود، وإسماعيل صدقي قبل أن يصل هو نفسه إلى رئاسة الوزارة.

وقد تولى علي ماهر باشا ٦ وزارات في (مثلث ١٤ مسئولية وزارية بالإضافة إلى الرئاسات الأربعة): المعارف (في مرتين)، العدل (في مرتين)، المالية (مرة واحدة)، الداخلية(٣ مرات)، الخارجية (٤ مرات)، الحربية والبحرية (في مرتين)، وقد عمل

تحت رياسة ثلاثة رؤساء للوزارة، ولم يعد إلى عضوية الوزارة بعد رئاستها، وإنما كان يعود للرئاسة.

وقد بدأ علي ماهر مناصبه الوزارية وزيرًا للمعارف طيلة وزارة زيور باشا الثانية (مارس ١٩٢٥ ـ يونيو ١٩٢٦)، وتولى الحقانية مؤقتًا لمدة أسبوع في سبتمبر ١٩٢٥ ومن الطريف أيضًا أن علي ماهر في وزارة صدقي باشا الأولى بدأ بالمعارف العمومية فتولاها في أول ثلاثة أسابيع من عهد الوزارة، ثم تولى وزارة الحقانية طيلة الفترة الباقية من عمر هذه الوزارة (حوالي عامين ونصف العام).

* * *

وإذا كان من حديث عن إيجابيات أخرى في أداء علي ماهر السياسي، فإنه يمكن لنا القول إن علي ماهر كان تاليًا للنحاس وإسماعيل صدقي في ميله إلى إرساء دولة المؤسسات، وكان بهذا الترتيب سابقًا على رؤساء الوزراء الآخرين كافةً بمن فيهم محمد محمود، وحسن صبري، وأحمد ماهر، والنقراشي وحسين سري ونجيب الهلالي.. إلخ، وعلى سبيل، المثال فإن الفضل يرجع إليه في إنشاء المجلس الأعلى للبحوث العلمية والصناعية، ووكالة أنباء مصرية تستخدم ماكينات طابعات تلغرافية، ومصلحة الحَجْر الصحي، ومصلحة القطن.

كما تم تشكيل مجلس نقابة الصحفيين الأول في عهده، وهو الذي استصدر مرسومًا بإنشاء مجلس أعلى للتعليم، ومجلس أعلى للإصلاح الاجتماعي، كما أعاد تنظيم بعض الأمور في الجامع الأزهر.

وفي وزارته الثالثة كان هو الذي تولى إنشاء ديوان الموظفين، ومدينة فاروق الأول للبعوث الإسلامية (مدينة البعوث الأزهرية المعروفة)لإسكان الطلاب الوافدين من دول العالم الإسلامي. كما أنه هو الذي أنشأ القوات المرابطة في عهد وزارته الثانية (١٩٣٩).

* * *

وإن كان هناك من طابع فرض نفسه على رؤية علي ماهر وتميز به على أقرانه من رؤساء الوزارات، فإنه يمكن لنا القول إن اهتمامه الأول كان الإصلاح الاجتماعي

على نهج مؤسسي، وعلى سبيل المثال، فقد كان كما رأينا هو صاحب الفضل في إنشاء وزارة الصحة في وزارته الأولى (١٩٣٦)، ووزارة الشئون الاجتماعية في وزارته الثانية (١٩٣٩)، وفصل وزارة الشئون البلدية والقروية مرتين إلى وزارتين في وزارتيه الثالثة والرابعة (١٩٥٢).

وقد كان علي ماهر حريصًا على أن يُظهر ميله إلى حرية الصحافة، وأصدر قانونًا جديدًا للمطبوعات حل محل القانون الصادر عام ١٩٣١.

* * *

ولست أريد بهذه الخاتمة أن أختصر ما في الكتاب مما حرصت عليه من تحليل وتدقيق واستعراض وأحكام، بيد أني أحب أن أقول إني حرصت في بناء هيكل هذا الكتاب على أن يكون صورة من حياة صاحبه على نحو ما كانت، لا على نحو ما تريد الأيديولوجية (أية أيديولوجية) أن تصورها، ولهذا فقد كنت على نحو ما رآني القارئ حريصًا على الترتيب التاريخي فيما بين كل الأبواب والفصول، وفي داخل الفصول أيضًا.

وقد حرصت على أن أخصص (للحديث عن علاقات علي ماهر ببعض أنداده وببعض التالين له من السياسيين) بابًا مستقلا، وليس يخفى على القارئ أن العلاقات الثنائية فيما بين هؤلاء الساسة جميعا كانت بمثابة محدد جوهري في مسالكهم السياسية، كما كانت بمثابة مبلور نهائي لهذه التوجهات التي اختلطت فيها العوامل الشخصية بالتوجهات العمومية على نحو غير متكرر، الآن لكنه لا يزال قابلاً للتكرار.

* * *

وليس من الظلم لعلي ماهر بعد كل ما أوردناه من تفصيلات في هذا الكتاب، أن نقول إنه كان ذلك الرجل الذي يقال إن الحقبة الليبرالية في مصر المعاصرة قد بدأت معاناتها على يديه في ١٩٢٨، ثم أصيبت على يديه أيضًا بمحاولة العدول عنها والتوجه نحو أوتوقراطية ملكية في ١٩٣٦ مع كل ما كان ممكنًا من تزيين البديل وتسويغه، بل تقديمه على أنه الترياق من الغذاء الآخر الذي صُوِّر وكأنه سم زعاف،

ولهذا فلم تظلم الأقدار علي ماهر، وإنما أتاحت له استكمال دوره وتتويجه بانتهاء عهد الليبرالية تمامًا على يديه.

وليس بمقدور القارئ أن يتجاهل أني في استشهاداتي في هذا الكتاب قد أكثرت من النقل عن مذكرات رجال الحاشية، وعن الوثائق البريطانية التي كانت تُعَنى عناية منظمة بتسجيل ما تتداوله الشائعات والتيارات الموازية للسلطة، ولعل السبب في هذا يعود إلى شخصية علي ماهر نفسه الذي شاء لنفسه أن يكون رجل قصر، وأن يكون منبعًا للشائعات هنا وهناك.

* * *

ومع هذا، فإني أعتقد أن تصويري لعلي ماهر قد نجا من تصوير الكواليس، كما نجا من تصوير الحانقين على الرجل، وإن لم يتخلص هذا التصوير من الظلال التي فرضها علي ماهر نفسه على صورته هنا وهناك.



## قائمة المراجع

- إبراهيم عبد الهادي باشا: ذكريات منشورة على حلقات في مجلة روز اليوسف.

- إبراهيم عبده (د.): الناس معادن، مكتبة الآداب بالجماميز وسجل العرب، ١٩٦٠.

- إبراهيم فرج (باشا): ذكرياتي السياسية، حوار مع حسنين كروم، مكتبة الحياة، القاهرة، ١٩٤٨.

- أحمد أبو الفتح: عبد الناصر، المكتب المصري الحديث، ١٩٩١.

- أحمد بهاء: الدين فاروق ملكا (١٩٣٦ ـ ١٩٥٢)، تقديم إحسان عبد القدوس، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩.

- أحمد حسن الباقوري: بقايا ذكريات، الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٨.

- أحمد حسين: قصة ثورة ٢٣ يوليو، ج ٢، دار الموقف العربي، د.ت.

- أحمد حسين: قضية التحريض على حرق مدينة القاهرة، ١٩٥٧.

- أحمد حمروش: قصة ثورة ٢٣ يوليو، طبعات متعددة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- أحمد رمضان: مذكرات شيخ الفدائيين، نشرت في مجلة المصور على حلقات ١٩٧٢.

- أحمد زكريا الشلق: حزب الأحرار الدستوريين (١٩٢٢ ـ ١٩٥٣)، ط١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢.

- أحمد شفيق: حوليات مصر السياسية، تسعة أجزاء.

- أحمد شفيق: مذكراتي في نصف قرن، مطبعة مصر ١٩٣٦.

- أحمد عباس صالح عمر: في العاصفة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٨.

ـ أحمد عبد الرحيم مصطفى (د.): (مترجم) ألمانيا الهتلرية والمشرق العربي، تأليف هيرزوير لوكاز، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧١.

ـ أحمد عبد الرحيم مصطفى (د.): (مترجم) بريطانيا وفلسطين ( ١٩٤٨ ـ ١٩٤٥)، ط١، دار الشروق، القاهرة، ١٩٨٦.

ـ أحمد عبد السلام الكرداني (د.): حقبة من الزمان، كتاب الهلال، عدد نوفمبر ١٩٨٠.

ـ أحمد عبد الله (د.): (ومجدي حماد وجهاد عودة وروبرت سبرنج بورج) الجيش والديمقراطية في مصر، سينا للنشر، ١٩٩٠.

ـ أحمد عبد الله (د.): (محرر) تاريخ مصر بين المنهج العلمي والصراع الحزبي، أعمال ندوة الالتزام والموضوعية في كتابة تاريخ مصر المعاصر ١٩٥٢ ـ ١٩١٩، دار شهدي، ١٩٩٨.

ـ أحمد عطية الله: قاموس الثورة المصرية، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٤.

ـ أحمد قاسم جودة: المكرميات، ١٩٤٥.

ـ أحمد لطفي واكد: مذكراتي، جريدة الأهالي، ٢٣ سبتمبر ١٩٩٨.

ـ أحمد لطفي السيد: قصة حياتي، كتاب الهلال، مايو ١٩٨٢.

ـ أحمد ماهر (السفير): ٤ فبراير: ٣ ملاحظات، مقال، الأهرام، ٢٠ فبراير ١٩٩٩.

ـ أحمد مرتضى المراغي (باشا): مذكراتي، مجلة أكتوبر، ٢٣ حلقة (بدءا من ٦٢ يناير ١٩٨٦ وحتى ٢٢ يونيو ١٩٨٦).

ـ أحمد مرتضى المراغي (باشا): شاهد على عصر فاروق، دار المعارف، ٢٠٠٧

ـ الغريب الحسيني: سنوات في البلاط الملكي: مذكرات الغريب الحسيني، الحارس الخاص للملك فاروق، أخبار اليوم، قطاع الثقافة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية: المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري (١٩٨٠ ـ ١٩٥٢)، دار المعارف، ١٩٨٥.

ـ المطبعة الأميرية بالقاهرة: تقرير لجنة التحقيق الوزارية في الوقائع والتصرفات الماسة بنزاهة الحكم في عهد الوزارة النحاسية الأخيرة، ١٩٤٥.

ـ أماني فريد: أيام وذكريات، مكتبة الأنجلو المصرية، بدون تاريخ.

ـ إنجي أفلاطون: مذكرات إنجي أفلاطون، تحرير وتقديم: سعيد خيال، دار سعاد الصباح، الطبعة الأولى، ١٩٣٩.

ـ أنور السادات: البحث عن الذات، المكتب المصري الحديث.

ـ أنور السادات: صفحات مجهولة، دار التحرير للطباعة والنشر، عدد ٨٤، نوفمبر ١٩٥٤.

ـ أنور السادات: قصة الثورة كاملة، دار الهلال، د. ت.

ـ أنور السادات: أسرار الثورة المصرية، كتاب الهلال، عدد ٧٦، يوليو ١٩٥٧.

ـ أنيس منصور: عبد الناصر المفترى عليه والمفتري علينا، المكتب المصري الحديث.

ـ أنيس منصور: في صالون العقاد كانت لنا أيام، ط ١، دار الشروق، ١٩٨٣.

ـ ثروت أباظة: ذكريات لا مذكرات.. سيرة شبه ذاتية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣.

ـ ثروت عكاشة (د.): مذكراتي في السياسة والثقافة، مكتبة مدبولي، ١٩٨٧، طبع بعد ذلك في دار الهلال، وفي دار الشروق.

ـ جلال الدين الحمامصي: حوار وراء الأسوار، المكتب المصري الحديث، الطبعة الأولى، يناير ١٩٦٧.

ـ جلال الدين الحمامصي: من معاركنا السياسة، معركة نزاهة الحكم (فبراير ١٩٤٢ ـ يوليو ١٩٥٢)، القاهرة، ١٩٥٧.

ـ جمال الدين العطيفي (د.): آراء في الشرعية وفي الحرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٠٨.

ـ جمال الشرقاوي: حريق القاهرة، قرار اتهام جديد، دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٧.

ـ جمال بدوي: مصر من نافذة التاريخ (كان وأخواتها)، دار الشروق، ١٩٩٤.

ـ جمال بدوي: نظرات في تاريخ مصر، دار الشروق، ١٩٩٤.

ـ جمال بركات (السفير): طرائف دبلوماسية، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٧.

ـ جمال حماد: أطول يوم في تاريخ مصر، ا لهلال، عدد ٣٨٨، أبريل ١٩٨٣.

ـ جمال حماد: أسرار ثورة ٣٢ يوليو، جزءان، دار ا لزهراء للإعلام العربي، ٢٠٠٥.

ـ جمال سليم: البوليس السياسي يحكم مصر (١٩٥٢ ـ ١٩١٠)، القاهرة للثقافة العربية، ١٩٧٥.

ـ جمال سليم: قراءة جديدة لحادث ٤ فبراير، دار الشعب، ١٩٧٩.

ـ جمال منصور: في الثورة والدبلوماسية، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٩.

ـ جميل عارف: صفحات من المذكرات السرية لأول أمين عام للجامعة العربية عبد الرحمن عزام، المكتب المصري الحديث، ١٩٧٧.

ـ حافظ محمود: المعارك في الصحافة والسياسة والفكر (١٩١٩ ـ ١٩٥٢)، كتاب الجمهورية، أبريل ١٩٦٩.

ـ حزب الوفد: تاريخ الوفد، تحرير وإعداد جمال بدوي ولمعي المطيعي، دار الشروق، ٢٠٠٣.

ـ حسن طلعت (اللواء): في خدمة الأمن السياسي (مايو ١٩٣٩ ـ مايو ١٩٧١)، دار الوطن العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٨٣.

ـ حسن عبد الغفار (المستشار): ذكريات مستشار، دار الفكر العربي، بدون تاريخ.

ـ حسن يوسف: القصر ودوره في السياسة المصرية ١٩٢٢ ـ ١٩٥٢: مذكرات حسن يوسف، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٢.

ـ حسين حسني (د.): السكرتير الخاص للملك فاروق: سنوات مع الملك فاروق: شهادة للحقيقة والتاريخ، الطبعة الأولى، دار الشروق، ٢٠٠١.

ـ حسين مؤنس (د.): باشوات وسوبر باشوات: صورة مصر في عهدين، الزهراء للإعلام العربي، الطبعة الأولى، ١٩٨٤.

ـ حسين محمد أحمد حمودة: أسرار... حركة الضباط والإخوان المسلمون، صفحات من تاريخ مصر الفترة من ٤ فبراير ١٩٤٢ وحتى ٦ أكتوبر ١٩٨١، الزهراء للإعلام العربي، ط ١، القاهرة، ١٩٨٥، ط ٣، ١٩٨٩..

ـ حسنين كروم: عروبة مصر قبل عبدالناصر (٤ فبراير ١٩٤٢ ـ ٢٣ يوليو ١٩٥٢)، جـ١، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٥.

ـ حلمي السعيد: شهادتي للأجيال، دار المستقبل العربي، ١٩٩٩.

ـ حلمي سلام: أنا وثوار يوليو، ط ٢، دار ثابت، ١٩٨٦.

ـ حلمي سلام: أيامه الأخيرة، قصة ملك باع نفسه للشيطان، كتاب الهلال ٢٦٣ ص، دار الهلال، ١٩٧٢.

ـ حنا فهمي ويصا: أسيوط... حدوتة عائلة مصرية، القاهرة، ١٩٩٦.

ـ خالد محيي الدين: والآن أتكلم، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٢.

ـ خيري حماد (مترجم): مذكرات أنتوني إيـدن، بيروت، دار مكتبة الحياة للطباعة والنشر، ١٩٦٠.

ـ خيري حماد (مترجم): مذكرات تشرشل، ط ٢، بغداد، مكتبة المتنبي، ١٩٦٥، دار الجليل.

ـ راشد البراوي: حقيقة الانقلاب الأخير في مصر، النهضة المصرية، ١٩٥٢.

ـ رءوف عباس حامد (محرر): أربعون عاما على ثورة يوليو، دراسة تاريخية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٢.

ـ رءوف عباس (د.): خطى مشيناها، دار الهلال، ٢٠٠٤.

ـ رءوف عباس (د.):، وعلاء الحديدي، وسامي أبو النور، ويواقيم رزق (محررون) العلاقات المصرية البريطانية (١٩٥١ ـ ١٩٥٤)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٥٢..

ـ رشوان محمود جاب الله (د.): علي ماهر، ١٩٨٧، سلسلة تاريخ المصريين (٢)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥.

ـ رجاء النقاش: عباس العقاد بين اليمين واليسار، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٣.

ـ زكي طليمات: ذكريات ووجوه، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ـ زكي فهمي: صفوة العصر في تاريخ ورسوم مشاهير مصر، مكتبة مدبولي، ١٩٩٥.

ـ زهير الشايب (مترجم): تطور مصر (١٩٢٤ ـ ١٩٥٠)، تأليف كولومب ـ مارسيل، ط ١، القاهرة، ١٩٧٢.

ـ زينب الغزالي: أيام من حياتي، دار الشروق، الطبعة الرابعة عشرة، ١٩٩٥.

ـ سامح كريم: مشهورون منسيون، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٥.

ـ سامي أبو النور (د.): دور القصر في الحياة السياسية في مصر (١٩٢٢ ـ ١٩٣٦)، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥.

ـ سامي الرزاز (مترجم): واشنطن تخرج من الظل.. السياسة الأمريكية تجاه مصر (١٩٤٦ ـ ١٩٥٦)، تأليف: جيفري أرونسن، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، دار البيادر للنشر والتوزيع، ١٩٨٧.

ـ سعد زغلول (باشا): مذكرات سعد زغلول، تسعة أجزاء، الهيئة المصرية العامة للكتاب، بدءا من ١٩٨٧.

ـ سعيد إسماعيل علي (د.): تاريخ الفكر التربوي في مصر الحديثة، سلسلة تاريخ المصريين (٢٦)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٩.

ـ سعيد إسماعيل علي (د.): دور التعليم المصري في النضال الوطني (زمن الاحتلال البريطاني)، سلسلة تاريخ المصريين (٧٦)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥.

ـ سنية قراعة: نمر السياسة المصرية، القاهرة، بدون تاريخ.

ـ سيد جاد: الحرس الحديدي.. كيف كان الملك فاروق يتخلص من خصومه؟ الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٣..

ـ صلاح الشاهد: ذكرياتي في عهدين، الطبعة الثانية، دار المعارف بمصر، ١٩٧٦، الجزء الأول: عهد الملكية..

ـ صلاح عيسى: محاكمة فؤاد سراج الدين باشا، جـ١، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٣.

ـ صلاح عيسى: مثقفون وعسكر، مكتبة مدبولي.

ـ صليب سامي: مذكرات صليب سامي (١٨٩١ ـ ١٩٥٢)، نقد وتحليل د. سامي أبو النور، مكتبة مدبولي، ١٩٩٠.

ـ ضياء الدين بيبرس: فتحي رضوان يروي لضياء الدين بيبرس أسرار حكومة يوليو، مكتبة مدبولي، ١٩٧٦.

ـ طارق البشري: الحركة السياسية في مصر (١٩٤٥ ـ ١٩٥٢)، ط٢، دار الشروق، بيروت، ١٩٨٣.

ـ طارق البشري: شخصيات تاريخية، كتاب الهلال، ديسمبر ١٩٩٦..

ـ طارق البشري: الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو (١٩٥٢ ـ ١٩٧٠)، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٧، ط ٢، كتاب الهلال (٤٩٢) دار الهلال، ١٩٩١.

ـ طاهر الطناحي: فاروق الأول، دار الهلال، ١٩٣٦.

ـ عاصم الدسوقي (د.): مصر المعاصرة في دراسات المؤرخين المصريين: دراسة في الكم والكيف، دار الحرية، د. ت.

ـ عاطف أحمد فؤاد: الزعامة السياسية في مصر، عرض تاريخي وتحليل سسيولوجي، دار المعارف، ١٩٨٠.

ـ عباس حلمي الثاني: (الخديو) عهدي، دار الشروق، ١٩٩٣.

ـ عباس محمود العقاد: رجال عرفتهم، القاهرة، ١٩٣٦.

ـ عباس محمود العقاد: سعد زغلول سيرة وتحية، طبعة دار الشروق، بيروت، ١٩٧٢.

ـ عبد الجليل العمري: ذكريات اقتصادية، وإصلاح المسار الاقتصادي، دار الشروق، ١٩٨٦.

ـ عبد الحليم محمود (د.): الحمد لله.. هذه حياتي دار المعارف، ١٩٨٩.

ـ عبد الحميد يونس (مستشار): حكايات قضائية، أخبار اليوم، ١٩٩٤

ـ عبد الخالق لاشين (د.): مصريات في الفكر والسياسة، سينا للنشر، ١٩٩٣.

ـ عبد الرحمن الرافعي: ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ تاريخنا القومي في سبع سنوات، ١٩٥٢ ـ ١٩٥٩، النهضة المصرية، ١٩٥٩.

ـ عبد الرحمن الرافعي: في أعقاب الثورة المصرية، طبعات متعددة..

ـ عبد الرحمن الرافعي: مذكراتي ١٨٨٩ ـ ١٩٥١، الطبعة الثانية، كتاب اليوم، العدد ٢٩٨، سبتمبر ١٩٨٩ (فيه إشارة إلى أن هذه الطبعة مطابقة تماما للطبعة الأولى، التي صدرت عن دار الهلال، ١٩٥٢).

ـ عبدالرءوف أحمد عمرو (د.): (مترجم) تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية (١٩٣٩ ـ ١٩٥٧)، ١٩٩١، سلسلة تاريخ المصريين (٤٦)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩١.

ـ عبدالرءوف أحمد عمرو (د.): (مترجم) عبدالناصر والحرب العربية الباردة (١٩٥٨ ـ ١٩٧٠)، تأليف مالكوم كير، سلسلة تاريخ المصريين (٩٦)، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ـ عبدالرءوف أحمد عمرو (د.): (مترجم) مذكرات اللورد كليرن (١٩٣٤ ـ ١٩٤٦)، إعداد تريفور إيفانز، ١٩٩٤، سلسلة تاريخ المصريين (٧١)، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ـ عبدالرءوف أحمد عمرو (د.): (مترجم) الولايات المتحدة وثورة يوليو ١٩٥٢، سلسلة تاريخ المصريين (١٣١)، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ـ عبد العزيز كامل (د.): في نهر الحياة، المكتب المصري الحديث، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦.

ـ عبد العزيز علي: الثائر الصامت، دار المعارف، ١٩٧٨.

ـ عبد العظيم رمضان (د.): تطور الحركة الوطنية في مصر (١٩١٨ ـ ١٩٣٦)، مجلدان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨.

ـ عبد العظيم رمضان (د.): تطور الحركة الوطنية في مصر (١٩٣٧ ـ ١٩٤٨)، مجلدان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨.

ـ عبد العظيم رمضان (د.): الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر من ثورة يوليو إلى أزمة مارس ١٩٥٤، ط ١، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٧٥.

ـ عبد العظيم رمضان (د.): الصراع بين الوفد والعرش، ط ٢، مكتبة مدبولي، ١٩٨٥.

ـ عبد العظيم رمضان (د.): مصر والحرب العالمية الثانية، معركة تجنيب مصر ويلات الحرب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧.

ـ عبد العظيم رمضان (د.): قضايا في تاريخ مصر ا لمعاصرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١.

ـ عبد العظيم رمضان (د.): القضية الفلسطينية بين مصطفى النحاس وعبد الناصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٢.

ـ عبد العظيم رمضان (د.) (مترجم): تاريخ النهب الاستعماري لمصر، تأليف جون مارلو، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٢.

ـ عبد الفتاح حسن (باشا): ذكريات سياسية للوزير السابق عبد الفتاح حسن المحامي، دار الشعب، ١٩٧٤.

ـ عبد الفتاح عنايت (مترجم): قصة كفاح، مكتبة الأنجلو المصرية، د. ت (بدون تاريخ).

ـ عبد الفتاح عنايت (مترجم): مصر وكيف غدر بها؟ تأليف فارمان ألبرت، مراجعة علي جمال الدين عزت، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٦٤.

ـ عبد اللطيف البغدادي: مذكرات عبداللطيف البغدادي، المكتب المصري الحديث، ١٩٧٧.

ـ عبد المغني سعيد: أسرار السياسة المصرية في ربع قرن، كتاب الحرية، أكتوبر ١٩٨٥.

ـ عبد المنعم عبد الرءوف: أرغمت «فاروق» على التنازل عن العرش، الزهراء للإعلام العربي، ١٩٨٨.

ـ عبد الوهاب بكر محمد (د.): الجيش المصري وحرب فلسطين (١٩٤٨ ـ ١٩٥٢)، ط ١، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٢.

ـ عريان يوسف سعد مذكرات عريان يوسف سعد، دار الشروق، ٢٠٠٧.

ـ علاء الحديدي (د.): مصطفى النحاس.. دراسة في الزعامة السياسية المصرية، (كتاب الهلال)، ١٩٩٢.

ـ عصام محمد سليمان: أزمة الحكم في مصر ١٩١٩ ـ ١٩٥٢، القاهرة، د. ت.

ـ فاطمة اليوسف: مذكرات روز اليوسف، روزاليوسف، ١٩٥٤.

ـ فؤاد كرم: (ومركز وثائق تاريخ مصر المعاصر) النظارات والوزارات المصرية، جـ ١، القاهرة، مطبعة دار الكتب، ١٩٦٩، ط ٢، ١٩٩٤.

ـ فتحي رضوان: ٧٢ شهراً مع عبد الناصر، كتاب الحرية، الطبعة الثالثة، ١٩٨٧.

ـ فتحي رضوان: عصر ورجال، طبعات متعددة.

ـ فكري أباظة: حواديت، دار الشعب، ١٩٩٥.

ـ فكري أباظة: الضاحك الباكي. طبعات متعددة.

ـ كامل مرسي: أسرار مجلس الوزراء، ط ٢، القاهرة، المكتب المصري الحديث، ١٩٨٥.

ـ كرم شلبي (د.): ٢٠ يوما هزمت مصر، دراسة ووثائق في أزمة مارس (١٩٥٤)، دار أسامة للطباعة والنشر، ١٩٧٦.

ـ كريم ثابت (باشا): عشر سنوات مع فاروق ١٩٤٢ ـ ١٩٥٢، نهاية الملكية، مذكرات كريم ثابت، دار الشروق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠.

ـ كريم ثابت (باشا): فاروق كما عرفته، ملك النهاية، مذكرات كريم ثابت، دار الشروق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠.

ـ كلية الحقوق: جامعة القاهرة مقالات وخواطر، العيد المئوي، ١٩٨٠.

ـ كلية الحقوق: جامعة القاهرة العيد المئوي ـ الكتاب المئوي، ١٩٨٠.

ـ كمال حسن علي (الفريق أول): محاربون ومفاوضون، طبعة أولى، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٦.

ـ كمال حسن علي (الفريق أول): مشاوير العمر، دار الشروق، ١٩٩٤.

ـ كمال عبد الرءوف: الدبابات حول القصر، كتاب اليوم، عدد ٧٥، فبراير ١٩٧٤.

ـ لطيفة محمد سالم (د.): فاروق وسقوط الملكية في مصر (١٩٣٦ ـ ١٩٥٢)، ط ١، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٨٩.

- ماجدة محمد محمود (د.): دار المندوب السامي في مصر جـ ١ سلسلة تاريخ المصريين (١٣٢)، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- ماجدة محمد محمود (د.): دار المندوب السامي في مصر جـ ٢ سلسلة تاريخ المصريين (١٣٣)، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- محسن محمد: تاريخ للبيع، كتاب اليوم، عدد ٥٥، يونيو ١٩٧٢.

- محسن محمد: سنة من عمر مصر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢.

- محمد أحمد فرغلي: عشت حياتي بين هؤلاء، مطابع الأهرام التجارية، ١٩٨٤.

- محمد التابعي: مصر ما قبل الثورة، من أسرار الساسة والسياسة، دار المعارف، ١٩٧٨.

- محمد الجوادي (د.): إسماعيل باشا صدقي، سلسلة تاريخ المصريين (١١٢)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨.

- محمد الجوادي (د.): البنيان الوزاري في مصر (١٨٧٨ - ٢٠٠٠)، ط ٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠.

- محمد الجوادي (د.): النخبة المصرية الحاكمة (١٩٥٢ - ٢٠٠٠)، مكتبة مدبولي، ٢٠٠١.

- محمد الجوادي (د.): الوزراء ورؤساؤهم ونواب رؤسائهم ونوابهم، تشكيلاتهم وترتيبهم ومسئولياتهم، دار الشروق، ط ٢، ١٩٩٧.

- محمد الجوادي (د.): العمل السري في ثورة ٩١٩١، مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٨.

- محمد الجوادي (د.): ثلاثية التاريخ والأدب والسياسة، ط ٢ دار جهاد، ٢٠٠٣.

- محمد الجوادي (د.): في رحاب العدالة: مذكرات المحامين في عصور مصر الحديثة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٧.

- محمد الجوادي (د.): في ضوء القمر: مذكرات قادة العمل السري والاغتيالات السياسية، مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٧.

- محمد الجوادي (د.): في كواليس الملكية: مذكرات رجال الحاشية، الطبعة الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٦.

- محمد الجوادي (د.): عثمان محرم .. مهندس الحقبة الليبرالية المصرية (١٩٢٤ - ١٩٥٢)، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٤.

ـ محمد الجوادي (د.): على مشارف الثورة: مذكرات وزراء نهاية الملكية ١٩٤٩ ــ ١٩٥٢، دار الخيال، ٢٠٠١.

ـ محمد الجوادي (د.): كيف أصبحوا وزراء .. دراسة في صناعة القرار السياسي، دار الخيال، ٢٠٠٢.

ـ محمد الجوادي (د.): محاكمة ثورة يوليو: مذكرات رجال القانون والقضاء، دار الخيال، ١٩٩٩.

ـ محمد الجوادي (د.): نحو حكم الفرد: مذكرات الضباط الأحرار، دار الخيال، ٢٠٠٣.

ـ محمد الخولي (مترجم): القاهرة في الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥)، تأليف أرتيميس كوبر، دار الموقف العربي، ١٩٩٦.

ـ محمد السوادي: لكيلا ننسى أقطاب مصر بين الثورتين، أخبار اليوم (كتاب اليوم)، ١٩٧٦.

ـ محمد أنيس (د.): ٤ فبراير ١٩٤٢ في تاريخ مصر السياسي، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٨٢.

ـ محمد أنيس (د.): ثورة ٢٣ يوليو وأصولها التاريخية، دار النهضة العربية، ١٩٦٩.

ـ محمد أنيس (د.): حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ على ضوء وثائق تنشر لأول مرة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٢.

ـ محمد أنيس (د.): حريق القاهرة، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٢.

ـ محمد أنيس (د.): دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩: المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبدالرحمن فهمي، ط ٢، سلسلة تاريخ المصريين (٢٠)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨.

ـ محمد أنيس (د.): صفحات مجهولة من التاريخ المصري، روز اليوسف، ١٩٧٢.

ـ محمد بهي الدين بركات: صفحات من التاريخ، دار الهلال، ١٩٦١.

ـ محمد جلال كشك: ثورة يوليو الأمريكية، ط ١، القاهرة، ١٩٨٨.

ـ محمد حسين هيكل (د.): مذكرات في السياسة المصرية، الجزء الأول مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥١، الجزء الثاني مطبعة مصر، ١٩٥٣.

ـ محمد خليفة بركات، (د.): خمسون عاما في ميادين التربية والتعليم وعلم النفس، المطبعة العالمية، ١٩٩٤.

ـ محمد زكي عبد القادر: أقدام على الطريق، المؤسسة المصرية للتأليف والنشر.

ـ محمد زكي عبد القادر: حنة الدستور (١٩٢٣ ـ ١٩٥٢)، ط ٢، مدبولي، ١٩٧٣.

ـ محمد صابر عرب (د.): حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ والحياة السياسية المصرية، ط١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٥.

ـ محمد عبد الله عنان: مصر في عيون أبنائها.. ثلثا قرن من الزمن، مذكرات عبد الله عنان، دار الهلال، كتاب الهلال ٤٤٥، يناير ١٩٨٨.

ـ محمد علي علوبة (باشا): ذكريات اجتماعية وسياسية، تحقيق أحمد نجيب أحمد حمدي، إشراف د. عاصم الدسوقي،الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٨.

ـ محمد عودة: سقوط الملكية في مصر، دار الخيال، ٢٠٠٢.

ـ محمد عودة: ملك وسبعة باشوات، طبعات متعددة، القاهرة.

ـ محمد فريد حشيش (د.): معاهدة ١٩٣٦ وأثرها في العلاقات المصرية ـ البريطانية حتى عام ١٩٤٥، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، ١٩٧٥.

ـ محمد فيصل عبد المنعم: إلى الأمام ياروميل، القاهرة، مؤسسة دار الشعب، ١٩٧٦.

ـ محمد كامل سليم: ثورة ١٩١٩ كما عشتها وعرفتها، كتاب اليوم، ١٩٧٥.

ـ محمد نجيب: كنت رئيسا لمصر ـ مذكرات محمد نجيب، المكتب المصري الحديث، ١٩٨٤.

ـ محمود عزمي: الأيام المائة، وزارة علي ماهر باشا القاهرة.

ـ محمود كامل (د.): يوميات محام، كتاب اليوم، عدد شهر يوليو ١٩٨٤، مؤسسة أخبار اليوم، ١٩٨٤.

ـ محمود متولي (د.): الإخوان المسلمون والعمل السياسي، شركة الفجر للطباعة، ١٩٨٩.

ـ مصطفى أمين: عمالقة وأقزام، دار أخبار اليوم، د. ت.

ـ مصطفى أمين: قلمي يضحك ويبكي، ط ١، المكتب المصري الحديث، ١٩٩١.

ـ مصطفى أمين: مسائل شخصية، مطبوعات تهامة، جدة، ١٩٨٤.

ـ مصطفى أمين: من واحد لعشرة، أخبار اليوم، ١٩٩٠.

ـ مصطفى أمين: طيبة الحركة الشيوعية المصرية (١٩٤٥ ـ ١٩٦٥)، رؤية داخلية، سينا للنشر، ط ١، ١٩٩٠.

- مصطفى عبدالمجيد نصير: (وعبد الحميد كفافي، سعد عبدالحفظ، جمال منصور) ثورة يوليو: الحقيقة الغائبة، سلسلة تاريخ المصريين (١٠١)، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- موسى صبري: ٥٠ عاما في قطار الصحافة، مذكرات موسى صبري، دار الشروق، ١٩٩٢.

- موسى صبري: قصة ملك و٤ وزارات، كتاب اليوم، عدد ٧١، أكتوبر ١٩٧٣.

- هدى شعراوي: مذكرات رائدة المرأة العربية الحديثة هدى شعراوي، دار الهلال طبعات متعددة

- وزارة التعليم: وزراء التعليم في مصر وأبرز إنجازاتهم (١٨٣٧ - ١٩٧٩)، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٨٠.

- يونس شاهين (مترجم): مصر الإمبريالية والثورة، تأليف جاك بيرك، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧.

- يونان لبيب رزق (د.): الوفد والكتاب الأسود، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٧٨.

- يوسف نحاس (د.): ذكريات.. سعد عبد العزيز.. ماهر ورفاقه في ثورة سنة ١٩١٩،.. تصرفات حكومية، دار النيل للطباعة، ١٩٥٢.

# علي ماهر باشا

ليس هذا كتاب «تمجيد» ولا «تخليد»، بل كتاب «تقييم» و«تحليل» لحياة علي ماهر باشا (١٨٨١ - ١٩٦٠) كواحد من أشهر وجوه عصر الليبرالية المصرية، وأكبر رجالات السياسة فيه؛ ظهر مع ثورة ١٩١٩ محركًا لقطاع الموظفين بكامله، وشارك في مفاوضات الوفد المصري مع لجنة ملنر بعد الثورة، ورحب بتصريح ٢٨ فبراير فدخل في خلافات طالت مع الوفديين. كان عضو لجنة دستور ١٩٢٣، ثم لجنة ١٩٥٤. تنقل بين الأحزاب والمناصب؛ فقد تولى رئاسة الديوان الملكي مرتين، ورئاسة الوزارة مرات أربع. و كان هو نفسه واضع سيناريو البداية والنهاية لحقبة الملك فاروق في السياسة المصرية.

يتناول هذا الكتاب شخصية السياسي الكبير؛ فيعرض أولا سيرة حياة وملامح شخصية علي ماهر، ثم تدرجه السياسي، من الصعود حتى
إلى قمة المسئولية، ثم كهولته السياسية، محللا علاقاته بأنداده، و
وتعبيره عن ذاته في خواطر كتبها بعد عام من قيام الثورة.





دار الشروق
www.shorouk.com